

الجسني الداني
في حروف المعاني

صنعة
الحسن بن قاسم المرادي

تحقيق

الأستاذ
محمد نديم فاضل

الدكتور
فخر الدين قباوه

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار النشر والعلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

يطلب من: دار النشر والعلمية بيروت، لبنان
ص: ١١/٩٤٢٤ تل: 41245 Le
هاتف: ٢٦٦١٣٥ - ٢٦٤٣٩٨ - ٨١٥٥٧٣

صانعة وفاكس: ١٢١٤٧٨١٣٧٣ / ..
00/12124781373

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

أحمدك ، اللهم ، حمد من أخلص النيّة لوجهك الكريم ، وأصلّتي وأسلمّ على نبيّك ، المبعوث قدوة للناس ، ورحمة للعالمين . وبعد :

١

فإنّ معاني الأدوات علم نشأ ، في ركاب تفسير القرآن الكريم (١) ، حين كان علماء العربية ، والمفسّرون ، يفتشون المعاني المختلفة ، للأداة الواحدة ، في النصوص القرآنية . ثم شبّه هذا العلم ، وترعرع ، حتى استقلّ بميدانه الخاص المتميز .

والمراد بالأدوات : الحروف ، وما شابهها من الأسماء والأفعال والظروف (٢) . وقد انتشرت أقوال المتقدمين ، في معاني الأدوات ، بين طيّات كتب التفسير ، وشروح الدواوين ، والمصنّفات النحوية ، واللغوية ، والبلاغية . ثم شعر النحاة بضرورة تصنيف كتب خاصة ، تضم هذه المعاني ، وتبسط أصولها ، وأبوابها ، وشواهدا ، والمذاهب المختلفة فيها . فكان أن صدرت مؤلفات كثيرة ، في هذا الموضوع ، أشهرها :

(١) كشف الظنون ١٧٢٩ . (٢) مفتاح السعادة ٢ : ٧ ٤ .

السلامات (١)	لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي
منازل الحروف (٢)	لأبي الحسن علي بن عيسى الرمثاني
الأزهية في علم الحروف (٣)	لأبي الحسن علي بن محمد الهروي
معاني الحروف (٤)	لمبد الجليل بن فيروز الفزوني
رصف المباني في حروف المعاني (٥)	لأحمد بن عبد النور المالقي
الجنى الداني في حروف المعاني	لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي
معاني الأدوات والحروف (٦)	لابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر الحنبلي
مفني اللبيب عن كتب الأعاريب	لابن هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري

ويدو أن أول كتاب جامع ، في هذا الموضوع ، كان على يد محمد بن جعفر التميمي القيرواني ، المعروف بالفزاز . قال انقضي (٧) : « وفي سنة إحدى وستين وثلاثمائة ، أمر معدّ ، أبو تميم ، المدعو بالقرن ، التوثي على إفريقية ، عسلاج بن الحسن الدهاجي ، العامل ، أن يأمر الفزاز النحوي هذا ، بأن يؤلف كتاباً ، يجمع فيه سائر الحروف ، التي ذكر النحويون أن الكلام كتبه : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى . وأن يقصد في تأليفه إلى شرح الحرف الذي جاء لمعنى ، وأن يجري ماألفه ، من ذلك ، على حروف المعجم . فسارع لما أمر به ، وجمع المفرق في الكتب النفيسة ، من هذا المعنى ، على أقصد مسيله ، وأقرب مأخذه ، وأوضح طريقه . فبلغ جملة الكتاب ألف ورقة . ورفع صوراً منه إلى معدّ ، فأعجبه ، ورضيه ، وقال له : اذكر مايجيء من الكلمات ، لمشاكلة الصور ، في الأمر ، والنهي ، والصفة ،

- (١) طبع في دمشق عام ١٩٦٩ . (٢) طبع في بغداد عام ١٩٦٩ ولاحقاً عام ١٩٧٢ .
 ولعلي بن فضال الجاشعي شرح عليه ، ذيل كشف الظنون ٢ : ٦ . (٣) طبع في دمشق عام ١٩٧١ . (٤) كشف الظنون ١٧٢٩ وهدية العارفين ١ : ٥٠٠ وبيعة الرواة ٢ : ٧٣ .
 (٥) حققه الأستاذ أحمد خراط مجلب ولا ينشر . (٦) كشف الظنون ١٧٢٩ .
 (٧) إنباه الرواة ٣ : ٨٦ - ٨٧ . أما كتاب « الحروف » لأبي عمرو الشيباني فهو كتاب لنفوي . ونسب إلى الفارسي كتاب في « الحروف » . راجع ص ٤٤١ .

والجحد، والاستفهام، التي يدل على الراد بها إعرابها، على ما تقدمها وتلاها من القول. فقال محمد بن جعفر القزويني: ما علمت أن أحداً سبق إلى تأليف مثل هذا الكتاب، ولا اهتدى أحد، من أهل هذه الصنعة، إلى تقريب البعيد، وتسهيل المأخذ، وجمع المفرق، على مثل هذا المنهج.

وكان أول ما طبع من هذه المصنفات كتاب «مغني اللبيب». وقد استطاع، لسبقه هذا في النشر، ولما ألف حوله من شروح وتعليقات واستدراكات، ولما تمتع به صاحبه ابن هشام، من منزلة علمية مرموقة طاغية، أن يملأ فراغاً كبيراً، من معاني الأدوات، ويشغل الدارسين، والمحققين، عن الكتب التي تقدمته، أو جاءت بعده، في هذا الموضوع. فلم يعمل واحد منهم، على تخطي سلطان ابن هشام، عشرات من السنوات.

بيد أن قراءة بسيرة في كتاب «الجنى الداني» رسمت لنا خطأ جديداً في تاريخ «مغني اللبيب». فقد ذكر ابن هشام أن كتابه فريد في نوعه، «إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحته بمثاله، ولم ينسج نسيج على منواله» (١). فأوهم الدارسين أن كتابه نسيج وحده، وفريد أصله وفرعه. ونحن إذا عارضنا الباب الأول منه، بما جاء في «الجنى الداني» رأينا لقاء واضحاً في تقسيم معاني الأدوات، والشواهد والمذاهب، والتوجيهات النحوية والمعنوية، والاستدراكات والتعليقات. وهذا اللقاء ليس قاصراً على المضمون، وإنما هو، في كثير من المواطن، ظاهر في العبارات والجمل والمفردات. الأمر الذي يدعو إلى احتمال أن أحد المؤلفين قد نقل من الآخر، أو أنها نقلًا من مصدر واحد.

ولما تعذر علينا الوصول إلى كتاب يثبت الاحتمال الثاني رجعنا إلى الاحتمال الأول. وكادت دعوى ابن هشام، المتقدمة، تحملنا على الميل

(١) المغني ١.

إلى أن المرادي قد اعتمد ، في « الجني » ، على ما جمعه ابن هشام في كتابه . إلا أن منطق التاريخ لم يسمح بهذا ، وحملنا على الجزم بعكسه .

فإن هشام قد صنّف كتابه « المغني » مرتين (١) : أولاهما سنة ٧٤٩ ، والثانية سنة ٧٥٦ . وقد نُكِب ابن هشام بالتأليف الأول ، وبكتب له أخرى ، في طريقه إلى مصر ، فلم يكن للمغني بين الناس إلا التأليف الثاني . ولما كان المرادي قد توفي سنة ٧٤٩ فلنقل ابن هشام عنه أولى بالجزم والتحقيق . وقد أكد هذه الحقيقة قول حاجي خليفة (٢) : « الجني الداني في حروف المعاني للشيخ بدر الدين حسن بن قاسم المرادي ... وهو مأخذ المغني لابن هشام » .

والجدير بالذكر أن ابن هشام قد ذكر ، في « المغني » ، كتاباً كثيرة استقى منها ، وعدداً كبيراً من العلماء ، نقل عنهم أو أخذ بأقوالهم ، ولم يكن للمرادي ، وكتابه « الجني الداني » ، إشارة واحدة .

٢

أما المرادي (٣) فهو بدر الدين ، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي . يرجع نسبه إلى قبيلة مراد ، وكان موطن رهطه ، في القرن السابع ، في أسني ، على ساحل الأطلنطي بالمغرب . ثم رحلت جدته أم

(١) المغني ١ . (٢) كشف الظنون ٦٠٧ .
(٣) شذرات الذهب ٦ : ١٦٠ والدرر الكامنة ٢ : ٣٢ وغاية النهاية ١ : ٢٢٧
وهيئة الرواة ١ : ٥١٧ وحسن المحاضرة ١ : ٢٣٠ وطبقات القراء ١ : ٢٢٨
وكشف الظنون : ٥٣ و ٤٠٦ و ٦٠٧ و ٦٤٨ و ١٠٣١ و ١٧٧٤
وروضات الجنات ٢٢٥ وهديّة العارفين ١ : ٢٨٦ .

أيّيه ، زهراء ، المشهورة بأُمّ قاسم (١) ، إلى مصر ، وعرفت فيها بالشيخة . وفي مصر وُلد الحسن ، ونُسب إلى جدّته ، فقيل : ابن أمّ قاسم .

وقد أخذ العلوم الإسلامية ، وعلوم العربية ، عن كثير من رجال ذلك العصر . ومنهم :

١ - أبو حيّان الأندلسي (٢) : وهو محمد بن يوسف ، أمير الدين ، النحوي اللغوي المفسّر المقرئ المؤرّخ الأديب . ولد سنة ٦٥٤ في الأندلس ، ورحل إلى المشرق ، فكان له شهرة واسعة ، وقتاج ضخّم . وتوفي سنة ٧٤٥ .

٢ - السراج الدهموري (٣) : وهو عمر بن محمد بن علي ، سراج الدين ، المصري ، الشافعي ، العلامة الأوحد ، الفقيه المفتي ، شيخ قرّاء زمانه . ولد بعد سنة ٦٨٠ بدمهور ، وأقرأ القراءات بالحرمين الشريفين . وتوفي سنة ٧٥٢ .

٣ - مجد الدين التّشستري (٤) : وهو إسماعيل بن محمد بن عبد الله البناكي . برع في القراءات والعريضة والأصول ، وكان شيخ الإقراء بالفاضلية . ومات سنة ٦٤٨ .

٤ - شمس الدين ابن اللبّان (٥) : وهو محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الدمشقي . مفسّر ومن علماء العربية . ولد بدمشق ، وعاش سبعين سنة ، وتوفي بمصر سنة ٧٤٩ .

(١) هذا هو المشهور . وقيل : إن أم قاسم هذه ليست جدته ، وهي من بيت السلطان ، ثبت الرادي فنسب إليها . الدرر الكامنة ٢ : ٣٢ .

(٢) بنية الوعاة ١ : ٢٠٨ .

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ١ : ٥٩٧ .

(٤) طبقات القراء ١ : ١٦٨ . (٥) مرآة الجنان ٤ : ٣٣٣ .

٥ - أبو زكرياء النهاري (١) : وهو يحيى بن أبي بكر بن عبد الله ،
التونسي الصوفي . ولد سنة ٦٤٣ ، وكانت بضاعته في النحو
مزجاة . وتوفي سنة ٧٢٤ .

وأخذ المرادي أيضاً عن أبي عبد الله الطنجي ، والشرف المنبلي
المالكي ، وغيرها . ورع في النحو ، والتفسير ، والفقه ، والأصول ،
والقراءات ، والمروض . وكان إماماً في العربية ، ومشهوراً بصلاحيه
وتقاه ، وله كرامات كثيرة .

وقد ترك آثاراً جليلة ، في علوم القرآن والعربية ، لما ينشر منها
في . ومنها :

- ١ - إعراب القرآن .
- ٢ - تفسير القرآن : وهو في عشر مجلدات ، أتى فيه بالفوائد الكثيرة (٢) .
- ٣ - الجنى الداني في حروف المعاني : وهو كتابنا الذي ننتشره الآن .
- ٤ - شرح الاستمادة والبسملة : وكان منه نسخة بخط المؤلف عند
السيوطي (٣) . وقد ذكره المؤلف في هذا الكتاب .
- ٥ - شرح الألفية : والألفية منظومة في النحو لابن مالك ، شرحها عدد
غفير من العلماء ، منهم المرادي . وفي مكتبة الأوقاف بحلب نسخة
مخطوطة ، من شرحه ، تحت الرقم ٢٥٩٩ (٤) .
- ٦ - شرح التسهيل : والتسهيل كتاب نحوي ، جامع مختصر ، لابن
مالك . طبع في القاهرة عام ١٩٦٨ . وقد شرحه المرادي شرحاً
مطولاً ، وذكره مراراً في هذا الكتاب .
- ٧ - شرح الجزولية : والجزولية مقدمة موجزة في النحو ، تسمى

(١) الدرر الكامنة ٥ : ٢٠٦ .

(٢) غاية النهاية ١ : ٢٢٧ .

(٣) بنية الوعاة ١ : ٥١٧ .

(٤) وانظر بروكلمان 22 : G . 2 .

بالقانون . وهي في الأصل حواش على جمل الزجاجي ، علقها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ، المتوفى سنة ٦٠٧ . ثم أفردها في كتاب ، فكانت عسيرة المنال ، لا يفهم حقيقتها إلا كبار العلماء اللغناء .

٨ - شرح الحاجبية النحوية : والحاجبية مقدمة نحوية جليظة ، لجمال الدين ابن الحاجب عثمان بن عمر ، المتوفى سنة ٦٤٦ . واسمها الكافية في النحو . وقد شرحها عدد كبير من العلماء ، ومنهم المرادي .

٩ - شرح الحاجبية العروضية : والحاجبية هذه قصيدة لابن الحاجب في علم العروض ، اسمها المقصد الجليل في علم الخليل . وقد شرحها المرادي (١) .

١٠ - شرح الشاطبية : والشاطبية قصيدة في القراءات السبع ، نظمها القاسم بن فيرث الشاطبي ، المتوفى سنة ٥٩٠ . وسماها د حرز الأمازي ووجه التهاني . وعليها شروح كثيرة ، أحدها للمرادي ، واسمها د شرح باب وقف حمزة وهشام . ومنه نسخة خطية في دار الكتب الظاهرية (٢) تحت الرقم ٣١٨ (٢٩ القراءات) . قال الجزري (٣) : وذكر فيه احتمالات أكثرها لا يصح .

١١ - شرح الفصول : والفصول كتاب نحوي يسمى د الفصول الخمسون ، (٤) . صنفه يحيى بن عبد المعطي المتوفى سنة ٦٢٨ . وعليه عدة شروح ، أحدها للمرادي .

(١) انظر بروكلمان S . 2 : 16 .

(٢) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، علوم القرآن ٤٦ . وانظر بروكلمان

(٣) غاية النهاية ١ : ٢٢٨ . S . 2 : 16 .

(٤) كشف الظنون ١٢٦٩ .

١٢ - شرح المفصل : والمفصل كتاب نحوي مشهور . ألفه جار الله الزمخشري التوفي سنة ٥٣٨ . وقد اعتنى بشرحه عدد كبير من النحاة . وكان للمرادي شرح عليه (١) .

١٣ - كلاً وبلى : وهو كراسة أفردتها للحديث عن الأدواتين : كلاً وبلى . وذكره في هذا الكتاب .

١٤ - معنى لو : وهو ورقات أفردتها للحديث عن معنى الأداة : لو . وذكره في هذا الكتاب .

١٥ - منظومة في معاني الحروف : وهي منظومة شعرية ، جمع فيها معاني الحروف . ثم شرحها بمد في كتاب (٢) .

وذكر له (٣) كتاب « جمل الاعراب » منه نسخة خطية ، في ليدن ، تحت الرقم ٢١٥ ، وأخرى في باتنه . وأبيات من الكامل تتضمن أنواع الجمل المختلفة ، وعليها حواش لأحد الشراح ، ومنها نسخة خطية ، في برلين ، تحت الرقم ٦٨٧٧ . ومنظومة في الدال المجمة والدال المهملة . وأخرى في الظاء والضاد . وشرح الواضحة .

ولبث المرادي في مصر يصنّف ، ويدرس في جامع مصر العتيق . ثم توفي يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩ (٤) ، ودفن بسرياقوس .

٣

وكان المرادي ، كما رأينا ، قد صاغ منظومة شعرية ، تضم معاني الحروف ، وجمعها في كتاب . ثم رجع إلى هذه المنظومة يشرح ما أجمته

(١) كشف الظنون ١٧٧٤ . (٢) الدرر الكملة ٢ : ٣٢ .

(٣) انظر بروكلمان 16 : 2 ، S . 2 : 22 ، G .

(٤) قال ابن حجر الصقلاني : « وقد رأيت بخطي ؛ ولا أدري من أين نقلت :

وكانت وفاته سنة ٧٥٥ . فإله أعلم » . الدرر الكملة ٢ : ٣٢ .

من معان وإشارات ، في كتاب آخر . وكأنه أحس بأن الحروف لم تأخذ مداها في هذين الصنيعين ، فشرع في تصنيف كتاب ثالث سماه « الجنى الداني في حروف المعاني » ، وجمعه مختصراً ، لأنه فضل أكثر مواده في كتب أخرى تقدمت عليه . وهو ، فيما يبدو ، من أواخر كتبه التي صنف ، لأنه قد ذكر في طياته عدداً من كتبه المقدمة ، تصريحاً أو تلميحاً .

وقد بقي هذا الكتاب مخطوطاً (١) ، إلى أن يسّر الله لنا أمر العناية به ونشره . فرجعنا إلى بعض مخطوطاته للضبط والتحقيق :

١ - نسخة الأحمدية (للأصل) :

تحتفظ بها مكتبة الأوقاف الإسلامية ، في مدينة حلب ، تحت الرقم ٩٧٨ أحمدية . وتضم هذه النسخة ١١٤ ورقة من القطع المتوسط ، وفي كل صفحة ٢٣ سطراً . وخطها نسخي قديم واضح . ويبدو أن ناسخها ، كما جاء في إحدى الصفحات ، هو رضي الدين القازاني . وقد وقفها الشيخ أحمد أفندي طه زاده ، على المدرسة الأحمدية ، التي أنشأها بمدينة حلب ، سنة ١١٢٥ .

وتمتاز هذه النسخة بالوضوح والدقة ، في الضبط والإعجام ، وليس فيها إلا القليل من التصحيف والسقط . ولهذا اتخذناها أصلاً في التحقيق .

وقد جاء في هوامشها تعليقات كثيرة ، منها الاستدراك والتصويب ، ومنها الشرح والتفسير ، ومنها أبيات منظومة في معاني بعض الحروف . وقد أثبتنا بعض هذه التعليقات في مواضعها ، وأهملنا ما بقي لقلّة جدواه .

وزعم يوسف سركيس أنه طبع في الآستانة بمطبعة الجوائب . ثم قال : (١) كذا أخبرني الأديب جميل بك العظم ، وقال : إن نسخ هذا الكتاب همدت .

معجم المطبوعات العربية ١٧٢٤ .

٢ - نسخة الأسكوريال (ب) :

تحتفظ بها مكتبة الأسكوريال ، في إسبانيا ، تحت الرقم ٧٨ نحو . وهي في ٩٠ ورقة ، بخط نسخي قديم ، أهمل ضبطه ، وأغفل إعجام كثير من حروفه المشابهة لللبسة . وجاء في آخرها : كمل كتاب الجني الداني في حروف المعاني ، من نسخة ، فيها أنها كتبت من نسخة مؤلفها ، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ، المرادى نسباً ، المالكي مذهباً . عفا الله عنه . وكان الفراغ ، من هذه النسخة المباركة ، في يوم الثلاثاء ، التاسع والعشرين من ذي الحجة الحرام ، آخر شهر سنة أربع وخمسين وثمانمائة ، على يد فقير رحمة ربه ، عبد القادر بن علي بن أحمد ، الطلوعي بلداً ، الشافعي مذهباً . غفر الله تعالى ذنوبه . وستر عليه ، في الدارين ، عيوبه . آمين .

وقد كادت هذه النسخة ، لتقدم تاريخها ، ونقلها عن نسخة مصدرها نسخة المؤلف ، تحملنا على اعتمادها أصلاً في التحقيق . ولكن إهمال ضبط كلماتها المشككة ، وإغفال إعجام كثير من حروفها اللبسة ، بالإضافة إلى كثرة الخروم والتصحيف والتحريف والتصرف ، جعلها تفقد أهميتها ، وتصبح مساعدة لا أصلاً يتمد . ولذا استعنتنا بها أحياناً ، ولم نتبع اضطرابها ، ورمزنا إليها بالحرف (ب) .

٣ - نسخة القاهرة (ج) :

تحتفظ بها دار الكتب المصرية بالقاهرة ، تحت الرقم ١٢٦٣ . وهي بخط عبد الكريم بن سليمان الشافعي ، فرغ من كتابتها في الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة ٨٤٨ .

وكان الأستاذ أحمد خراط قد نقل عنها نسخة بخطه ، وتكرم بإعارتنا نسخته هذه ، فاستعنتنا بها في تحقيق النص ، وتصويب العبارات الختلة ، دون ان نتابع ما جاء فيها من تصحيف أو نقص أو اضطراب . وقد رمزنا إليها بالحرف (ج) .

٤ - نسخة دمشق (د) :

تحفظ بها المكتبة الظاهرية بدمشق تحت الرقم ٢٦١ نحو . وتقع في ١٢٥ ورقة ، بخط حسن واضح . وقد تم نسخها في أواسط شهر صفر ، سنة تسع عشرة وألف . ولم يرجع إلى هذه النسخة إلا في مواطن اختلاف النسخ الأخرى ، والشك في صحة بعض الجمل والمبارات . ورمزنا إليها بالحرف (د) .

وللكتاب نسخ خطية كثيرة : واحدة في مكتبة الإسكندرية تحت الرقم ٨ نحو . وثانية في غوطا تحت الرقم ٣١٧ . وثالثة ورابعة في مكتبة جامعة إستانبول ، تحت الرقمين : ١٢٩٠ و ٣٥٧٨ . وخامسة في برلين تحت الرقم ٣٨٧٣ ، إلا أنها مفقودة لم يعثر عليها . وسادسة في الأسكوريال تحت الرقم ١٢١١ . وسابعة في مكتبة ولي الدين تحت الرقم ٢٩١٨ . وثامنة في مكتبة برلين بريل تحت الرقم ١٣٥ . ونسخ آخر في باتنه ورامبور وإبراهيم باشا ... ولم نحتاج إلى هذه النسخ ، لأن ما لدينا كان كافياً للعمل التام .

٤

اتخذنا نسخة الأحمديّة أصلاً ، فأثبتنا النص منها وعارضناه بما لدينا من غيرها ، وأغفلنا الإشارة إلى التصحيحات الواضحة ، والخروم التي وقعت في النسخ الأخرى ، وهي كثيرة جداً ، يتعذر حصرها ، وليس فيه غناء .

ثم ضبطنا النص ، وفسرنا غريبه ، وخرجنا شواهد ، وعرفنا بكثير من أعلامه ، ورددنا بعض الإحالات إلى مصادرها . ولم نطل في

تخريج الأشعار ، ولا سيما الشواهد التي طبعت دواوين أصحابها . وكثيراً ما استعتمت بكتاب « مني اللبيب » في تخريج الشواهد ، وبالكتب التي نقلت عن « الجني الداني » أو نقل عنها ، أو شاركته في موضوعه ، لتحقيق النص ، وضبط عباراته وكلماته .

وإننا ، إذ تقدم هذا الجهد المتواضع ، لندعو من الله أن يجعله خالصاً لوجه الكريم ، وثمره صدق في طيب أعمالنا ، تنسير السبيل ، وتسدد الخطى ، وتجزل الثواب . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

حلب الثلاثاء ١٣٩٣/١/١٨
المحققان ١٩٧٣/٢/٢٠

ومن احسنها قول بعضهم الحرف... كلمة تدل على معنى غير ما تقطع
بقوله كلمة جنس تشمل الاسم والفعال الحرف وهو من غير ما
انما ليس بكلمة فليس بحرف كقولهم النقل الوصل ما التفسير فبعض
من حروف الجمال من حروف المعاني فاما لو كانت كلمات بل هي ايضاً
كلمات وعند الولي من حروف المعاني الا انها لا تدل على معنى
تصدر عن شقوفها الكلمة الا انها تدل على معنى من حروف المعاني
هو اكثر من كلمة واحدة نحو قاتوا قاتوا والجر اجابست ان ليس
الحرف ما هو اكثر من كلمة واحدة وانما هو انما تدل على معنى فكل ما هو
معنا من الحروف واحد فكل ما هو كافي مما صير التركيب كلمة واحدة فهو
حرف واحد وقوله تدل على معنى غير ما تقطع يخرج به الفعل اكثر
الاسماء لان الفعل لا يدل على معنى في غير ما تدل اكثر الاسماء وتلك
فقط فكل ما يخرج من الاسماء ما يدل على معنى في غير ما تدل
فان الاسماء تدل على معنى في غير ما تدل على معنى في غير ما تدل
الاكثر وقسم يدل على معنيين معنى في نفسه ومعنى في غير ما تدل
والشرط في كل واحد منهما يدل بسبب معناه معنى الحرف على معنى في غير
مع دلالة على المعنى الذي وضع له فاذا قلت مثلا من غير ما تدل
فتدبر لتبين على تصرف فلما لم وضع دولت مع ذلك لربها طائلة الجواب
بجمل الشرط لتبينها معنى ان الشرطية فلذلك يزيد في المعنى فيخرج به
هذا القسم واعتبر من التارسين من حروف المعاني بانها تدل على معنى
في غير ما تدل على المعنى في غير ما تدل على المعنى في غير ما تدل
غيرها واجب بان الحرف الذي قيدت على كيدويان سبب
تقدير اللفظ بها وقوم اللفظ مودعة بقوم المعنى وهذا لا يحصل الا في الكلام
فان ليس ما معنى فهو الحرف يدل على معنى في غير ما تدل على المعنى

الجَنَى الدَّانِي

فِي حُرُوفِ الْمُعْجَانِي

لِحَسَنِ بَرْقَانِ السَّرَادِي

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes the need for transparency and accountability in financial reporting.

2. The second part of the document outlines the various methods and techniques used to collect and analyze data. It highlights the importance of using reliable sources and ensuring the accuracy of the information gathered.

3. The final part of the document provides a summary of the findings and conclusions. It discusses the implications of the research and offers recommendations for future studies and practical applications.

(١) بِنَاءُ اللّٰهِ الرَّخِيسِيَّةِ

الحمد لله بجميع محامده، على جميل عوائده، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم أنبيائه، ومُبلِّغِ أنبائه، وعلى آله الكرام، وأصحابه مصابيح الظلام. وبعد:

فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب، على اختلاف صنوفه، مبنياً أكثرها على معاني حروفه، صُرِفَتِ الهمَمُ^(٢) إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها. وهي مع قلبها، وتيسر^(٣) الوقوف على جماتها، قد كثر دورها، وبعد غورها، فمزّت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمن يعانها.

وهذا كتاب، أرجو أن يكون نافعا، ولمعاني الحروف جامعا. جعلته لسؤال بعض الإخوان جواباً، ولصدق رغبته ثواباً. ولما وقفت لفظه بمعناه، ودنى من متناوله جناه، سمّيته بـ «الجنى الداني في حروف المعاني». ويشتمل على مقدمة وخمسة أبواب.

(١) زاد في الاصل: ربّ يسر وأعن. وفي ب: اللهم صل على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلم.

(٢) ج: صرّفت الهمم. (٣) ب: وتيسير.

التكملة

وفيهما خمسة فصول :

الفصل الأول

في مدّ الحرف

قال بعض النحويين : لا يُحتاج في الحقيقة إلى حدّ الحرف ،
لأنه ككلمة^(١) محصورة . وليس كما قال . بل هو ممّا لا بدّ منه ،
ولا يُستغنى عنه ، يُرجع عند الإشكال إليه ، ويُحكم عند الاختلاف بحرفيّة
ما صدق الحدّ^(٢) عليه .

وقد حدّد بحدود كثيرة . ومن أحسنها قول بعضهم : الحرف
كلمة تدلّ على معنى ، في غيرها ، فقط . فقوله « كلمة » جنس يشمل الاسم
والفعل والحرف . وعلم من تصدير الحدّ به أن ما ليس بكلمة فليس
بحرف : كهزتي النقل والوصل ، وياه التصغير . فهذه من حروف
الهجاء ، لا من حروف المعاني . فإنها ليست بكلمات بل هي أبعاض كلمات .
وهذا أولى من تصدير الحدّ بـ « ما » ، لإبهامها .

واعترض بأن تصدير حدّ الحرف بالكلمة لا يصح ، من جهة

(١) في الأصل وج : كلمة . (٢) سقطت من الأصل .

أنه يخرج عنه ، من الحروف ، ما هو أكثر من كلمة واحدة ، نحو : إنَّما .
وكأنَّما . والجواب أنه ليس في الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة .
وأما نحو : إنَّما وكأنَّما ، مما هو كلمتان ، فهو حرفان ، لا حرف واحد ،
بخلاف نحو « كأن » ممَّا صيَّرهُ التركيبُ كلمةً واحدةً ، فهو
حرف واحد .

وقوله « تدلُّ على معنى في غيرها » فصلٌ ، يخرج به الفعل ،
وأكثر الأسماء ، لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره . وكذلك أكثر
الأسماء .

وقوله « فقط » فصل ثان ، يخرج به من الأسماء ، ما يدل على معنى
في غيره ، ومعنى في نفسه . فإن الأسماء قسمان : قسم يدل على معنى في
نفسه ، ولا يدل على معنى في غيره ، وهو الأكثر . وقسم يدل على
معنيين : معنى في نفسه ، ومعنى في غيره : كأسماء الاستفهام ، والشرط .
فإن كل واحد منها يدل ، بسبب تضمينه معنى الحرف ، على معنى في غيره ،
مع دلالة على المعنى الذي وضع له . فإذا قلت مثلاً : من يقيم أقم معه ،
فقد دلت « من » على شخص عاقل بالوضع ، ودلت مع ذلك على
ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط ، لتضمنها معنى « إن » الشرطية . فإذ ذلك
زيد في الحد « فقط » ، ليخرج به هذا القسم .

واعترض الفارسي^(١) قول من حدّ الحرف « بأنه ما دل على معنى في غيره » بالحروف الزائدة، نحو « ما » في^(٢) قولهم: إنك ما وخيراً، لأنها لا تدل على معنى في غيرها. وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان، للكثرة^(٣)، بسبب تكثير اللفظ بها. وقوة اللفظ مؤدنة بقوة المعنى، وهذا معنى^(٤) لا يتحصّل إلا مع كلام.

فإن قيل: ما معنى قولهم « الحرف يدل على معنى في غيره »؟ فالجواب: معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلّقه، بخلاف الاسم والفعل. فإن دلالة كل منهما، على معناه الإفرادي، غير متوقفة على ذكر متعلّق؛ ألا ترى أنك إذا قلت « الغلام » ففهم منه التعريف. ولو قلت « أل » مفردة^(٥) لم يفهم منه معنى. فإذا قرّنت بالاسم أفاد التعريف. وكذلك باء الجر فإنها لا تدل على الإصاق، حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها، لا إنه يتحصّل منها مفردة. وكذلك القول في سائر الحروف.

(١) وهو أبو علي الحسن بن أحمد. توفي ببغداد سنة ٣٧٧. بنية الوعاة ١ : ٣٩٦.

(٢) سقط « ما في » من الأصل وج. وانظر شرح الفصل ٨ : ٣.

(٣) سقطت من الأصل وج. (٤) سقطت من الأصل.

(٥) ب : مفردة.

وقال السيرافي^(١) : المرادُ من قولنا في الاسم والفعل « إنه يدل على معنى في نفسه » أن تصوّر معناه في الذهن غير متوقف على خارج عنه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ما الإنسان ؟ فقول لك : حيٌّ ناطقٌ ، وإذا قلت : ما معنى « ضَرَبَ » ؟ فقول لك : ضَرَبَ في زمان ماضٍ ، أدركت المعنيين باللفظ المذكور في التفسير . وقولنا في الحرف « يدل على معنى في غيره » ، نعني به أن تصوّر معناه متوقف^(٢) على خارج عنه : ألا ترى أنك إذا قلت : ما معنى « من » ، فقول لك : التبعية ، وخذلت وهذا^(٣) ، لم تفهم معنى « من » إلا بعد تقدم معرفتك بالجزء والكل ، لأن التبعية أخذتُ جزء من كل .

وقد قيل غير ذلك ، مما لا حاجة هنا^(٤) إلى ذكره . والله الموفق .

الفصل الثاني

في تسميته مرفأ

اختلف النحويون في علّة^(٥) تسميته حرفاً .

فقيل : سُمّي بذلك ، لأنه طرف في الكلام ، وفضلة . والحرف ، في اللغة ، هو الطرف . ومنه قولهم : حرف الجبل ، أي : طرفه ، وهو

(١) وهو أبو سعيد الحسن بن عبدالله . توفي ببغداد سنة ٣٦٨ .

بغية الوعاة ١ : ٥٠٧ .

(٢) في الأصل : يتوقف .

(٣) في الأصل : يتوقف .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) ب : بنا .

أعلاه المحدد . فإن قيل : فإن الحرف قد يقع حشواً ، نحو : مررت بزيد ، فليست الباء في هذا بطرف ! فالجواب أن الحرف طرف في المعنى ، لأنه لا يكون عمدة ، وإن كان متوسطاً .

وقيل : لأنه يأتي على وجه واحد . والحرف ، في اللغة ، هو الوجه الواحد . ومنه قوله تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ (١) أي : على وجه واحد . وهو أن يعبد على السراء دون الضراء ، أي : يؤمن بالله ، ما دامت حاله حسنة . فإن غيرها الله وامتحنه كفر به . وذلك لشكته وعدم طمأننته . فإن قيل : فإن الحرف الواحد قد يراد لمعان كثيرة ! فالجواب أن الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد ، وقد يتوسّع فيه ، فيستعمل في غيره . قاله بعضهم . وأجاب غيره بأن الاسم قد يدل ، في حالة واحدة ، على معنيين ، مثل أن يكون فاعلاً ومفعولاً ، في وقت واحد . كقولك : رأيت ضارب زيد . فـ « ضارب » زيد في هذه الحالة فاعل ومفعول . والفعل أيضاً يدل على معنيين : الحدّث والزمان . والحرف إنما يدل ، في حالة واحدة ، على معنى واحد .

والظاهر أنه إنما سمّي حرفاً ، لأنه طرف في الكلام ، كما تقدم .
وأما قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ فهو راجع

(١) الحج : ١١ .

إلى هذا المعنى ، لأن الشاك كأنه على طرف من الاعتقاد ، وناحية منه .
وإلى ذلك ترجع معاني الحروف كلها . كقولهم للناقة الضامرة الصابة :
حرف ، تشبيهاً لها بحرف السيف . وقيل : هي الضخمة ، تشبيهاً لها
بحرف الجبل . وكان الأصمعي يقول : الحرف : الناقة المهزولة .

الفصل الثالث

في جمع معاني وأقسام

ذكر بمض النحويين للحرف نحواً من خمسين معنى . وزاد غيره
معاني أخرى . وسأذكر جميع ذلك ، مبيّناً في مواضعه ، إن شاء الله تعالى .
وهذه المعاني ، المشار إليها ، يرجع غالبها إلى خمسة أقسام : معنى في الاسم
خاصة ، كالتعريف . ومعنى في الفعل خاصة ، كالتنفيس . ومعنى في
الجملة ، كالنفي والتوكيد . وربط بين مفردين ، كالعطف في نحو : جاء
زيد وعمرو . وربط بين جملتين ، كالعطف في نحو : جاء زيد وذهب عمرو .
وإنما قلت « يرجع غالبها » لأن منها ما هو خارج عن هذه
الأقسام ، كالكف ، والتهية ، والإنكار ، والتذكار ، وغير ذلك ، مما
سيأتي ذكره .

وأما أقسام الحرف فثلاثة : مختص بالاسم ، ومختص بالفعل ،
ومشترك بين الاسم والفعل .

فأما المختص بالاسم فلا يخلو من أن يتنزل^(١) منه منزلة الجزء، أو لا .
 فإن تنزل^(٢) منه منزلة الجزء لم يعمل، كلام التعريف . وإن لم يتنزل^(٣)
 منزلة الجزء فحقه أن يعمل ، لأن ما لازم شيئاً ، ولم يكن كالجزء منه ،
 أثر فيه غالباً . وإذا عمل فأصله أن يعمل الجرّ ، لأنه العمل المخصوص
 بالاسم . ولا يعمل الرفع ولا النصب ، إلا لشبهه بما يعملها . كـ «إن»
 وأخواتها ، فإنها نصبت الاسم ورفعت الخبر ، لشبهها بالفعل ، في أوجه
 المذكورة في موضعها . ولولا شبه الفعل لكان حقها أن تجر ، لأنه
 الأصل . وقد جرّوا بـ «لعل» في لغة عكّيل ، منبهة على الأصل .

وأما المختص بالفعل فلا يخلو أيضاً من أن يتنزل منه منزلة الجزء
 [أو لا . فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل ، كحرف التنفيس ، وإن لم
 يتنزل منه منزلة الجزء] ^(٤) فحقه أن يعمل . وإذا عمل فأصله أن يعمل
 الجزم ، لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم . ولا يعمل النصب إلا
 لشبهه بما يعمله ، كـ «أن» المصدرية وأخواتها ، فإنها لما شابهت
 نواصب الاسم نصبت . ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم . وقد حكى
 عن بعض العرب الجزم بـ «أن» و «لن» . وسيأتي الكلام عليه .

(١) في الأصل : أن ينزل .

(٢) في الأصل : نزل .

(٣) في الأصل : لم ينزل .

(٤) سقط من الأصل و ب ، واستدركه الناسخ على حاشية الأصل .

وأما المشترك فحقه ألاّ يعمل ، لعدم اختصاصه بأحدهما ، وقد خالف هذا الأصل أحرفٌ ، منها « ما » الحجازية أعملها أهل الحجاز عمل « ليس » ، لشبهها بها ، وأعملها بنو تميم على الأصل .

الفصل الرابع

في بيان عمده

قد علم ، مما سبق ، أن الحرف قسمان : عامل ، وغير عامل . فالعامل هو ما أثر . فيما دخل عليه رفعاً ، أو نصباً ، أو جرّاً ، أو جزمًا . وغير العامل بخلافه ، ويسمى المهمل .

ثم إن العامل قسمان : قسم يعمل عملاً واحداً ، وقسم يعمل عملين .

فالأول إما ناصب فقط ، كنواصب الفعل ، و« إلاّ » في الاستثناء ، وواو « مع » عند من يراها عاملين . وإما جار فقط ، وهو حروف الجر . وإمّا جازم فقط ، وهو حروف الجزم .

وليس في الكلام حرف يعمل الرفع فقط ، خلافاً للفراء في قوله : إن « لولا » ترفع الاسم الذي يليها ، في نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك . ومذهب البصريين أن الاسم ، بعدها ، مرفوع بالابتداء .

والثاني قسم واحد، ينصب ويرفع، وهو «إن» وأخواتها،
و«ما» الحجازية وأخواتها .

وزاد بعض المتأخرين قسماً آخر، يجر ويرفع . قال : وهو «لعل»
خاصة، على لغة بني عُقَيْل . وليس كما ذكر، فإن «لعل» على هذه
اللغة جارة فقط . ولرفع الخبر^(١) بمدّها وجه غير ذلك .

تنبیه

قد اتضح، بما ذكرنا، أن الحرف يعمل أنواع الإعراب^(٢)
الأربعة . ولكن عمله الجر والجزم بطريق الأصاله، وعمله الرفع والنصب
لشبهه بما يعملها . والله أعلم .

الفصل الخامس

في عدة الحروف

ذكر بعض النحويين أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون^(٣)
حرفاً . وزاد غيره على ذلك حروفاً آخر، مختلفاً في حرفية أكثرها .
وذكر بعضهم نيفاً وتسعين حرفاً . وقد وقفت على كلمات آخر مختلف^(٤)

(٢) في الأصل : يعمل الأنواع .

(٤) في الأصل و ج : مختلفاً .

(١) في الأصل : المجرور .

(٣) ب : ثلاثة وتسعون .

في حرفيتها، ترتقي بها عدة الحروف على المائة . وهي منحصرة في خمسة
أقسام : أحادي ، وثنائي ، وثلاثي ، ورباعي ، وخماسي . [فلذلك جمعت لها
خمسة أبواب]^(١) .



(١) سقط من الأصل .

الباب للذو

في الأهادي

وهو أربعة عشر حرفاً : الهمزة ، والباء ، والتاء ، والسين ، والشين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والالف ، والياء . ويجمعها قولك « بكشف سألتمونيها » . ولم يذكر بعضهم الشين ، فعدها ثلاثة عشر . وأنا أذكرها ، واحداً واحداً ، على هذا الترتيب . إن شاء الله تعالى .

الهمزة

حرف مهمل ، يكون للاستفهام ، وللنداء . وما عدا هذين ، من أقسام الهمزة ، فليس من حروف المعاني .

فأما همزة الاستفهام فهي حرف مشترك : يدخل على الأسماء والأفعال ، لطلب تصديق ، نحو : أزيد قائم؟ أو تصوّر ، نحو : أزيد عندك أم عمرو؟ وتساويها «هل» في طلب التصديق الموجب ، لا غير^(١) .

(١) سقطت من الأصل .

فالهزمة أعم ، وهي أصل أدوات الاستفهام . ولأصالتها استأثرت بأمور ،
 منها تمام التصدير بتقديمها^(١) على الفاء والواو وثم ، في نحو ﴿ أَفَلَا
 تَعْقِلُونَ ﴾^(٢) ، ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا ﴾^(٣) ، ﴿ أَأَنْتُمْ إِذَا
 مَا وَقَعَ ﴾^(٤) . وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهزمة ،
 لأنها من الجملة المعطوفة . لكن راعوا أصالة الهزمة ، في استحقاق
 التصدير^(٥) ، فقدموها بخلاف « هل » وسائر أدوات الاستفهام . هذا
 مذهب الجمهور .

وذهب الزمخشري إلى تقدير جملة ، بعد الهزمة ، لاثقة بالمحل ، ليكون
 كل واحد من الهزمة وحرف العطف في موضعه . والتقدير :
 أتجهلون فلا تعقلون ؟ ونحو ذلك . وضَعِفَ بعدم إطراده ،
 إذ لا يمكن في نحو^(٦) ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ ﴾^(٧) ،
 وبأن فيه حذف جملة معطوف عليها ، من غير دليل . قيل : وقد رجع
 إلى مذهب الجماعة في سورة الأعراف .

ثم إن هزمة الاستفهام قد ترد لمعانٍ آخر ، بحسب المقام ، والأصل
 في جميع ذلك معنى الاستفهام .

(١) في الأصل و ج : بتقدمها . (٢) البقرة : ٤٤ .

(٣) الروم : ٩ . وزاد في الأصل و ج : في الأرض .

(٤) يونس : ٥١ . (٥) ب و ج و د : التصدير .

(٦) سقطت من الأصل . (٧) الرعد ٣٣ .

الأول : التسوية : نحو ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾^(١) . قال بمض النحويين : لما كان المستفهم يستوي عنده الوجود والعدم ، وكذا المسوّي ، جرت التسوية بلفظ الاستفهام .
 وتقع همزة التسوية بعد « سواء » ، و « ليت شعري » ، و « ما أبالي » ،
 و « ما أدري »^(٢) .

الثاني : التقرير : وهو توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه .
 نحو قوله تعالى ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي ﴾^(٣) .

الثالث : التويخ : نحو ﴿ أَأَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ
 الدُّنْيَا ﴾^(٤) . وقد اجتمع التقرير والتويخ في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ
 فِينَا وَلَيْدًا ﴾^(٥) .

الرابع : التحقيق : نحو قول جرير^(٦) :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ ، بَطُونٌ رَاحَ
 الخامس : التذكير : نحو ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾^(٧) .

(١) البقرة : ٦ . (٢) في الأصل : ولا أدري .

(٣) المائدة : ١١٥ . (٤) الأحقاف : ٢٠ .

(٥) الشعراء : ١٨ .

(٦) ديوان جرير ٩٨ والمغني ١٧ وشرح شواهد ٤٣ والخصائص ١ : ٤٦٣

وشرح المفصل ٨ : ١٢٣ . (٧) الضحى : ٦ .

السادس : التهديد : نحو ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾^(١) .
السابع : التنبيه : نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ
مَاءً ﴾^(٢) .

الثامن : التعجب : نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمَهُمْ ،
غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾^(٣) .

التاسع : الاستبطاء : نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٤) .

العاشر : الإنكار : نحو ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾^(٥) .

الحادي عشر : التهكم : نحو ﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاتُكَ ﴾^(٦) .

الثاني عشر : معاقبة حرف القسم : كقولك : آله لقد كان كذا .
فالهمزة في هذا عوضٌ من حرف القسم . وينبغي أن تكون عوضاً
من^(٧) الباء دون غيرها ، لأصالة الباء في القسم .

واختلف في الجارّ للاسم المُقسَم به ، بعد الهمزة . فذهب

(٢) الحج : ٦٣ .

(٤) المجادلة : ١٤ .

(٥) الحديد : ١٦ . وزاد في ب : أن تخشع قلوبهم .

(٧) هود : ٨٧ .

(١) المرسلات : ١٣ .

(٣) ج : نحو قوله .

(٦) الصافات : ١٥٣ .

(٨) ب : عن .

الأخفش^(١) إلى أن الجر بالهمزة، لكونها عوضاً عن الجار . واختاره ابن عصفور^(٢) . وذهب غيره إلى أن الجر بالحرف المحذوف، الذي جيء بالهمزة عوضاً عنه . واختاره ابن مالك^(٣) .

وذكر بعض النحويين أن التقرير هو المعنى الملازم للهمزة، في غالب هذه المواضع المذكورة، وأن غيره من المعاني، كالتويخ والتحقيق، والتذكير، ينجر مع التقرير .

مسألة

ذهب قوم إلى أن حذف همزة الاستفهام، لأمن اللبس، من ضرورات الشعر، ولو كانت قبل « أم » المتصلة . وهو ظاهر كلام سيبويه . وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها « أم » . وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ، أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^(٤) . قال ابن مالك: وأقوى الاحتجاج،

(١) هو الأخفش الأوسط، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة . توفي سنة ٢١٠ .
بغية الوعاة ١ : ٥٩٠ .

(٢) علي بن مؤمن، أبو الحسن الإشبيلي . توفي سنة ٦٦٩ . بغية الوعاة ٢ : ٢١٠ .

(٣) محمد بن عبد الله، جمال الدين، صاحب الألفية . توفي سنة ٦٧٢ .
بغية الوعاة ١ : ١٣٠ .

(٤) الشعراء : ٢٢ .

على ما ذهب إليه ، قول رسول الله ﷺ لجبريل (١) : « وَإِنْ زَنْتِي ،
وَإِنْ سَرَقَ ؟ » . فقال : وَإِنْ زَنْتِي وَإِنْ سَرَقَ . أراد : أَوْ إِنْ زَنْتِي
وَإِنْ سَرَقَ ؟ والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها « أم » المتصلة ،
لكثرة نظماً ونثراً . فمن النظم قول الشاعر (٢) :

لَعَمْرُكَ ، مَا أَدْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا :

بَسْبَعِ ، رَمَيْنَ الْجَمْرِ ، أَمْ بِشِمَانِي ؟

وأبيات أخر ، لا حاجة إلى التطويل بإشادها . ومن الشعر
قراءة ابن محيصن * سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ * (٣)
بهمزة واحدة .

وأما همزة النداء فهي حرف مختص (٤) بالاسم ، كسائر أحرف (٥)
النداء ، ولا يُنادى بها إلا القريب مسافةً وحكماً ، كقول امرئ
القيس (٦) :

* أَفَاطِمَ ، مَهَلًا ، بَمَضَ هَذَا التَّدَلُّلِ *

(١) رواه الشيخان والترمذي ، عن أبي ذر ، في باب الإيمان .

(٢) عمر بن أبي ربيعة . ديوانه ٢٦٦ و المغني ١٤ . وشرح المفصل ٨ : ١٥٤ .

(٣) البقرة : ٦ . (٤) ج : تختص .

(٥) في الأصل و ج : حروف .

(٦) ديوان امرئ القيس ١٢ و المغني ١٣ .

وجمل بعضهم من ذلك قراءة الحرمين^(١) ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ ﴾^(٢) ، بتخفيف الميم . وتحتل أن تكون همزة الاستفهام دخلت على « مَنْ » ، و« مَنْ » مبتدأ وخبره محذوف ، تقديره : أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ كغيره ؟ حُذِفَ ، لدلالة الكلام عليه . والله أعلم .

الباء

حرف مختص بالاسم ، ملازم لعمل الجر . وهي ضربان : زائدة ، وغير زائدة .

فأما غير الزائدة فقد ذكر النحويون لها ثلاثة عشر معنى :

الأول : الإلصاق : وهو أصل معانيها . ولم يذكر لها سيبويه غيره . قال : إِنَّمَا^(٣) هي للإلصاق والاختلاط . ثم^(٤) قال : فما اتَّسع من هذا ، في الكلام ، فهذا أصله . قيل : وهو معنى لا يفارقها .

والإلصاق ضربان : حقيقي نحو : أمسكتُ الحبلُ بيدي . قال ابن جنبي : أي : أُلصقتها به . ومجازي ، نحو : مررت بزيد . قال

(١) الحرمين : نافع وابن كثير . (٢) الزمر : ٩ .

(٣) في الأصل : فإِنَّمَا . وفي ب و ج : وإِنَّمَا . وانظر الكتاب ٢ : ٣٠٤ حيث

قال : وباء الجر إِنَّمَا هي للاتِّزاق ... (٤) سقطت من الأصل .

الزغشري : المعنى : التصق مروري بموضع يقرب منه . قلت : وذكر
ابن مالك أن الباء في نحو : مررت بزيد ، بمعنى « على » ، بدليل
﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ ﴾^(١) . وحكاه عن الأخفش .

الثاني : التعدية : وباء التعدية هي القائمة مقام الهمزة ، في إيصال
معنى الفعل اللازم^(٢) إلى المفعول به . نحو ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾^(٣) ،
و﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾^(٤) . وقد وردت مع المتعدي في قولهم :
صككت الحجر بالحجر ، ودفعت بعض الناس بعض . فذلك قيل :
الصواب قول بعضهم : هي الداخلة على الفاعل ، فتصيره مفعولاً .
ليشمل المتعدي واللازم . فإن قيل : هذه العبارة أيضاً^(٥) لا تشمل
المثاليين ، لأن الباء فيها هي الداخلة^(٦) على ما كان مفعولاً . إذ الأصل :
صكَّ الحجرُ الحجرَ ، ودفعَ بعضُ الناسِ بعضاً ! قلت : ليس كذلك ،
بل هي شاملة لهما . والباء فيها داخلة على ما كان فاعلاً ، لا مفعولاً .
والأصل : صكَّ الحجرَ الحجرُ ، ودفعَ بعضُ الناسِ بعضٌ . بتقديم
المفعول ، لأن المعنى أن المتكلم صيرَّ البعض ، الذي دخلت عليه الباء ،
دافعاً للبعض المجرد منها .

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) البقرة : ٢٠ .

(٦) ب : فيها داخلة .

(١) الصافات : ١٣٧ .

(٣) البقرة : ١٧ .

(٥) سقطت من الأصل .

ومذهب الجمهور أن باء التعمدية [بمعنى همزة التعمدية] ^(١) ، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول. [وذهب المبرد والسهيلي ^(٢) إلى أن باء التعمدية ، تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول] ^(٣) في الفعل ، بخلاف الهمزة . قال السهيلي : إذا قلت : قدمتُ به ، فلا بد من مشاركة ، ولو باليد . ورُدَّ عليهما بقوله تعالى ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ ﴾ ، لأن الله تعالى ، لا يوصف بالذهاب ^(٤) مع النور . وأجيب بأنه يجوز أن يكون ، تعالى ، وصف نفسه بالذهاب ، على معنى : يليق به ، كما وصف نفسه بالحيء ، في قوله ﴿ وَجَاء رَبُّكَ ﴾ ^(٥) . وهذا ظاهر البعد . ويؤيد أن باء التعمدية بمعنى الهمزة قراءة اليامي ﴿ أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ ﴾ .

الثالث : الاستعانة : وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل .

نحو : كتبت بالقلم ، وضربت بالسيف . ومنه في أشهر الوجهين ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ^(٦) .

ولم يذكر في « التسهيل » ^(٧) باء الاستعانة ، وأدرجها في باء

(١) سقط من الأصل .

(٢) عبد الرحمن أبو القاسم ، صاحب الروض الأتف . توفي سنة ٥٨١ . بنية

الوعاة ٢ : ٨١ . (٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل و ب : بذهاب . (٥) الفجر : ٢٢ .

(٦) النمل : ٣٠ .

(٧) وهو تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك . وقد طبع في القاهرة عام ١٩٦٨ .

السببية، وقال في شرحه: بآء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل مُمدّأها مجازاً. نحو ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الشِّمْرَاتِ﴾^(١)، فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لحسن، ولكنه مجاز. قال: ومنه: كتبتُ بالقلم، وقطعتُ بالسكين. فإنه يُقال: كتبتُ القلمُ، وقطعتُ السكينُ. والنحويون يعبرون عن هذه الباء بالاستعانة. وآثرتُ على ذلك التعبير بالسببية، من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله، تعالى. فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة لا يجوز^(٢).

الرابع: التعليل: قال ابن مالك: هي التي تصلح غالباً في موضعها اللام. كقوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ ، بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾^(٣)، ﴿فَبِظُلْمٍ ، مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ، حَرَّمْنَا﴾^(٤)، ﴿فَكَلَّأَ أَخْذَنَا بِذَنْبِهِ﴾^(٥). واحتزر بقوله «غالباً» من قول العرب: غضبتُ لفلان، إذا غضبتَ من أجله وهو حيّ. وغضبتُ به، إذا غضبتَ من أجله وهو ميت.

ولم يذكر الأكترون بآء التعليل، استغناء بآء السببية، لأن

(٢) جود: فيها لا يجوز.

(٤) النساء: ١٦٠.

(١) البقرة: ٢٢.

(٣) البقرة: ٥٤.

(٥) العنكبوت: ٤٠.

التعليل والسبب عندهم واحد . ولذلك مثلوا به السببية بهذه المثل التي
مثل بها ابن مالك للتعليل .

الخامس : المصاحبة : ولها علامتان : إحداهما أن يحسن^(١) في
موضعها « مع » . والأخرى أن يعني عنها وعن مصحوبها الحال ، كقوله
تعالى ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾^(٢) أي : مع الحق ، أو مُحَقِّقًا .
و ﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾^(٣) أي : مع سلامٍ ، أو مسلماً عليك .
ولصلاحية وقوع الحال موقعها ، سماها كثير من النحويين باء الحال .

السادس : الظرفية : وعلامتها أن يحسن في موضعها « في » . نحو
﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾^(٤) ، ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ
مُصْبِحِينَ ، وَبِاللَّيْلِ ﴾^(٥) . وهي كثيرة في الكلام .

السابع : البدل : وعلامتها أن يحسن في موضعها « بدل » .
كقول الحماسي^(٦) :

فَلَيْتَ لِي ، بِهِمْ قَوْمًا ، إِذَا رَكِبُوا
شَنَوْا الْإِغَارَةَ ، فُرْسَانًا ، وَرُكْبَانًا

-
- (١) ج : يحل .
(٢) النساء : ١٧٠ .
(٣) هود : ٤٨ . وزاد في الأصل : منّا . (٤) آل عمران : ١٢٣ .
(٥) الصافات : ١٣٧ - ١٣٨ .
(٦) قريط بن أنيف . شرح الحماسة للتبريزي ١ : ١٨ والمغني ١٠٤ .

وفي الحديث « ما يسرني بها حُمُرُ النَّعَمِ » أي : بدَلَهَا .
الثامن : المقابلة : قال ابن مالك : هي الباء الداخلة على الأثمان
والأعواض . نحو : اشتريت الفرس بألف ، وكافأت الإحسان بضعف .
وقد تسمَّى بَاءَ العوض .

ولم يذكر أكثرهم هذين المعنيين ، أعني : البديل والمقابلة . وقال
بعض النحويين : زاد بعض المتأخرين في معاني الباء أنها تجيء للبديل
والعوض ، نحو : هذا بذاك ، أي : هذا بدلٌ من ذلك وعوض منه .
قال : والصحيح أن معناها السبب ؛ ألا ترى أن التقدير : ^(١) هذا
مُسْتَحَقٌّ بِذَلِكَ ، أي بسببه .

التاسع : الجاوزة : وعبر بعضهم عن هذا بموافقة « عن » . وذلك
كثير بعد السؤال . نحو ﴿ فاسألْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ ^(٢) ، و ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ
بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ ^(٣) . وقال علقمة ^(٤) :

فإِنْ تَسْأَلُونِي ، بِالنِّسَاءِ ، فَأَنْتَنِي
خَبِيرٌ ، بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ ، طَبِيبٌ

(٢) الفرقان : ٥٦ .

(٤) ديوان علقمة الفحل ص ٣٥ .

(١) زاد في الأصل : أن .

(٣) المعارج : ١ .

وقليل بعد غيره ، نحو ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ ^(١) أي :
 عن الغمام ، ﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ ^(٢) أي : وعن أيمنهم . كذا
 قال الأخفش . قلت : أما كونها بمعنى « عن » بعد السؤال فهو منقول
 عن الكوفيين ، وتأوله الشلو بين ^(٣) على أن الباء في ذلك سببية ، أي :
 فاسأل بسببه . وقال بعضهم : هو من باب التضمين ، أي : فاعتن به ،
 أو فاهتم به .

المأثر : الاستعلاء : وعبر بعضهم عنه بموافقة « على » . وذكروا
 لذلك أمثلة منها قوله تعالى ﴿ وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ قِنْطَارٍ ﴾
 أي : على قنطار ، كما قال ﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٥) . ومنها
 ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ ﴾ ^(٦) أي : عليهم ، كما قال ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ
 عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٧) . ومنه قول الشاعر ^(٨) :

-
- (١) الفرقان : ٢٥ .
 (٢) التحريم : ٨ .
 (٣) عمر بن محمد ، أبو علي الإشبيلي ، المعروف أيضاً بالشلوبيني . توفي سنة ٦٤٥ .
 بنية الوعاة ٢ : ٢٢٥ . (٤) آل عمران : ٧٥ . وفي الأصل وب و ج و د : ومنهم من .
 (٥) يوسف : ٦٤ .
 (٦) المطففون : ٣٠ .
 (٧) الصافات : ١٣٧ .
 (٨) راشد بن عبدالله . المعنى ١١١ وشرح شواهد ٣١٧ .

أَرَبٌ يَبُولُ الشُّعْلَانَ بِرَأْسِهِ
لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ ، عَلَيْهِ ، الشُّعَالِبُ

الحادي عشر : التبويض : وعبر بعضهم عن هذا بمواقفة « من » ،
يعني التبويضية . وفي هذا المعنى خلاف ، وممن ذكره الأصمعي ،
والفارسي في « التذكرة » . ونُقل عن الكوفيين ، وقال به القُتَيْبِيُّ (١)
وابن مالك . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ
اللَّهِ ﴾ (٢) أي : منها . وقول الشاعر (٣) :

شَرِبْنَا مَاءَ الْبَحْرِ ، ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٍ ، خُضْرٍ ، لَهْنٍ نَيْبِجٍ

وقول الآخر (٤) :

(١) وهو ابن قتيبة ، عبدالله بن مسلم الدينوري ، النحوي اللغوي . توفي سنة ٢٦٧ .

(٢) الانسان : ٦ .

(٣) البيت لأبي دؤيب الهذلي . ديوان الهذليين ١ : ٥١ و المنى ١١١ وشرح

شواهد ٣١٨ والخزانة ٣ : ١٩٣ والأزهية ٢٠٩ وأمالي ابن الشجري

٢ : ٢٧٠ والخصائص ٢ : ٨٥ وسر الصناعة ١٥٢ . ومعنى متى : من .

والنبيج : المرء السريع مع صوت .

(٤) عمر بن أبي ربيعة أو جميل شينة . ديوان عمر ٤٨٨ وديوان جميل ٤١-٤٢

والمنى ١١١ وشرح شواهد ٣٢٠ . والتزيف : العطشان . والحشرج :

تقرة في الجبل .

فَلشَّمْتُ فَاها ، آخِذاً بِقُرُونِها
شُرْبَ النَّزِيفِ ، بِبِرْدِ ماءِ الحَشْرَجِ
وجعل قوم من ذلك الباء في قوله تعالى ﴿ وَاَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾^(١) .
وجعلها قوم زائدة . وجعلها قوم للإلصاق على الأصل . وقال بعضهم :
إنها باء الامتئامة ، فإنَّ « مَسَحَ » يتعدى إلى مفعول بنفسه ، وهو
المُزَالُ عنه ، وإلى آخر بحرف الجرّ ، وهو المُزِيلُ . فيكون تقدير
الآية : فامسحوا أيديكم برؤوسكم .

ولم ترد باء التبويض عند مثبتها^(٢) [إلا مع الفعل المتعدي . وقد
أنكر قوم ، منهم ابن جني^(٣) ، ورود باء التبويض]^(٤) ، وتأولوا
ما استدلّ^(٥) به مثبتو ذلك ، على التضمين . قال ابن مالك : والأجود
تضمين « شَرِبْنِ » معنى : رَوَيْنِ . وجعل الزمخشري الباء في الآية
كالباء في : شربت الماء بالمثل . والمعنى : يشرب بها عباد الله الحجر .
واعترض بعضهم كلام ابن جني ، وقال : شهادة على النفي ، وهي

(١) المائة : ٦ . (٢) في الأصل وجود : مثبتها .
(٣) قال : « فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي ، رحمه الله ، عنه ، من أن الباء
للتبويض ، فشيء لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به ثبوت » .
سر الصناعة ١ : ١٣٩ .
(٤) سقط من الأصل . (٥) في الأصل : استدلوا .

غير مقبولة . وأجيب بأن الشهادة على النبي ثلاثة أقسام : معلومة نحو :
 إن العرب لم تنصب الفاعل . وظننيّة عن استقراء صحيح نحو : ليس
 في كلام العرب اسم متمكن ، آخره واو لازمة ، قبلها ضمة . وشائعة
 غير منحصرة نحو : لم يطابق زيد امرأته ، من غير دليل ، فهذا هو
 المرود . وكلام ابن جني من الثاني ، لأنه شديد الاطلاع على لسان العرب .
 الثاني عشر : القسم : نحو : بالله لأفعلن . وهي أصل حروف
 القسم ، ولذلك فضلت سائر حروفه بثلاثة أمور ، أحدها أنها لا يجب
 حذف الفعل معها ، بل يجوز إظهاره . نحو : أقسم بالله . والثاني أنها
 تدخل على المضمر . نحو : بك لأفعلن . والثالث أنها تستعمل في
 الطلب وغيره ، بخلاف سائر حروفه . فإن الفعل معها لا يظهر ،
 ولا تجر المضمر ، ولا تستعمل في الطلب . وزاد بعضهم رابعاً ، وهو أن
 الباء تكون جارة في القسم وغيره ، بخلاف واو القسم وتأه ، فإنهما
 لا تجران إلا في القسم . قلت : ويشاركها في هذا بعض حروف
 القسم كاللام .

الثالث عشر : أن تكون بمعنى « إلى » نحو قوله تعالى ﴿ وقد
 أحسنَ بي ﴾ ^(١) أي : إليّ . وأوّل على تضمين « أحسن » معنى :
 لطف .

(١) يوسف : ١٠٠ .

تسييه

ردّ كثير ، من المحققين ، سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق ، كما ذكر سيبويه . وجعلوه معنى لا يفارقها ، وقد ينجر معه معانٍ أُخر . واستبعد بعضهم ذلك ، وقال^(١) : الصحيح التنويع . وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجرّ هو جارٍ على مذهب الكوفيين ، ومن وافقهم ، في أن حروف الجرّ قد ينوب بعضها عن بعض . ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضعه الأول ، إمّا بتأويل يقبله اللفظ ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر ، يتمدى بذلك الحرف . وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ .

وذكر صاحب^(٢) « رصف المباني » في معاني الباء ثلاثة معانٍ ، لا تحقيق في ذكرها . وهي^(٣) : السؤال نحو ﴿ سأل ﴾^(٤) سائلٌ بعذابٍ واقعٍ * . والتمجب نحو : أحسنُ بزيد . قال : « ولا يصح أن

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني ٦٧ .

(٢) وهو أحمد بن عبد النور المالقي ، المتوفى سنة ٧٠٢ . واسم كتابه « رصف

المباني في شرح حروف المعاني » ، وما يزال مخطوطاً ، يعمل السيد أحمد خراط على تحقيقه في مدينة حلب .

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ٦٨ .

(٤) المعارج : ١ . وسقط « سأل » من الأصل .

تكون هذه الباء زائدة، لثلا يفسد معناها ، ويخرج الكلام عن (١)
التعجب . والتشبيه نحو : لقيت به الأسد، وواجهت به الهلال .

قلت : أما الباء التي بعد السؤال فهي بمعنى « عن » عند قوم ،
وللسببية عند آخرين ، [كما تقدم] (٢) . والسؤال مستفاد من الفعل ،
لا منها .

وأما باء التعجب ففيها مذهبان : أشهرها أنها زائدة ، وهذا
مذهب أكثر النحويين . ثم اختلف هؤلاء ، فذهب سيبويه ، وجمهور
البصريين ، إلى أنها زائدة مع الفاعل ، مثلها في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ
شَهِيداً ﴾ (٣) . وذهب الفراء والزجاج (٤) ، ومن قال بقولهما ، إلى أنها
زائدة مع المفعول ، وجعلوا فاعل « أحسن » ضمير المخاطب . وكذلك
قال ابن كيسان (٥) ، لكنه جعل الفاعل ضمير الحُسن ، كأنه قال :
أحسن يا حُسنُ يزيد ، أي : دُمُ به . والمذهب الثاني أنها للتعدية ،
وليست بزائدة ، والهمزة في « أحسن » للضرورة ، وهو أمر للسبب ،

(١) زاد في الأصل : معنى .

(٢) النساء : ١٦٦ .

(٣) وهو إبراهيم بن السري ، أبو إسحاق . توفي سنة ٣١١ . بغية الوعاة : ١ : ٤١١ .

(٤) وهو محمد بن أحمد ، أبو الحسن . كان أميل إلى مذهب البصرة ، مع إحاطته

بالمذهبين . وتوفي سنة ٣٢٠ . بغية الوعاة : ١ : ١٨ .

أو للشخص ، على ما تقدم من القولين . وأجاز^(١) الزنجشري في «مفصله» أن تكون للتعدية . وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه المسألة . وقد بسطته في غيره .

وأما الباء في : لقيت به الأسد ، وواجهت به الهلال ، فهي عند التحقيق باء السببية ، والمعنى : لقيت بسبب لِقْيِهِ^(٢) الأسد ، وواجهت بسبب مواجهته الهلال . وهي كالباء في قولهم : لئن سألت فلاناً لتسألنَّ به البحر . وهذا من باب التجريد . وهو أن يُتَنَزَع^(٣) من أمر ذي صفة آخر ، مثله فيها ، مبالغةً في كمالها فيه^(٤) . وهو من أبواب^(٥) علم البديع .

وأما الباء الزائدة فتكون في ستة مواضع :

الأول : الفاعل . وزيادتها معه^(٦) ثلاثة أضرب : لازمة ، وجائزة في الاختيار ، وواردة في الاضطرار .

فاللازمة في فاعل « أفعل » في التعجب ، على مذهب سيبويه وجمهور البصريين . وهي لازمة أيضاً على مذهب من جعلها زائدة مع^(٧)

(٢) في الأصل : لقيته .
(٤) في الأصل : مبالغة كأنه فيه .
(٦) زاد في الأصل : على .

(١) المفصل ١٢٥ .
(٣) في الأصل : تنتزع .
(٥) ج : باب .
(٧) في الأصل : في .

المفعول. ولا يجوز حذفها على المذهبين إلا مع « أن » و « أن » ،
كقول الشاعر^(١) :

وقال نبيُّ المسلمينَ : تَقَدَّمُوا

وأحْبِبْ إلينا أن نَكُونَ المُقَدَّمَا

وفي كلام علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه « أعزّز عليّ ، أبا اليقظان ،
أن أراك صريعاً مُجدّلاً » ، خلافاً لصاحب « النهاية » في قوله : إن
حذف الباء من : أن ، وأن ، في التعجب لا يجوز . قال ابن مالك :
ولو اضطر شاعر^(٢) إلى حذف الباء المصاحبة غير « أن » لزمه أن
يرفع ، وعلى قول الفراء يلزمه النصب .

والجائزة في الاختيار في فاعل « كفى » بمعنى : حسب . نحو
* كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً *^(٣) ، قال أبو جعفر بن الزبير^(٤) : فإن كان
بمعنى « وقى » لم تُزَدْ في فاعله ، نحو * وكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ
الْقِتَالَ *^(٥) . وأجاز ابن السَّرَّاج في « كفى بالله » وجهاً آخر ، وهو

(١) عباس بن مرداس . السيرة ٢ : ٤٧٠ والهمع ٢ : ٩٠ و ٩١ والدرر اللوامع

٢ : ١١٩ ومنهج السالك ٤ : ١٧٤ .

(٢) في الأصل : الشاعر . (٣) النساء : ١٦٦ .

(٤) وهو أحمد بن إبراهيم الثقفي الغرناطي . توفي سنة ٧٠٨ . شذرات

الذهب ٦ : ١٦ . (٥) الأحزاب : ٢٥ .

أن يكون فاعله ضمير المصدر المفهوم من «كفى» أي: كفى هو، أي: الاكتفاء.
 وردَّ بأن الباء على هذا ليس لها في اللفظ ما تعلق به إلا الضمير ،
 والمصدر لا يعمل مضمراً . قلت : وقد ذهب بعضهم إلى جواز إعماله
 مضمراً ، وهو مذهب الكوفيين . وأجاز ابن جني والرماني (١) أن
 يعمل في المجرور . وحكي عن الفارسي .

والواردة في الاضطرار في أبيات محفوظة ، منها قول الشاعر (٢) :

ألم يَأْتِكَ ، والأنباء تَنَمِّي ،
 بما لاقت لبونُ ، بني زيادِ

وقول الآخر (٣) :

ألا ، هل أتاها ، والحوادثُ جَمَّةٌ ،
 بأنَّ امرأ القيسِ بنَ تَمَلِكٍ بيَقَرَا

(١) وهو على بن عيسى ، أبو الحسن . توفي ببغداد سنة ٣٨٤ . تاريخ بغداد ١٢ : ١٦ .

(٢) قيس بن زهير . المغني ١١٤ و الكتاب ٢ : ٥٩ و سر الصناعة ١ : ٨٨
 والخصائص ١ : ٣٣٣ و شرح الفصل ٨ : ٢٤ و المقرب ١ : ٥٠
 والإنصاف ٣٠ و أمالي ابن الشجري ١ : ٨٤ . وتلمي : تبلغ . واللبون
 النوق ذوات اللبن .

(٣) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٣٩٢ . ويقر : ترك الخمر ، أو أعيا
 ولم يدر أين يسلك .

وقول الآخر^(١) :

مَهَا لِي ، اللَّيْلَةَ ، مَهَا لِيَهُ
أودَى بِنَعَطِيَّ ، وَسِرْبَالِيَهُ

وفي بعض هذه الآيات احتمال .

الثاني : المفعول ، وزيادتها معه غير مقيسة ، مع كثرتها . نحو :
* وَلَا تَذُقُوا بَأْيَدِكُمْ إِلَى التَّيْبَسُكَةِ *^(٢) ، * وَهَزَيْتَنِي إِلَيْكَ
بِحِجْزِ النَّخْلَةِ *^(٣) ، و * فَلَيَمْنَدُ بِسَبَبٍ *^(٤) ، * وَمَنْ
يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ *^(٥) . قال ابن مالك : وكثرت زيادتها في^(٦) مفعول
« عَرَفَ » وشبهه ، وقلت زيادتها في مفعول ذي مفعولين ، كقول
حسان^(٧) :

تَبَلَّتْ فُؤَادَكَ ، فِي الْمَنَامِ ، خَرِيدَةً
تَسْقِي الضَّجِيعَ ، بَارِدٍ ، بَسَامٍ

-
- (١) عمرو بن ملقط . المني ١١٤ وشرح شواهد ٣٣٠ والخزانة ٣ : ٦٣١ .
(٢) البقرة : ١٩٥ . (٣) مريم : ٢٥ .
(٤) الحج : ١٥ . (٥) الحج : ٢٥ .
(٦) في الأصل : مع .
(٧) ديوان حسان بن ثابت ٣٦٢ و المني ١١٦ و شرح شواهد ٣٣٢ . وتبلت :
أسقمت . والخريفة : الفتاة البكر الخفرة المسترة .

ومن شواهد زيادتها مع المفعول قول الشاعر^(١) :

نَحْنُ ، بَنِي ضَبَّةَ ، أَصْحَابُ الْفَلَجِ .

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ ، وَنَرَجُو بِالْفَرَجِ .

أي : نرجو الفرج . وأبيات أخر ، لا فائدة في التطويل بإيثارها ، لشهرتها في كتب النحو . وفي بعضها احتمال .

والمختار أن ما أمكن تخريجه ، على غير الزيادة ، لا يحكم عليه

بالزيادة . وتخرىج كثير من هذه الشواهد ممكن ، على التضمين ،

أو حذف المفعول . وقد خرّج عليها قوله تعالى ﴿ وَلَا تُلْقُوا

بأيديكم إلى التهلكة ﴾ فقول : « لا تُلْقُوا » مُضَمَّنٌ معنى :

لا تُفَضُّوا . وقيل : حذف المفعول والباء للسببية ، أي : لا تُفَضُّوا

أنفسكم بسبب أيديكم ، كما تقول : لا تُفَسِدْ حالك برأيك . قاله المبرد .

واختلف في زيادتها في مفعول « كفى » في قوله^(٢) :

فَكَفَيْتَنَا ، فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا

حُبُّ النَّبِيِّ ، مُحَمَّدٍ ، إِيَّانَا

(١) المغني ١١٥ وشرح شواهد ٣٣٢ والخزانة ٤ : ١٥٩ . والفالج : الظفر .

(٢) كعب بن مالك أو حسان أو عبدالله بن رواحة أو بشير بن عبدالرحمن .

ديوان كعب بن مالك ٢٨٩ و ٣١٢ - ٣١٣ والمغني ١١٦ وشرح شواهد

٣٣٧ والخزانة ٢ : ٥٤٢ .

ققييل : هي في البيت زائدة مع المفعول . وردته ابن أبي العافية^(١) ، وقال :
هي داخلة على فاعل « كفى » ، و « حب النبي » بدل اشتمال من الضمير
على الموضع . وعلى هذا حمل بعضهم قول أبي الطيب^(٢) :

كَفَى بِجِسْمِي ، نُحُولًا ، أَنْتِي رَجُلٌ
لولا مُخاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَرِي

الثالث : المبتدأ ، نحو بحسبك زيد . بهذا مثل الزمخشري^(٣)

وغيره . ومثله ابن مالك بقوله : بحسبك حديث . وقال في بحسبك
زيد : الأجود أن يكون « زيد » مبتدأ ، و « بحسبك » خبر مقدم .
فإن « حسباً » من الأسماء التي لا تعرفها الإضافة . قال ابن يعيش :
ولا نعلم^(٤) مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب غير هذا الحرف .
قلت : جعل بعض المتأخرين الباء في قولهم : كيف بك ، وكيف بنا ،
زائدة مع المبتدأ . والأصل : كيف أنت ، وكيف نحن .

الرابع : الخبر . وزيادتها في الخبر ضربان : مقيسة ، وغير مقيسة .

فالمقيسة في خبر « ليس » و « ما » أختها نحو ﴿ أليس الله بكافٍ

(١) وهو محمد بن عبدالرحمن الإشبيلي . توفي سنة ٥٨٣ . بغية الوعاة ١ : ١٥٥ .

(٢) ديوان المتنبي ٤ : ١٨٦ والمغني ١١٦ ورفض المباني ٧٠ .

(٣) الفصل ١٣٢ . (٤) شرح المفصل ٨ : ٢٣ . وفيه : ولا يعلم .

عَبْدَهُ ﴿١﴾ ، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ ﴿٢﴾ . وفي زيادتها
بمد «ما» التميمية خلاف : منع الفارسي والزمخشري . والصحيح
الجواز ، لسماعه في أشعار بني تميم . وقد وردت زيادتها في خبر «لا»
أخت «ليس» ، كقول سواد بن قارب ﴿٣﴾ :

وَكُنْ لِي شَفِيعًا ، يَوْمَ لَا ذَوْ شَفَاعَةٍ
بُغْمُنٍ فِتْيَلًا ، عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
وفي خبر فعل ناسخ منفي ، كقول الشاعر ﴿٤﴾ :

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بَأَعْجَلِهِمْ ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
وظاهر كلام بعضهم ﴿٥﴾ أن هذا يجوز القياس عليه .

وغير المقيسة في مواضع كثيرة . كزيادتها بمد «هل» في قوله ﴿٦﴾ :

-
- (١) الزمر : ٣٦ .
(٢) فصلت : ٤٧ .
(٣) المنفي ٤٦٨ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ وأوضح المسالك ١ : ٢٠٩ . وفي
الأصل : فكن لي شفيعاً يوم لا ذو قرابة .
(٤) الشنفرى . المنفي ٦١٩ وشرح شواهد ٨٩٩ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ .
(٥) في الأصل : كلامهم .
(٦) الفرزدق . ديوانه ٨٦٣ ومعاني القرآن ١ : ١٦٤ و ٤٢٣ وأوضح
المسالك . وصدرة :
يقول ، إِذَا اَقْلَوْتَنِي عَلَيْهَا ، وَأَقْرَدَتْ

* ألا ، هل أخبو عيشٍ ، لذيدٍ ، بدائمٍ *

وندرت زيادتها في الخبر الموجب ، كقول الشاعر^(١) :

فلا تَطْمَعُ ، أبَيْتَ اللَّعْنِ ، فيها

وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

وفيه احتمال . وقال الأخفش : إن الباء زائدة في قوله تعالى ﴿ * جَزَاءُ

سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾^(٢) . والأولى أن يكون الجار والمجرور خبراً ، والباء

متعلقة بالاستقرار .

الخامس : النَّفْسُ وَالْعَيْنُ فِي بَابِ التَّوَكِيدِ . يقال : جاء زيدٌ

بنفسه ، وبمینه . والأصل : جاء زيدٌ نفسه وعينه .

السادس : الحال المنفية ، لأنها شبيهة بالخبر . ذكر هذا ابن

مالك ، واستدل^(٣) بقول الشاعر^(٤) :

فَا رَجَعْتَ ، بِخَابَةِ ، رِكَابُ

حَكِيمُ بْنُ الْمَسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

وقول الآخر^(٥) :

(١) عبدة بن زيعة . شرح الحماسة للرزوقي ٢٠٩-٢١١ والمغني ١١٧ والخزانة ٤: ١٣٠٣ .

(٢) يونس : ٢٧ . (٣) زاد في ب : عليه .

(٤) القحيف العقيلي . المغني ١١٧ وشرح شواهد ٣٣٩ والخزانة ٤ : ٢٤٩ .

(٥) المغني ١١٧ وشرح شواهد ٣٤٠ . والمزود : المذخور . والوكل : العاجز .

كائِنْ دُعِيَتْ إِلَى بُسَاءٍ ، دَاهِمَةٌ
 فَمَا انْبَعَثَتْ بِمَزْوُودٍ ، وَلَا وَكَلٍ
 واعترض بأنه لا حجة في البيتين ، لجواز كون ^(١) الباء فيهما باء الحال ،
 والمعنى : فمارجعت بحاجة خائبة ، وفما انبعثتُ بشخص مزوود .
 يعني بذلك نفسه ، ويكون من باب التجريد .
 فهذا تمام الكلام على باء الجر . وقد كنت نظمت معانيها في

هذين البيتين :

بالباء الصِّقْ ، واستَمِعِنْ ، أو عَدَّ ، أو
 أَقْسِمْ ، وِبَعْضِ ، أو فَرِدْ ، أو عَائِلِ
 وَأَنْتُ بِمَعْنَى مَعْ ، وَفِي ، وَعَلَى ، وَعَنْ
 وَبِهَا فَمَعْوَضٌ ، إِنْ تَشَاءُ ، أو أَبْدِلْ ^(٢)

التاء

حرف يكون عاملاً ، وغير عامل . وأقسامه ثلاثة : تاء القسم ،
 وتاء التأنيت ، وتاء الخطاب . وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف
 المعاني ، كتاء المضارعة .

(٢) في الأصل : فابدل .

(١) ج : أن تكون .

فأما تاء القسم : فهي من حروف الجر ، ولا تدخل إلا على اسم
الله نحو ﴿ تَاللّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفُ ﴾ ^(١) . وحكى الأخفش
دخولها على الرَّبِّ ؛ قالوا : تَرَبَّ الكعبة . وخصَّ بعضهم دخولها
على الرَّبِّ ، بأن يضاف إلى الكعبة . وليس كذلك ، لأنه قد جاء
عنهم : تَرَبِّي . وحكى بعضهم أنهم قالوا : تالرحمن ، وتحياتك .
وذلك شاذ .

وهذه التاء فرع واو القسم ، لأن الواو تدخل على كل ظاهر ،
مقسم به . والواو فرع الباء ، لأن الباء فضلت ^(٢) بأربعة أوجه ، تقدم
ذكرها . وقولهم : إنَّ التاء بدل من الواو ، والواو بدل من الباء ،
استضمفه بعضهم . قال : ولا يقوم دليل على صحته .

وأما تاء التانيث : فهي حرف يلحق الفعل ، دلالة على تانيث
فاعله ، لزوماً في مواضع ، وجوازاً في مواضع ، على تفصيل مذكور في
كتب النحو . ولا تلحق إلا الماضي ، وتتصل به متصرفاً ، وغير متصرف ،
ما لم يلزم تذكير فاعله ، كـ « أفعل » في التعجب ، و « خلا ، وعدا ،
وحاشا » في الاستثناء . وحكم هذه التاء السكون ، ولذلك لما عرض
تحريكها ، في نحو : رَمَتَا ^(٣) ، لأجل الضمير ، لم تُردِّ الألف التي هي

(١) يوسف : ٨٥ . (٢) سقطت من الأصل . (٣) ب : رتنا .

بدل اللام^(١)، إلا في لغة رديئة، يقول أهلها: رَمَاتَا.

قال بعض النحويين: وقد لحقت تاء التانيث ثلاثة أحرف وهي: «رُبَّتْ، وَثُمَّتْ، وَلَاتَ». قلت: ولها رابع، وهو^(٢) «لَعَلَّتْ».

وأما تاء التانيث التي تلحق الاسم فلا تمد من حروف المعاني. ومذهب البصريين فيها^(٣) أنها تاء في الأصل، والهاء في الوقف بدل التاء، ومذهب الكوفيين عكس ذلك.

وأما تاء الخطاب: فهي التاء اللاحقة للضمير المرفوع المنفصل، نحو: أنتَ وأنتِ. فالتاء في ذلك حرف خطاب و«أَنْ» هو الضمير. هذا مذهب الجمهور. وعلى هذا لو سُمِّيتْ بـ«أنتَ» حكيمته، لأنه مركب من حرف واسم. وذهب الفراء إلى أن المجموع هو الضمير. وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الاسم، وهي التي في «فَعَلَّتْ»، لكنها كُثِرَتْ بـ«أَنْ». والله أعلم^(٤).

(١) في الأصل: «العين». وفي حاشية الأصل: «لعله: بدل اللام».

(٢) في الأصل و: ج: وهي. (٣) سقطت من الأصل.

(٤) في حاشية الأصل: نظم كتابه الفقير رضي الدين القازاني في معاني التاء: جاءت معاني التاء، فيما حَقَّقُوا ثلاثةً، لا غيرَ، عنهم، فافهم تاءً خطاباً، أُلْحِقَتْ بِمُضْمَرٍ وتاءً تانيثاً، وتاءً القسمِ.

السين

حرف (١) مهمل . يكون للتنفيس ، ويكون زائداً في الوقف ،
ليبيان الحركة .

فأما سين التنفيس : فمختصة بالمضارع ، وتخلصه للاستقبال . نحو
﴿ كَلَّا مَسِئَلَهُمْ ﴾ (٢) .

فإن قلت : فكيف دخلت على الفعل المقرون بـ « الآن » ،
في قول الشاعر (٣) :

فإني لستُ خاذِلِكُمْ ، ولكنْ
سأسعى ، الآن ، إذْ بَلَغْتَ أُنَاهَا

قلت (٤) : لأنه أراد التقريب ولم يرد بـ « الآن » الزمن الحاضر حقيقة .
والسين عند البصريين حرف مستقل (٥) . وذهب الكوفيون

(١) ج : هو حرف . (٢) النبأ : ٤ .

(٣) حاشية الدماميني ١ : ٢٧٩ وحاشية الدسوقي ١ : ١٤٩ وحاشية الأمير
١ : ١٢٢ . والأني : الغاية والنتهى .

(٤) قال الدماميني : « قال في الجنى الداني : وقد لا يحتاج إلى التأويل بالتقريب .
بل يقال : إنه مقدر بـ : من . كأنه قال : سأسعى من الآن ! »

(٥) ج : مستقبل .

إلى أنها مقتطعة من «سوف» كما قالوا: سو، وسي، وسف. واختاره ابن مالك. قال: لأنه أبعد عن التكلف، ولأنهم أجمعوا على أن هذه الثلاثة فروع «سوف»، فلتكن السين كذلك. واستدل بعضهم، على أصالة السين، بتفاوت مدة التسوييف؛ فإن «سوف» أبلغ في ذلك. فلو كانت السين فرعاً لتساوت^(١) مدة التسوييف. قال ابن مالك: وهذه دعوى مردودة، لأن العرب عبرت عن المعنى الواحد الواقع في الوقت الواحد ب: سيفعل، وسوف يفعل. ومنه قول الشاعر^(٢):

وما حالةٌ إلا سيُضْرَفُ حالُها
إلى حالةٍ، أُخْرَى، وسوف تزُولُ

وأما سين الوقف: فهي في لغة بكر، يزيدون سيناً بعد كاف المؤنثة، في الوقف، لبيان حركة الكاف. نحو: عليكس. فإذا وصلوا حذفوها. فهي، في ذلك، نظير هاء السكت. وهذه^(٣) لغة قليلة، تسمى: كسكسة بكر. والله أعلم.

(١) في الأصل: لساوت.

(٢) الهمع: ٢ : ٧٢ و الدرر اللوامع ٢ : ٨٩ .

(٣) ج : وهي .

السُّبِين

حرف مهمل ، يزداد وفقاً بعد كاف المخاطبة ، في لغة تميم ، كزيادة
السين في لغة بكر . فيقولون : أكرمْتُكشٍ . وتسمى كشكشة
تميم ^(١) . والله أعلم .

الفَاء

حرف مهمل ، خلافاً لمن زعم أنها تجرّ إذا نابت عن «رُبَّ» ،
ولمن ذهب إلى أنها تنصب المضارع في الأجوبة . وسيأتي الكلام على
ذلك . وأصول أقسام ^(٢) الفاء ثلاثة : عاطفة ، وجوابية ، وزائدة .

أما العاطفة فهي من الحروف التي تُشرك ^(٣) في الإعراب
والحكم ، ومعناها التعقيب . فإذا قلت : قام زيد فعمر ، دللت على أن
قيام عمرو بعد زيد ، بلا مُهَلَّة . فتشارك «تُمَّ» في إفادة الترتيب ،
وتفارقها في أنها تفيد الاتِّصال ، و«تُمَّ» تفيد الانفصال . هذا مذهب
البصريين ، وما أوهم خلاف ذلك تأولوه .

وأورد السيرافي ، على قولهم : إن الفاء للتعقيب ، قولك : دخلتُ

(٢) سقطت من الأصل .

(١) في الأصل : بني تميم .

(٣) ب و ج : تشرك .

البصرة فالكوفة . لأن أحد الدخولين لم يَلِ الآخر . وأجاب بأنه بعد دخوله البصرة لم يشتغل بشيء ، غير أسباب دخول الكوفة .

وقال بعضهم : تعقيب كل شيء بحسبه ، فإذا قلت : دخلت مصر فكفة ، أفادت التعقيب على الوجه الذي يمكن .

وذهب قوم ، منهم ابن مالك ، إلى أن الفاء قد تكون للمُهلة بمعنى « ثم » . وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ، فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾^(١) . وتوولت هذه الآية على أن « فتصبح » معطوف على محذوف ، تقديره : أنبتنا به ، فطال النبات ، فتصبح . وقيل : بل هي للتعقيب ، وتعقيب كل شيء بحسبه .

وذهب الفراء إلى أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً ، إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك . كقوله تعالى ﴿ وكم ، من قرية ، أهلكتناها فجاءها بأسنا ﴾^(٢) ، والبأس في الوجود وانع قبل الإهلاك . وأجيب بأن معنى الآية : وكم من قرية أردنا إهلاكها ، كقوله « إذا أكلت فسم الله » . وقيل الفاء في الآية عاطفة للمفصل على الجمل ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ، فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَاراً ﴾^(٣) . وهذا مما

(٢) الأعراف : ٤ .

(١) الحج : ٦٣ .

(٣) الواقعة : ٣٥ - ٣٦ .

انفردت به الفاء .

وذهب بعضهم إلى أن الفاء قد تأتي ، لمطلق الجمع ، كالواو . وقال
به الجرمي^(١) في الأماكن والمطر خاصة . كقولهم : عفا مكان كذا
فكان كذا ، وإن كان عفاؤها في وقت واحد . ونزل المطر بـكان كذا
فكان كذا ، وإن كان نزوله في وقت واحد . قال امرؤ القيس^(٢) :

* بسِقْطِ اللّوَى ، بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوَمِلِ *

وقال النابغة^(٣) :

عَمَّا ذُو حُسَى ، مِنْ فَرْتَنَى ، فَالْفَوَارِعُ
فَجَنَّبَا أَرِيكَ ، فَالتَّلَاعُ ، الدَّوَاغِعُ
وقد اتضح ، بما ذكرته من هذه الأقوال ، أن ما نقله بعضهم ، من
الإجماع ، على أن الفاء للتعقيب ، غير صحيح .

وقال بعضهم : الترتيب بالفاء على ضربين : ترتيب في المعنى ،
وترتيب في الدُّكْر . والمراد بالترتيب في المعنى أن يكون المعطوف بها
لاحقاً متصلاً ، بلا مُهَلَّة . كقوله تعالى ﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ

-
- (١) وهو أبو عمر ، صالح بن إسحاق . توفي سنة ٢٢٥ . بنية الوعاة ٢ : ٨ .
(٢) ديوان امرئ القيس ٨ والمعنى ١٧٤ والخزانة ٤ : ٣٩٧ . وصدده :
قفا ، نَبِكَ ، مِنْ ذِكْرَى حَبِيبِ ، وَمَنْزِلِ
(٣) ديوان النابغة ٤٢ .

فَعَدَّ لَكَ ﴿١﴾. وأما الترتيب في الذِّكْر فنوعان : أحدهما عطف مفصل على مجمل ، هو هو في المعنى ، كقولك : توضعاً ، ففصل وجهه ويديه ، ومسح برأسه ، ورجليه . ومنه قوله تعالى ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ، فَقَالَ : رَبِّ ﴿٢﴾ الْآيَةَ . والثاني عطف ، لمجرد المشاركة في الحكم ، بحيث يحسن الواو ﴿٣﴾ . كقول امرئ القيس :

* بِسِقْطِ اللَّوَى ، بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ *

وسمى غيره هذا ترتيباً في اللفظ ؛ قال : ومراد الشاعر وقوع الفعل بتلك المواضع ، وترتيب اللفظ واحداً بعد آخر ﴿٤﴾ بالفاء ترتيباً لفظياً .

تنبيه

لا يخلو المعطوف بالفاء من ان يكون مفرداً ، أو جملة ، والمفرد : صفة ، وغير صفة . فالأقسام ثلاثة . فإن عطفت مفرداً غير صفة لم تدل على السببية . [نحو : قام زيد فعمرو . وإن عطفت جملة ، أو صفة ، دلت على السببية] ﴿٥﴾ غالباً . نحو ﴿فَوَكَّرَهُ مُوسَى ، فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ ﴿٦﴾ .

- (٢) هود : ٤٥ .
(٤) ج : واحد .
(٦) القصص : ١٥ .

- (١) الانقطار : ٧ .
(٣) ب و د : بالواو .
(٥) سقط من الأصل .

ونحو ﴿لَا كُلُّونَ مِنْ شَجَرَ﴾، من زَقُومٍ، فمائلون منها البُطون،
 فشاربونَ عليه من الحميمِ ﴿١﴾. قال الزمخشري، في الكشاف^(٢)
 «فإن قلت: ما^(٣) حكم الفاء إذا جاءت عاطفة في الصفات؟ قلت:
 إما أن تدل على ترتب معانيها في الوجود^(٤). كقوله^(٥):

يألُف زِيَابَةً، للجارث الـ

صَّابِحِ، فالغائمِ، فالآيبِ

كأنه قال: الذي صَبَحَ^(٦)، فغَمَّ، فَأَبَّ. وإما على ترتيبها^(٧) في
 التفاوت، من بعض الوجوه. كقولك: خذ الأكل فالأفضل^(٨)،
 واعملِ الأحسن فالأجمل. وإما على ترتيبِ موصوفاتها، في ذلك.
 كقولك: رحمَ اللهُ المُحَاتِقِينَ فالْمُقَصِّرِينَ.

فعلى هذه القوانين الثلاثة ينساق أمر الفاء العاطفة في الصفات».

-
- (١) الواقعة: ٥٢.
 (٢) الكشاف ٣: ٣٣٤.
 (٣) في الأصل: فما.
 (٤) سقطه في الوجود، من الأصل.
 (٥) سلامة بن زهل. المغني ١٧٦ وشرح شواهد ٤٦٥ والخزانة ٢: ١٦٣
 وشرح الحماسة للرزوقي ١٤٧ والسمط ٥٠٤.
 (٦) في الأصل: أصبح.
 (٧) د: ترتيبها.
 (٨) ج: فالأكل. وفي الكشاف: خذ الأفضل فالأكل.

والفاء العاطفة أحكام آخر ، مذكورة في مواضعها ، لا حاجة هنا (١)
إلى ذكرها .

وأما الفاء الجوابية : فمعناها الربط ، وتلازمها السببية . قال بعضهم :
والترتيب أيضاً ، كما ذكر في العاطفة . ثم إن هذه الفاء تكون جواباً
لأمرين : أحدهما الشرط بـ « إن » وأخواتها . والثاني ما فيه معنى
الشرط نحو « أمّا » .

فأما جواب الشرط بـ « إن » وأخواتها فأصله أن يكون فعلاً
صالحاً لجعله شرطاً . فإذا جاء على الأصل لم يحتاج إلى فاء ، وذلك إذا
كان ماضياً متصرفاً عارياً من « قد » وغيرها ، أو مضارعاً (٢) مجرداً ،
أو منفيّاً بـ « لا » أو « لم » .

ومع كونه في ذلك غير محتاج إلى الفاء لا يمتنع اقترانه بها ، على
تفصيل أنا إذا كره :

وهو أنه (٣) إن كان مضارعاً . جاز اقترانه بها ، ويجب رفعه
حينئذٍ كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ (٤) ، ﴿ وَمَنْ ﴾

(١) في الأصل : فلا حاجة . د : لا حاجة هناك .

(٢) سقط « أو مضارعاً » من الأصل . (٣) سقطت من الأصل .

(٤) المائدة : ٩٥ .

يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ ﴿١﴾ . والتحقيق أنه حينئذٍ خبر مبتدأ محذوف . فيكون الجواب جملة اسمية .

وإن كان ماضياً متصرفاً مجرداً^(٢) ، فهو على ثلاثة أضرب :

ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً ، ولم يقصد به وعدٌ أو وعيد . نحو : إن قام زيد قام عمرو .

وضرب يجب اقترانه بالفاء ، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى . نحو ﴿إِنْ^(٣) كَانَ قَبِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ ﴾ ، و« قَدْ » معه مقدرة .

وضرب يجوز اقترانه بالفاء ولا يجب ، وهو ما كان مستقبلاً ، وقُصِدَ به وعدٌ أو وعيد . كقوله تعالى^(٤) ﴿ فَسَنُجَاءُ بِالسَّيِّئَةِ فَنُكَبِّتُهَا وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ .

وإذا كان الجواب لا يصح لأن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء ، ليعلم ارتباطه^(٥) بأداة الشرط . وذلك إذا^(٦) كان :

-
- (١) الجن : ١٣ .
(٢) في الأصل : متجرداً .
(٣) يوسف : ٧٧ . وفي الأصل : وإن . (٤) النمل : ٩٠ .
(٥) في الأصل : اقترانه .
(٦) في الأصل وج : إن .

جملة اسمية، نحو: مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَاللَّهُ يَجْزِيهِ (١).

أو فعلية طلبية، نحو (٢) * قُلْ : إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي * .

أو فعلاً غير متصرف، نحو (٣) * إِنْ تَرَانِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا، وَوَلَدًا، فَعَسَى رَبِّي * .

أو مقروناً بحرف تنفيس، نحو (٤) * مَنْ يَرْتَدَّ، مِنْكُمْ، عَنِ دِينِهِ فَسَوْفَ * .

أو بـ «قد»، نحو (٥) * قَالُوا : إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ، مِنْ قَبْلُ * .

أو منفياً بـ «ما» (٦) أو «لن» أو «إن»، نحو: إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا يَقُومُ عَمْرُو، أَوْ فَلَنْ يَقُومَ، أَوْ فَإِنْ يَقُومُ (٧) .

أو قسماً، نحو: إِنْ تَكْرَمْنِي فَوَاللَّهِ لَأُكْرِمَنَّكَ .

(٢) آل عمران : ٣١ .

(٤) المائدة : ٥٤ .

(٦) في الأصل : بلا .

(١) في الأصل : فَإِنَّ اللَّهَ يَجْزِيهِ .

(٣) الكهف : ٣٩ - ٤٠ .

(٥) يوسف : ٧٧ .

(٧) في الأصل : وَفَلَنْ يَقُومَ فَإِنْ يَقُومَ .

أو مقرونًا بـ «رُبَّ»، أو بندا، كقول امرئ القيس^(١) :
فإنَّ أُنسٍ مَكْرُوبًا فَيَارُبُّ قَيْنَةَ

مُنْعَمَةً ، أَعْمَلْتُهَا بِكَرَانَ

فهذه الأجوبة تلزمها الفاء ، لأنها لا يصلح جعلها شرطًا .

وجاء حذف الفاء لضرورة الشعر كقوله^(٢) :

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

أي : فإله يشكرها .

وقال بعضهم : لا يجوز حذفها إلا في ضرورة ، أو ندور : ومثل
الندور بما في صحيح البخاري ، من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لأبي بن كعب ،
رضي الله عنه « فإن جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها » .

وعن الأخفش إجازة حذف الفاء ، في الاختيار . واختلف
النقل عن المبرد ، فنقل عنه كذهب الأخفش ، ونقل عنه منع حذفها

(١) ديوان امرئ القيس : ٨٦ . والرواية : « وإن » . والكران : العود الذي
تضرب به القينة .

(٢) عبدالرحمن بن حسان . وعجزه :

والشتر بالشتر ، عند الله مثلان

الغني ٥٨ و ١٧٨ و شرح شواهد ٤٦٨ وأمالى ابن السجري ١ : ٧١ .

مطلقاً. وزعم أن الرواية في البيت :

* مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ *

واعلم أن « إذا » الفجائية قد تخلف الفاء في الجملة الاسمية ، بشروط يأتي ذكرها عند ذكر « إذا »^(١) ، إن شاء الله تعالى .

وأما الفاء الواقعة جواباً لـ « أمّا » فالإتيق تأخير^(٢) ذكرها ، لتذكر مع « أمّا » .

وأما الفاء الزائدة فهي ضربان :

أحدها الفاء الداخلة على خبر المبتدأ ، إذا تضمن معنى الشرط . نحو : الذي يأتي فله درهم . فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط ، لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحقّ بالصلة^(٣) المذكورة . ولو حذفنا لاحتمل كون الخبر مستحقّاً بغيرها .

فإن قلت : فكيف تحملها زائدة ، وهي تفيد هذا المعنى ؟ قلت : إنما جعلتها زائدة ، لأن الخبر مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ . ولكن المبتدأ لما شابه اسم الشرط [دخلت الفاء في خبره ، تشبيهاً له بالجواب .

(٢) في الأصل : تأخر .

(١) ج : إن .

(٣) في الأصل : بالصفة .

وإفادتها هذا المعنى لا تمنع تسميتها زائدة . وبالجملة فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط [(١)] .

ولتضمن المبتدأ معنى الشرط صور، مذكورة في موضعها .
والثاني التي دخولها في الكلام كخروجها . وهذا القسم لا يقول به
سيبويه، وقال به الأَخفش، وزعم أنهم يقولون: أخوك (٢) فوجد . واحتج
بقول الشاعر (٣) :

وقائلة : خَوْلَانُ فَانكِحْ فَتَاتَهُمْ
وَأَكْرُومَةُ الْحَيِّينِ خَلْوٌ : كَمَا هِيَ

وبقول عدي بن زيد (٤) :

أَرَوَّاحٌ ، مُودِّعٌ ، أَمْ بُكُورٌ
أَنْتَ فَانظُرْ : لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ ؟

ولا حجة فيها، لاحتمال كون « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، أي :

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .
(٣) الكتاب ١ : ٧٠ والمغني ١٧٩ وشرح شواهد ٤٦٨ وشرح الفصل
١ : ١٠٠ والأزهية ١٥٢ والميني ٢ : ٥٢٩ والبحر ٣ : ٤٧٧ والخزانة
١ : ٢١٨ . وخولان : اسم علم . والأكرومة : الفتاة الكريمة . والخلو :
التي لم تتزوج .

(٤) ديوان عدي بن زيد ٨٤ والمغني ١٧٩ وشرح شواهد ٤٦٩ وأمالي ابن
الشجري ١ : ٩١ .

هو لاء خولان . وكون « أنت » فاعل فعل مقدر ، يفسره الظاهر ،
أي : فانظر أنت .

وقد أجاز الفراء وجماعة ، منهم الأعمى ، دخولها في خبر المبتدأ ،
إذا كان أمراً ، أو نهيًا .

وأجاز الزجاج في قوله تعالى ﴿ هَذَا فَلْيَذوقُوهُ ﴾^(١) أن يكون
« هذا » مبتدأ ، و « فليذوقوه » خبره .

وقال ابن برهان^(٢) : واعلم أن الفاء تكون^(٣) زائدة عند أصحابنا
جميعاً . نحو قول الشاعر^(٤) :

* وَإِذَا هَلَسَتْ فَمَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي *

(١) ص : ٥٧ .

(٢) هو عبد الواحد بن علي ، أبو القاسم . توفي سنة ٤٥٦ . بغية الوعاة ٢ : ١٢٠ .

(٣) سقطت من ج .

(٤) النمر بن تولب . ديوانه ٧٢ والمغني ١٧٩ وشرح شواهد ٧٢ وألخزانة
١ : ١٥٢ و ٤٥٠ . والشاهد في الفاء الثانية . وصدرة :

لَا تَجْزَعِي ، إِنَّ مُنْفِيسًا أَهْلَكْتَهُ

مسائل (١)

الأولى^(٢): اختلف في الفاء^(٣) الداخلة على « إذا » الفجائية ،^(٤)
نحو : خرجتُ فإذا الأسد . فذهب المازني^(٥) ، ومن وافقه ، إلى أنها
زائدة^(٦) لازمة . وإليه ذهب الفارسي . وذهب أبو بكر مبرمان^(٧)
إلى أنها فاء عاطفة ، واختاره ابن جني . وذهب الزجاج إلى أنها فاء الجزاء ،
دخلت^(٨) على حدّ دخولها في جواب الشرط .

الثانية^(٩) : اختلف في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله ،
في الأمر والنهي ، نحو : زيداً فاضرب ، وعمراً فلا تُهين . فذهب
قوم ، منهم الفارسي ، إلى أنها زائدة . وذهب قوم إلى أنها عاطفة ، وقالوا :
الأصل في نحو « زيداً فاضرب » : تَنبَهْ فاضرب زيداً . فالفاء عاطفة
على « تنبه » ، ثم حذف الفعل المعطوف عليه ، فلزم تأخير الفاء ، لثلاً

-
- (١) في الأصل : تنبيه .
(٢) زاد في ب : في .
(٣) وهو بكر بن محمد ، أبو عثمان . توفي سنة ٢٤٩ . بغية الوعاة ١ : ٤٦٣ .
(٤) في الأصل : « ابن مبرمان » . وهو محمد بن علي . وتوفي سنة ٣٤٥ . بغية
الوعاة ١ : ١٧٥ .
(٥) سقطت من الأصل .
(٦) في الأصل : ودخلت .
(٧) سقطت من الأصل .

تقع صدرًا . فذلك قدم المعمول عليها .

وقد ذُكر للفاء أقسامٌ آخر، ترجع عند التحقيق إلى الأقسام الثلاثة المتقدمة .

أحدها الناصبة للفعل في جواب الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والتحضيض ، والعرض ، والتمني ، والنفي ، والترجي .
فهذه تسعة أجوبة .

وليس للترجي عند البصريين جواب منصوب ، وتأولوا قراءة حفص ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾^(١) على أن « لعل » أشربت معنى « ليت » .

ومذهب بعض الكوفيين أن الفاء ، في هذه الأجوبة ، هي الناصبة للفعل بنفسها . وذهب بعضهم إلى أن انتصابه بالمخالفة ، لأنه لما لم يصحّ عطفه على الأول ، لمخالفته له في المعنى ، نُصب .

ومذهب البصريين أن هذه الفاء فاء عاطفة ، والفعل منصوب بـ « أن » مضمرة بعد الفاء . والفاء في ذلك عاطفة مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم . فإذا قلت : أكرمني فأحسن إليك ، فالتقدير :

(١) غافر : ٣٦ .

ليكن منك إكرامٌ فأحسانٌ مني .

وثانيها الجارة ، وهي فاء «رُبَّ» ، كقول امرئ القيس^(١) :

فِيهِكَ ، حُبْلَى ، قَدْ طِرَقْتُ ، وَمُرِّضِعٍ
فَالْهَيْتُهَا ، عَن ذِي تَمَائِمَ ، مُغْفِيلٍ

وقول الهذلي^(٢) :

فَحُورٍ قَدْ لَهَيْتُ بَيْنَ ، عَيْنِ
نَوَاعِمَ ، فِي الْمُرُوطِ ، وَفِي الرِّبَاطِ

وليست هذه الفاء جارة ، كما زعم هذا القائل . وإنما الجر
بـ «رُبَّ» المقدرة بعدها ، والفاء في ذلك إما عاطفة ، كالبيت الأول ،
وإما جواب شرط كالبيت الثاني ، لأن^(٣) قبله^(٤) :

(١) ديوان امرئ القيس ١٢ والكتاب ١ : ٢٩٤ والخزانة ٢ : ٣٣٤ وشرح

الفصل ٢ : ١١٨ والمغني ١٤٥ وشرح شواهد ٤٠٢ . والمنيل :

الذي يرضع وأمه حبلى .

(٢) المتنخل . ديوان الهذليين ٢ : ١٩ . والعين : الواسعات الأعين . والمروط :

جمع مرط ، وهو كساء يشتمل به . والرباط : جمع ربطة ، وهي الملاءة .

(٣) في الأصل : لأنه .

(٤) ينزغك : يوسوس لك . وأولو النباط : الذين يستنبطون الأخبار ويستخرجونها .

وانظر شرح أشعار الهذليين ١٢٦٧ .

فَأِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُ ، أَمِيمًا ، عَنِّي
وَيَنْزَعَنَّكَ الْوُشَاةُ ، أَوْلُو النَّبَاتِ

وقد حكى ابن عصفور ، وابن مالك ، إجماع النحويين على أن^(١) الجر في ذلك بـ «رُبَّ» المحذوفة ، لا بالفاء .

وثالثها أن تكون للاستئناف . كقوله تعالى ﴿ أَنْتُمْ إلهُكُمْ
إِلَهُ وَاحِدٌ . فَبَلَّغْ أَمْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) . قال بعضهم : وإذا أردت
الاستئناف بعدها ، من غير تشريك للجماتين ، كانت حرف ابتداء .
نحو : قام زيد ، فبل قمت . وقام زيد ، فعمرو قائم . وعليه قوله^(٣) :

* أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ ، فَيَنْطِقُ *

أي : فهو ينطق . وجمل من ذلك قوله تعالى ﴿ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾^(٤)
وهذه الفاء ترجع ، عند التحقيق ، للفاء العاطفة للجمل ، لقصد
الربط بينها .

(١) سقطت من الأصل . (١) الأنبياء : ١٠٨ .

(٣) جميل بثينة . وعجزه :

وهل تُخْبِرُكَ ، اليومَ ، بَيْدَاءُ ، سَمَلَقٌ ؟

ديوانه ١٤٤ والمغني ١٨١ والخزانة ٣ : ٦٠١ . والقواء : البالي . والسملق :

غير المبنية . (٤) الروم : ٢٨ .

ورابها أن تكون بمعنى «حتى» ذكره بعضهم ، قال: كقوله
تعالى ﴿فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾^(١) .
وليس كما ذكر . بل هذه الفاء فاء العطف .

وخامسها أن تكون بمعنى «إلى» . ذكره بعض الكوفيين ،
ومثله بقوله^(٢) : «هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ مَا بَيْنَ قَرْنٍ فَقَدَمٍ» . أي :
إلى قدم . وأجاز بعضهم في قولهم «بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ» أن
تكون الفاء بمعنى «إلى» .

وهذا ضيف ، والفاء في ذلك عاطفة .

وقد نظمت أقسام الفاء في هذه الآيات :

مَعَانِي الْفَاءِ لَا تَعْدُو ثَلَاثًا

فِعَاطِفَةٌ ، تُرْتَبُ بِاتِّصَالِ

وَبَعْضٌ قَال : قَدْ تَأْتِي ، كَوَاوٍ

وَبَعْضٌ قَال : تَأْتِي ، لِانْفِصَالِ

وَفِي جُمَلٍ ، وَأَوْصَافٍ ، كَثِيرًا

جَلَّتْ سَبَبِيَّةٌ ، ضَمْنِ الْمَقَالِ

(١) الأنعام : ١٣٩ .

(٢) انظر صدر بيت في المنى ١٧٤ والجمع ٢ : ١٣١ .

ورابطةُ الجَوَابِ ، تَدُلُّ فِيهِ
عَلَى سَبَبِيَّةٍ ، فِي كُلِّ حَالٍ
وَزَائِدَةٌ ، كَمَا قَدْ قَالَ قَوْمٌ
وَيَظْهَرُ ذَلِكَ فِي صُورِ الْمِثَالِ

الكاف

حرف ، يكون عاملاً ، وغير عامل . فالعامل : كاف الجر . وغير
العامل : كاف الخطاب .

أما كاف الجرّ : فحرف ملازم لعمل الجر . والدليل على حرفيته
أنه على حرف واحد ، صدرّاً ، والاسم لا يكون كذلك . وأنه يكون
زائداً ، والأسماء لا تُزاد . وأنه يقع مع ^(١) مجروره صلة ، من غير قبح ،
نحو : جاء الذي كزيد . ولو كان اسماً لقبح ذلك ، لاستلزامه حذف
صدر الصلة من غير طول . ومذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون
اسماً ، إلا في ضرورة الشعر . كقوله ^(٢) :

(١) سقطت من الأصل .

(٢) المجاج . ديوانه ٢ : ٣٢٨ والمغني ١٩٦ وشرح شواهد ٥٠٣ والخزانة
٤ : ٢٦٢ . والمنهمم : الذائب .

* يَضْحَكُنَّ ، عَن كَالْبَرَدِ ، الْمُنْهَمَّ *

أي : عن مثل البرد . فالكاف هنا اسم ، بمعنى : مثل ، للدخول
حرف الجر عليه .

ومذهب الأخفش والفارسي ، وكثير من النحويين ، أنه يجوز
أن تكون حرفاً واسماً ، في الاختيار^(١) . فإذا قلت : زيد كالأسد ،
احتمل الأمرين . وشذَّ أبو جعفر بن مضاء^(٢) ، فقال : إن الكاف اسم
أبدأ ، لأنها بمعنى « مثل » .

وذكر بعض النحويين أن لكاف التشبيه ثلاثة أحوال :

فالاول : تميّن فيه الحرفية ، وذلك إذا وقع زائداً ، نحو قوله

تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٣) . قيل : وكذلك إذا وقعت أول
كافين^(٤) ، كقول خطام المجاشعي^(٥) :

(١) انظر سر الصناعة ١ : ٢٩٠ - ٢٩١ .

(٢) وهو أحمد بن عبد الرحمن . ولد بقرطبة سنة ٥١٣ ومات في إشبيلية سنة

٥٩٢ . بنية الوعاة ١ : ٣٢٣ . (٣) الشورى : ١١ .

(٤) في الأصل : وقعت الكافين .

(٥) سر الصناعة ١ : ٢٨٢ والخصائص ٢ : ٣٦٨ والكتاب ١ : ١٣ والمغني

١٩٧ وشرح شواهده ٥٠٤ والاقتضاب ٤٣٠ وشرح المفصل ٨ : ٤٢

ومجالس ثعلب ٣٩ والعيبي ٤ : ٩٥٢ والمزهر ١ : ٢٢٣ وشرح شواهده

الشافية ٥٩ والخزانة ١ : ٣٦٧ و٢ : ٣٥٣ . والصاليات : الأثافي التي

صليت بالنار . ويؤثفين : يجعلن أثافي .

* وصالياتٍ ، كَمَا يُؤْتَفَيْنُ *

قلت : وفي هذا نظر ، من وجهين : أحدهما أن الكاف الأولى في ذلك زائدة ، كالـكاف في ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ، فلا حاجة لإفراجه بالذكر . والآخر أن الكافين في البيت يحتملان ثلاثة أوجه : أولها أن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً ، كما ذكر . وثانيها أن يكونا حرفين أكد أحدهما بالآخر ، كقول الشاعر (١) :

* وَلَا لِلِّمِ بِهِمْ ، أَبَدًا ، دَوَاءُ *

وثالثها أن يكونا اسمين ، أكد أحدهما بالآخر . وقد أشار الزمخشري إلى ذلك (٢) ، قال (٣) : ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت ، للتأكيد ، يعنى : في قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ، كما كررها من قال :

(١) مسلم بن معبد . صدره :

فلا ، والله ، لا يُلْفَى لِمَا بِي

سر الصناعة ١ : ٢٨٣ والإنصاف ٥٧١ ومعاني القرآن ١ : ٦٨ والخصائص

٢ : ٢٨٢ والغني ١٩٧ وشرح شواهد ٥٠٥ وشرح الفصل ١٧:٧

والمقرب ١ : ٢٣٨ والمجمع ٧٨:٢ والخزانة ٢ : ٣٥٢ .

(٢) في الأصل : أشار إلى ذلك الزمخشري .

(٣) الكشف ٤ : ٢١٣ .

* وصاليات ، ككَمَا يُؤْتَفَيْنِ * *

وزاد بعضهم ، فيما ^(١) تتعین فيه الحرفية ، أن تقع مع مجرورها صلة ، كقول الشاعر ^(٢) :

ما يُرْتَجَى ، وما يُخَافُ ، جَمَعَا

فَهُوَ الَّذِي كَالغَيْثِ ، وَاللَّيْثِ ، مَعَا

قال : تتعین ^(٣) الحرفية في ذلك ، لإجماعهم على استحسانه . ولو كانت الكاف في ذلك اسماً لزم أن يكون المبتدأ محذوفاً من الصلة ، أي : فهو الذي هو ^(٤) كالغيث . وحذف المبتدأ من صلة « الذي » في مثل ذلك قبيح .

قلت : وفي كلام الجزولي ^(٥) ، وابن مالك ، وغيرها ، ما يدل على جواز الأمرين في ذلك ، مع ترجيح ^(٦) الحرفية . قال الجزولي : والأحسن الأجود ألا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرفاً . وقال ابن مالك : وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة .

(١) في الأصل : ممتا . (٢) المغني ١٩٧ وشرح شواهد ٥٠٤ .

(٣) في الأصل : ويتعین . (٤) سقطت من ج .

(٥) وهو عيسى بن عبدالعزیز ، أبو موسى . توفي سنة ٦٠٧ . بنية الوعاة

(٦) في الأصل : ترجح . ٢ : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

والثاني: تميمين فيه الاسمية، وذلك في خمسة مواضع:

أحدها أن يقع مجروراً بحرف جر: كقول الشاعر^(١):

بِكَالِ لِقْوَةِ الشَّغْوَاءِ، جُلْتُ، فلم أكنُ
لأولع، إلا بالكمي، المقنع

وثانيها أن يضاف إليه. كقول الشاعر^(٢):

تيم القلب حب كالبدر، لايل
فاق حسناً من تيم القلب حباً

وثالثها أن يقع فاعلاً. كقول الأعشى^(٣):

أنتهون، ولن ينهي ذوي شطط
كالطعن، يذهب فيه الزيت، والفتل

ورابعها أن تقع مبتدأ. كقوله^(٤):

-
- (١) منهج السالك ٣: ٣٠١ وحاشية الصبان ٢: ٢٢٥ وشرح ابن الناظم ١٤٤
والعيني ٣: ٢٩٥ والهمع ٢: ٣١ والدرر اللوامع ٢: ٢٨. واللقوة:
المقاب. والشغواء: الموجة المنقار.
- (٢) الهمع ٢: ٣١ والدرر اللوامع ٢: ٢٨ والخزانة ٤: ٢٦٣. وفي ج:
فاق حسن.
- (٣) ديوان الأعشى ٦٣ والخزانة ٤: ٢٦٣. والفتل: جمع فتيلة.
- (٤) شرح ابن الناظم ١٤٤ والعيني ٣: ٢٩٢. والفراء: جمع فرا، وهو الحمار
الوحشي. والصرار: الجدد، وهو طوير يصيح بالليل.

أَبْدًا ، كَالْفِرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا
حِينَ يَطْنُوِي ، الْمَسَامِعَ ، الصَّرَّارُ
وخامسها أن تقع اسم « كان » كقوله (١) :

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ
حُبِّنًا ، لَغَيْرِكَ ، مَا أَتَيْتُكَ رَسَائِلِي
وزاد بعضهم سادسًا ، وهو أن تقع مفعولاً . كقول النابغة (٢) :

لَا يَبْرُمُونَ ، إِذَا مَا الْأُفُقُ جَلَلَهُ
بَرْدُ الشِّتَاءِ ، مِنَ الْإِمْحَالِ ، كَالْأَدَمِ
واعلم أن منهم من تأوّل هذا كله ، على حذف الموصوف ،
وإقامة الصفة التي هي الجارّ والمجرور مقامه .

والثالث : تجوز فيه الحرفية والاسمية . وهو ما عدا ما ذكر .
واعلم أن الكاف ، التي هي حرف جر ، قسمان : زائدة ، وغير
زائدة . فغير الزائدة لها معنيان :

(١) جميل بثينة . ديوانه ١٨٠ والخصائص ٢ : ٤١٦ . وينسب الى أبي كبير
الهدلي . اللسان (رسل) .

(٢) ديوان النابغة ١٢٧ والمجمع ٢ : ٣١ والدرر اللوامع ٢ : ٢٩ . ويبرم :
يكون برماً . والبرم : الذي لا يدخل في اليسر . والأدم : الجلد .

الأول: التشبيه: نحو زيد كالأسد. ولم يثبت أكثرهم لها غير هذا المعنى.

الثاني: التعليل: ذكره الأخفش وغيره، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾^(١). قال الأخفش: أي: لما فعلتُ هذا فاذكروني. قال ابن مالك: وورودها للتعليل كثير. كقوله تعالى ﴿وَإِذْ كُرِّوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾^(٢)، وقوله تعالى ﴿وَيَكَاذِبُ كَذِبًا﴾^(٣)، أي: أعجبُ لأنه لا يفلح الكافرون. وكذا قدره ابن برهان. وحكى سيبويه: كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه. والتقدير: لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه.

وزاد ابن مالك معنى ثالثاً، وهو أن تكون بمعنى «على». قال: كقول بعض العرب «كخَيْرٍ»، في جواب: كيف أصبحت؟ حكاة الفراء. قلت: ذكر بعض النحويين أن هذا مذهب الكوفيين والأخفش. قال: وحكى الأخفش [عن بعض العرب أنه قيل له: كيف أنت؟ فقال: كخَيْرٍ. يريد: على خير. وعلى هذا خرج

(٢) البقرة: ١٩٨.

(١) البقرة: ١٥١.

(٣) القصص: ٨٢.

الأخفش [١] قولهم: كن كما أنت .

وأقول: تأويل ذلك وردّه إلى معنى التشبيه أولى من ادعاء معنى، لم يثبت. وقد أوّل قوله « كخير » على حذف مضاف، أي: كصاحب خير. وأما قولهم: كن كما أنت، ففيه أربعة أوجه:

الأول: أن الكاف للتشبيه و« ما » زائدة، والأصل: كن كأنت، أي: كن مماثلاً الآن لنفسك قبل. ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه، في حالين مختلفين. وعلى هذا ف« أنت » في موضع جر بالكاف. وقد ورد دخول كاف التشبيه على « أنت » وأخواته.

الثاني: أن تكون « ما » كافة للكاف عن العمل، و« أنت » مبتدأ، وخبره محذوف. أي: كما أنت عليه، أو كائن.

الثالث: أن تكون « ما » كافة أيضاً، و^(٢) مهيئة لدخول الكاف على الجملة الفعلية، و« أنت » مرفوع بفعل مقدر، أي: كما كنت. فلما حذف الفعل انفصل الضمير.

الرابع: أن تكون « ما » موصولة، و« أنت » خبر مبتدأ محذوف، أي: كالذي هو أنت.

(٢) في الأصل: أو.

(١) سقط من الأصل.

وذكر بعضهم للكاف معنى آخر، وهو أن تكون بمعنى الباء .
قال : كقول العجاج ، وقد قيل له : كيف أصبحت؟ فقال^(١) « كخير» .
قال : يجوز في هذا المثال أن تكون الكاف بمعنى الباء ، وأن تكون
بمعنى « على » .

قلت : وليست الكاف بمعنى الباء ، ولا بمعنى « على » ، إذ
لا دليل على ذلك . وقد تقدم^(٢) تأويل هذا المثال .

مسألة

كاف الجر غير الزائدة كسائر حروف الجر ، في تعلقها بالفعل
أو ما في معناه ، لأن جميع حروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به ،
إلا الزوائد و « لولا » ، و « لعل » في لغة من جربها ، على خلاف^(٣)
في بعض ذلك . وذهب الفارسي إلى أن الكاف لا تتعلق بشيء ، وتبعه
ابن عصفور في بعض تصانيفه ، ونُقل عن الأخفش ، وهو ضعيف .
وأما الكاف الزائدة فقد وردت في النثر والنظم .

فمن النثر قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٤) فالكاف

(٢) ب : وتقدم .

(١) في الأصل : قال .

(٤) الشورى : ١١ .

(٣) سقط « على خلاف » من الأصل .

هنا زائدة، عند أكثر العلماء. والمعنى: ليس مثله شيء^١. قالوا: لأن جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال، إذ يصير معنى الكلام: ليس مثل مثله شيء^٢. وذلك يستلزم إثبات المثل، تعالى الله عن ذلك. وزيادتها في كلام العرب غير قليلة؛ حكى الفراء أنه قيل لبعضهم: كيف تصنعون الأقط؟ فقال: كهيئين. يريد: هيئنا. فزاد الكاف. وفي الحديث «يكفي كالوجه والكفّين» أي: يكفي الوجه والكفان. قيل: ومن زيادتها قوله تعالى ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾، كأمثال اللؤلؤ المكنون^٣.

فإن قلت: ما فائدة زيادتها في الآية؟ قلت: فأدتها توکید^(٢) نفي المثل، من وجهين: أحدهما لفظي، والآخر معنوي.

أما اللفظي فهو أن زيادة الحرف في الكلام تقيده ما يفيد التوكيد اللفظي، من الاعتناء به. قال ابن جنّي: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى. فعلى هذا يكون المعنى: ليس مثله شيء^٤، ليس مثله شيء^٥.

(١) الواقعة: ٢٢ - ٢٣. وفي الأصل: «حور»، باسقاط الواو قبلها.

(٢) ب: تأكيد.

وأما المعنوي فإنه من باب قول العرب : مثُك لا يفعلُ
 [كذا] ^(١). فنفوا الفعل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته، لأنهم
 قصدوا المبالغة في ذلك. فسلكوا به ^(٢) طريق الكناية، لأنهم إذا نفوه
 عمَّن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه. ذكر ذلك الزمخشري؛
 قال ^(٣): فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله: ليس كالله
 شيء، و*ليس كمثله شيء* إلا ما تعطيه الكناية من فأدتها.
 وقال ابن عطية ^(٤): الكاف مؤكدة للتشبيه. ففني التشبيه أوكد
 ما يكون. وذلك أنك تقول: زيد كعمرو، وزيد مثل عمرو. فإذا
 أردت المبالغة التامة قلت: زيد كمثل عمرو. ومثل هذا قول أوس بن
 حجر ^(٥):

وقَتَلَى، كَمِثْلِ جُدُوعِ النَّخِيلِ
 تَغَشَّاهُمْ مُسْبِلٌ، مِنْهُمْ مِرْ

-
- (١) تشمة من المغني ١٩٥.
 (٢) الكشف ٤: ٢١٣.
 (٣) وهو عبدالحق بن غالب الفرناطي. توفي سنة ٥٤٢. بنية الوعاء ٢: ٧٣.
 (٤) ديوان أوس بن حجر ٣٠ وتفسير الرازي ٧: ٣٨٠ وتفسير الطبري ١٦:
 ١٠٩ و ٢٥: ٨ وجمع البيان ٢٥: ٤٢ وروح المعاني ٢٥: ١٨. وفي
 الأصل و ج: «سيل». ب: «مثل سيل همير».

وقول الآخر (١) :

سَمْعُ بْنُ زَيْدٍ إِذَا أَبْصَرْتَ فَضَلَّهِمْ
مَا إِنْ كَمِثْلِهِمْ، فِي النَّاسِ، مِنْ أَحَدٍ

فجرت الآية على عرف كلام العرب . وأنشد غيره (٢) :

لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَى ، زُهَيْرٍ
خَلَقَ ، يُوَازِيهِ فِي الْفَضَائِلِ

قلت : وذهب قوم إلى أن الكاف في الآية ليست بزائدة . ولهم
في ذلك أقوال :

الأول : أن « مثلاً » هي الزائدة ، لتفصل بين الكاف والضمير .
فإن إدخال الكاف على الضمير غير جائز ، إلا في الشعر . وهذا القول
فاسد ، لأن الأسماء لا تتراد .

الثاني : أن « مثلاً » بمعنى الذات ، أي : ليس كذاته شيء .

الثالث : أن « مثلاً » بمعنى الصفة ، أي ليس كصفته شيء .

الرابع : أن تكون الكاف اسماً بمعنى « مثل » ، وهو من

(١) مجمع البيان ٢٥ : ٤٢ وتفسير الطبري ٨ : ٢٥ وروح المعاني للآلوسي ١٨ : ٢٥ .

(٢) روح المعاني للآلوسي ١٨ : ٢٥ .

التوكيد اللفظي . وقد أشار إليه الزمخشري ؛ قال ^(١) : ولك أن تزعم
أن كلمة التشبيه كُرِّرت للتأكيد ، كما كُرِّرها من قال ^(٢) :

وصالياتٍ ، كما يُؤنّفينُ

ومن قال ^(٣) :

فأصبحتُ مثلَ كعصفٍ ، ما كُولُ

الخامس : قال بعض أهل المعقول : الحق أن قوله تعالى ﴿ لَيْسَ
كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ محمول على المعنى الحقيقي . ويلزم منه نفي المثل مطلقاً ،
بطريق برهاني ، وهو الاستدلال بنفي اللزوم ، على نفي الملزوم . فإن
مثل المثل لازم للمثل ، لأنه إذا كان للشيء مثل يكون ذلك الشيء مثل
مثله . وأورد عليه أنه لو كان المراد نفي مثل المثل لزم المُحال ، لأنه
يلزم نفيه - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً - لأنه مثلٌ لمثله .
وأجيب بأنه إنما يلزم من ذلك نفي هذا الوصف ، أعني وصف مثل
المثل ، عن الله تعالى ، لأنفيه تعالى ، ولا محذور في نفي هذا الوصف

(١) الكشاف ٤ : ٢١٣ . (٢) انظر ص ٧٩ .

(٣) رؤبة . ديوانه ١٨١ والمغني ١٩٦ والخزانة ٤ : ٢٧٠ . والرواية :

« ففسِّرُوا » أو « فأصبِحُوا » .

عنه ، فإن نفي هذا الوصف إما أن ينفي الموصوف ، أو ينفي المثل .
ونفي الموصوف ممتنع لذاته ، فيكون بنفي المثل .

قلتُ : وقد ردّ هذا القرّافي^(١) في « شرح المحصول » بأن قال :
القاعدة في القضايا التصديقية أن الحكم فيها إنما يكون على ما صدق عليه
العنوان ، ونعني بالعنوان : ما عبّر عن المحكوم عليه به . فإذا حكمنا
بالنفي ، على جميع أمثال المثل ، فقد حكمنا بالنفي على ما صدق عليه أنه مثلُ
المثل ، لا على المُثالّة ، فيلزم القضاء بالنفي على ذات واجب الوجود ،
وذلك محال ، فما أفضى إليه يكون باطلاً . وذلك إنما نشأ عن كون
الكاف ليست بزائدة ، فتميّن^(٢) ما قاله العلماء ، أنّها زائدة . قلت :
وفي هذا بحث لا يليق بهذا الموضوع .

وأما كاف الخطاب : فحرف يدل على أحوال المخاطب . ويتصل
بسته أشياء :

الأول : اسم الإشارة ، نحو : ذلك ، وذلك . واتصاله به دليل على
بعد المشار إليه . وقيل : ذلك للتوسط ، وذلك للبعد . ولا خلاف في

(١) وهو أحمد بن إدريس ، أبو العباس الصنهاجي . توفي سنة ٦٨٤ . الديباج
المذهب ٦٢ - ٦٧ .
(٢) في الأصل : فيتميّن .

حرفية كاف الخطاب المتصلة باسم الإشارة . وفيها ثلاث لغات : الأولى أن تختلف لاختلاف أحوال^(١) المخاطب ، في التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتنبيه ، والجمع ، كالكاف التي هي ضمير المخاطب . وهذه اللغة الفصيحة . والثانية أن تُفرد^(٢) مفتوحة ، في الأحوال كلها . فلم يقصد بها ، على هذه اللغة ، إلا التنبيه على مطلق الخطاب ، لا على أحوال المخاطب . والثالثة أن تُفرد^(٣) ، مفتوحة في التذكير ، ومكسورة^(٤) في التأنيث . فلها^(٥) على هذه اللغة حالان فقط .

الثاني : ضمير النصب المنفصل ، وهو « إِيَّاكَ » وأخواته . فـ « إِيَّاءَ » في ذلك هو الضمير ، والكاف حرف خطاب . هذا مذهب سيبويه^(٥) ، واختاره ابن جني . وفيه مذاهب تأتي في باب الرباعي ، إن شاء الله تعالى .

الثالث : « أَرَأَيْتَ » التي^(٦) بمعنى : أَخْبِرْ نِي . كقوله تعالى

(١) في الأصل : حال .

(٢) تفرد أي : لا يليها علامة التنبيه أو الجمع . وفي الأصل : ترد .

(٣) سقطت الواو قبل « مكسورة » من الأصل .

(٤) في الأصل : ولها . (٥) سقطت من الأصل و د .

(٦) سقطت من الأصل .

﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَنَا عَلَيَّ﴾^(١) فالكاف في ذلك حرف خطاب ، لا موضع له من الإعراب . هذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح .

وزهب الفراء إلى أن الكاف في ذلك اسم في موضع رفع بالفاعلية ، والتاء حرف خطاب . وهو ضعيف ، لوجهين : أحدهما : أن التاء محكوم بفاعليتها ، مع غير هذا الفعل بالجمع ، والكاف بخلاف ذلك . والثاني : أن التاء لا يُستغنى عنها ، بخلاف الكاف ، فإنه يجوز ألا تذكر . وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية .

وحُكي عن الكسائي أن الكاف في «أَرَأَيْتَكَ» في موضع نصب . وهو بعيد .

الرابع : بعض أسماء الأفعال : نحو : حَيَّيْهِلِكَ ، والنَّجَاءَكَ ، وَرُوَيْدَكَ .

الخامس : بعض الأفعال ، وهي : أَبْصِرْ ، وَلَيْسَ ، وَنِعْمَ ، وَبئسَ . فتقول : أَبْصِرْكَ زَيْدًا ، وَلَيْسَكَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَنِعْمَكَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبئسَكَ الرَّجُلُ عَمْرُو . فالكاف ، في هذا كله ،

(١) الاسراء : ٦٢ .

حرف خطاب، لا موضع لها من الأعراب . ولكن اتصالها بهذه الألفاظ قليل جداً .

وأجاز الفارسي أن تكون الكاف حرف خطاب ، في قول الشاعر^(١) :

* وَحَنْتَ، وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا *

وحمله على ذلك وجود « أن » بعدها . فإنه إن لم يكن الأمر كما قال لزم الإخبار بـ « أن » والفعل عن اسم عين .

وخرجه بعضهم على أن الكاف مفعول أول ، و « أن تحين » بدل منه ، سد^(٢) مسد المفعول الثاني ، لأن التعويل على البدل . وعلى ذلك خرّج الزمخشري ، وغيره ، قراءة حمزة ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ ^(٣) ﴾ .

السادس : بعض الحروف . وذلك « بَلَى » و « كَلَّا » . يقال :

(١) صدره :

لسانُ السوءِ تُهْدِيهَا ، إِلَيْنَا

المفني ١٩٨ وشرح شواهد ٥٠٦ . واللسان : الكلمة . وحتت : هلكت .

(٢) في الأصل : وسد .

(٣) آل عمران : ١٨٧ . وزاد في الأصل : خَيْرٌ .

بَلَاكٌ ، وَكَلَاكٌ . وَهُوَ قَلِيلٌ .

وقد نظمت معاني الكاف ، في هذه الأبيات :

الكافُ قِسمَانِ ، وَهُوَ حَرْفٌ
كافُ خِطَابِ ، وَكَافُ جَرِّ
وَذَا فَشَبَّهَ بِهِ ، وَعَلَّلَ
وَزِدَّةٌ ، إِنَّ شِئْتَ ، دُونَ حَجَرِ
وَمَنْ يَقُولُ : جَاءَنَا كِبَاءٌ
أَوْ ك « عَلِي » ، جَاءَنَا بُكْرٌ

اللام

حرف كثير المعاني والأقسام . وقد أفرد لها بعضهم تصنيفاً ، وذكر لها نحواً من أربعين معنى . وأقول : إن جميع أقسام اللام ، التي هي حرف من حروف المعاني ، ترجع عند التحقيق إلى قسمين : عاملة ، وغير عاملة . فالعاملة قسيان : جارة وجازمة . وزاد الكوفيون ثالثاً ، وهي الناصبة للفعل . وغير العاملة خمسة أقسام : لام ابتداء ، ولام فارقة ، ولام الجواب ، ولام موطئة ، ولام التعريف ، عند من جعل حرف التعريف أحاديثاً . فهذه ثمانية أقسام .

القسم الاول: اللام الجارّة، ولها ممان كثيرة. وقد جمعتُ لها،
من كلام النحويين، ثلاثين قسماً. فأذكرها كما ذكروها، وأشير إلى
التحقيق في ذلك.

الأول: الاختصاص: نحو: الْجَنَّةُ لِلْمُؤْمِنِينَ. ولم يذكر
الزنجشري^(١) في «مفصله» غيره. قيل: وهو أصل معانيها.

الثاني: الاستحقاق. نحو: النَّارُ لِلْكَافِرِينَ. قال بعضهم:
وهو معناها العام، لأنه لا يفارقها.

الثالث: الملك. نحو: المال لزيد. وقد جمعه بعضهم أصل معانيها،
والظاهر أن أصل معانيها الاختصاص، [وأما الملك فهو نوع من أنواع
الاختصاص]^(٢)، وهو أقوى أنواعه. وكذلك الاستحقاق، لأن من
استحق شيئاً فقد حصل له به نوع اختصاص.

الرابع: التملك. نحو: وهبت لزيد ديناراً.

الخامس: شبه الملك. نحو: أدومُ لك ما تدومُ لي.

(١) المفصل ١٣٢. وذكر الزنجشري أيضاً لام الاستئانة، ولام التعجب،
والزائدة، واللام المؤكدة التي هي لام الجحود. انظر المفصل ١٩ و ١١٠
و ١٣٢ و ١٦٤. (٢) سقط من الأصل.

السادس : شبه التعليل . نحو ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾^(١) .

السابع : التعليل . نحو : زُرْتُكَ لِشَرَفِكَ .

الثامن : السب . نحو : لزيد عمٌ ، هو لعمرو خالٌ . ذكر هذا

المعنى ابن مالك ، وغيره ، وليس فيه تحقيق . وإنما اللام في هذا للاختصاص .

التاسع : التبيين . ولام التبيين هي اللام^(٢) الواقعة بعد أسماء

الأفعال ، والمصادر التي تشبهها ، مبيّنة لصاحب معناها . نحو ﴿ هَيْتَ

لَكَ ﴾^(٣) ، وسقياً لزيد . وتعلق بفعل مقدر ، تقديره : أعني . قال

ابن مالك : وكذا المعلقة بحُبٍّ ، في تعجب أو تفضيل . نحو : مَا أَحَبُّ

زيداً لعمرو ، ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾^(٤) .

العاشر : القسم . ويلزمها فيه معنى التعجب . نحو قوله^(٥) :

(١) النحل : ٧٢ .

(٢) سقطت من ب و ج و د .

(٣) يوسف : ٢٣ .

(٤) البقرة : ١٦٥ .

(٥) البيت لأبي ذؤيب . وينسب إلى مالك بن خالد ، وأمّية بن أبي عائذ ، وعبدمناة

الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٢٢٦ و ٤٣٩ والكتاب ٢ : ١٤٤ والمغني ٢٣٦

وشرح شواهد ٥٧٣ والمفصل ١٦٤ والخزانة ٤ : ٢٣١ - ٢٣٣ . وحذف

الشاعر « لا » النافية قبل « يبقى » . والحيد : العقيد في القرن . ونو الحيد :

الوعل . والمشمخر : الجبل العالي . والظيان والآس : ضربان من النبات .

لَهُ يَبْقَى ، عَلَى الْإِيَّامِ ، ذُو حَيْدٍ
بِمُشْمَخَرِّ ، بِهِ الظِّيَّانُ ، وَالْأَسُ
الحادي عشر : التعدية . قال ابن مالك : كقوله تعالى ﴿ فَبِئْسَ لِي
مِن لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾^(١) .

الثاني عشر : الصيرورة . نحو قوله^(٢) :

* لِدُوا ، لِمَوْتِ ، وَابْنُوا ، لِلْخَرَابِ *
وَتُسَمَّى أَيْضًا : لَامِ الْعَاقِبَةِ ، وَلَامِ الْمَالِ . وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا .
الثالث عشر : التعجب . كقولهم : يَا لِمَاءِ ! وَيَا لِمُعْشَبِ ! إِذَا
تَعَجَّبُوا مِنْ كَثْرَتِهِ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣) :
شَبَابٌ ، وَشَيْبٌ ، وَافْتِقَارٌ ، وَذِلَّةٌ
فَلِمَّةِ هَذَا الدَّهْرِ ، كَيْفَ تَرَدَّدَا ؟!

(١) مريم : ٤ .

(٢) الإمام علي بن أبي طالب . وعجزه :

فَكَلِّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابِ

شرح التصريح ٢ : ١٢ وشرح الكافية ٢ : ٣٢٨ والجمع ٢ : ٣٢

وأوضح المسالك ٢ : ١٣٤ والدرر اللوامع ٢ : ٣١ والخزانة ٤ : ١٦٣ ،

وفيها أن الشاهد عجز بيت وصلته :

لَهُ مَلِكٌ ، يُنَادِي ، كُلَّ يَوْمٍ

وانظر جمهرة أشعار العرب ص ٢٦ .

(٣) الأعشى . ديوانه ١٣٥ والمغني ٢٣٦ وشرح شواهد ٥٧٥ .

الرابع عشر: التبليغ^(١). ولام التبليغ هي اللام الجارّة اسم^(٢)
 سامع قولٍ، أو ما في معناه. نحو: قلت له، وفسّرت له، وأذنت له.
 الخامس عشر: أن تكون بمعنى «إلى» لانتهاء الغاية. كقوله
 تعالى ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيْتٍ﴾^(٣) أي: إلى بلد، ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ
 أَوْحَىٰ لَهَا﴾^(٤) أي: إليها. وهو كثير.

السادس عشر: أن تكون بمعنى «في» الظرفية. قالوا^(٥): كقوله
 تعالى ﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾^(٦)، أي: في حياتي، يعني: الحياة
 الدنيا. والظاهر أن المعنى: لأجل حياتي، يعني: الحياة الآخرة.
 ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ، لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٧)
 أي: في يوم القيامة.

السابع عشر: أن تكون بمعنى «عن». وهي اللام الجارّة اسم
 من غاب حقيقة أو حكماً، عن قول قائل، متعلق به. نحو ﴿وقالُ
 الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا: لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾^(٨)

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) الزلزلة : ٥ .

(٦) الفجر : ٢١ .

(٨) الأحقاف : ١١ .

(١) في الأصل : لام التبليغ .

(٣) الأعراف : ٥٧ .

(٥) سقطت من الأصل .

(٧) الأنبياء : ٤٧ .

أي: عن الذين آمنوا. وقول الشاعر^(١):

كضرائرِ الحسناء ، قُلنَ ، لوجْهها
حَسَدًا ، وبنغيًا : إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

وقيل: اللام في ذلك للتعليل، أي: من أجل الذين آمنوا. وقد أطلق بعضهم في ورود اللام بمعنى «عن»، ولم يخصه بأن يكون بعد القول. ومثله بقول العرب^(٢): لقيته كَفَّةً لكَفَّةٍ، أي عن كَفَّةٍ. لأنهم قالوا: لقيته كَفَّةً عن كَفَّةٍ. والمعنى واحد.

الثامن عشر: أن تكون بمعنى «على». كقوله تعالى ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾^(٣) أي: على الأذقان. قال الشاعر^(٤):

-
- (١) البيت لأبي الأسود الدؤلي. ديوانه ١٢٩ والمغني ٢٣٥ والمهمع ٣٢:٢ والدرر ٣٢:٢ والخزانة ٣: ٦١٧. والرواية: «حَسَدًا وَبُنْغِيًا».
- (٢) نسب يونس بن حبيب هذا القول إلى رؤبة. اللسان والتاج (كفف). ومعناه: لقيته وجهاً لوجه، أو فجاءة. (٣) الاسراء: ١٠٩.
- (٤) جابر بن حني، وصدرة:

تَنَاولَهُ ، بِالرَّمْحِ ، ثُمَّ انثَى لَهُ

شرح اختيارات المفضل ٩٥٥ والمغني ٢٣٣ وشرح شواهد ٥٦٢ والأزهية ٢٩٩ وأدب السكاتب ٤٠١. وينسب الشاهد، بصدر آخر، إلى عكبر ابن حدير، وشريح بن أوفى، والأشعث، وعبدالله بن مكعب، وابن مكيس، والأشتر. واتى: انثى.

* فَخَرَّ ، صَرِيحًا ، لِلْيَدَيْنِ ، وَلِلْفَمِّ *

وجمل بعضهم منه قوله تعالى ﴿ وَتَنَاهُ لِلْجَبِينِ ﴾ ^(١) أي : على الجبين .

التاسع عشر : أن تكون بمعنى « عند » كقولهم ^(٢) : كتبته
لِخَمْسِ خَلْوَنَ ، أي : عند خمس . وجعل ابن جنّي اللام ، في قراءة
من قرأ ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِآحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ ^(٣) بالتخفيف ، بمعنى
« عند » ، أي : عند مجيئه إيتام .

المتّم عشرين : أن تكون بمعنى « بعد » . كقوله تعالى ﴿ أَقِمِ
الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ ^(٤) . قيل : وعليه الأثر النبوي ^(٥) :
« صُومُوا الرُّؤْيَةَ ، وَأَفْطِرُوا الرُّؤْيَةَ » أي : بمدروئته . وجعل بعضهم منه :
كُتِبَ لِخَمْسِ خَلْوَنَ . وجعل ابن السجري ^(٦) منه قول الشاعر ^(٧) :

-
- (١) الصافات : ١٠٣ .
(٢) في الأصل : كقوله .
(٣) ص : ٥ .
(٤) الإسراء : ٧٨ .
(٥) رواه الشيخان والترمذي عن أبي هريرة ، والنسائي عن ابن عباس ، والطبراني
في الكبير عن البراء .
(٦) وهو أبو السعادات ، هبة الله بن علي . توفي سنة ٥٤٢ . بنية الوعاة : ٢ : ٣٢٤ .
(٧) متمم بن نويرة . ديوان مالك ومتمم ١١٢ وشرح اختيارات المفضل ١١٧٧
والغني ٢٣٤ وشرح شواهد ٥٦٥ .

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي ، وَمَالِكًا
اطُولِ اجْتِمَاعٍ ، لَمْ نَبِتْ ، لَيْلَةً ، مَعَهَا

الحادي والعشرون : أن تكون بمعنى « مع » . وأنشدوا عليه :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا . . . البيت

وتقدم ما قاله ابن السجري .

الثاني والعشرون : أن تكون بمعنى « من » كقول جرير (١) :

لَنَا الْفَضْلُ ، فِي الدُّنْيَا ، وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ
وَنَحْنُ ، لَكُمْ ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، أَفْضَلُ

أي : ونحن منكم . ومثله بعضهم بقوله : سمعت له صُراخًا ، أي : منه .

الثالث والعشرون : التبعيض . ذكره صاحب رصف المباني (٢) ،

ومثله بقوله : الرَّأْسُ لِلْحِمَارِ ، وَالكَفُّ لِلجُبَّةِ . وقد ذكر غيره أن
اللام تكون (٣) بمعنى « من » ، كما تقدم ، ولكنهم مثلوه بما هو لا ابتداء
الغاية ، لا للتبعيض .

(١) ديوان جرير ١٤٣ والمغني ٢٣٤ وشرح شواهد ٥٧٠ .

(٢) انظر رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٠٢ .

(٣) سقطت من الأصل .

الرابع والعشرون : لام المستغاث به . وهي مفتوحة . كقول
الشاعر^(١) :

* فِيا لِلنَّاسِ ، لِلوِاشِ ، المُطاعِ *
* فِيا لِلنَّاسِ ، لِلوِاشِ ، المُطاعِ *

ولا تُكسر إلاّ مع ياء المتكلم . فإذا قلت : يالِي ، احتمال أن يكون
مستغاثاً به ، ومستغاثاً من أجله . وقد أجاز ابن جني الوجهين ، في قول
أبي الطيّب^(٢) :

* فِيا شوقِ ، ما أبقي ، ويالي من النوى *
* فِيا شوقِ ، ما أبقي ، ويالي من النوى *

وقال ابن عصفور : الصحيح عندي^(٣) أن « يالي » ، حيث وقع ،
مستغاث من أجله ، لأنه لو جعل مستغاثاً به لكان التقدير : يا أدعولي .
وذلك غير جائز في غير « ظننت » وما حمل عليها^(٤) .

(١) قيس بن ذريح . وصدده :

تَكْتَفِي الوِشاةُ ، فَازعَجُونِي

الكتاب ١ : ٣١٩ - ٣٢٠ وشرح الفصل ١ : ١٣١ . ونسب إلى حسان

ابن ثابت . العيني ٤ : ٢٥٩ . وتكفوني : أحاطوا بي .

(٢) ديوان المتبي ١ : ٥٩ والمغني ٢٢٨ و ٢٤٢ . وعجزه :

ويا دَمعِ ، ما أجرى ، ويا قَابرِ ، ما أصبى !

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) في الأصل : وذلك جائز في ظننت وما حمل عليها . انظر المغني ٢٢٨ .

تبييه

اختلف في لام الاستغانة . فقبيل : هي زائدة ، فلا تتعلق بشيء .
وقيل : ليست بزائدة فتعلق . وعلى هذا ففيما يتعلق به قولان : أحدهما
أنه الفعل المحذوف ، وهو اختيار ابن عصفور . والثاني أنه حرف النداء ،
وإليه ذهب ابن جني . وذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام بقية « آل » ،
والأصل في يالزيد : يا آل زيد . و « زيد » مخفوض بالإضافة .

الخامس والعشرون : لام المستغاث من أجله . وهي مكسورة
إلا مع المضمر . فإذا قلت : يالك ، احتمل أن يكون مستغاثاً به ،
ومستغاثاً من أجله . وهذه اللام هي ، في الحقيقة ، لام التعليل ، وهي
متعلقة بفعل محذوف . فإذا قلت : يالزيد لعمرو ، فالتقدير : أدعوك
لعمرو . قال ابن عصفور قولاً واحداً . وليس كذلك ، بل قيل : إنها
تتعلق بحال محذوفة ، أي : مدعواً لعمرو .

السادس والعشرون : لام المدح نحو : يالك رجلاً صالحاً .

السابع والعشرون : لام التسم . نحو : يالك رجلاً جاهلاً .

ذكر هذين القسمين بعض من صنّف في « اللّامات » . وهما

(١) سقطت من الأصل .

راجعان إلى لام التعجب^(١) .

الثامن والمشرون : لام « كي » . نحو : جئتكَ^(٢) لِتُكْرِمَنِي .
فهذه اللام جارة ، والفعل منصوب بـ « أن » المضرة . و « أن » مع
الفعل في تأويل مصدر ، مجرور باللام . هذا مذهب البصريين . وهذه
اللام أيضاً هي لام التعليل .

التاسع والمشرون : لام الجحود . وهي الواقعة بعد « كان » الناقصة
المنفية . نحو ﴿ مَا^(٣) كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . وسيأتي الكلام
على هذه اللام ، مُحَرَّرًا ، إن شاء الله تعالى .

التميم ثلاثين : اللام الزائدة . وهي ضربان . أحدهما مطَّرد ،
والآخر غير مطَّرد .

فالمطَّرد أن تُزاد مع المفعول به ، بشرطين :

الأول : أن يكون العامل متمدياً إلى واحد^(٤) .

(١) انظر رصف الببائي في شرح حروف المعاني ١٠٣ .

(٢) في الأصل : جئت .

(٣) آل عمران : ١٧٩ . وفي الأصل : وما .

(٤) سقط « إلى واحد » من الأصل .

الثاني : أن يكون قد ضَعُفَ ، بتأخيره ، نحو ﴿ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾^(١) ، أو بفرعيته ، نحو ﴿ فَمَعَالٍ لِّمَا يُرِيدُ ﴾^(٢) .
فزيادتها في ذلك مقيسة ، لأنها مقووية للعامل .

قال ابن مالك : ولا يُفعل ذلك بالمتعدي إلى اثنين ، لأنها إن زيدت في مفعوليه لزم منه تعدية فعل واحد إلى مفعولين^(٣) ، بحرف واحد وإن زيدت في أحدهما فيلزم منها ترجيح من غير مرجح ، وإيهام غير المقصود .

واعترض قوله « ترجيح من غير مرجح » بأنه إذا تقدم أحدهما ، وتأخر الآخر ، لم يلزم من زيادتها في المتقدم ترجيح من غير مرجح ، لأنه يترجح بضعف طلب العامل لتقدمه . وقد أجاز ذلك الفارسي ، في قراءة من قرأ ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيٰهَا ﴾^(٤) بالإضامة ، أي : ولكل ذي وجهة . والمعنى : الله موكِّل كل ذي وجهة^(٥) وجهته .

(١) يوسف : ٤٣ .

(٢) هود : ١٠٨ .

(٣) سقط « إلى مفعولين » من الأصل .

(٥) في الأصل : وجه .

(٤) البقرة : ١٤٨ .

وغير المطرّد فيما عدا ما تقدم . كقول الشاعر^(١) :

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ ، وَيَثْرِبِ
مُدْنِكَ ، أَجَارَ الْمُسْلِمِ ، وَمُعَاهِدِ

وجعل قوم من ذلك قوله تعالى ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٢) أي : رَدِفَكُمْ ، لأن « ردف » بمعنى : تَبِعَ . وأولّه بعضهم على التضمين . وفي « البخاري » : ردف بمعنى قَرُبَ .

وقد زيدت اللام مقحمة ، بين المضاف والمضاف إليه ، في قوله^(٣) :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ، السَّيِّ
وَضَعْتَ أَرَاهِطَ ، فَاسْتَرَا حُوا
فاللام في ذلك مقحمة لتوكيد التخصيص . ومن ذلك قولهم : لا أَبَا
لَزَيْدٍ ، على مذهب سيبويه . فإن قلت : بأي شيء انجر ما بعد هذه

(١) ابن ميادة . الأغاني ٢ : ١١٥ والمغني ٢٣٧ وشرح شواهد ٥٨٠ وأوضح

المسالك ٢ : ١٣٢ والمغني ٣ : ٢٧٨ .

(٢) النمل : ٧٢ .

(٣) سعد بن مالك . الكتاب ٢ : ٢٠٧ واللامات ١١٠ والمغني ٢٣٨ وشرح

شواهد ٥٨٢ وشرح الحماسة للتبرزي ٢ : ٧٣ - ٧٩ والمقتضب ٤ : ٢٥٣

والخزانة ١ : ٢٢٤ والخصائص ٣ : ١٠٦ وشرح المفصل ٥ : ٧٢ وأمالي

ابن الشجري ١ : ٢٧٥ .

اللام، أباها أم بالإضافة؟ قلتُ: فيه قولان، والخيار أنه باللام، لمباشرتها،
ولأن حرف الجر لا يُعلّق عن العمل. وهو اختيار ابن جني.

فهذا تمام الكلام على اللام^(١) الجارة، على سبيل الإيجاز. وقد
نظمت أقسامها في هذه الأبيات:

أَتَاكَ ، لِلَّامِ الْجَرِّ ، مِمَّا جَمَعْتُهُ^(٢)

ثَلَاثُونَ قِسْمًا ، فِي كَلَامٍ مُنْظَمٍ

فَأَوْلُهَا التَّخْصِيسُ ، وَهِيَ أَعْمَى

وَيَتْلُوهُ الْاِسْتِحْقَاقُ ، يَا صَاحِبَ ، فَاعْلَمِ

وَمُذَكِّ ، وَتَمْلِكُ ، وَشِبْهَهُمَا مَعًا

وَعَلَّلَ بِهَا ، وَأَنْسَبَ ، وَبَيَّنَّ ، وَأَقْسَمِ

وَعَدَّ ، وَزِدْ صَيْرُورَةً ، وَتَعَجَّبَا

وَجَاءَتْ لِتَبْلِيغِ الْمُخَاطَبِ ، فَافْهَمِ

وَمِثْلُ إِلَى ، فِي ، عَنِ ، عَلَى ، عِنْدَ ، بَعْدَ ، مَعَ

وَمِنْ ، وَتَبْعِيضِ ، وَذَا كُلُّهُ نُمِي^(٣)

(٢) ب: فيما نظمته .

(١) سقطت من الأصل .

(٣) في الأصل: وتبعيض .

ولامان ، قد جاء باب استغاثة^(١)
ولامٌ بها فامدح ، ولامٌ بها اذم.

وقل : لامٌ كي ، لامٌ الجحود ، كلاهما
لجرًا ، وبالسلام الزيادة تميم

وعندي ، في التقسيم ، عيبٌ تداخل
وعُدري ، في ذاك ، اتباعُ المقسم

تبيه

التحقيق أن معنى اللام ، في الأصل ، هو الاختصاص . وهو
معنى لا يفارقها ، وقد يصحبه معانٍ أخر . وإذا تَوَمَّلتُ سائر المعاني
المذكورة وُجِدَتْ راجعة إلى الاختصاص . وأنواع الاختصاص
متعددة ؛ ألا ترى أن من معانيها المشهورة التعليل ، قال بعضهم : وهو
راجع إلى معنى الاختصاص ، لأنك إذا قلت : جئتُك للإكرام ، دلت
اللام على أن مجيئك مختص بالإكرام . إذ كان الإكرام سببه ، دون
غيره . فتأمل ذلك . والله أعلم .

(١) في الأصل : قد جاء لباب استغاثة .

القسم الثاني : الجازمة . وهي لام الأمر ، والأولى أن يقال : لام
الطلب ، ليشمل : الأمر نحو ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ (١) ،
والدعاء نحو ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ (٢) ، قيل : والالتماس ،
كقولك (٣) لمن يساويك : لتفعل ، من غير استعمال . وذلك لأن
الطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر ، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء ،
وإذا ورد من المساوي فهو التماس .

وهذه اللام التي للطلب كصيغة « افعل » ، في أنها قد ترد لمان
آخر ، غير الطلب ، كالتهديد نحو قوله تعالى ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ ،
وَلِيَتَمَتَّعُوا . فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ (٤) والأصل في ذلك معنى الطلب .
واعلم أن فعل المفعول لا طريق للأمر فيه ، إلا باللام ، سواء
أكان (٥) للمتكلم ، نحو : لا أعن بحاجتك ، أم للمخاطب ، نحو :
لتعن بحاجتي ، أم للغائب ، نحو : ليعن زيد بالأمر .

وأما فعل الفاعل فإن كان لغائب نحو ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو
سَعَةٍ ﴾ (٦) ، أو متكلم (٧) مفرد ، نحو قوله في الحديث « قوموا ،

(١) الطلاق : ٧ .

(٢) الزخرف : ٧٧ .

(٣) في الأصل : نحو قولك .

(٤) في الأصل : سواء كان .

(٥) ب و ج : أو لتكلم .

فَلَأَصِلَ لَكُمْ»، أو مشارك، نُحو ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾^(١)،
فكذلك .

وإن^(٢) كان للمخاطَب فلأمر به طريقان : الأولى بصيغة
« افعلْ »، وهذا هو الكثير، نحو : اعلمْ . والثانية باللام، وهو
قليل . قال بعضهم : وهي لغة رديئة . وقال الزجاجي^(٣) : لغة جيّدة .
ومن ذلك قراءة عثمان ، وأبيّ ، وأنس ﴿فَبِذَلِكَ فَانفَرَحُوا﴾^(٤)
بتاء الخطاب . وفي الحديث « لِتَأْخُذُوا مَصَافِقَكُمْ » .

مسائل

الأولى : حركة هذه اللام الكسر . ونقل ابن مالك أن^(٥)
فتحها لغة ، وحكاها الفراء عن نبيّ سليم . ويجوز إسكانها بعد الواو والفاء،
وهو أكثر من تحريكها . نحو ﴿فَلَيْسَ تَجِيبُوا لِي ، وَلْيُؤْمِنُوا
بِي﴾^(٦) . ويجوز إسكانها بعد « ثم » ، وليس بضعيف ، ولا مخصوص

(١) العنكبوت : ١٢٠ . (٢) في الأصل : فإن .

(٣) وهو أبو القاسم ، عبدالرحمن بن إسحاق . توفي سنة ٣٤٠ . بنية الوعاء : ٧٧ .

(٤) يونس : ٥٨ . (٥) سقطت من الأصل .

(٦) البقرة : ١٨٦ .

بالضرورة، خلافاً لزايم ذلك . وبه قرأ الكوفيون ، وقالون ، والبرزي
* ثُمَّ لَيْقِنَطَعُ * (١) .

واختلف في وجه تسكين هذه اللام ، بعد هذه الأحرف ؛
فقال الأكثرون : إنه من باب الحمل على عين « فَعِلَ » ، إجراءً
للمنفصل مجرى المتصل . وقال ابن مالك : بل هو رجوع إلى الأصل ،
لأن اللام الطلب الأصلة في السكون ، من وجهين : أحدهما مُشْتَرَكٌ ،
وهو كون السكون مقدماً على الحركة ، إذ هي زيادة ، والأصل
عدمها . والثاني خاص وهو أن يكون لفظها مشاكلاً لعملها كما فُعِلَ
ببَاءِ الجَمْرِ ، لكن منع من سكونها الابتداء بها ، فكسرت . فإذا دخل
حرف العطف رُجِعَ إلى السكون لِيُؤْمَنَ دوام تقويت الأصل .
قال : وليس حملاً على عين « فَعِمِلَ » ، لأن مثله لا يكاد يوجد إلا في
ضرورة .

الثانية : في حذف لام الطلب وإبقاء عملها أقوال : مذهب الجمهور
أنه لا يجوز إلا في ضرورة ، كقوله :

(١) الحج : ١٥ .

* مُحَمَّدٌ، تَقَدَّ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ * (١)

ومذهب المبرد منع ذلك حتى في الشعر. وزعم أن هذا البيت لا يُعرف قائله، مع احتمال أنه يكون خبراً، وحُذفت الياء، استغناء بالكسرة. ومذهب الكسائي أنه يجوز حذفها، بعد الأمر بالقول، كقوله تعالى ﴿ قُلْ لِمَ بَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (٢)، أي: لِيُقِيمُوا.

واضطرب كلام ابن مالك، في هذه المسألة. فقال في «التسهيل»: ويُلْتزم في النثر، في غير فعل الفاعل (٣) المخاطب. وهذا مذهب الجمهور. وذكر في «شرح الكافية» أن حذفها وإبقاء عمادها على ثلاثة أضرب: كثير مطرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص بالاضطرار. قال: فالكثير المطرد بعد أمر بقول. كقوله تعالى ﴿ قُلْ

(١) صدر بيت ينسب إلى أبي طالب، وحسان، والأعشى. وعجزه:

إذا ما خفت، من شبي، تبالا

المغني ٢٤٨ وشرح شواهد ٥٩٧ والمقتضب ٢: ١٣٢ والكتاب ١: ٤٠٨

وأمالى ابن الشجري ١: ٣٧٥ وشواهد الكشاف ٢٥٣ وشرح الفصل

٧: ٣٥ وشرح الكافية ٢: ٢٤٩ والخزانة ٣: ٦٢٩. والتبالي:

سوء العاقبة. (٢) إبراهيم: ٣١.

(٣) سقطت من الأصل.

لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ * . والقليل الجائز في
الاختيار الحذف بعد قول غير أمر^(١)، كقول الراجز^(٢) :

قلت لبواب ، لدينه دارها :

تثذن ، فإتي حمؤها ، وجارها

أراد : لتثذن . وليس مضطراً^(٣) لتمكنه من أن يقول : واثن^(٤) .

والقليل المخصوص بالاضطرار الحذف دون تقدم قول ، كقول
الشاعر^(٥) :

فلا تستطيل ، مني ، بقائي ومدتي

ولكن يكن للخير ، منك ، نصيب

القسم الثالث : الناصبة للفعل . فإنما قال بها الكوفيون . وأما

البصريون فهي عندهم لام جر ، والناصب « أن » مضمرة بعدها . وهو

(١) في الأصل : الجائز في الاختيار بعد قول أمر .

(٢) منصور بن مرثد . المغني ٢٤٩ وشرح شواهد ٦٠٠ والعيني ٤ : ٤٤٤ .

(٣) في الأصل : مطرداً .

(٤) كذا بإقحام الواو ، ولا حاجة إليها . انظر المغني ٢٤٩ . أو لعل الصواب :

« لتمكنه من أن يقول : تثذن إتي ، أو : إيدن » . انظر الهمع ٢ : ٥٦

والدرر ٢ : ٧١ .

(٥) المغني ٥٤٨ وشرح شواهد ٥٩٧ ومجالس ثعلب ٤٥٦ .

الصحيح لثبوت الجرّ بها في الأسماء . وقد أمكن إبقاؤها ^(١) جارة ،
بتقدير « أن » ، لأنّ المصدر المنسبك من « أن » المقدّرة والفعل مجرور
بها . وأيضاً فظهور « أن » بعد هذه اللام ، في بعض المواضع ، موضع
لما ادّعي ، من الإضمار .

وذُكر لهذه اللام ، الناصبة للفعل ، ستة أقسام :

الأول : لام « كي » ، وهي لام التعليل . وسمّيت لام « كي »
لأنها تفيد ما تفيد « كي » مع التعليل . وفي هذه اللام مذاهب :

مذهب أكثر الكوفيين أنها ناصبة ، بنفسها .

وقال ثعلب ^(٢) : ناصبة ، لكن لقيامها مقام « أن » .

وقال البصريون : جارة ، والناصب مقدّر بعدها ، وهو « أن » .

وقال ابن كيسان ، والسيرافي : يجوز أن يكون « أن » ، ويجوز

أن يكون ^(٣) « كي » .

(١) ب : بقاؤها .

(٢) وهو أحمد بن يحيى ، أبو العباس ، إمام الكوفيين في النحو واللغة . توفي

سنة ٢٩١ . بغية الوعاة ١ : ٣٩٦ .

(٣) في الأصل : وأن يكون .

ومذهب الجمهور أن « كي » لا تضبر .

ويجوز إظهار « أن » المضمرة^(١) بعد هذه اللام ، فتقول : جئت لتكرمني ، ولأن تكرمني . إلا إذا قرن الفعل بـ « لا » النافية ، أو الزائدة ، فإن إظهار « أن » في ذلك واجب . نحو ﴿ لثلاث يعلم أهل الكتاب ﴾^(٢) .

فإن قلت : إذا^(٣) ظهر بعدها « أن » أو « كي » فإذا يقول الكوفيون ؟ قلت : يقولون : إن كلاً منها مؤكّد للآم الناصبة . هكذا نُقِلَ عنهم .

الثاني : لام الجحود . وهي اللام الواقعة بعد « كان » الناقصة المنفيّة الماضية لفظاً ، أو معنى^(٤) . نحو : ما كان زيد ليذهب ، ولم يكن زيد ليذهب . وسميت لام الجحود ، لاختصاصها بالنفي . قيل : ولا يكون قبلها من حروف النفي إلا « ما » و « لا » ، دون غيرها . قلت : الظاهر مساواة « إن » النافية لهما في ذلك .

(٢) الحديد : ٢٩ .

(١) ب : ويجوز أن تكون مضمرة .

(٣) في الأصل : فإذا .

(٤) في الأصل : المنفيّة لفظاً ومعنى .

وقد جعل بعضهم اللام في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ
لِتَنْزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾^(١) لام الجحود، على قراءة غير الكسائي

وأجاز بمض التحوين وقوع لام الجحود بعد أخوات « كان »
قياساً عليها. وأجاز بمضهم ذلك في « ظننت ». وقال بعضهم: تقع في
كل فعل، تقدمه فعل منفي^(٢). نحو: ما جئتُ لتكرهني. والصحيح
أنها لا تقع إلا بعد « كان » الناقصة، كما تقدم.

فإن قلت: ما هذه اللام التي^(٣) في قوله^(٤):

فما جَمَعُ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي

مُقَاوِمَةً ، وَلَا فَرْدٌ لِفَرْدٍ

قلت: هي لام الجحود، و« جمع » اسم « كان » المحذوفة. أي: فما
كان جمع، كما قال أبو الدرداء في الركتين بعد المعصر: « ما أنا
لأدعها ». أي ما كنت لأدعها.

(١) إبراهيم: ٤٦ .

(٢) ب وجود: في كل فعل منفي تقدمه فعل .

(٣) في الأصل: ما هذه التي . ب: ما حكم هذه اللام . د: وهذه اللام .

(٤) المغني ٢٣٣ وشرح شواهد ٥٦٢ وحاشية الصبان ٣ : ٢٩٣ .

ب: ولا فرداً لفرد .

واعلم أن الخلاف في لام الجحود كالخلاف في لام «كي». ففيها المذاهب الثلاثة. ومذهب البصريين أنه لا يجوز إظهار «أن» بعدها، بل يجب إضمارها. واختلف النقل عن الكوفيين، فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذكر «أن» بعدها. وحكى غيره عنهم^(١) جواز ذكرها توكيداً.

تنبیه

مذهب البصريين أن لام الجحود تتعلق بمحذوف، هو خبر «كان» التي قبلها. والتقدير في قولك «ما كان زيد ليفعل»: ما كان زيد مُريداً للفعل. قلت: تقديرهم^(٢) «مريداً» يقتضي أن تكون اللام زائدة، مقوية للعامل، كاللام في نحو ﴿فَعَمَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٣). ومذهب الكوفيين أن الفعل الذي دخلت عليه اللام هو خبر «كان». ولا حذف عندهم.

قال بعض النحويين: وهذا الخلاف مبني على الخلاف السابق. فلما كان مذهب البصريين أن اللام جارية لمصدر منسبك، من «أن»

(١) سقطت من الأصل. وانظر المسألة ٨٢ من الإنصاف.

(٢) ب: تقديره. (٣) هود: ١٠٨.

المقدرة والفعل ، لزم عندهم أن يكون خبر « كان » محذوفاً . ولما كانت اللام عند الكوفيين ناصبة كان الخبر هو نفس الفعل ، واللام عندهم زائدة لتأكيد النفي . ولذلك أجازوا أن يتقدم معمول^(١) منصوبها عليها .

ورد أبو البقاء^(٢) مذهب الكوفيين ، [بأن نصب الفعل إن كان باللام فليست بزائدة . ورد غيرهم]^(٣) بأن الخبر المحذوف قد يُسمع مصرحاً به ، في قول الشاعر^(٤) :

* سَمَوْتَ ، وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا ، لِتَسْمُو *

ولكن التصريح به^(٥) في غاية الندرة^(٦) .

وذكر ابن مالك أن لام الجحود هي المؤكدة لنفي في خبر « كان » ماضية لفظاً أو معنى . فوافق الكوفيين على أن الفعل الذي

(١) سقطت من الأصل .

(٢) وهو عبدالله بن الحسين العكبري . توفي سنة ٦١٦ . بنية الوعاة ٢ : ٣٨ .

(٣) سقطت من الأصل . (٤) عجزه :

ولكن المضيّع قد يُصاب

شرح التصريح ٢ : ٢٣٥ والجمع ٢ : ٨ .

(٥) سقطت من الأصل . (٦) ب وجود : الندور .

بعدها هو^(١) الخبر، ولم يجعلها ناصبة بنفسها، بل جعل « أن » مضمرة
بعدها وفاقاً للبصريين . فهو قول ثالث، مركب من المذهبين . وظاهر
قوله « المؤكدة » يقتضي أنها زائدة، فلا تعلق بشيء .

وصرح بذلك ولده في « شرح الألفية » ، وقال - أعني ولده -
في كلامه على هذا الموضع من « تسهيل الفوائد » : سميت مؤكدة
لصحة الكلام بدونها، لأنها زائدة . إذ لو كانت زائدة لم يكن
لنصب الفعل بعدها وجه صحيح . وإنما هي لام الاختصاص^(٢)، دخلت
على الفعل، لتقصّد: ما كان زيد مقدراً ، أو هامياً ، أو مستعيداً
لأن يفعل .

وقال صاحب « رصف المباني » ما ملخصه^(٣) : إن هذه اللام
هي^(٤) لام العلة المذكورة قبل ، وهي وما بعدها في موضع خبر
« كان » المنفيّة . والمعنى في قولك « ما كان عبد الله ليذهب » : ما كان
عبد الله للذهاب .

(١) سقطت من الأصل . (٢) ب وجود : اختصاص .

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٠٥ .

(٤) سقطت من الأصل .

قلت : فهو على هذا من وقوع الجار والمجرور خبراً . قال بمضهم :
من جعل لام الجحود لام « كي » فهو ساه .

الثالث : لام الصيرورة . وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل . ذكرها
الكوفيون ، والأخفش ، وقوم من المتأخرين ، منهم ابن مالك . كقوله
تعالى ﴿ فَالتَّقَطُّهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونُ لَهُمْ عَدُوًّا
وَحَزَنًا ﴾^(١) . وهذه اللام ، عند أكثر البصريين ، صنف من أصناف
لام « كي » . وهي عند الكوفيين ناصبة بنفسها ، كما تقدم في لام « كي » .

الرابع : اللام الزائدة . نحو قوله تعالى ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ
لَكُمْ ﴾^(٢) ، ﴿ وَأَمْرًا نَأْتِيكُمْ ﴾^(٣) ، وقول الشاعر^(٤) :

أُرِيدُ لِأَنْتَى ذِكْرَهَا ، فَكأنَّما
تَمَثَّلُ ، لي ، ليلي ، بِكُلِّ سَبِيلِ

فاللام في ذلك ، ونحوه ، زائدة عند قوم من النحويين .
وزهب المحققون إلى أنها لام « كي » . ولهم في توجيهه^(٥)

(٢) النساء : ٢٦ .

(١) القصص : ٨ .

(٣) الأنعام : ٧١ .

(٤) كثير عزة . ديوانه ١٠٨ والمغني ٢٣٧ وشرح شواهد ٦٥٠ . وانظر

(٥) سقطت من الأصل .

الأغاني ٩ : ٣٣٥ .

ذلك قولان : أحدهما أن المفعول محذوف ، واللام للتعليل ، والمعنى : يريد الله ذلك ليُبَيِّنَ^(١) . وأمرنا بما أمرنا به لنُسلم . وأريد السلوة لأنسى ذكرها . والثاني ما^(٢) حكى عن سيبويه وأصحابه ، أن الفعل مقدر بالمصدر ، أي : إرادة الله ليُبَيِّنَ ، وأمرنا لنُسلم . فينمقد من ذلك مبتدأ وخبر . قلت : قال^(٣) سيبويه : وسألته - يعنى الخليل - عن هذا ، يعنى البيت المتقدم ، فقال : المعنى إرادتي لأنسى .

فإن قلت : ما حقيقة هذا القول؟ قلتُ : هو كالتقول الذي^(٤) قبله في أن اللام للتعليل ، ولكن معمول الفعل ، على القول الأول ، حذف اختصاراً ، فهو منوي لدليل . وعلى هذا القول حذف اقتصاراً ، فهو غير منوي ، إذ لم يتعلق به قصد المتكلم ، فيصير الفعل على هذا كاللازم . ولذلك انمقد من ذلك مبتدأ وخبر . وهو تقدير معنوي لا إعرابي . وهذا معنى قول ابن عطية ، بعد ذكره القولين : وقول الخليل أخصر وأحسن .

الخامس : اللام التي بمعنى « أن » . ذهب إلى ذلك الفراء ، ونقله

(١) في الأصل : للتبيين .

(٢) في الأصل : أن ما .

(٣) في الأصل : وقال . وانظر الكتاب ١ : ٤٧٩ . (٤) في الأصل : هو كالذي .

ابن عطية عن الكوفيين . قال الفراء : العرب تجعل لام « كي » في موضع « أن » ، في : أمرت ، وأردت . قال تعالى ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا ﴾^(١) ، ﴿ وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ ﴾^(٢) . وقد سبق تأويل ذلك .

السادس : اللام التي بمعنى الفاء . ذكر ذلك قوم ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾^(٣) ، وقوله تعالى ﴿ رَبَّنَا لِيُضَايَا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾^(٤) أي : فكان لهم ، وفضأوا . وقول الشاعر^(٥) :

لَنَا هَضْبَةٌ ، لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطَهَا
وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ ، لِيُعْصِمَا

أي : فيعصما .

ولا حجة لهم في شيء من ذلك ، لأن اللام في الآيتين لام الصيرورة ، وقد تقدم ذكرها ، وفي البيت لام « كي » . وأيد بعضهم قول من جعلها في البيت بمعنى الفاء ، بأنه قد روي بالفاء . قلت : الرواية

(٢) الأنعام : ٧١ .

(١) الصف : ٨ .

(٤) يونس : ٨٨ .

(٣) القصص : ٨ .

(٥) طرفة . ديوانه ١٣٩ والكتاب ١ : ٤٢٣ والمقتضب ٢ : ٢٤ ورفض الباني

١٠٥ . وانظر اللسان (ذلك) .

بالفاء هي المشهورة، ولكن الفاء ليست أصلاً، في هذا الموضع، فتُحملَ عليها اللام، لأن نصب الفعل بعد الفاء في الواجب إنما يجوز لضرورة الشعر^(١).

فهذه أقسام اللام العاملة.

القسم الرابع: لام الابتداء. وهي اللام المفتوحة، في نحو: لزيد قائم. وفائدتها تأكيد مضمون الجملة. قال الزمخشري وغيره: ولا تدخل إلا على الاسم، والفعل المضارع. ومثّلوا دخولها على المضارع، بقوله تعالى ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(٢) وهو صحيح، لأن اللام^(٣) الداخلة في خبر «إِنَّ» هي في الأصل لام الابتداء. وسيأتي بيان ذلك.

فإن قلت: فهل تدخل على المضارع، إذا لم يكن بعد «إِنَّ»؟ قلت: قد ذكر ذلك ابن مالك، ومثّله بقوله: لِيُحِبُّ اللهُ الْمُحْسِنِينَ^(٤).

(١) في حاشية الأصل: «اللام الناصبة:

ونصب بلام، في الجُحود، وغيره.

يقول به الكوفي، لا غير، فافهم.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) النحل: ١٢٤.

(٤) ب: المحسن.

وذكر ذلك أيضاً صاحب رصف المباني قال^(١) : هذه اللام تدخل للإبتداء، في المبتدأ، نحو ﴿لَا تُنْتُمْ أَشَدُّ﴾^(٢) ، وما حل محله، وهو المضارع إذا صدر به، نحو: لَيَقُومُ زَيْدٌ. وكذلك الفعل الذي لا يتصرف، نحو ﴿لَيْبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٣). قال: وإعنا ذلك لمشابهة الاسم. أما المضارع ففي الإبهام والتخصيص، وأما الماضي المذكور فلعدم تصرفه، كعدم تصرف الاسم. هذا اختصار كلامه.

ولا تدخل هذه اللام على الماضي المتصرف. فإن وجد نحو: لَقَامَ زَيْدٌ. فهو جواب قسم، ولللام فيه^(٤) لام الجواب، وليست لام الإبتداء. وأما المقرون بـ «قد»، نحو: لقد قام زيد، فالذي ذكره العربون أنها لام جواب القسم. وأجاز بعضهم أن تكون لام الإبتداء. قلت: وقد نصوا على دخولها على الماضي المقرون بقد، بعد «إن» وخالف في ذلك خطّاب الماردي^(٥)، فقال^(٦): إن اللام في نحو «إن»

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٠٨.

(٢) الحشر: ١٣. (٣) المائدة: ٦٢.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) وهو أبو بكر خطاب بن يوسف. صاحب الترشيع. توفي بعد سنة ٤٥٠.

بنية الوعاة ١: ٥٥٣. (٦) في الأصل: وقال.

زيداً لقد قام « جواب قسم محذوف .

تنبيه

مقتضى كلام الزمخشري أن لام الابتداء إذا دخلت على المضارع ،
ولم تقدم « إن » ، فالمبتدأ محذوف بعدها . قال ^(١) في الكشف : فإن
قلت : ما هذه اللام الداخلة على سوف - يعني ^(٢) : في قوله تعالى
﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(٣) - قلت : هي لام
المبتدأ المؤكدة لمضمون الجملة ^(٤) . والمبتدأ محذوف تقديره : ولأنت
سوف يُعطيك ، كما ذكرنا في « لأقسم » - يعني ﴿ لأقسمُ يَوْمَ
القيامة ﴾ ^(٥) على قراءة ابن كثير - وذلك أنه لا يخلو من أن تكون لام
قسم ^(٦) [أو ابتداء . فلام القسم لا تدخل على المضارع ، إلا مع نون
التوكيد . فبقي أن تكون لام الابتداء . ولام الابتداء لا تدخل إلا على
الجملة من المبتدأ والخبر ، فلا بُدَّ من تقدير مبتدأ وخبر ، وأن يكون
أصله : ولأنت سوف يعطيك .

(١) في الأصل : قاله .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) الضحى : ٥ .

(٤) في الأصل : المؤكدة للجملة .

(٥) القيامة : ١ .

(٦) سقط من الأصل .

قلتُ: أما قوله « فلام القسم لا تدخل على المضارع ، إلا مع نون التوكيد » ليس^(١) على إطلاقه . بل هو مشروط عند القائلين به ، وهم البصريون ، بالألف يَفصل بين الفعل واللام بحرف تنفيس ، أو «قد» ، أو بعموله . فيمتنع حينئذ دخول النون . فقد اتضح أن عدم النون في « ولسوف » ليس مانعاً من جعل اللام جواب القسم . وأما الكوفيون فإنهم أجازوا تعاقب اللام والنون . وأما في ﴿ لا تُقسِمُ بيومِ القيامة ﴾ فقد أوله بعض البصريين على إرادة الحال . وفعل الحال إذا أقسم عليه دخلت عليه^(٢) اللام وحدها .

فإن قلتَ : أليس قوله^(٣) في « المفصل » إن لام الابتداء تدخل على المضارع ، مناقضاً لقوله : ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر ؟ قلت : ليس مناقضاً له ، لأنه مثَّل في المفصل بقوله تعالى ﴿ وإن ربك ليحسبكم بينهم ﴾^(٤) . وهذه اللام ، في الأصل ، داخلة على المبتدأ . ولكنها تأخرت عن محلها .

(١) كذا ، بحذف الفاء .

(٢) في الأصل : إذا أقسم دخلت عليها .

(٣) في الأصل : في قوله . وانظر المفصل ١٥٤ .

(٤) النحل : ١٢٤ .

مسألة

لام الابتداء مستحقة لصدر الكلام . ولذلك علّقت أفعال
القلوب ، وندّر زيادتها في الخبر ، كقول الراجز^(١) :

* أمّ الحُلَيْسِ لِعَجُوزٍ ، شَهْرَبَهُ *
* أمّ الحُلَيْسِ لِعَجُوزٍ ، شَهْرَبَهُ *

وأوّله بعضهم على إضمار مبتدأ محذوف ، تقديره : لهي عَجُوزٌ . وضِعِفَ
بأن حذف المبتدأ مناف للتوكيد الذي ، جيء باللام لأجله .

تنبيه

من أصناف لام الابتداء لام التوكيد ، الواقعة بعد « إن »
المكسورة ، خلافاً لمن قال : هي غيرها . والأول مذهب البصريين ،
قالوا : كان الأصل أن تقدم ، وإنما تأخرت لثلاثي مجتمع حرفان
لمعنى واحد ، وهو التوكيد .

(١) رؤبة ، أو عنترة بن عروس ، أو يزيد بن ضبة . ديوان رؤبة ١٧٠ والمفني
٢٥٤ وشرح شواهده ٦٠٤ وشرح ابن عقيل ١ : ١٤١ وشرح الأشموني
١ : ٤٨٨ وشرح المفصل ٣ : ١٣٠ والاسان (شهرب) والخزاعة ٤ : ٣٢٨ .
والشهرية : الهرمة

فإن قلتَ : فهل كان أصلها أن تكون قبل « إن » أو بعدها .
ولم أخترت هي وتركت « إن » مقدّمة ؟ قلتُ : الجواب عن الأول
أن أصلها كما ذكر ابن جنّي ، وغيره ، أن تكون قبل « إن » لوجهين :
أحدهما أنّها لو قدّرت بعد « إن » لزم الفصل بين « إن » ومعمولها ،
بحرف من أدوات الصدر . والثاني أنّها جاءت مقدّمة على « إن » لما
أبدلوا همزتها هاء ، في نحو قول^(١) الشاعر^(٢) :

ألا ، يا سنا بَرَقِ ، على قُلَلِ الحِمَى
لَهِنِّكَ ، مِنْ بَرَقِ ، عليّ كَرِيمِ

وإنّما سهّل الجمع بين حرفي التوكيد ، في ذلك ، تغييرُ لفظ أحدهما .
وفي هذا البيت أقوال آخر ، ليس هذا موضع ذكرها .

(١) في الأصل : لما أبدلوا همزتها في قول .

(٢) محمد بن مسلمة أو محمد بن يزيد بن مسلمة . الأمالي ١ : ٢٢٠ و نثار الأزهار
٧٩ و مجالس ثعلب ١١٣ و الزهرة ٢٢٧ و الخعاض ١ : ٣١٥ و ٢ : ١٩٥
وأمالي الزجاجي ٢٥٠ و ديوان المعاني ٢ : ١٩٢ و المغني ٢٥٤ و شرح شواهد
٦٠٢ و السمط ٥٦١ و الممتع ٣٩٨ و شرح المفصل ٨ : ٦٣ و ١٠ : ٤٢
و النوادر ٢٨ و المقرب ١ : ١٠٧ و اللسان و التاج (لهن) و (قذى) .
و القل : جمع قلة ، وهي قمة الجبل .

والجواب عن الثاني أنهم بدؤوا بـ «إن» لقوتها ، لكونها عاملة . كذا قال الأخفش .

وفائدة هذه اللام تأكيد مضمون الجملة . وكذلك «إن» .
وإنما اجتماعاً^(١) ، لقصد المبالغة في التوكيد . وما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر ، و«إن» لتوكيد الاسم ، فهو منقول عن الكسائي . وفيه تجوز ، لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر ، وعن ثعلب وقوم من الكوفيين أن قولك : إن زيداً منطلقٌ ، جوابٌ : ما زيدٌ منطلقٌ . وإن زيداً لمنطلقٌ ، جوابٌ : ما زيدٌ بمنطلقٍ .

وقال أهل علم^(٢) المعاني : إذا أقيمت الجملة إلى من هو خالي الذهن استغني عن مؤكدات الحكم . فيقال : زيدٌ ذاهبٌ . ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً . وإذا أقيمت إلى طالب لها ، متردد في الحكم ، حسن تقوية الحكم^(٣) بمؤكد . وذلك بإدخال «إن» ، نحو : إن زيداً ذاهبٌ . أو اللام ، نحو : لزيدٌ ذاهبٌ . ويسمى هذا النوع طليياً . وإذا أقيمت إلى منكر للحكم^(٤) وجب توكيدها ، بحسب الإنكار . فتقول : إني صادقٌ ، لمن ينكر صدقك ، ولا يبلغ فيه .

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) سقطت من الأصل .

(١) ب : اجتماعاً .

(٣) في الأصل : الجملة .

وإتني لصادقٌ ، لمن يبالغ في إنكاره . ويسمى هذا النوع إنكارياً .
وعليه قوله تعالى ﴿ واضربْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ، إِذْ جَاءَهَا
الْمُرْسَلُونَ ﴾ ^(١) إلى آخرها .

ويؤيد ذلك جواب أبي العباس ، للكندي ^(٢) عن قوله : إتني
أجد ^(٣) في كلام العرب حشواً ؛ يقولون : عبد الله قائمٌ . ثم يقولون : إنَّ
عبد الله قائمٌ . ثم يقولون : إنَّ عبد الله لقائمٌ . والمعنى واحد ! فقال ^(٤) :
بل المعاني مختلفة ؛ فعبد الله قائمٌ : إخبار عن قيامه . وإنَّ عبد الله قائمٌ :
جواب عن سؤال سائل . وإنَّ عبد الله لقائمٌ : جواب عن إنكار
منكر قيامه .

ولهذه اللام ^(٥) بعد « إنَّ » أربعة مواضع :

الأول : الخبر ، بشرطين : أحدهما أن يكون مثبتاً . والثاني ألا
يكون ماضياً ، متصرفاً ، عارياً من « قد » .

(١) يس : ١٣ .

(٢) وهو أبو يوسف ، يعقوب بن إسحاق . الفيلسوف المشهور . توفي سنة ٢٦٠ .

طبقات الأطباء ١ : ٢٠٦ - ٢١٤ .

(٣) في الأصل : لا أجد . (٤) أي أبو العباس ثعلب .

(٥) سقطت من الأصل .

الثاني : الاسم ، إذا تأخر ، نحو : إنَّ في الدار لزيداً .

الثالث : معمول الخبر ، إذا توسط بينه وبين الاسم ، نحو : إنَّ زیداً لَطعامَكَ آكلٌ . وشرطه أن يكون الخبر صالحاً للآم ، فلو كان ماضياً متصرفاً ، نحو : إنَّ زیداً طعامَكَ ^(١) آكلٌ ، لم تدخل اللام على معموله ، لأن دخولها عليه فرع دخولها على عامله .

الرابع : الفصل بين الاسم والخبر ، نحو * إنَّ هذا هُوَ القَصَصُ الحَقُّ * ^(٢) .

ويحكم على هذه اللام بالزيادة ، فيما سوى هذه المواضع . ولا تدخل على خبر « لكن » خلافاً للكوفيين . وأما قول الشاعر ^(٣) :

* ولكنني ، من حُبِّها ، لعميدُ *

فتأول .

(٢) آل عمران : ٦٢ .

(١) في الأصل : لَطعامَكَ .

(٣) صدره :

يلكؤمؤونتي ، في حُبِّ ليلتي ، عواذلي

معاني القرآن ١ : ٤٦٥ واللامات ١٧٧ والمغني ٢٥٧ وشرح شواهد ٦٠٥
وشرح ابن عقيل ١ : ١٤١ وشرح الأشموني ١ : ٢١١ والإنصاف ٢٠٩
وشرح المفصل ٨ : ٦٤ و ٧٩ وشرح الكافية ٢ : ٣٣٢ والخزانة ٤ : ٣٤٣
واللسان والتاج (لكن) .

فإن قلت : قد تقدم أن لام الابتداء لها صدر الكلام ، فلا يتقدم معمول ما بعدها عليها . وهذه اللام التي بعد « إن » يتقدم معمول ما بعدها عليها ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾^(١) ، فهذا دليل على أن هذه غير تلك ! قلتُ : الجواب عن ذلك أن هذه اللام لما تأخرت عن موضعها جاز تقديم المعمول عليها . نظير ذلك الفاء الواقعة جواب « أمّا » . وسيأتي بيان^(٢) ذلك ، إن شاء الله تعالى^(٣) .

القسم الخامس : اللام الفارقة . وهي الواقعة بعد « إن » المخففة ، في نحو ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾^(٤) ، فارقة بين « إن » المذكورة و« إن » النافية . فإذا قلت : إن زيدٌ لِقائم ، ف« إن » مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها فارقة^(٥) . هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون

(١) الطارق : ٨ . (٢) في الأصل : جواب .

(٣) في حاشية الأصل : « لام الابتداء :

ولام ابتداء في صدر قول ، وبعد إن

ن ، مكسورة ، وهو الصحيح ، فسليماً .

(٤) البقرة : ١٤٣ .

(٥) في حاشية الأصل : « اللام الفارقة :

ولام ، أتت من بعد « إن » ، مخففاً

بفارقة تُسمى ، هذا القول فاحكم .

إلى أن « إن » نافية، واللام بمعنى « إلا » .

قال الزمخشري وغيره : هذه اللام لازمة في خبر « إن » ، إذا خُفِّفت . قلتُ : إنَّما تلزم إذا أُلغيت « إن » ولم يكن في الكلام قرينة . فإن أعملت ، نحو : إن زيدا قائم ، أو دلَّ دليل على المراد ، لم تلزم لعدم الحاجة إليها . ومن ذلك قول الشاعر ^(١) :

أنا ابنُ أبةِ الضَّيِّمِ ، من آلِ مالِكِ
وإنَّ مالِكُ كانتِ كرامِ المعادِنِ

واختلف في هذه اللام الفارقة . فذهب قوم إلى أنها قسم برأسه ، غير لام الابتداء . منهم الفارسي . وذهب قوم إلى أنها هي لام الابتداء ، الداخلة على خبر « إن » ، لزمتم للفرق . وهو مذهب سيبويه ، واختاره ابن مالك . واستدل الشلوبين ، على أنها لامٌ أخرى ، بعمل ^(٢) الفعل قبلها فيما بعدها . وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع .
القسم السادس : لام الجواب . وهي ثلاثة أنواع : جواب القسم ، وجواب « لو » ، وجواب « لولا » .

(١) الطرمح . ديوانه ٥١٢ وشرح الأشموني ١ : ١٤٥ وشواهد التوضيح

٥١ والعيني ٢ : ٢٧٦ .

(٢) في الأصل وسائر النسخ : يعملُ .

فأما [اللام التي هي]^(١) جواب القسم فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية^(٢) . نحو : والله لزيد قائم ، * والله لا أكيدن * أصنامكم *^(٣) ، و * تالله لقد آتراك الله *^(٤) .

والأكثر في الماضي المتصرف ، إذا وقع جواباً ، اقترانه بـ «قد» مع اللام . وقد يستغنى عن «قد» كقول امرئ القيس^(٥) :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ ، حَلَفَةَ فَاجِرٍ
لَنَامُوا ، فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ ، وَلَا صَالِي

وذهب قوم إلى أنه لا بد ، في ذلك ، من «قد» ظاهرة أو مقدره . وقال ابن عصفور : إن كان الفعل قريباً من زمان الحال أدخلت عليه اللام و «قد» ، [لأن «قد» تقربه من الحال]^(٦) . وإن كان بعيداً منه أتيت باللام وحدها^(٧) . ومنه قوله «لناموا» .

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط «والفعلية» من الأصل . واستدرك في حاشيته .

(٣) الأنبياء : ٥٧ . (٤) يوسف : ٩١ .

(٥) ديوان امرئ القيس ٣٢ والمغني ١٨٨ و ٧٠٨ وشرح شواهد ٤٩٤

والمقرب ١ : ٢٠٥ والخزانة ٤ : ٢٢١ . والصالي : المستدق .

(٦) سقط من الأصل . (٧) سقطت من الأصل .

ولا إشكال في أن لام القسم مغايرة للام الابتداء . وقول صاحب
رصف المباني « وإذا ^(١) تأملت هذه اللام فهي لام الابتداء ، ولام
التوطئة » غير صحيح .

وأما اللام التي هي جواب « لو » وجواب « لولا » فيأتي ذكرها
مع : لو ، ولولا ^(٢) .

القسم السابع : اللام الموطئة . وهي الداخلة على أداة الشرط ، في
نحو : والله لئن أكرمتني لأُكرمتني . فإن كان القسم مذكوراً
لم تلزم . وإن كان محذوفاً لزم غالباً ، نحو ﴿ لئن أُخْرِجُوا
لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ ^(٣) . وقد تحذف ، والقسم محذوف ، نحو
﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِبُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَإِنْ لَمْ
تَغْفِرْ لَنَا ، وَتَرْحَمْنَا ، لَنَسْكُوتَنَّ ﴾ ^(٥) . وقيل : هي منويّة ^(٦)
في نحو ذلك .

(١) ب و ج : إذا . وانظر رصف المباني في شرح حروف المعاني ١١٢ .

(٢) في حاشية الأصل : اللام الجوابية :

ولام جواب ، بعد لولا ، وبعد لو

كذلك في عقبتي يمين مصيهم .

(٣) الحشر : ١٢ .

(٤) المائدة : ٧٦ .

(٥) الأعراف : ٢٣ .

(٦) في الأصل : معنوية .

وإنما سميت هذه اللام موطئة^(١)، لأنها وطئت للجواب .
وتسمى أيضاً : المؤذنة . وقولهم : إنها موطئة للقسم ، فيه تجويز . وإنما
هي موطئة لجواب القسم .

وأكثر ما تكون مع « إن » الشرطية ، كما تقدم . وقد تدخل
على غيرها ، من أدوات الشرط . ومن ذلك قراءة غير حمزة ﴿ لِمَا
آتَيْتُكُمْ ، مِنْ كِتَابٍ ، وَحِكْمَةٍ ﴾^(٢) ، وقول الشاعر^(٣) :

لَمَتَى صَلَحْتَ لِيُقْضَيْنَ لَكَ صَلَحُ

وَلتُجْزَيْنَ ، إِذَا جُزِيَتْ ، جَمِيلاً

وذكر ابن جني في « سر الصناعة » أن « إذ »^(٤) قد شُبِّهَتْ بـ « إن »
فأدخلت عليها اللام الموطئة ، في قول الشاعر^(٥) :

(١) في حاشية الأصل : « اللام الموطئة :

ولامٌ ، لِيُسْمُوها مُوطِئَةً ، كما

يُقَالُ : لئنْ خالفتَ ربَّكَ تَنَدَّم . » .

(٢) آل عمران : ٨١ .

(٣) المغني ٢٦٠ وشرح شواهد ٦٠٧ والخزانة ٤ : ٥٣٩ .

(٤) في الأصل : إذا .

(٥) المغني ٢٦٠ وشرح شواهد ٦٠٧ والألمالي ١ : ١٤٨ والبيان والتبيين

٣ : ٢٠٦ والخزانة ٤ : ٥٣٩ . والجزء : جزء الصوف .

غَضِبْتَ عَلَيَّ ، لَأَنْ شَرِبْتُ مُبْجِزَةً .
فَلَاذْ غَضِبْتَ لِأَشْرَبَنْ مَخْرُوفٍ

وقد يجاء بـ « لئن » بعد ما يعني عن الجواب ، فيحكم بزيادة اللام . كقول
عمر بن أبي ربيعة (١) :

أَلِمْتُ بِزَيْنَبَ ، إِنْ الْبَيْنَ قَدْ أَفْدَا
قَلَّ الشَّوَاءُ ، لئن كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا

القسم الثامن : لام التعريف ، عند من جعل حرف التعريف
أحادياً . وهم المتأخرون ، ونسبوه إلى سيبويه . وذهب الخليل إلى أن
حرف التعريف ثنائي ، وهمزة همزة قطع ، ووصلت لكثرة الاستعمال .
وهو مذهب ابن كيسان . وكان الخليل يسميه « أل » . ولا يقول :
الألف واللام . واختار هذا القول ابن مالك . ونقل ابن مالك عن سيبويه
أن حرف التعريف عنده ثنائي ، ولكن همزته همزة وصل ، معتد بها
في الوضع ، كما يعتد بهمزة « استمع » ونحوه ، فيقال : هو خماسي .
قلت : وهو صريح كلام سيبويه ، لأنه عدَّ حرف التعريف في الحروف

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٣٩١ والمغني ٢٦١ وشرح شواهد ٦١٠ .

الثنائية (١) .

وسياتي الكلام على حرف التعريف في باب الثنائي ، إن شاء الله تعالى . وإنما أخرجت الكلام عليه ، لأن المختار عندي مذهب سيديويه .
فهذه جملة أقسام اللام ، على سبيل الاختصار . والله الموفق .

الميم

يكون حرف معنى في موضعين :

الأول : قولهم في القسم : مٌ اللهُ ، بضم الميم . فالميم في ذلك حرف جرّ ، عند قوم من النحويين . وذهب قوم إلى أنها بدل من واو القسم . وردُّ بأنها لو كانت بدلاً منها لفتحت ، كما تفتح الواو ، وبأن إبدال الميم من الواو لم يوجد ، إلا في كلمة واحدة ، تختلف فيها ، وهي « فَمٌ » . وذهب قوم إلى أن هذه الميم اسم ، وهي بقية « اعن » . واختاره ابن مالك . وحكى في هذه الميم الفتح والكسر أيضاً ، فهي مثثة . وذهب الزمخشري (٢) إلى أن قولهم « مٌ اللهُ » هي « مُنٌ » التي تستعمل في القسم ، حذف نونها .

(١) الكتاب ٢ : ٣٠٨ .

(٢) الفصل ١٦٤ وشرح الفصل ٩ : ٩٣ - ٩٤ .

الثاني : الميم التي هي بديل من لام التعريف ، في لغة طيبي ، وقيل :
هي ^(١) لغة أهل اليمن . كقول الشاعر ^(٢) :

ذَاكَ خَلِيلِي ، وَذُو يُوَاصِلُنِي

يَرِيحِي وَرَائِي ، بَاهِ نَسَبِهِمْ ، وَامْسَلِمَهُ

وروى النَّمِرُ بْنُ تَوْلَبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ ^(٣) :

« لَيْسَ مِنْ أُمَّبِرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَفَرٍ » . قَالَ ابْنُ يَعِشٍ ^(٤) فِي

« شَرْحِ الْمَفْصَلِ » : لَمْ يَرَوْا النَّمِرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ .

قلت : فِي عَدَدِ هَذِهِ الْمِيمِ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي نَظْرٌ ، لِأَنَّهَا بَدَلٌ

لِأَصْلِ . وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ أَحَادِي

وَالْمَهْمُزَةُ غَيْرُ مَعْتَدَةٍ بِهَا .

[وَذَكَرَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّ الْمِيمَ فِي « أَنْتُمْ » حَرْفٌ مَعْنَى] ^(٥) .

(١) فِي الْأَصْلِ : فِي .

(٢) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَنَمَةَ . الْمُفْتِي ٤٨ وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ ١٥٩ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ

٤٥١ - ٤٥٥ . وَالْبَيْتُ مَلْفُوقٌ مِنْ بَيْتَيْنِ . انْظُرِ الْاَلْسَانَ وَالتَّاجَ (سَلْمٌ) وَشَرْحُ

شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ٤٥٢ . وَالسَّلْمَةُ : وَاحِدَةُ السَّلْمِ ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ .

(٣) انْظُرِ الْمُتَمَعَّ ٣٩٤ .

(٤) شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٠ : ٣٤ . وَانْظُرِ شَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ٤٥٤ - ٤٥٥ .

(٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ . وَفِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : « مَعَانِي الْمِيمِ :

وَالْمِيمُ جَرَّوْا ، بِهَا ، يَمِينًا فِي حَالِ ضَمٍّ ، وَفِيهِ خُلُفٌ

وَمِنْ يَقْلُ ... » .

النون

له في الكلام مواضع كثيرة. وإنما أذكر هنا أقسام النون، الذي يمدّ من حروف المعاني. وهي أربعة أقسام.

الأول: نون التوكيد. وهي قسيان: ثقيلة، وخفيفة. وقد جمعها قوله تعالى ﴿لَيْسَ كُنُوزٌ لَّيْسَ كُنُوزٌ﴾^(١). وهما أصلان، عند البصريين، لتخالف بعض أحكامهما، ولأن التوكيد بالثقيلة^(٢) أشدّ. قاله الخليل. ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة.

وكلاهما مختص بالفعل، ونادر توكيد اسم الفاعل في قول الراجز^(٣):

* أَقَاتِلُنَّ : أَحْضَرُوا الشَّهْرُودَا *

وقول الآخر^(٤):

-
- (١) يوسف: ٣٢.
(٢) ينسب إلى رؤبة. ديوانه ١٧٣. وينسب إلى رجل من هذيل. شرح أشعار الهذليين ٦٥١ والمغني ٣٧٤ وشرح شواهده ٧٥٨ وشرح الكافية ٢: ٤٠٤ وشرح الأشموني ١: ٢٤ والخزانة ٤: ٥٧٤ والعيني ١: ١١٨ - ١٢٠ و ٤: ٣٣٤ وحاشية الصبان ٣: ٢١٢.
(٣) رؤبة. ديوانه ١٧٩ برواية: «أَتْحَمِلُونَ». وجمهرة اللغة ٢: ٢٩١ وشرح الأشموني ١: ٢٣ وشرح الكافية ٢: ٤٠٥ والخزانة ٤: ٥٧٧ والعيني ١: ١٢٢ - ١٢٤.

* أَشَاهِرُنَّ ، بَعْدَنَا ، السِّيُوفَا *

والذي سوِّغَ ذلك ما بين اسم الفاعل والمضارع ، من الشبه .

ويؤكد بها الأمر مطلقاً .

وأما المضارع فإن كان حالاً لم تدخل النون عليه ، وإن كان مستقبلاً أكيد بها وجوباً ، إذا وقع جواب قسم ، بأربعة شروط : أن يكون مثبتاً ، وأن يكون غير مقرون بحرف تنفيس ، وأن يكون غير مقرون بـ «قد» ، وألا يكون مقدم المعمول . فإذا استوفى هذه الشروط ، وهو مستقبل ، وجب عند البصريين توكيده بالنون . وأجاز الكوفيون حذف النون^(١) ، اكتفاءً باللام ، وورد في الشعر . و جوازاً بعد «إمّا» نحو ﴿ فإمّا تخافن ﴾^(٢) .

ولم يرد^(٣) في القرآن بعد «إمّا» إلا مؤكداً . وذهب المبرد والزجاج إلى أن توكيده بعد «إمّا» واجب ، في غير الضرورة . قلت : قد^(٤) كثر حذف النون بعد «إمّا» في الشعر . وأما في النثر فعزيز . وقد حُكي منه قراءة بعضهم ﴿ فإمّا ترين ﴾^(٥) بنون الرفع .

(٢) الأنفال : ٥٨ .

(٤) سقطت من الأصل .

(١) ب : حذفها .

(٣) ج و ج : ولم يحىء .

(٥) مريم : ٢٥ .

ذَكَرَهَا ابن جني، وهي شاذة.

ويجوز التوكيد أيضاً، في المضارع المستقبل، إذا وقع بعد ما يُفهِمُ الطلب، ككلامِ الأمرِ و«لا» في النهي، وأدوات التحضيض والعرض، والتمني، والاستفهام.

ويقل التوكيد بالنون، في غير ذلك. واستيفاءؤه في كتب النحو. وأما الماضي فقد جاء توكيده بالنون، في قول الشاعر^(١):

دَامَنَّ سَعْدُكَ، إِنْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا

لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ، لِلصَّبَابَةِ، جَانِحًا

وفي الحديث: «فأيمًا أدر كنَّ واحدٌ منكم الدَّجَالُ». والذي سوتغ ذلك أن الفعل فيها مستقبل المعنى، لأنه في البيت دعاء، وفي الحديث شرط.

وتنفرد النون الثقيلة، بوقوعها بمد ألف الاثنين، والألف الفاصلة إثر نون الإناث. ولا تقع الخفيفة بعد الألف عند البصريين. وأجاز ذلك يونس^(٢)، والكوفيون.

(١) المغني ٣٧٤ وشرح شواهد ٧٦٠ وحاشية الصبان ٣ : ٢١٣ والعيني

٤ : ٣٤١ - ٣٤٢ والمهمع ٢ : ٧٨ والدرر الوامع ٢ : ٩٩ .

(٢) وهو يونس بن حبيب البصري . توفي سنة ١٨٢ . بنية الوعاة ٢ : ٣٦٥ .

الثاني : التنوين . وهو نون ساكنة ، تلحق الآخر ، تثبت لفظاً ، وتسقط خطأً . ويُورد على هذا الحدّ نون التوكيد الخفيفة في مثل ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾^(١) . فإن قيل : لا ترد ، لأنها لم تسقط خطأً ، بل رسمت ألفاً ! قلنا : هذه الألف ليست صورة النون ، بل صورة بدلها . ولو سلّم ذلك انتقض الحدّ بتنوين المنصوب في نحو ﴿ اهبطُوا مَصْرًا ﴾^(٢) . فلذلك قال ابن الحاجب^(٣) : نون^(٤) ساكنة ، تتبع حركة الآخر ، لا لتوكيد^(٥) الفعل .

فإن قلت : لو قال « آخر الاسم » كما قال بعضهم لم يحتج إلى الاحتراز عن نون التوكيد . قلت : لو قال ذلك لم يكن الحدّ جامعاً ، لخروج تنويني^(٦) الترثم والغالي . فإنهما قد يلحقان الفعل ، والحرف ، كما سيأتي .

وأقسام التنوين عند سيبويه خمسة :

الأول : تنوين التمكين . وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ،

(١) العلق : ١٨ . (٢) البقرة : ٦١ .

(٣) وهو عثمان بن عمر ، صاحب الكافية والشافية . توفي سنة ٦٤٦ . بغية

الوعاة ٢ : ١٣٤ . (٤) شرح الكافية ٢ : ٤٠٢ .

(٥) في شرح الكافية : لالتأكيد . (٦) ب : تنوين . ج : تون .

إِسْغَارًا ببقائه على أصالته .

والثاني : تنوين التكثير . وهو اللاحق ببعض الأسماء المبنية ،
فرقاً بين معرفتها ونكرتها . ويطرّد فيما آخره « وَايَهُ » ، نحو : سيبويه .
ولا يطرّد في أسماء الأفعال .

والثالث : تنوين المقابلة . وهو اللاحق لما جُمع ^(١) بألف وتاء
زائدتين ^(٢) ، نحو : مُسَلِّمَات ، لأنه يقابل النون في جمع المذكر ،
نحو : مُسَلِّمِينَ . وليس تنوين الصرف ، خلافاً للاربعي ^(٣) ، لثبوته في
نحو : عَرَافَات ، بمد التسمية .

والرابع : تنوين العوض . وهو نوعان : عوض عن مضاف إليه :
إمّا جملة ، نحو : يَوْمِئِذٍ ، وإمّا مفرد ، نحو : كُلٌّ ، وبعض ، وأي .
وعوض من حرف ، نحو : جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ . فالتنوين في ذلك عوض
من الياء المحذوفة بحركتها ، عند سيبويه . وقال المبرد والزجاجي : هو
عوض من حركة الياء ، فقط . وقال الأخفش : هو تنوين الصرف .
والخامس : تنوين الترثم . وهو تنوين يلحق الروي المُطَنَّاق ،

(١) في الأصل : وهو ما جمع . (٢) ب : مزيدتين .

(٣) وهو أبو الحسن ، علي بن عيسى ، توفي ببنداد سنة ٤٢٠ . إنباه الرواة

عوضاً عن مَدَّة الإِطْلَاق ، في لغة تميم وقيس^(١). قال ابن مالك: وقولهم
« تنوين الترثم » هو على حذف مضاف ، والتقدير : تنوين ذي الترثم.
وإنما هو عوض من الترثم ، لأن الترثم مدُّ الصَّوْتِ بِمَدَّةٍ ،
تجانس حرف الروي . وهذا التنوين يلحق الاسم ، والفعل ، والحرف .
فلاسم كقول المعجاج^(٢) :

* يا صاح ، ما هاجَ الدُّمُوعَ ، الذَّرْفَنُ ؟ *

والفعل كقوله^(٣) :

* مِنْ طَلَلٍ ، كَالْأَتْحَمِيِّ ، أَنْهَجَنُ *

والحرف كقول النابغة^(٤) :

أزِفَ التَّرْحُلُ ، غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
لَمَّا تَزُلُّ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِنُ

(١) في الأصل : في لغة قيس .

(٢) ديوان المعجاج ٢ : ٢١٩ والكتاب ٢ : ٢٩٩ والعيبي ١ : ٢٦ والخزائنة ٣ : ٤٠٦ .

(٣) المعجاج أيضاً . ديوانه ٢ : ١٣ وسر الصناعة ١ : ١٧٢ والبحر ٣ : ١٥٦ .

والأتحمي : برد منسوب إلى موضع باليمن . وأنهج : أخلق وبلي .

(٤) في الأصل : كقول الشاعر . والبيت في ديوان النابغة ٣٠ والمغني ١٨٦ و

٣٧٨ وشرح شواهد ٤٩٠ والخزائنة ٣ : ٢٣٢ .

وزاد الأخفش قسماً ، وهو الغالي . وهو كتون الترتيم ، في
عدم الاختصاص بالاسم . والفرق بينهما أن تنوين الترتيم هو اللاحق
للروي المطلق ، كما سبق . والغالي هو اللاحق للروي المقيد ، كقول
المعاج^(١) :

* وقاتم الأعماق ، خاوي المخترقين *

أراد المخترق . فزاد التنوين ، وكسر الحرف قبله ، لالتقاء الساكنين .
وسمى الأخفش الحركة التي قبله الفلوة ، كما سماه الغالي . والمشهور
عند من أثبتته أنه قسم مغاير للترتيم .

وذهب بعضهم إلى أنه ضرب من الترتيم^(٢) ، واختاره ابن يعيش
الجلي^(٣) . وقد أنكر الزجاج والسيرافي الغالي ، وقالوا : إن القافية

(١) كذا ، والبيت لرؤية . وهو مطلع أرجوزته المشهورة . ديوانه ١٠٤ والنبي
٣٨٧ وشرح شواهد ٧٨٢ والكتاب ٢ : ٣١٦ والخصائص ١ : ٢٦٤
وشرح الفصل ٢ : ١١٨ والوافي ٢٣٣ - ٢٣٥ والزهر ١ : ٢٦٣ .
واقاتم : المنبر إلى حمرة . والمخرق : المرء .

(٢) ب : من تنوين الترتيم

(٣) وهو يعيش بن علي بن يعيش ، أبو البقاء ، موفق الدين . توفي سنة ٦٤٣ .
بغية الوعاة ٢ : ٣٥١ . وانظر شرح الفصل ٩ : ٣٣ - ٣٤ .

المقيّدة لا يلحقها حرف الإِطلاق، فكذلك لا يلحقها التّنوين، لأنّه ينكسر بذلك. وقالوا: إن كان سُمع فأينما هو:

* وقاتم الأعماق، خاوي المُخترق إن *

زيادة « إن » [إشعاراً بأنّه بيت كامل. فضِعُف لفظه بهمزة « إن »، لانحفازه^(١) في الإنشاد]^(٢)، فظن السامع أنّه نون، وكسر الروي. قال^(٣) ابن مالك: فهذا، الذي ذهب إليه أبو سعيد، تقدير صحيح مختص من زيادة ساكن^(٤) بعد تمام الوزن. وقال أبو الحجاج يوسف ابن معزوز^(٥): ظاهر قول سيبويه، في الذي يسمونه تنوين الترتيم، أنّه ليس بتنوين، وإنما هو نون تتبع الآخر، عوضاً عن المدّة. وذكر^(٦) في « التحفة » أنّ التنوين من خواص الاسم، في جميع وجوهه، وتسمية ما يلحق الفعل للترتيم تنويماً مجازاً، وأما هو نون تتبع الآخر، عوضاً عن المدّة. ولذلك حكمه عكس حكم^(٧) التنوين، لأنّه يثبت وفقاً،

-
- (١) ج: لانزحمة.
(٢) سقط من الأصل.
(٣) في الأصل: وقال.
(٤) ب: ساكن على ساكن.
(٥) وهو أديب نحوي. توفي برسنية حوالي سنة ٦٢٥. بنية الوعاة ٢: ٣٦٢.
(٦) أي: ابن مالك. انظر المفتي ٣٧٨ - ٣٧٩.
(٧) في الأصل: حكمه حكم عكس.

ويستقط وصلاً ، بخلاف التنوين .

وزاد بعضهم قسماً سابعاً ، وهو تنوين الاضطرار ، كقول الشاعر^(١) :

* سَلامُ اللهِ ، يا مَطَرُ ، عَلَيْها *

فـ « مطر » مبني للنداء ، ونونه الشاعر للضرورة . قال بعضهم : وهو راجع ، في التحقيق^(٢) ، إلى تنوين التمكين^(٣) . ولكن الضرورة سبب لإظهار التنوين الذي كان له قبل البناء .

وأما التنوين في « هؤلاء » في الإشارة فهو خارج عن أقسام التنوين . فذلك سماه بعضهم التنوين الشاذ . وقال ابن مالك في « شرح التسهيل » : التحقيق أنه نون زيدت في آخر « هؤلاء » وليس بتنوين .
الثالث : نون الإناث في الفعل المسند إلى الظاهر ، على اللغة التي يقولون فيها : لغة أكلوني البراغيث . وهي لغة طيبي ، كقول الشاعر^(٤) :

(١) الأحوص : وغجزه :

وليس عليك ، يا مَطَرُ ، السَّلامُ

ديوانه ١٨٩ والكتاب ١ : ٣١٣ والمغني ٣٧٩ وشرح شواهد ٧٦٦

والخزانة ١ : ٢٩٤ . (٢) في الأصل : الحقيقة .

(٣) في الأصل : التمكين .

(٤) الفرزدق . ديوانه ٥٠ والكتاب ١ : ٢٣٦ وشرح المنفصل ٧ : ٧٠ والهمع

١ : ١٦٠ وأمالي ابن الشجري ١ : ١٣٣ والخزانة ٢ : ٣٨٦ و ٣ : ٢٩٢ .

و ٣٣٤ و ٤ : ٥٥٤ . والديافي : المنسوب إلى دياف . وهي قرية بالشام .

وحوران : موضع بالشام . والسليط : الزيت .

ولكن دِيَافَى أَبُوهُ ، وَأُمُّهُ

بِحَوْرَانٍ ، يَعَصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

فالنون في « يَعَصِرْنَ » حرف يدل على التانيث والجمع .

وأنكر قوم ، من النحويين ، هذه اللفظة ، وتأولوا ما ورد منها .
ولا يُقبل قولهم في ذلك . بل هي ثابتة بنقل الأئمة . وسيأتي لذلك
مزيد بيان .

الرابع : نون الوقاية . وهي نون مكسورة تلاحق قبل ياء المتكلم ،

إذا نُصبت بفعل ، نحو : أكرمني ، أو باسم فعل ، نحو : عليكِني ،
بمعنى : الزمّني ، أو بـ « إن » وأخواتها ، نحو : ليتني . وتلزم مع الفعل
واسم الفعل ، إلا ما ندر من قوله (١) :

* إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ ، لَيْسِي *

وأما « إن » وأخواتها فتلاثة أقسام : قسم لا تحذف منه إلا نادراً ، وهو
« ليت » . وقسم لا تلحقه إلا نادراً وهو « لعل » . وقسم يجوز فيه الأمران ،
وهو : « إن » ، « وأن » ، « ولكن » ، « وكان » .

(١) البيت لرؤبة . ديوانه ١٧٥ والمغني ١٨٥ و ٣٨٠ وشرح شواهد ٤٨٨

والخزّانة ٢ : ٤٢٥ و ٤٥٤ .

وتلحق نون الوقاية أيضاً ، قبل ياء المتكلم ، إن جرّت بـ «من»
و «عن» . ولا تحذف إلا في ضرورة الشعر . نحو قوله (١) :

أَيْهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ ، وَعَنْي
لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ، وَلَا قَيْسٌ مِنْي
أو بإضافة : قد ، وقط ، ولدن ، وبجمل . وكلها بمعنى «حسب» .
وحذفها من «بجمل» أكثر من إثباتها ، بمكس الثلثة التي قبلها .
ولا تلحق نون الوقاية غير ما ذكرته إلا ما ندر ، مما لا يقاس
عليه . وحكم نون الوقاية مشهور ، فلا نطول هنا باستيفائه .

وإنما سميت هذه النون نون الوقاية ، لأنها لحقت ، لتقي الفعل
من الكسر . ثم حُمل على الفعل ما ذُكر . وقال ابن مالك : سميت
بذلك لأنها تقي اللبس في الأمر ، نحو : أكرم مني . فلو لا النون
لالتبس أمر المذكر بأمر المؤنث (٢) . ثم حُمل الماضي والمضارع على
الأمر (٣) .

(١) حاشية السوقي ٢ : ٨ والخزانة ٢ : ٤٤٨ وشرح الفصل ٣ : ١٢٥
وشرح ابن عقيل ١ : ٦٣ والمعم ١ : ٦٤ والدرر ١ : ٤٣ وشرح
الأشموني ١ : ١١٠ . (٢) في الأصل : المؤنث .
(٣) في حاشية الأصل شعر منظوم في معاني النون .

الهاء

حرف مهمل، وهو هاء السكت. وهي هاء، تلحق وقفًا، لبيان الحركة. وإنما تلحق بعد حركة بناءٍ لا تشبه حركة الإعراب، نحو: هُوَ، وهَيْبَةٌ، وما لِيَّةٌ، وَلِيَّةٌ. وتلحق أيضًا بمد ألف الندبة، ونحوها. كقولك: وازيداه. ولا تثبت وصلًا، إلا في ضرورة شعر. وإما أثبتها القُرّاء وصلًا، في بعض المواضع، اتباعاً لرسم المصحف.

ولحاق هذه الهاء ليس بواجب، إلا في موضعين: أحدهما ما بقي من الأفعال الممتلة على أصل واحد. نحو: عَه، ولم يَعْه. والثاني: «ما» الاستفهامية، إذا جُرّت بإضافة اسم، نحو: قراءة مَه؟ وتفصيل الكلام على هذه المواضع موضع غير هذا.

وذكر بعضهم أن للهاء، التي هي حرف معنى، قسماً آخر. وهو أن تكون بدلاً من همزة الاستفهام، نحو: هَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؟ حكاية قطرب. ومنه قول الشاعر^(١):

(١) نسب إلى جميل بثينة، وعمر بن أبي ربيعة. وليس في ديوانها المطبوعين. الفصل ١٧٥ وشرحه ١٠: ٤٣ وشرح الشافية ٣: ٢٢٤ وشرح شواهدنا ٤٤٧ والممتع ٣٩٩ - ٤٠٠ والبحر ٢: ٤٨٦ والصحاح والقاموس والتاج (ها) واللسان والتاج (ذا).

وَأَيُّ صَوَائِحِبِهَا، فَقُلْنَا: هَذَا الَّذِي
مَنْحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا، وَجَمَانَا؟

وقال بعضهم: إنه أراد «هذا»، فحذف ألف «ها»^(١)، للضرورة.
فإن قلت: عدُّ الهاء من حروف المعاني مشكل، لأن هاء
السكت قد ذكرها النحويون مع الحروف الزوائد، أعني حروف
«أمان وتسهيل». فأينهم مثلوا الهاء بهاء السكت. وإنما يذكر من
حروف «أمان وتسهيل» ما ليس بحرف معنى. وأما الهاء التي هي بدل
من همزة فليست بأصل! قلت: أما كون هاء السكت حرف معنى
فواضح. وقد قال ابن الحاجب، وغيره: إن ذكرها مع الحروف الزوائد
ليس بجيد. وهو كما قال. والله أعلم.

الواو

حرف يكون عاملاً، وغير عامل. فالعامل قسيان: جارٍ وناصب
فالجاز: واو القسم، وواو «رُبَّ». والناصب: واو «مع»، تنصب
المفعول معه، عند قوم. والواو، التي تنصب الفعل^(٢) المضارع بعدها،

(٢) سقطت من الأصل.

(١) في الأصل: هذا.

هي الناصبة له ، عند الكوفيين . فأقسام الواو العاملة أربعة . ولا يصح
منها غير الأول . وسيأتي بيان ذلك .

فأما واو القسم فحرف يجر الظاهر ، دون المضمَر . وهو فَرَعُ
الباء ، لأن الباء فضلت بأربعة أوجه ، تقدم بيانها . وذهب كثير من
النحويين إلى أن الواو بدل من الباء ؛ قالوا : لأنها تشابهها مخرجاً ومعنى ،
لأنهما من الشفتين ، والباء للإصااق والواو للجمع . واستدلوا على ذلك
بأن المضمَر لا تدخل عليه الواو ، لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها .
وأما واو «رُبِّ» فذهب^(١) المبرد ، والكوفيون ، إلى أنها
حرف جرّ ، لنيابتها عن «رُبِّ» ، وأن الجر بها لا بد «رُبِّ» المحذوفة .
واستدل المبرد على ذلك بافتتاح القصائد بها ، كقوله^(٢) :

* وقائم الأعماق ، خاوي المُخترَق *

والصحيح أن الجر بـ «رُبِّ» المحذوفة ، لا بالواو .

ولأن الواو أسوةُ الفاء و «بل» ، قال ابن مالك : ولم يختلفوا في
أن الجر بمد هما بـ «رُبِّ» المحذوفة ، وقد تقدم ذكر ذلك في الفاء .
والواو المذكورة عاطفة . ولا حجة له ، في افتتاح القصائد بها ،

(١) انظر المسألة ٥٥ من الإنصاف . (٢) مضى في ص ١٤٧ .

على أنها غير عاطفة، لإمكان إسقاط الراوي شيئاً من أولها، وإمكان عطفها على بعض ما في نفسه^(١).

وأما واو «مع» فذهب عبدالقاهر^(٢) إلى أنها ناصبة للمفعول معه، في نحو: استوى الماء والخشبة. وهو ضعيف، لأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير، في نحو: سرت وإيتاك. والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو، من فعل، أو شبهه، بواسطة الواو.

وذهب الزجاج إلى أن ناصبه مضمَر بعد الواو، [من فعل، أو شبهه] ^(٣). تقديره في «ما صنعت وأباك»: وتلبسُ أباك. وهو ضعيف، لأن فيه إحالة لباب «المفعول معه»، إذ المنصوب بـ «تلبس»^(٤) مفعول به.

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف. وهو فاسد، لأن الخلاف معنى، والمأني المجردة لم يثبت النصب بها.

(١) نفسه أي: نفس الشاعر. وفي الأصل: نفسها.

(٢) وهو عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني. واضع أصول البلاغة. توفي سنة

٤٧١. فوات الوفيات ١: ٢٩٧.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في الأصل: ملابس.

وقال الأخفش : انتصابه انتصاب الظرف ، وذلك لأن الأصل :
سرتُ مع النَّيْلِ . فلما جيء بالواو في موضع « مع » انتصب الاسم
انتصاب « مع » . والواو مهيتئة لانتصاب هذا الاسم انتصاب الظرف .
ونظير ذلك إعراب ما بعد « إلا » بإعراب « غير » ، إذا وقعت
« إلا » صفة .

فإن قلت : فهل واو « مع » قسم برأسه ، أو هي الواو العاطفة ؟
قلتُ : بل هي غيرها . وقال قوم : إنها ، في الأصل ، هي العاطفة . ولذلك
لا تدخل عليها واو العطف ، [ولو كانت غيرها لصح دخول واو العطف
عليها]^(١) ، كما تدخل على واو القسم .

وأما الواو التي ينتصب^(٢) المضارع بعدها فتكون في موضعين :

الأول في الأجوبة الثمانية ، التي تقدم ذكرها ، للفاء الناصبة .
كقول الشاعر^(٣) :

-
- (١) سقط من الأصل .
(٢) ب : ينصب .
(٣) ينسب إلى الأخطل ، وأبي الأسود ، والمتوكل النابضي ، والطرماح ، وحسان ،
وسابق البربري . الكتاب ١ : ٤٤٤ والمقتضب ٢ : ٢٦ والغني ٣٩٩ وشرح
شواهد ٧٧٩ وشرح ابن عقيل ٢ : ١٢٦ وحماسة البحري ١٧٣ وأوضح
المسالك ٣ : ١٧٥ والمؤلف والمختلف ١٧٩ ومعجم الشعراء ٤١٠ والمثل
الساثر ٣ : ٢٦٢ و ٤ : ١٦٩ والحماسة البصرية ٢ : ١٥ وشدور الذهب =

لَا تَنْهَ عَن خُلُقٍ ، وَتَأْتِي مِثْلَهُ
 عَارٌ عَلَيْكَ ، إِذَا فَعَلْتَ ، عَظِيمٌ
 والثاني : أن يعطف بها الفعل على المصدر ، كقول القائلة^(١) :

لَلْبُئْسِ عِبَادَةٍ ، وَتَقَرَّ عَيْنِي
 أَحَبُّ إِلَيَّ ، مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وذهب بعض الكوفيين إلى أن الواو في ذلك هي الناصبة للفعل ،
 بنفسها ، وذهب بعضهم إلى أن الفعل منصوب بالمخالفة . والصحيح أن
 الواو في ذلك عاطفة ، والفعل منصوب بـ « أن » مضمرة بعد الواو .
 إلا أنها ، في الأول ، عاطفة مصدرأً مقدراً على مصدر متوهم ، وفي
 الثاني عاطفة مصدرأً مقدراً على مصدر صريح . وإضمار « أن » بعدها

= ٢٣٨ وجمهرة الأمثال ٢ : ٢٧٩ وأنباء ٢ : ٥٩١ والأغاني ١١ : ٣٧
 وصبح الأعشى ١ : ٥٩١ و ٢ : ٢٠٤ وعيون الأخبار ٢ : ١٩ والعيني
 ٤ : ٣٩٣ والخزانة ٣ : ٦١٧ واللسان ٩ : ٣٢٧ وديوان أبي الأسود ١٣٠
 والرد على النحاة ١٤٧ والأزهية ٢٤٣ وشرح المفصل ٧ : ٢٤ .

(١) ميسون بنت بحدل . الكتاب ١ : ٢٦ والمقتضب ٢ : ٢٧ والمغني ٢٩٥ و ٣٩٩
 وشرح شواهد ٦٥٣ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٧٢ وأوضح المسالك ٣ : ١٨١
 وحياة الحيوان ٢ : ٢٠٨ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٥١ والخزانة ٣ : ٥٩٣ .
 والرواية : ولُبْسُ عبادة . والشفوف : جمع شف ، وهو ثوب رقيق .

في الأول واجب، وفي الثاني جائز.

وأما الواو غير العاملة فقد ذكر بعضهم لها أقساماً كثيرة. وهي راجعة إلى ثمانية أقسام:

الأول: العاطفة. وهذا أصل أقسامها وأكثرها. والواو أمّ باب حروف العطف، لكثرة مجالها فيه. وهي مُشْرِكة في الإعراب والحكم.

ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق. فإذا قلت: قام زيد وعمرو، احتمل ثلاثة أوجه: الأول أن يكونا قائماً معاً، في وقت واحد. والثاني أن يكون المتقدم قام أولاً. والثالث أن يكون المتأخر قام أولاً. قال سيديويه^(١): وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء بعد^(٢) شيء.

وذهب قوم إلى أنها للترتيب. وهو منقول عن قُطْرِب^(٣)،

(١) الكتاب ١: ٢١٨. وفيه: «ما مررت برجلٍ وحمارٍ، أي ما مررتُ بها. وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء». وكان على المؤلف أن يستعين بعبارة سيديويه في ٢: ٣٠٤، لأنها أقرب إلى ما يريد.

(٢) كذا وفي الكتاب: مع.

(٣) وهو محمد بن المستنير، أبو علي. توفي سنة ٢٠٦. وفيات الأعيان ٤: ٣١٢.

وثعلب ، وأبي عمر الزاهد^(١) غلام ثعلب ، والرَّبْعِي ، وهشام^(٢) ،
وأبي^(٣) جعفر الدَيْنَوَري . ولكن قال هشام والدينوري : إن الواو لها
معنيان : معنى اجتماع ، فلا تبالي بأبيهما بدأت ، نحو : اختصم زيد
وعمر ، ورأيت زيدا وعمرا ، إذا اتحد زمان رؤيتهما . ومعنى اقتران ،
بأن يختلف الزمان ، فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ ، ولا يجوز أن
يتقدم المتأخر . وعن القراء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع . وقد علم
بذلك أن ما ذكره السيرافي والفراسي^(٤) والسهيلي ، من إجماع النحاة ،
بصريتهم وكوفيهم ، على أن الواو لا تُرتب ، غير صحيح .

قال ابن الخبّاز^(٥) : وذهب الشافعي ، رضي الله عنه ، إلى أنها

-
- (١) وهو محمد بن عبدالواحد ، المعروف بالطرز البوردي . توفي سنة ٣٤٥ .
وفيات الأعيان ٤ : ٣٢٩ - ٣٣٤ .
- (٢) وهو هشام بن معاوية ، أبو عبدالله ، المعروف بالضرير . صحب الكسائي ،
وتوفي سنة ٢٠٩ . إنباه الرواة ٣ : ٣٦٤ .
- (٣) كذا في د . وفي الأصل و ب و ج «أبو» وانظر الهمع ٢ : ١٢٩ . والدينوري
هو أبو علي أحمد بن جعفر . توفي بمصر سنة ٢٨٩ . إرشاد الأريب ١ : ٣٨٢
وإنباه الرواة ١ : ٣٣ وبنية الوعاة ١ : ٣٠١ .
- (٤) سقطت من الأصل .
- (٥) وهو شمس الدين أحمد بن الحسين ، أبو عبدالله الضرير . توفي سنة ٦٣٩ .
نكت الهميان ٩٦ .

للترتيب . ويقال : نقله عن الفراء . وقال إمام الحرمين ^(١) في « البرهان » :
اشتهر ، من مذهب أصحاب الشافعي ، أنها للترتيب ، وعند بعض الحنفية
للمعية ، وقد زلَّ الفريقان .

وقال ابن مالك في « التسهيل » ^(٢) : تنفردُ الواو بكون مُتْبَعِهَا
في الحكم مُحْتَمِلًا للمعية برُجْحَانٍ ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة .
قيل ^(٣) : وهو مخالف ، في ذلك ، لكلام سيويوه وغيره ^(٤) .

وقال ابن كيسان : لما احتملت هذه الوجود ، ولم يكن فيها
أكثر من جمع الأشياء ، كان أغلب أحوالها أن يكون الكلام على الجمع ،
في كل حال ، حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق .

تنبيهات

الأول : تنفرد الواو ، في المطف ، بأمور . منها باب المُفَاعَلَةِ
والافتعال ، نحو : تَخَاصَمَ زيد وعمرو ، واختَصَمَ زيد وعمرو . [وهذا
أحد الأدلة على أنها لا تُرتَّب .

(١) وهو ركن الدين أبو المعالي ، عبد الملك بن عبدالله الجويني . أعلم المتأخرين من

أصحاب الشافعي . توفي سنة ٤٧٨ . وفيات الأعيان ٣ : ١٦٧ .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٧٤ .

(٣) انظر الجمع ٢ : ١٢٩ . (٤) سقط « وغيره » من الأصل .

الثاني : إذا عطف بالواو على منفيّ فإن قُصِدَت المميّة لم يوث
بـ « لا » بمد الواو ، نحو : ما قام زيد وعمرو^(١) . وقد ترد زائدة ،
إن أمن اللبس ، نحو : ما يستوي زيد ولا عمرو . لأن المميّة هنا
مفهومة من « يستوي » ، وإن لم تقصد المميّة جيء بـ « لا » ، نحو :
ما قام زيد ولا عمرو ، ليعلم بذلك أن الفعل منفيّ عنها حال الاجتماع
والاقتراق^(٢) . ومنه * وما أموالكم ولا أولادكم بالتي
تُقَرَّبُ بكم ، عندنا ، زُلْفَى *^(٣) .

فإن قلت : إذا قيل :^(٤) ما قام زيد ولا عمرو ، فهل^(٥) هو من
عطف المفردات أو^(٦) من عطف الجمل ؟ قلت : بل من عطف المفردات ،
خلافًا لبعضهم .

الثالث : قال السهيلي : الواو قسيان : أحدهما أن تجمع الاسمين
في عامل واحد ، وتنوب مناب صيغه التثنية . فيكون « قام زيد وعمرو »
بمنزلة : قام هذان . وإذا نُفِيَ الفعل قلت : ما قام زيد وعمرو . والثاني

(١) سقط من الأصل . وسقط أيضاً من د ، ومع « وقد ترد ... نحو ما قام

زيد ولا عمرو ، . (٢) في الأصل : والاقتران .

(٣) سبأ : ٣٧ . (٤) سقط « إذا قيل » من الأصل .

(٥) في الأصل : هل . (٦) في الأصل : أم .

أن تُضمير^(١) بمد الواو، فترفع المعطوفَ بذلك المضمر، أو تنصب،
فإنه نعت، على هذا، قلت: ما قام زيد ولا عمرو. فالواو عاطفة جملة
على جملة.

ويتركب على هذين الأصلين مسائل. منها: قامت هند وزيد،
إذا أضمرت. وقام^(٢) هند وزيد، إذا جعلتها جامعة، لتغليب المذكر على
المؤنث. وتقول: طلعت الشمس والقمر، وطلع الشمس والقمر، على
هذا. ولا تقول في «جُمِعَ» إلا: جُمِعَ الشمسُ والقمر. ومنها:
زيد قام عمرو وأبوه، إن جعلتها جامعة جاز، أو أضمرت بعدها لم يجز.
وكذلك في الصلة والصفة.

الرابع: قال بعض العلماء: الصواب أن يُقال: الواو لمطلق الجمع،
لأن الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالإطلاق، لأننا
نفرق بالضرورة بين الماهية بلا قيد، والماهية المقيّدة، ولو بقيد «لا».
والجمع الموصوف بالإطلاق ليس له معنى هنا، بل المطلوب هو مطلق
الجمع، بمعنى أي جمع كان، سواء كان مرتباً أو غير مرتب. ونظير ذلك
قولهم: مُطْلَقُ الماء، والماء المُطْلَق.

(٢) في الأصل: وما قام.

(١) في الأصل: يضمير.

الثاني من أقسام الواو : واو (١) الاستئناف ، ويقال : واو الابتداء .
وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها ، في المعنى ،
ولا مشاركة له في الإعراب . ويكون بعدها الجملتان : الاسمية والفعلية .
فمن أمثلة الاسمية قوله تعالى ﴿ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا ، وَأَجَلٌ مُّسَمًّى
عِنْدَهُ ﴾ (٢) . ومن أمثلة الفعلية ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ ، وَنُقِرُّ فِي
الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾ (٣) ، ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ، وَيَقُولُ
الْإِنْسَانُ ﴾ (٤) . وهو كثير .

وذكر بعضهم أن هذه الواو قسم آخر ، غير الواو العاطفة . والظاهر
أنها الواو التي تعطف الجمل ، التي لا محل لها (٥) من الإعراب ، لمجرد
الربط (٦) ، وإنما سُميت واو الاستئناف ، لثلاث يتوهم أن ما بعدها
من المفردات ، معطوف على ما قبلها .

وذكر بعض النحويين أن واو « رَبِّ » في نحو (٧) :

-
- | | |
|--|------------------------|
| (١) سقطت من الأصل . | (٢) الأنعام : ٢ . |
| (٣) الحج : ٥ . | (٤) مريم : ٦٥ - ٦٦ . |
| (٥) سقطت من الأصل . | (٦) في الأصل : النفي . |
| (٧) بيت من مشطور الرجز لجران العود . ديوانه ٥٢ وديوان العجاج ٢ : ٣٤٦ . | |
| والكتاب ١ : ١٣٣ و ٣٦٥ وفرائد القلائد ١٢٨ ومجالس ثعلب ٢٦٢ | |
| وأوضح المسالك ١ : ٢٦١ والعيني ٢ : ٣٢١ والخزانة ٤ : ١٩٧ . | |

* وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ *

ينبغي أن نُحْمَلْ عَلَى أَنَّهَا وَאו الْإِبْتِدَاءِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا .

الثالث : وَاو الْحَالِ : وَقَدْ رَافَعَهَا النُّحَوِيُّونَ بِـ « إِذِ » ، مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْحَالَ ، فِي الْمَعْنَى ، ظَرْفٌ لِلْعَامِلِ فِيهَا . وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، وَعَلَى الْفِعْلِيَّةِ ، إِذَا تَصَدَّرَتْ بِمَاضٍ . وَالْأَكْثَرُ اقْتِرَانُهُ بِـ « قَدْ » ، نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ . وَتَدْخُلُ عَلَى الْمَضَارِعِ الْمُنْفِيَّةِ ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ . وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ (١) :

* نَجَوْتُ ، وَأُرْهَنْهُمْ مَالِيكَ *

فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٌ بَعْدَ الْوَائِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ اقْتِرَانَ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ بِهَذِهِ الْوَائِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ : وَاجِبٌ ، وَمَمْتَنَعٌ ، وَجَائِزٌ . وَقَدْ أَوْضَحْتُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، فَإِنَّ ذِكْرَهُ هُنَا يَطْوِلُ بِهِ الْكِتَابُ .

الرابع : الْوَائِ الزَّائِدَةُ : ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ ، وَتَبِعَهُمُ ابْنُ

(١) عَجَزَ بَيْتُ لِبَدَانَةَ بْنِ هَامٍ . وَصَدْرُهُ :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ

شرح ابن عقيل ١ : ٥٧٧ وشرح الأشعموني ٣ : ٩٠ واللسان والتاج (رهن) وإصلاح المنطق ٢٣١ . وانظر شرح اختيارات المفضل ١٢٨٥ .

مالك، [إلى أن الواو قد تكون زائدة] (١). وأنشد الكوفيون ، على ذلك ، قول الشاعر (٢) :

حَتَّى إِذَا قَمَلَتْ بُطُونُكُمْ
وَرَأَيْتُمْ أَوْلَادَكُمْ شَبُّوا
وَقَلَبْتُمْ ظَهَرَ الْمَجْنِ ، لَنَا

إِنَّ اللَّئِيمَ ، الْفَاجِرَ ، الْخَبُّ
أَرَادَ : قَلْبْتُمْ . وَزَادَ الْوَاوُ . وَأَنْشَدَ أَبُو الْحَسَنِ (٣) :

فَإِذَا وَذَلِكَ ، يَا كُبَيْشَةُ ، لَمْ يَكُنْ
إِلَّا كَلِمَةً بَارِقٍ ، بِجَيَالٍ

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَبِي كَبِيرٍ (٤) :

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأسود بن يعفر . ديوانه ١٩ ومعجم ما استعجم ٣٧٩ وشرح القصائد السبع ٥٥ والإنصاف ٤٥٨ ومجالس ثعلب ٥٩ والمعاني الكبير ٥٣٣ والأزهية ٢٤٥ وشرح المفصل ٨ : ٩٤ وأمالي ابن الشجري ١ : ٣٥٧ - ٣٥٨ والضرائر ٢٩٨ واللسان والتاج (قل) والخزانة ٤ : ٤١٤ . وقلت بطونكم : كثرتم .

(٣) في الأصل : أبو الحسين . والبيت لابن مقبل . ديوانه ٢٥٩ والصحاح واللسان والتاج (لم) والخزانة ٤ : ٤٢٠ .

(٤) ديوان الهذليين ٢ : ١٠٠ والخزانة ٤ : ٤٢٠ .

فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا ذِكْرُهُ

وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يُفْعَلِ

قلت : وذكروا زيادة الواو في آيات ، منها قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾^(١) . وقوله ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّاهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ ﴾^(٢) ، قيل : واو « وتلاه » زائدة ، وهو الجواب . وقيل : الزائدة واو « وناديناها » . ومذهب جمهور البصريين أن الواو لا تزداد ، وتأولوا هذه الآيات ونحوها ، على حذف الجواب .

الخامس : الواو التي بمعنى « أو » : ذهب قوم من النحويين إلى أن الواو قد ترد بمعنى « أو » ، كقول الشاعر^(٣) :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسِ ، مُجْرُومٌ عَلَيْهِ ، وَجَارِمٌ

وأجاز بعضهم أن تكون الواو في قولهم « الكلمة اسم وفعل وحرف » بمعنى « أو » ، لأنه قد يقال : اسم أو فعل أو حرف . قلت : العكس أقرب ، لأن استعمال الواو في ذلك هو الأكثر . قال ابن مالك :

(١) الزمر : ٧١ . وسقط « أبوابها » من الأصل .

(٢) الصافات : ١٠٣ .

(٣) عمرو بن براقه . المغني ٦٨ و ١٩٣ و ٣٤٦ و شرح شواهد ٥٠٠ و شرح

القصائد السبع ٢٦٤ و شرح ابن عقيل ٢ : ٣٠ والسمط ٧٤٩ .

استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال « أو » .

السادس : واو الثمانية : ذهب قوم^(١) إلى إثبات هذه الواو ، منهم ابن خالويه^(٢) ، والحريري^(٣) ، وجماعة من ضعفة النحويين . قالوا : من خصائص كلام العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد ، فيقولون : واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية ، إشعاراً بأن السبعة عندم عدد كامل . واستدلوا بقوله تعالى [﴿التَّائِبُونَ ، الْعَابِدُونَ ، الْحَامِدُونَ ، السَّائِحُونَ ، الرََّّاكِعُونَ ، السَّاجِدُونَ ، الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾^(٤) ، وبقوله تعالى [﴿وَمَا مِنْهُمْ كَلِمَةٌ ﴾^(٥) ، وبقوله تعالى [﴿تَبَيَّنَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾^(٦) ، وبقوله تعالى [﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾^(٧) . قالوا : أُلْحِقَت الواو ، لأن أبواب الجنة ثمانية ، ولما ذكر جهنم قال «فُتِحَتْ»

(١) ب : بعضهم .

(٢) الحسين بن أحمد ، أبو عبدالله النحوي . درس ببغداد ، وسكن حلب ، واختص بسيف الدولة . وتوفي سنة ٣٧٠ . بغية الوعاة ١ : ٥٢٩ .

(٣) القاسم بن علي ، أبو محمد ، صاحب المقامات المشهورة . توفي سنة ٥١٦ .

(٤) التوبة : ١٢ .

بغية الوعاة ٢ : ٢٥٩ .

(٥) الكهف : ١١٢ .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) الزمر : ٧٣ .

(٨) التحريم : ٥ .

بلاواو، لأن أبوابها سبعة.

وذهب المحققون إلى أن الواو في ذلك إما عاطفة، وإما واو الحال. ولم يثبتوا واو الثمانية. [وأنكر الفارسي واو الثمانية]^(١)، لمَّا ذكرها ابن خالويه في باب المناظرة.

ولنذكر ما قيل في هذه الآيات. أما قوله تعالى « والنَّاهُونَ » فالواو فيه عاطفة. وحكمة^(٢) ذكرها في هذه الصفة، دون ما قبلها من الصفات، ما بين الأمر والنهي من التضاد. فجاء بالواو رابطة بينهما لتباينها، وتنافيها. وقال بعضهم: هي زائدة. وليس بشيء.

وأما قوله تعالى « وَثَامِنُهُمْ كَتَبْنَاهُمْ » فقيل: هي واو المطف^(٣)، أي: يقولون سبعة، وثامنهم كتبهم. فهما جنتان. وقال الزمخشري^(٤): هي الواو، الداخلة على الجملة الواقعة صفةً للنكرة، كما تدخل على الجملة الواقعة حالاً عن المعرفة. قال: « وفأندتها توكيدٌ لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهي التي آذنت بأن الذين قالوا سبعة وثامنهم كتبهم قالوه

(١) سقط من الأصل.

(٢) في الأصل: وحكم.

(٣) ب: واو عطف.

(٤) الكشاف ٢: ٤٧٩.

عن ثبات علم، وطمانينة نفس، ولم يرمجوا بالظن كغيرهم». وهو
معتراضٌ من جهة أن دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد، من
النحويين.

وأما قوله تعالى «وأبكاراً» فليس من هذا الباب، لان الواو
فيه عاطفة، ولا بدّ من ذكرها، لأنها بين وصفين لا يجتمعان في
محل واحد.

وأما قوله تعالى «وفُتحت» فقال أبو علي وغيره: هي واو
الحال، والمعنى: حتى إذا جاؤوها، وقد فتحت. أي: جاؤوها، وهي
مفتحةٌ، لا يوقفون. وهذا قول المبرد أيضاً. وقيل: إن أبواب جهنّم
لا تفتح، إلاّ عند دخول أهلها، وأما أبواب الجنة فيتقدّم فتحها،
بدليل قوله تعالى ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ، مُفْتَتِحَةٍ لَهُمْ الْأَبْوَابُ﴾^(١).
وجواب «إذا»، على هذا القول، محذوف، تقديره^(٢) بعد خالدين،
أي: نالوا المنى، ونحو ذلك. حُذِفَ للتعظيم. وقيل بعد أبوابها، أي
دخلوها^(٣). وقيل: الجواب «قال لهم» والواو مقحمة. وتقدم قول
من جعل «فُتحت» هو الجواب، والواو مقحمة. والله أعلم.

(٢) سقطت من الأصل.

(١) ص: ٥٠.

(٣) في الأصل: دخولها.

السابع : الواو التي هي علامة الجمع في لغة « أكلوني البراغيث ». وهي لغة ثابتة ، خلافاً لمن أنكرها . وأصحاب هذه اللغة يلحقون الفعل المسند إلى ظاهر ، مثنى أو مجموع ، علامة كضميره . فيقولون : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقُمنَ الهندياتُ . فالألف والواو والنون [في ذلك حروف ، لا ضمائر ، لا إسناد الفعل إلى الاسم الظاهر . فهذه الأحرف]^(١) عندهم كتاء التأنيث في نحو^(٢) : قامت هند .
ومن شواهد هذه اللغة ، في الواو ، قول الشاعر^(٣) :

بَنِي الأَرْضِ قَدْ كَانُوا بَنِيَّ ، فَعَزَّزَنِي

عَلَيْهِمْ ، لِإِخْلَالِ المَنَايَا ، كِتَابُهَا

أنشده ابن مالك . قال : وقد تكلم بهذه اللغة النبي ﷺ ، قال « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » . وقال السهيلي : ألفيت ، في كتب الحديث المروية الصحاح ، ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها^(٤) . وذكر آثاراً منها : يتعاقبون فيكم ملائكة . ثم قال : لكنني أقول في حديث مالك^(٥) : إن الواو فيه علامة إضمار ، لأنه

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) عزني : غلبني .

(٤) في الأصل : وصحتها .

(٥) وهو الإمام مالك بن أنس ، صاحب الموطأ . وقد روى هذا الحديث . انظر

شرح الأشموني ٢ : ١٥٣ والموطأ ١١٨ .

حديث مختصر . رواه البزار مطولاً مجرداً ، فقال فيه : إِنَّ اللَّهَ مَلَأَ لِسَانَ
يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ ...

قلت : ونسب بعض النحويين هذه اللغة إلى طييء ، وقال بعضهم :
هي لغة أزدِ شَنْوَاءَ . ومن أنكر هذه اللغة تأويل ما ورد من ذلك .
فبعضهم يجعل ذلك خبراً مقدماً ومبتدأً مؤخراً ، وبعضهم يجعل
ما اتصل بالفعل ضمائر ، والأسماء الظاهرة أبدال منها . وهذان تأويلان
صحيحان ، لما ^(١) سُمِعَ من ذلك ، من غير أصحاب هذه اللغة . وأما من يحمل
جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح ، لأن المأخوذ عنهم هذا
الشان متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب .

وحمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى ﴿ تَمَّ عَمُّوْا وَصَمَّوْا
كَثِيْرٌ مِنْهُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَأَسْرَوْا النَّجْوَى ﴾ ^(٣) . قلت : ولا ينبغي
ذلك لأن هذه اللغة ضعيفة ، فلا ^(٤) يُحْمَلُ الْقُرْآنُ إِلَّا عَلَى اللُّغَاتِ
الفصيحة . والتأويلان المذكوران ، قيل : يجريان في الآيتين . وقيل في
« وَأَسْرَوْا النَّجْوَى » أقوال أخر ^(٥) .

-
- (١) في سائر النسخ : فيما . (٢) المائة : ٧١ .
(٣) الأنبياء : ٣ . (٤) في الأصل : ولا .
(٥) في حاشية ب نقل عن كتاب إعراب الشيخ بهاء الدين الحلبي .

الثامن: واو الإنكار . نحو قولك « أَعْمُرُوهُ » لمن قال : جاء عمرو . وحرف الإنكار تابع لحركة الآخر، ألفاً بعد الفتحة ، وياءً بعد الكسرة ، وواواً بعد الضمة . ويردف بهاء السكت .

التاسع : واو التذكار . نحو قولك « يقولو » تعني : يقول زيد . وحرف التذكار أيضاً تابع لحركة الآخر ، وإِنما يكون ذلك في الوقف على الكلمة ، لتذكر ما بعدها . فَإِن كان آخر الموقوف عليه ساكناً كسِرٍ وألحق الياء ، ولا تلحق هاء السكت حرف التذكار ، لأن الوصل منوي . وقد عدوا حرف الإنكار وحرف التذكار من حروف المعاني .

العاشر : أن يكون بدلاً من همزة الاستفهام ، إذا كان بعدها همزة . كقراءة قبيل ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ : وَأَمْنَتُمْ ﴾^(١) ، ﴿ وَإِلَيْهِ النَّشُورُ . وَأَمْنَتُمْ ﴾^(٢) . فالواو في ذلك بدل من همزة الاستفهام . ذكر ذلك صاحب « رصف المباني » . ولا ينبغي ذكر مثل هذا ، إذ لو فتّح هذا الباب لعدت الواو من حروف الاستفهام . والإبدال في ذلك عارض ، لاجتماع الهمزتين . والله أعلم .

(١) الأعراف : ١٣٣ .

(٢) الملك : ١٥ - ١٦ .

فهذه جملة أقسام الواو، وهي أربعة عشر قسماً . وبقيت للواو أقسامٌ آخر، ذكرها النحويون ، ليست من حروف المعاني .

منها الواو التي هي ضمير الجمع ، نحو : الزَّيْدُونَ قاموا . فهذه الواو اسم ، خلافاً للمازني . فإنه قال : هي حرف ، والفاعل مستكنٌ في الفعل .

ومنها الواو التي هي علامة الرفع ، نحو : جاء الزَّيْدُونَ .

ومنها واو الإشباع ، وهي الزائدة للضرورة ، في نحو قول الشاعر^(١) :

وَأَنْتِ حَيْثُ مَا يَثْنِي الْهَوَىٰ بِصَرِي
مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو ، فَأَنْظُرُ
أَي : فَأَنْظُر . فَأَشْبَع الضمة لإقامة الوزن .

ومنها واو الإطلاق . وهي ، في الحقيقة ، واو الإشباع ، لكنها قياسية ، كالواو في قوله^(٢) :

(١) المغني ٤٠٧ وشرح شواهد ٧٨٥ وسر الصناعة ١ : ٣٠ وشرح القوائد السبع ٣٣٢ واللسان (آ) والخزانة ١ : ٥٨ . وانظر المتع ١٥٦ .
(٢) عجز بيت لجرير . صدره :

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ
ديوانه ٥١٢ والمغني ٤٠٨ وشرح شواهد ٧٨٥ والخزانة ٣ : ٦٧١ .

* سَقِيَتِ الْغَيْثَ ، أَيَّتُهَا الْخِيَامُ *

ومنها واو الإبدال. وهي أقسام: بدل من همزة، نحو [يَوْمٍ مِنْ .
وبدل من ألف، نحو: خُوصِمَ زَيْدٌ، لأن أصله «خاصم». وبدل من
ياء، نحو] ^(١): مَوْقِنٌ . فَإِنَّهُ مِنَ الْيَقِينِ .
ومنها الواو الأصلية، كالواو في «وَعَدَ» .

وإنما ذكرت هذه الأقسام، مع أنها ليست من حروف المعاني،
لأن بعض من صنف، في حروف المعاني، ذكر منها أقساماً، فأوهم
كلامه أنها حروف معاني .

وقد كنت نظمت للواو خمسة عشر معنى، في هذه الآيات .
وإليها يرجع جميع أقسامها ^(٢) :

الواو أقسامها تأتي مُلَخَّصَةً

أصلٌ، وعطفٌ، والاستئنافُ، والقسمُ

والحالُ، والتَّصَبُّ، والإعرابُ، مُضْمَرَةٌ

علامةُ الجمعِ، والإشباعُ مُنْتَظِمٌ

وزائدٌ، وبمعنى أو، وربِّ، ومع

وواو الإبدالِ فيها العمدُ يُخْتَمُّ

(٢) زاد في الأصل هنا: وهي هذه .

(١) سقط من الأصل .

الألف

حرف مهمل ، له عشرة أقسام :

الأول : أن تكون للإنكار نحو : أَعْمَرَاهُ ! لمن قال : رأيتُ
عَمْرًا .

الثاني : أن تكون للتذكار نحو : رأيت الرَّجُلَا ، تريد «الرجل» ،
ووقفتَ لتذكر ما بعده .

وقد تقدم ذكر هذين المعنيين في الواو .

الثالث : أن تكون علامة التثنية في اللغة التي تقدم ذكرها .
كقول الشاعر^(١) :

تَوَأَى قِتَالَ المَارِقِينَ ، بِنَفْسِهِ
وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مَبْعَدًا ، وَحَمِيمٌ

الرابع : أن تكون كافتة . وهي الألف في «يَنَا» . كقول

(١) عبيدالله بن قيس الرقيات . ديوانه ١٩٦ و المعني ٤٠٧ و شرح شواهد ٧٨٤
وأما ابن السجري ١ : ١٣١ . والمبعد : البعيد الغريب .

الشاعر^(١) :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَنَا

مُعَلِّقَ شَكْوَةٍ ، وَزِنَادَ رَاعِي

وقيل : إن الجملة بعدها في موضع جر^(٢) بالإضافة ، والألف إشباع .
وقد أضيفت إلى المفرد ، في قول الشاعر^(٣) :

بَيْنَا تَمَاعُتُهُ الكُفَاةَ ، وَرَوَّغَهُ

يَوْمًا ، أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ ، سَلَفَعُ

في رواية من جرّ . وقيل : « بينا » أصلها « بينما » ، فحذفت الميم . وقيل :
ألف « بينا » للتأنيث . وكلاهما قول ضعيف .

الخامس : أن تكون فصلاً بين نون التوكيد و نون الإناث ، في

نحو : اضْرِبْنَا يَا نِسْوَةً .

(١) رجل من قيس عيلان . ونسبه الأندلسي في شرح المفصل إلى نصيب .

ونسب أيضاً إلى بشامة المري . الكتاب ١ : ٨٧ والمفصل ٧٨ وشرحه

٤ : ٩٩ و ٦ : ١١ والمغني ٤٢٢ وشرح شواهد ٧٩٨ وشرح القصائد

السبع ٩٧ وسر الصناعة ١ : ٢٧ والمهمع ١ : ٢١١ وشرح اختيارات المفضل

١٧٢٢ واللسان والتاج (بين) . والشكوة : وعاء من آدم .

(٢) ب : خفض .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . ديوان الهذليين ١ : ١٨ والمغني ٤١١ وشرح

شواهد ٧٩١ وشرح اختيارات المفضل ١٧٢١ والخزانة ٣ : ١٨٣ .

والسلفع : الجريء الصدر .

السادس : أن تكون للشدبة ، نحو : وازِيدَاهُ .

السابع : أن تكون للاستغاثة ، كقول الشاعر^(١) :

يا يَزِيدَا ، لِأَمَلٍ نَيْلٍ عَزِيٍّ
وَعِنِيَّ ، بَعْدَ فَاقَةٍ ، وَهَوَانِ

الثامن : أن تكون للتعجب ، كقول الشاعر^(٢) :

يا عَجَبًا ، لِهَذِهِ الْفَلْيِقَةِ
هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوبَاءَ الرِّيْقَةَ ؟

التاسع : أن تكون بدلاً من نون التوكيد الخفيفة ، نحو

﴿ لِنَسْفَمَا ﴾^(٣) .

العاشر : أن تكون بدلاً من تنوين المنصوب ، نحو : رأيت زيدا .

وما سوى هذه الأقسام فليس بحرف معنى ، كألف التأنيث ،
وألف الإطلاق ، وألف الإلحاق ، وألف التثنية ، وألف التكسير ،

(١) المغني ٤١١ وشرح شواهد ٧٩١ .

(٢) المغني ٤١١ وشرح شواهد ٧٩١ . والفليقة : الداهية أو المصيبة العجيبة

المنكرة . والقوباء : نوع من البثر يصيب الجلد . والريقة : الريق .

(٣) العلق : ١٥ .

والألف الفاصلة بين المهمزين ، في نحو (١) :

* آ أنتِ ، أم أمٌ سلمٍ ؟ *

وألف الإشباع ، في قوله (٢) :

* أقولُ ، إذ خَرَّتْ ، على الكَلْسِ كَالِ *

والألف الزائدة في الوقف ، لبيان الحركة . وذلك ألف « أنا »
على مذهب البصريين . والألف الزائدة في آخر المهمات ، إذا صُغِرَتْ ،
عوضاً عن ضمِّ أولها . نحو : ذِيًّا ، وَالذِّيًّا . والألف التي تلحق
« مَنْ » في الإستثبات ، حال النصب ، نحو « مَنْنَا » لمن قال : رأيت
رجلاً . فهذه الأقسام المشرة لا ينبغي أن يعدَّ منها شيء في
حروف المعاني .

وفي بعض الأقسام المتقدمة قبل (٣) هذه نظر .

(١) قسم بيت لذي الرمة . تمامه :

أيا ظبيّة الوعاء بين جلالٍ وبين النقا ، آ أنتِ ، أم أمٌ سلمٍ ؟
ديوانه ٦٢٢ والكتاب ٢ : ١٦٨ . والوعاء : الرملة . وجلالٍ
والنقا : موزعان .

(٢) المحتسب ١ : ١٦٦ ووصف اللباني ٧ واللسان والتاج (كلكل)
واللسان (آ) ، والإنصاف ٢٥ و ٧٤٩ . والكلكل : الصدر .
(٣) في الأصل : على .

تبيينه

إنما أخّرت الألف إلى هذا الموضع ، لأن ، موضعها في ترتيب الحروف ، على الأسلوب المألوف ، بين الواو والياء . وذلك قولهم في : أ ، ب ، ت ، ث ... و ، لا ، ي . قال ابن جني^(١) : لا يقال « لام ألف » ، وإنما يقال « لا » بلام مفتوحة ، وألف لينة تليها . والمراد هنا الألف اللينة لأن اللام قد تقدمت . فلمّا قصدوا^(٢) النطق بالألف ، وهي ساكنة لا يمكن الابتداء بها ، توصلوا إلى النطق بها ، بإدخال اللام عليها .

فإن قيل : ولم خصّصت اللام بهذا دون غيرها ؟ فالجواب أن العرب لما توصلوا بألف الوصل إلى اللام الساكنة في «الرَّجُلِ» توصلوا إلى الألف الساكنة باللام ، مُقاصَّةً .

فإن قلت : قد ذكرت الألف أول الحروف ! قلتُ : المراد بالألف المذكورة أول الحروف الهمزة . نصّ على ذلك الأئمة . وذلك متعيّن لثلاث يُلزم تكرار حرف ، وإهمال حرف . لأنه إذا جُمعت الألف المبدوء بها^(٣) عبارة عن الحرف الهاوي لزم تكرارها ، لأنها مذكورة

(١) انظر سر الصناعة ١ : ٤٨ - ٥٠ .

(٢) في الأصل : قصد . (٣) في الأصل : فيها .

بعد اللام ، كما تقدم ، ولزم إهمال ذكر الهمزة .
قال أبو عبيد ^(١) : الألف عند العرب ألفان : ألف مهموزة ، وهي
الهمزة . وإنما جعلت صورتها ألفاً ، لأنها لا تقوم بنفسها . ألا تراها
تنقلب في الرفع واواً ، وفي النصب ألفاً ، وفي الكسر ياءً . والألف الأخرى
هي التي تكون مع اللام في الحروف المعجمة ^(٢) . وهي ساكنة . لألف
في الكلام غير هاتين .

وقد بسطت الكلام على هذا في وريقات مفردة . وهذا موضع
اختصار .

السياء

حرف مهمل ، له ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون للإنكار ، نحو ^(٣) : أزيدُ نَيْهٍ . ألحقت
الياء بعد كسر التنوين ^(٤) .

(١) وهو القاسم بن سلام . صاحب الغريب المصنف . توفي سنة ٢٢٤ . تذكرة

الحفاظ ٢ : ٥ .

(٢) سقطت من الأصل . (٣) سقطت من الأصل و ب و ج .

(٤) في الأصل : النون .

الثاني : أن تكون للتذكار ، نحو : قَدِي : إذا أردت [أن
تقول] (١) : قد قام ، فوقف على « قد » لتذكّر ما بعده . وقد تقدم
ذلك في الواو والألف .

الثالث : أن تكون حرفاً يدل على التأنيت والخطاب . وهو الياء
في « تفعلين » على مذهب الأخفش والمازني . والصحيح أنها اسم مضمّر .
والخلاف في ذلك شبيه .

وماسوى ذلك ، من أقسام الياء ، فلا يعد من حروف المعاني ،
كياء التصغير ، وياء النسب ، وياء المضارعة ، وياء الإطلاق ، وياء الإشباع ،
وغير ذلك من الياءات (٢) .

* * *

فهذا تمام الكلام على الحروف الأحادية . ويتعلق بها مسألة ،
أنتم بها الباب . وهي أن الأصل (٣) ، في هذه الحروف الأحادية ، أن
تُبنى على السكون ، لأن الأصل في المبنى أن يُسكّن . ولكن عارض
هذا الأصل أمران : أحدهما أن ما وُضع على حرف واحد فحقيقته أن
يقوى بالحركة لضعفه . والثاني أنها عرضة ، لأنّ يبتدأ بها ، فاحتاجت

(١) سقط من الأصل .

(٢) في حاشية الأصل بيتان من الشعر في معاني الياء .

(٣) ب : الأصل الأول .

إلى الحركة، إذ لا يبدأ بساكن. فصار أصلها، بهذا الاعتبار، أن
تبنى على حركة.

ثم الأصل، في حركتها، أن تكون فتحة، لأنها أخف من
الضمة والكسرة. فبني أخت السكون، الذي هو الأصل، في
الخفة. وكل هذه الحروف، غير ما لزم السكون، جاء على هذا الأصل،
أعني مبنياً على الفتح، إلا ثلاثة أحرف، وهي: باء الجر، ولامه،
ولام الأمر.

أما الباء فإنها بنيت على الكسر، لأنها عاملة للجر دائماً. فاختاروا
لها الكسرة، ليجانس لفظها عملها. وحكى اللحياني^(١) الفتح فيها^(٢)
شاذاً، قالوا به، ولا يقاس^(٣) عليه. وذكر ابن جني، عن بعضهم، أن
حركاتها الفتح مع الظاهر، نحو^(٤): مررتُ بزَيْدٍ.

وأما اللام فإنها تفتح مع المضمر، غير ياء المتكلم، على الأصل^(٥).
وتكسر مع الظاهر، فرقاً بينها وبين لام الابتداء، إلا في الاستغاث به،

(١) وهو علي بن المبارك. أخذ عن البصريين والكوفيين. وله كتاب النوادر.

بغية الوعاة ٢ : ١٨٥ .

(٢) ب : فيها الفتح . (٣) في الأصل : شاذ ولا يقاس .

(٤) ب و د : قالوا . (٥) في الأصل : على الكسر .

والتعجب منه^(١) في النداء، فإنها تفتح فيها، مراجعة للأصل، لأنهما واقمان موقع الضمير. إذ كل منادى حال محل المضمرة. وما ذكرته في لام الجر هو اللغة الفصحى. ولفظة خزاعة كسر اللام مع المضمرة، كما تكسر مع الظاهر. وحكى أبو عمرو^(٢)، ويونس، وأبو عبيدة، وأبو الحسن، أن من العرب من يفتحها مع الظاهر على الإطلاق. ولفظة عكل وبلعنبر فتحها، مع الفعل. قال أبو زيد^(٣): سمعت من العرب من يقول ﴿وما كان الله ليُعذّبهم﴾^(٤) بفتح اللام. وقرأ سعيد

(١) التعجب منه باللام يكون على أحوال أربع: التعجب مع القسم، نحو: لله لا يؤخر الأجل. والتعجب على جهة الاستغاثة للمجرور، نحو: يا للماء، أي: يا قوم اعجبوا للماء. والتعجب الخالص، نحو: لله درك. والتعجب على جهة نداء المجرور والاستغاثة به، نحو: يا لمعجب. وحركة اللام في الثلاث الأولى الكسر، وفي الرابعة هي الفتح. انظر الكتاب ١: ٣١٩ - ٣٢١ و المقتضب ٤: ٢٥٤ - ٢٥٧ واللامات ٧٢ - ٧٧ والكامل ١٠١٦ وحاشية الصبان ٢: ٢١٦ - ٢١٧ وحاشية الدسوقي ١: ٢١٩ وحاشية الشيخ يس ٢: ١١ وشرح اختيارات المفضل ٣٦٤ - ٣٦٥.

(٢) وهو أبو عمرو بن العلاء.

(٣) وهو أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس، صاحب كتاب النوادر. توفي سنة

٢١٥. إنباء الرواة ٢: ٣٠ - ٣٥.

(٤) الأنفال: ٣٣.

ابن جبیر، فیما حکى عنه المبرد ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَنْزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾^(١) بفتح اللام الأولى^(٢)، ونصب الثانية.

وأما لام الأمر فإنها كسرت حملاً على لام الجر، لأن عملها تقيض عملها. ومن كلامهم حمل النقيض على النقيض، كما يحمل النظير على النظير. وتقدم أنها قد تسكن بعد الواو والفاء وثم، وعلة ذلك^(٣)، فليراجع.

وهذا فصل، أطال فيه النحويون، وما ذكرته فهو^(٤) خلاصة كلامهم. والله أعلم بالصواب.

(١) إبراهيم: ٤٦ .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ب : وعليه ذلك . ج : وعلى ذلك .

(٤) في الأصل : هو .

الباب الثاني

في التناهي

وهو ضربان : متفق عليه ، ومختلف فيه . وجميع ذلك ثلاثة وتلاثون حرفاً : إذ ، وأل ، وأم ، وإن ، وأن ، وأو ، وآ ، وأي ، وإي ، وبل ، وذا ، وعن ، وفي ، وقد ، وكم ، وكي ، ولم ، ولن ، ولو ، ولا ، ومذ ، ومع ، ومن ، ومُن ، وما ، وهل ، وها ، وهو ، وهي ، وهم ، إذا وقعت فصلاً ، ووا ، ووي ، ويا . وأنا أذكرها ، على هذا الترتيب ، إن شاء الله تعالى .

إذ

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً ، وحرفاً . وجملة أقسامه ستة :

الأول : أن يكون ظرفاً لما مضى ، من الزمان . نحو : قمتُ إذ

قام زيد. ولا خلاف في اسمية هذا القسم . والدليل على -اسمية « إذ »
هذه من أوجه : أحدها الإخبار بها ، مع مباشرة الفعل ، نحو : بجيتك
إذ جاء زيد . وثانيها إبدالها من الاسم ، نحو : رأيتك أمس إذ جئت :
وثالثها تنوينها ، في ^(١) غير ترثم ، نحو : يومئذ . ورابعها الإضافة إليها ،
بلا تأويل ، نحو ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ ^(٢) .

وهي مبنية ، لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل ، أو لما عُوِّضَ
منها ، وهو التنوين في : يومئذٍ ، وحيثذٍ ، ونحوها . وإنما كُسرَت
الذال ، في ذلك ، لالتقاء الساكنين . وذهب الأخفش إلى أنها كسرة
إعراب ، [قل : لأن « إذ » إنما بنيت ، لإضافتها إلى الجملة . فلما حذفت
الجملة عاد إليها الإعراب ، فجزت] ^(٣) بالإضافة .

ورُدَّ بأوجه : أحدها أن سبب بنائها ليس هو الإضافة إلى الجملة .
وإنما هو افتقارها إلى الجملة . والافتقار ، عند حذف الجملة ، أبلغ . فالبناء
حينئذ أولى ^(٤) . وثانيها أن بعض العرب يفتح الذال تخفيفاً ، فيقول :

(١) في الأصل : من .
(٢) آل عمران : ٨ .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) في الأصل : فالبناء أولى .

حيثنذًا. وثالثها أن الكسر يوجد، دون إضافة^(١)، كقول الشاعر^(٢):

نَهَيْتَكَ ، عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو
بِعَافِيَةٍ ، وَأَنْتَ ، إِذٍ ، صَحِيحٌ

قلتُ: أجب الأخص، عن هذا، بأنه أراد: حيثنذٍ، فحذف «حينًا»
وأبقى الجر. وفيه بعدٌ.

واعلم أن «إذ» تضاف إلى الجملتين: الاسمية، والفعلية. ولا تضاف
إلى جملة شرطية، إلا في ضرورة. ويقبح أن يليها اسم، بعده فعل
ماض، نحو: كان ذلك إذ زيد قام. لما فيه من الفصل بين المتناسبين.
ولذلك حسن: إذ زيد يقوم.

تبييه

«إذ» المذكورة لازمة للظرفية، إلا أن يضاف إليها زمان،
نحو: يومئذٍ، وحيثنذٍ. ولا تتصرف، بغير ذلك، فلا تكون فاعلة،
ولا مبتدأ. وأجاز الأخص والزجاج، وتبعها كثير من المعربين، أن

(١) في الأصل: الإضافة.

(٢) البيت لأبي ذؤيب. ديوان الهذليين ١: ٦٨ والمثني ٩١ وشرح شواهد

٣٦٠ والخزانة ٣: ١٤٧. وقوله بعافية أي: نهيتك وأنت معافى.

تقع مفعولاً به. وذكروا ذلك في آيات كثيرة، كقوله تعالى ﴿وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾^(١) ف «إِذ» في هذه الآية ونحوها مفعول به. ومن لم ير ذلك جعل المفعول محذوفاً، و «إِذ» ظرفٌ عاملٌ له ذلك المحذوف. والتقدير: واذكروا نعمة الله عليكم إِذ، أو: واذكروا حالكم إِذ، ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، بمعنى «إِذَا». ذهب إلى ذلك قوم، من المتأخرين، منهم ابن مالك. واستدلوا بقول الله تعالى ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(٢) وبآيات أخرى.

وذهب أكثر المحققين إلى أن «إِذ» لا تقع موقع «إِذَا»، ولا «إِذَا» موقع «إِذ». وهو الذي صححه المغاربة، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها، بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله، تعالى، متيقنةً مقطوعاً بها عبّر عنها بلفظ الماضي. وبهذا أجاب الزمخشري، وابن عطية، وغيرها.

الثالث: أن تكون للتعليل، نحو قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ

(١) الأنفال: ٢٦.

(٢) غافر: ٦٩ - ٧٠. وسقط «فسوف يعلمون» من الأصل.

اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴿١﴾ ، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسَّ قُلُوبَهُمْ﴾ ﴿٢﴾ .
ومنه قول الفرزدق ^(٣) :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نَعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

واختلف ^(٤) في «إِذْ» هذه ، فذهب بعض المتأخرين إلى أنها
تجردت عن الظرفية ، وتمحضت للتعايل . ونُسب إلى سيديبه . وصرح
ابن مالك ، في بعض نسخ «التسهيل» ، بحرفيتها . وذهب قوم ، منهم
الشلوبين ، إلى أنها لا تخرج عن الظرفية . قال بعضهم : وهو الصحيح .

الرابع : أن تكون للمفاجأة . ولا تكون للمفاجأة إلا بعد «بينا»
و «بينما» . قال سيديبه : «بينا أنا كذا إذ جاء زيد ، فهذا لما توافقه
وتهجم عليه .

واختلف في «إِذْ» هذه . فقيل : هي باقية على ظرفيتها الزمانية .

-
- (١) الزخرف : ٣٩ . (٢) الأحقاف : ١١ .
(٣) ديوان الفرزدق ٢٢٣ و المنى ٨٧ و شرح شواهد ٢٣٧ و المازنة
٢ : ١٣٠ و ٤ : ١٣٣ . (٤) ب : واختلفوا .
(٥) الكتاب ٢ : ٣١١ .

وقيل: هي ظرف مكان، كما قال بعضهم ذلك في «إذا» الفجائية. وقال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها. وذهب بعضهم إلى أنها زائدة.

فإن قلت: إذا جُعِلت ظرفاً فما العامل فيها؟ قلتُ: قال ابن جني: الناصب لها هو الفعل الذي بعدها، وليست مضافة إليه. والناصب لـ «ينا» و «بينما» فعل يقدر مما بعد «إذ». وقال الشلويين: العامل في «ينا»^(١) ما يُفهم من سياق الكلام، و «إذ» بدل من «ينا»^(١)، أي: حين أنا كذلك، إذ جاء زيد، وافقتُ محيي زيد.

والفصيح ألاّ يؤتى بـ «إذ» بعد «ينا» و «بينما». والإتيان بها بعدها عربي، خلافاً لمن أنكره.

الخامس: أن تكون شرطية، فيجزم بها. ولا تكون كذلك إلاّ مقرونة بـ «ما»، لأنها إذا تجردت لزمها الإضافة إلى ما يليها. والإضافة من خصائص الأسماء. فكانت منافية للجزم. فلما قصد جعلها جازمة رُكبت مع «ما»، لتكفّرها عن الإضافة، ونهيها لما لم يكن لها من معنى وعمل. ولكونها تركبت مع «ما» عدّها بعضهم في الحروف الرباعية.

(١) ب : ينا.

واختلف النحويون فيها. فذهب سيبويه إلى أنها حرف شرط
 كـ «إن» الشرطية. وذهب المبرد، وابن السراج، وأبو علي، ومن
 وافقهم، إلى أنها باقية على اسميتها، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً،
 بعد أن كان ماضياً. قال ابن مالك: والصحيح ما ذهب إليه سيبويه،
 لأنها قبل التركيب حُكِمَ باسميتها، لدالاتها على وقت ماضٍ، دون
 شيء آخر يُدعى أنها دالة عليه، ولساواتها الأسماء، في قبول بعض
 علامات الاسمية، كالتنوين، والإضافة إليها، والوقوع موقع مفعول
 فيه، ومفعول به. وأما بعد التركيب فمدلولها، المجتمع عليه، المجازاةُ.
 وهو من معاني الحروف. ومن ادعى أن لها مدلولاً آخر، زائداً على
 ذلك، فلا حجة له. وهي مع ذلك غير قابلة لشيء، من العلامات، التي
 كانت قابلة لها قبل التركيب. فوجب انتفاء اسميتها، وثبوت حرفيتها.

تنبیه

خص بعضهم الجزم بـ «إذما» بالشعر^(١)، وجعلها كـ «إذا». .
 والصحيح أن الجزم بها جائز في الاختيار.

السادس: أن تكون زائدة. ذهب إلى ذلك أبو عبيدة، وابن

(١) في الأصل: في الشعر.

قتيبة، وجملاً من ذلك قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴿١﴾ ،
ومواضع أُخرى في القرآن . ومذهبها في ذلك ضعيف . وكانا يُضعفان
في علم النحو .

وزاد بعضهم لـ « إذ » قسماً سابقاً . وهو أن تكون بمعنى « قد » .
وجعل « إذ » في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴿٢﴾ بمعنى « قد » . وليس
هذا القول بشيء .^(٣) . والله أعلم .

أل

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً ، واسماً . فالاسم « أل » الموصولة ،
على الصحيح . وما سوى ذلك ، من أقسامها ، فهو حرف . وجملة أقسامها
أحد عشر قسماً :

الأول : أن تكون حرف تعريف ، ومذهب سيبويه أنه حرف
ثنائي ، وهمزة همزة وصل^(٤) ، معتد بها في الوضع ، كالأعداد بيمزة

(١) البقرة : ٣٠ . (٢) في الأصل : من .

(٣) في الأصل : وهذا القول ليس بشيء .

(٤) في الأصل : أنه ثنائي وهمزته وصل . انظر ١٣٨ .

الوصل في « استمع » ونحوه ، بحيث لا يمدّ رباعياً . وهذا هو أقرب المذاهب إلى الصواب ، وقوفاً مع ظاهر اللفظ . وتقدم ذكر بقية المذاهب . واختار ابن مالك مذهب الخليل ، وهو أن حرف التعريف ثنائي ، وهمزة قطع أصلية ، ولكنها وصات ، لكثرة الاستعمال . ونصّره في « شرح التسهيل » بأوجه ، لا يسلم أكثرها من الاعتراض . وقد بينت ذلك في غير هذا الكتاب .

ثم اعلم أن من جعل حرف التعريف ثنائياً ، وهمزة أصلية ، عبّر عنه بـ « أل » . ولا يحسن أن يقول : الألف واللام ، كما لا يقال في « قد » : القاف والdal . وكذلك ذكر عن الخليل . قال ابن جني : كان يقول « أل » ، ولا يقول : الألف واللام . ومن جعل حرف التعريف اللام وحدها عبّر باللام ، كما فعل المتأخرون . ومن جعل حرف التعريف ثنائياً ، وهمزة همزة وصل زائدة ، فله أن يقول « أل » ، وأن يقول : الألف واللام . وقد وقع في كتاب سيويه التعبير بالأمرين . ولكن الأول أقيس .

ولـ « أل » ، التي هي حرف تعريف ، ثلاثة أقسام : عهدية ، وجنسية ، ولتعريف الحقيقة .

فالمهيدية : هي التي عُهدَ مصحوبها ، بتقديم ذكره ^(١) . نحو :
جاءني رجلٌ فأكرمتُ الرجلَ ، أو بحضوره حسناً ، كقولك لمن
سدّ سدسهما : القرطاسَ ، أو علماً ، كقوله تعالى ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ ^(٢) .

والجنسية بخلافها . وهي قسامان : أحدهما حقيقي ، وهي التي ترد
لشمول أفراد الجنس . نحو ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ ^(٣) . والآخر
مجازي ، وهي التي ^(٤) ترد لشمول خصائص الجنس ، على سبيل المبالغة .
نحو : أنت الرجلُ علماً ، أي : الكاملُ في هذه الصفة . ويقال لها :
التي للكمال .

وأما التي لتعريف الحقيقة ، ويقال لها : لتعريف الماهية ، فنحو ^(٥)
قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ ^(٦) .

واختلف في هذا القسم . فقيل : هو راجع إلى المهيدية . وقيل :
راجع ^(٧) إلى الجنسية . وقيل : قسم برأسه .

(١) ب و ج : التي يمهد مصحوبها بتقديم ذكره .

(٢) التوبة : ٤١ . (٣) العصر : ٢ .

(٤) سقطت من الأصل . (٥) في الأصل : نحو .

(٦) الأنبياء : ٣٠ . (٧) سقطت من الأصل .

فإن قلتُ : ما حقيقة الفرق بين هذا القسم والقسمين السابقين؟
قلتُ : حقيقة الفرق أن المهديّة يراد بمصحوبها فرد معين . والجنسية
يراد بمصحوبها كل الأفراد حقيقة ، أو مجازاً . والتي لتعريف الحقيقة
يراد بمصحوبها نفس الحقيقة ، لا ما تصدق عليه من الأفراد .

فإن قلتُ : فما الفرق بين المَعْرِفِ بـ «أل» التي هي ^(١) لتعريف
الحقيقة ، في قولك : اشتر الماء ، وبين اسم الجنس النكرة ، في قولك :
اشتر ماءً؟ قلتُ : الفرق بينهما أن المَعْرِفِ بـ «أل» المذكورة موضوع
للحقيقة ، بقيد حضورها في الذهن . واسم الجنس النكرة موضوع لمطلق
الحقيقة ، لا باعتبار قيد . ولا إشكال في أن الحقيقة ، باعتبار حضورها في
الذهن ، أخص من مطلق الحقيقة . لأن حضورها في الذهن نوع تشخص
لها . وهذا هو الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أيضاً .

الثاني : أن تكون للحضور . وهي الواقعة بعد اسم الإشارة ،
نحو ﴿ لا أقسمُ بهذا البلدِ ﴾ ^(٢) ، وبعد «أيّ» في النداء ، نحو :
يا أيّها الرّجلُ ، وفي نحو : الساعة ، والوقت ، إذا أُريد به الحاضر .
وهذا القسم راجع إلى الذي قبله . فقال ^(٣) بعضهم : يرجع إلى الجنسية .

(٢) البلد : ١ .

(١) سقطت من ب و ج و د .

(٣) في الأصل : قال .

قال أبو موسى^(١) : ويعرض في الجنسية الحضورُ . وقيل : بل هي راجعة إلى المهديّة .

الثالث : أن تكون للغلبة . نحو « البيت » للكعبة ، و « المدينة » لطيبة . وهذه هي ، في الأصل ، التي للعهد . ولكن مصحوبها لما غلب على بعض ماله معناه صار علماً بالغلبة ، وصارت « أل » لازمة له ، وسُلبت التعريف . ولا تُحذف منه إلاّ في نداء ، أو إضافة ، أو نادر من الكلام .

الرابع : أن تكون للمع الصفة . نحو : الحارث ، والعبّاس . وحقيقة هذه^(٢) أنها حرف زائد ، للتنبية على أن أصل « الحارث » ونحوه ، من الأعلام ، الوصفية . وقول أبي موسى « ويعرض في المهديّة الغلبة » ولمحُ الصفة « فيه نظر^(٣) » ، لأن « أل » في : الحارث ، والعبّاس ، ونحوهما ، لم تكن عهدية فعرض لها للمع .

فإن قلت : بل هي التي^(٤) للعهد ، دخلت على هذه الأوصاف ،

-
- (١) وهو الجزولي ، عيسى بن عبد العزيز . انظر المعجم ١ : ٨٠ .
(٢) في الأصل : هذا . (٣) سقط « فيه نظر » من الأصل .
(٤) سقطت من الأصل .

قبل العملية، ثم أُقرت بعد العملية، لتفيد هذا المعنى، كما فعل في التي للغلبة! قلتُ: هذا فاسد، لأن التي للمح الصفة إنما زِيدت، بعد العملية، ولذلك يجوز حذفها. ولو كانت قبل العملية، ثم أُقرت بعد العملية، للزمت، لأن ما قرنت الألف واللام نَقَلته أو ارتجاله لزمته. وظاهر كلام ابن مالك أن الألف واللام المذكورة للمح الأصل، لا للمح الوصف. ولذلك مثل بالفضل والنعمان، وليس بوصفين، في الأصل.

الخامس: أن تكون زائدة لازمة. وذلك في ألفاظ محفوظة. منها: الذي، والتي، وفروعها من الموصولات. ومنها: اللات اسم الصم. ومنها: الآن. وإنما حكم على الألف واللام في هذه الألفاظ بالزيادة، لأن تعريفها بغير الألف واللام؛ أما الموصولات فبالهد الذي في صلاتها، على المختار. وأما «اللات» فبالعملية. وأما «الآن» فقيل: تعريفه بلام مقدره ضمن معناها، ولذلك بُني. وقيل تعريفه محذور مسماه، كتعريف اسم الإشارة.

السادس: أن تكون زائدة غير لازمة. وهي ضربان: زائدة في نادر من الكلام، وزائدة للضرورة.

فالزائدة ، في نادر الكلام ، كزيادتها فيما حكاه الكوفيون ، من قول العرب : الخمسة المشر (١) الدرهم (٢) .

والزائدة للضرورة إما في معرفة ، كقوله (٣) :

* باعَدَ أُمَّ العَمْرِ وَمِنْ أَسِيرِهَا *

وإما في نكرة ، كقوله (٤) :

رَأَيْتُكَ ، لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ ، يَأْقِسُ عَنْ عَمْرٍو

وذلك في الشعر كثير .

السابع : أن تكون عوضاً من الضمير . هذا القسم قال به

(١) ب : الخمسة عشر . وكلاهما رواه الكوفيون . انظر المسألة ٤٣ من الإنصاف .

(٢) في الاصل وجود : الدرهم .

(٣) البيت لأبي النجم . الفصل ٨ وشرح ١ : ٤٤ والمغني ٥٢ وشرح

شواهد ١٧ و ١٦٣ والمقتضب ٤ : ٤٩ وشرح شواهد الشافية ٥٠٦

والهمع ١ : ٨٠ والدرر ١ : ٥٣ .

(٤) راشد بن شهاب . الفضليات ٣١٠ وشرح ابن عقيل ١ : ١٦٤ والهمع

١ : ٨٠ والدرر ١ : ٥٣ والمغني ١ : ٥٠٢ - ٥٠٣ و ٣ : ٢٢٥ .

الكوفيون ، وتبهم ابن مالك . ومن أمثله قوله تعالى ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾^(١) ، وقوله تعالى ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾^(٢) أي : أبوابها ، وهي مأواه . ومذهب أكثر البصريين أن الضمير في ذلك محذوف والتقدير : مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ مِنْهَا ، أَوْ لَهَا ، وهي المأوى له . وكذلك يقولون في نحو^(٣) : مررت برجل حسن الوجه ، أي : منه ، أَوْ لَهُ .

الثامن : أن تكون عوضاً من الهمزة . وذلك الألف واللام في اسم الله تعالى ، على قول من جعل أصله إلهآ ، وقال بأن الهمزة ، التي هي فاء الكلمة ، حذفت اعتباراً . لا للنقل . وهو قول الخليل ، فمارواه عنه سيبويه . قال الزمخشري : ولذلك قيل في النداء : يا الله ، بقطع الهمزة ، كما يقال : يا إله . قلت : علل^(٤) الجوهرى في « الصحاح » قطع الهمزة ، بأن الوقف نوي على حرف النداء ، تفخيماً للاسم . ونظر سيبويه^(٥) هذا الاسم الشريف^(٦) بالناس . قال : مثله « الناس » أصله

- | | |
|----------------------|-------------------------|
| (١) ص : ٥٠ . | (٢) النازعات : ٤١ . |
| (٣) سقطت من الأصل . | (٤) انظر الصحاح (أله) . |
| (٥) الكتاب ١ : ٣٠٩ . | (٦) سقطت في الأصل . |

« أناس ». وظاهر هذا أن الألف واللام في « الناس » عوض^(١) من الهمزة، كما قال بعضهم. وقال المهدي^(٢): ليست الألف واللام في « الناس » للتعويض من الهمزة^(٣)، وإن كان سيبويه قد شبهه به، فإن تشبيهه إنما وقع على حذف الهمزة من « أناس »، في حال دخول الألف واللام، لاعلى أنهما بدل من المحذوف، كما كانا في اسم الله تعالى بدلاً. ويقوي ذلك ما أنشده المبرد عن أبي عثمان، من قول الشاعر^(٤):

إِنَّ الْمَنَائِيَا يَطْلَعْنَ

على الأُناسِ، الأَمِينِنا

فلو كان عوضاً لم تجتمع الهمزة مع المعوض منه.

التاسع: أن تكون التعظيم والتفخيم. ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين، فجعل الألف واللام في اسم^(٥) الله تعالى جاءتا للتفخيم والتعظيم. واعترض

(١) في الأصل: لتعويض.

(٢) وهو أحد شراح مقصورة ابن دريد.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) ذي جذن الحميري. الخصائص ٣: ١٥١ وأمالى ابن السجري ١٢٤: ١

واللسان (أنس) والمعمرون ٤٣ والخزانة ١: ٣٥١ - ٣٥٨.

(٥) سقطت من الأصل.

بأننا لم نجد اسماً فُخِّمَ وعظم ، بدخول الألف واللام . وللمنتصر أن يقول : وجدنا لهذا الاسم خصائص ، فما يُنكَرُ أن يكون هذا منها ؟ قلتُ : نقل المهدي ، عن سيبويه ، أن الألف واللام في هذا الاسم الشريف للتعظيم كما تقدم عن بعض الكوفيين . وفي الألف واللام ، في هذا الاسم الشريف ، أقوال ذكرتها في «إعراب البسملة» .

العاشر : أن تكون بقية « الذي » . قال بذلك بعض النحويين ، في مواضع ، منها قول الشاعر^(١) :

مِنَ الْقَوْمِ ، الرَّسُولُ اللهُ مِنْهُمْ
لَهُمْ ، دانت رِقَابُ بني معدة
أي : الذين رسولُ الله منهم . فحذف الاسم ، اكتفاءً بالألف واللام .

وذهب بعضهم إلى أنها ، في هذا البيت ، زائدة . والصحيح أنها «أل» الموصولة . وذهب بعض النحويين إلى أن «أل» في

(١) المغني ٤٩ وشرح شواهد ١٦١ وشرح ابن عقيل ١ : ٨٤ والإنصاف ٥٢١ وشرح الأشموني ١ : ١٩٤ والهمع ١ : ٨٥ والبرر ١ : ٦١ والميني ٤٧٧ : ١ . وانظر الخزانة ١ : ١٥ .

قول الشاعر (١) :

* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ *

بقية الذي .

الحادي عشر: الموصولة . وهي الداخلة على الصفات . نحو : الضَّارِبُ، والمَضْرُوبُ . وفيها (٢) ثلاثة أقوال : الأول أنها حرف تعريف ، لا موصولة . وهو مذهب الأخفش . والثاني أنها حرف موصول ، لا اسم موصول . وهو مذهب المازني . والثالث أنها اسم موصول . وهو مذهب الجمهور . ولكل قول أدلة ، يطول ذكرها . والصحيح مذهب الجمهور ، لعود (٣) الضمير إليها (٤) ، في نحو : الضَّارِبُهَا زَيْدٌ هُنْدُ .

وشذَّ وصلها بالمضارع ، في قول الشاعر :

* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ *

وقد وردت ، من ذلك ، أبيات . وذهب ابن مالك إلى جواز ذلك في

(١) صدر بيت للفرزدق . عجزه :

ولا الأصيل ، ولا ذبي الرأبي ، والجدل

شرح الأشموني ١ : ١٦٩ و ١٩٣ والميني ١ : ٤٤٥ وشرح ابن عقيل

١ : ١٤١ والإنصاف ٥٢١ والجمع ١ : ٨٥ والدرر ١ : ٦١ وشرح

التصريح ١ : ١٤٢ والخزانة ١ : ١٤ .

(٢) في الأصل : فيه . (٣) في الأصل : في عود .

(٤) ب و ج : عليها .

الاختيار، وفاقاً لبعض الكوفيين. وشذ وصلها بالجملة الاسمية، في قوله :

* مِنْ الْقَوْمِ ، الرَّسُولُ اللهُ مِنْهُمْ *

[وقد تقدم]^(١) ، وبالظرف في قول الراجز^(٢) :

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعْنَى
فَهُوَ حَرٌّ ، بَعِيشَةٌ ، ذَاتِ سَعَةٍ
أي : على الذي معه .

تنبيهه

وقد اتضح ، بما ذكرته ، أن الألف واللام [في كلام العرب]^(٣) أربعة عشر قسمًا ، على التفصيل ، بالمتفق عليه ، والمختلف فيه . وهي :
المهذية ، والجنسية ، والتي للكمال وهي نوع من الجنسية ، والتي للحقيقة ، والتي للحضور ، والتي للغلبة ، والتي للمح الصفة ، والزائدة اللازمة ، والزائدة للضرورة ، والتي هي^(٤) عوض من الضمير ، والتي

(١) سقط من الأصل .

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ١٤٤ والمفني ٤٩ وشرح شواهد ١٦١ والمعيني

١ : ٤٧٥ والخزانة ١ : ١٤ والمجمع ١ : ٨٥ والدرر ١ : ٦١ .

(٣) سقط من الأصل . (٤) في الأصل : وهي التي .

هي عوض من الهمزة، والتي للتفخيم، وبقية الذي، والموصولة. وكلها،
عند التحقيق، راجعة إلى ثلاثة أقسام: معرفة وزائدة وموصولة. وقد
نظمتها في هذه الأبيات:

أقسامُ «أل» أربعٌ، وعَشْرٌ
للمهْدِ ، والجِنْسِ ، والكِمَالِ
ثُمَّ لِماهيَّةِ ، ولَمَنعِ
أو غَالِبِ ، أو حُضُورِ حالِ
وزِيدَ نَثْرًا ، وزِيدَ نِظْمًا
وفَخَّمتُ ، في اسمِ ذِي الجِلالِ
ونابَ عن مُضمَرٍ ، وهَمزِ
وكنَ ، بذِي الوصلِ ، ذا احتفالِ
وقيلَ : بَعْضُ «الَّذِي» أَنَا
فاحفظْهُ ، وابحَثْ عنِ المِثالِ

أم

حرف مهمل، له أربعة أقسام:

الأول: «أم» المتصلة، وهي المعادلة لهمزة التسوية، نحو

﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾^(١) ، أو لهمزة الاستفهام، التي يطلب بها و بـ « أم » ما يطلب بـ « أي » . نحو : أقام زيد أم قعد؟ وقد تحذف الهمزة، للعلم بها . وتقدم ذكر ذلك . و« أم » هذه عاطفة .

وذهب ابن كيسان إلى أن أصلها « أو » والميم بدل من الواو . وذكر النحاس في « أم » هذه خلافاً، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة . فإذا قال : أقام زيد أم عمرو؟ فالمعنى : أعمرو قام؟ فيصير على مذهبه استفهامين . وقال محمد بن مسعود الغزني^(٢) في « البديع » : إن « أم » ليست بحرف عطف . وكونها حرف عطف هو مذهب الجمهور .

الثاني : « أم » المنقطعة . وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين . واختلف في معناها، فتمال البصريون : إنها تقدر بـ « بل » والهمزة مطلقاً . وقال قوم : إنها تقدر بـ « بل » مطلقاً . وذكر ابن مالك أن الأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام، وقد تدل على الإضراب

(١) البقرة : ٦ .

(٢) وهو ابن الذكي . وكتابه البديع يخالف أقوال النحويين في أمور كثيرة . توفي سنة ٤٢١ . بغية الوعاة ١ : ٢٤٥ والمغني ٦٠٢ وكشف الظنون ٢٣٦ .

فقط. ولكونها قد تخلو من الاستفهام، دخلت على أدوات الاستفهام،
 ما عدا الهمزة. نحو ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾^(١)،
 ﴿ أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٢). وهو فصيح كثير. ووه من
 زعم أنه قليل جداً، لأنه من الجمع بين أداتي معنى واحد. وقدّر بعضهم
 « أم » هذه بالهمزة وحدها، في قوله تعالى ﴿ أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ
 أَوْلِيَاءَ ﴾^(٣).

فإن قلت: فـ « أم » المنقطعة هل هي عاطفة أو^(٤) ليست
 بعاطفة؟ قلت: المغاربة يقولون: إنها ليست عاطفة، لا في مفرد، ولا في
 جملة. وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد، كقول العرب: إنها
 لِأَبْلِ أُمِّ شَاء. قال: فـ « أم » هنا مجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها
 على ما قبلها، كما يكون بمد « بل »، فإنَّها بمعناها. ومذهب الفارسي،
 وابن جني، في ذلك أنها^(٥) بمنزلة « بل » والهمزة، وأن التقدير: بل
 أهي شاء. وبه جزم ابن مالك، في بعض كتبه.

الثالث: « أم » الزائدة. ذهب أبو زيد إلى أن « أم » تكون

(٢) النمل : ٨٤

(٤) : في الأصل : أم .

(١) الرعد : ١٦

(٣) الرعد : ١٧

(٥) في الأصل : إلى أنها .

زائدة، وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾^(١).
 وذكر الحريري في « درة القواص » أن بمض أهل اليمن يزيد « أم »
 في الكلام، فيقولون^(٢) : أم نحن نضربُ الهامَ ، أي : نحن نضرب .
 الرابع : « أم » التي هي حرف تعريف ، في لغة طيِّبٍ ، وقيل
 لغة حمير . وجاء في الحديث « ليس من اميرٍ امصيامٍ في امسفرٍ »^(٣) .
 وذكروا أن الميم في هذا بدل من اللام . وتقدم ذكر هذه اللغة ،
 في حرف الميم . والله أعلم .

ابن المكسورة الهمزة

حرف له سبعة أقسام :

الأول : « إن » الشرطية ، وهو حرف^(٤) يجزم فعلين . وشذَّ
 إهالها ، في قراءة طلحة ﴿ فَأِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾^(٥) ذكرها
 ابن جني في « المحتسب »^(٦) . وفي الحديث « أن تعبد الله كأنك

-
- (١) السجدة : ٣ .
 (٢) سقطت من الأصل .
 (٣) المغني ٤٨ وحاشية السوقي ١ : ٥١ وحاشية الأمير ١ : ٤٧ .
 والمتع ٣٩٤ وشرح الفصل ١٠ : ٣٤ . وانظر ماضي في ص ١٤٠ .
 (٤) ج : حرف جزم . (٥) مريم : ٢٦ .
 (٦) سقط « في المحتسب » من الأصل .

تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِلَّا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»^(١). ذكره ابن مالك .
و «إن» الشرطية هي أم أدوات الشرط .

الثاني: «إن» المخففة من الثقيلة . وفيها بعد التخفيف لغتان:
الإهمال، والإعمال . والإهمال أشهر . وقد قرئ . بالوجهين قوله
تعالى ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤَفِّقَنَّهُمْ﴾^(٢). وهذه القراءة، ونقل
سيبويه، حجة على من أنكر الإعمال . فإذا عملت فحكمها حكم
الثقيلة . وإذا أُنغيتُ جاز أن يليها الأسماء والأفعال . ولا يليها، من
الأفعال، إلا النواسخ، نحو ﴿وَإِنْ كَانَتْ كَكَبِيرَةٍ﴾^(٣). ونذر
قول الشاعر^(٤):

شَلَّتْ يَمِينُكَ، إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا

وَجَبَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وأجاز الأَخفش القياس على هذا البيت، وتبعه ابن مالك . وتقدم أن

(١) سنن الترمذي ٧ : ٢٧٣ . (٢) هود : ١١١ .

(٣) البقرة : ٤٣ .

(٤) كذا وهو لشاعرة ، عاتكة بنت زيد ، أو صفية زوجة الزبير بن العوام .

المعنى ٢١ وشرح شواهد ٧١ والانصاف ٦٤١ وشرح ابن عقيل ١ :

٣٢٧ وشرح الأشموني ١ : ٥١٠ والميني ٢ : ٢٧٨ وشرح المفصل ٨ :

٧١ والخزانة ٤ : ٣٤٨ .

اللام الفارقة تلزم بمد « إن » هذه ، إن خيف التباسها بالنافية . وذهب الكوفيون إلى أن « إن » هذه نافية ، لا مخففة ، واللام بعدها بمعنى « إلا » ، وأجازوا دخولها على سائر الأفعال .

الثالث : « إن » النافية ، وهي ضربان : عاملة ، وغير عاملة .

فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر . وفي هذا خلاف ، منعه أكثر البصريين ، وأجزاه الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي ، وأبو الفتح . واختلف النقل عن سيويه والمبرد .

والصحيح جواز إعمالها ، لثبوته نظماً ونثراً . فن الثر قولهم :
إِنَّ ذَلِكَ نَافِعٌ لَاصْرَاكَ ، وَإِنَّ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ ، إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ .
وقال أعرابي : إِنَّ قَائِمًا . يريد : إِنَّ أَنَا قَائِمًا . وعلى ذلك خرج ابن جني قراءة سعيد بن جبير ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ ، مِنْ دُونِ اللَّهِ ، عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ ﴾ ^(١) . ومن النظم قول الشاعر ^(٢) :

إِنَّ هُوَ مُسْتَوِيًا عَلَى أَحَدٍ

إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانينِ

(١) الأعراف : ١٩٤ .

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٢٧٢ وشرح الأشعموني ١ : ٤٢٥ وشنور الذهب ٢٧٨ والأزهية ٣٣ والمقرب ١ : ١٠٥ والميني ٢ : ٦٦٣ والممع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٦ والخزانة ٢ : ١٤٤ .

أنشده الكسائي . وقول الآخر^(١) :

إِنِ المرءَ مَيِّتًا ، بَاتِقِضَاءِ حَيَاتِهِ
ولكنْ بَأَن يُبَغِّى عَلَيْهِ ، فَيُخَذَلَا

وقد تبين ، بهذا ، بطلان قول من خص ذلك بالضرورة ، وقال :
لم يأت منه إلا « إن » هو مستوليًا . وحكى بعض النحويين أن
إعمالها لغة أهل العالية .

وغير العاملة كثير وجودها ، في الكلام ، كقوله تعالى ﴿ إِنِ

الكَافِرُونَ . إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾^(٢) .

الرابع : « إن » الزائدة ، وهي ضربان : كافئة ، وغير كافئة .

فالكافئة بـ « ما » الحجازية نحو : ما إن زيد قائمٌ . فـ « إن »
في ذلك زائدة كافئة لـ « ما » عن العمل . وذهب الكوفيون إلى أنها
نافية . وهو فاسد .

وغير الكافئة في أربعة مواضع : أولها بـ « ما » الموصولة

الاسمية ، [كقول الشاعر^(٣) :

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٢٧٣ وشرح الأشموني ١ : ٤٢٧ والميني ٢ : ١٤٥

والهمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ والخزانة ٢ : ١٤٤ .

(٢) الملك : ٢٠ . (٣) جابر بن رألان ، أو إيلس بن الأرت . المعنى ٢٢

وشرح شواهد ٨٥ والهمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ والخزانة ٣ : ٥٦٧ .

يُرَجَّبِي المرء ما إن لا يَراهُ
وتعرِضُ، دُونَ أدناهُ، الخَطُوبُ
وثانها بعد « ما » المصدرية [١]، كقول الشاعر [٢]:

ورَجَّ الفتى، للخيرِ، ما إن رَأيتَهُ
على السِّنِّ، خيراً لا يزالُ يَزِيدُ
وثالثها بعد « ألا » الاستفتاحية، كقول الشاعر [٣]:

* ألا، إن سَرَى ليلي، فبِتُ كَثيباً *

ورابعها قبل [٤] مَدَّةِ الإنكار. قال سيبويه: سمعنا رجلاً من أهل
البادية، قيل له: أخرج إن أخصبتِ البادية؟ فقال: أنا إنِّيته! منكراً
أن يكون رأيه على خلاف الخروج.

الخامس: « إن » التي هي بقية « إمّا ». ذكر ذلك سيبويه [٥]،

(١) سقط من الأصل .

(٢) المملوط القريمي . المغني ٢٢ وشرح شواهد ٨٥ و ٧١٦ والكتاب ٣: ٣٠٦
والممع ١: ١٢٥ والدرر ١: ٩٧ .

(٣) صدر بيت ، عجزه :

أُحاذِرُ أن تَنأى النَّوى ، يَغضُوبُ

المغني ٢٢ وشرح شواهد ٨٦ المع ١: ١٢٥ والدرر ١: ٩٧ .
وغضوب : اسم امرأة .

(٤) في الأصل : بعد .

(٥) الكتاب ١: ١٣٥ .

وجعل منه قول الشاعر^(١) :

سَقَتَهُ الرَّوَّاعِدُ ، مِنْ صَيِّفٍ
وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

قال : أراد: إمّا من خريف . وقد خولف ، في هذا البيت ، فجعلها المبرد وغيره شرطية . وهو أظهر ، لعدم التكرار . وأبين منه قول الآخر^(٢) :

* فَإِنْ جَزَعَا ، وَإِنْ إِجْمَالَ صَبَّرِ * .

أراد : فإمّا جَزَعَا وإمّا إِجْمَالَ صَبَّرِ . وفيه احتمال . وقال ابن مالك : « إمّا » مركبة من « إن » و « ما » ، وقد يكفى بـ « إن » .

السادس : « إن » التي بمعنى « إذ » . ذهب إلى ذلك قوم ، في قوله تعالى ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ، إِنَّ كُتُمُ مُمُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) .

(١) النمر بن تولب . الكتاب ١ : ١٣٥ و ٤٧١ والمغني ٦١ وشرح شواهده ١٨٠ والخزانة ٤ : ٤٣٤ .

(٢) عجز بيت لدريد بن الصمة . وصدره .

لَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ ، فَكَذَّبَتْهَا

الكتاب ١ : ١٣٤ و ٤٧١ و ٦٧ : ٢ والكامل ٢٤٨ والمقتضب ٣ : ٢٨

وشرح المفصل ٨ : ١٠١ والميني ٤ : ١٤٨ والخزانة ٤ : ٤٤٢ .

(٣) البقرة : ٢٧٨ .

قال : معناه : إذ كنتم ، وقوله تعالى ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ،
إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾^(١) ، وقول النبي ﷺ « وَإِنَّا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، بِكُمْ
لَآحِقُونَ »^(٢) ، ونحو هذه الأمثلة ، مما الفعل فيه محقق الوقوع .

ومذهب المحققين أن « إِنْ » ، في هذه المواضع كلها ، شرطية .
وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن . ولم يثبت في اللغة أن « إِنْ »
بمعنى « إِذ » . وأما قوله تعالى ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ فقول : إِنْ
فيه شرط محض ، لأنها أنزلت في تقييد ، وكان أول دخولهم في الإسلام .
وإن قدرنا الآية فيمن تقرر إيمانه فهو شرط مجازي على جهة المبالغة ، كما
تقول : إِنْ كُنْتَ وَلَدِي فَأَطِعْنِي .

وأما قوله تعالى ﴿ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ ففيه أقوال : أحدها أن ذلك
تعليم لعباده ، ليقولوا في عداتهم مثل ذلك ، متأديين بأدب الله .
وقيل : هو استثناء من الملك المخبر للنبي ﷺ ، في منامه . فذكر
الله^(٣) مقالته ، كما وقعت . حكاه ابن عطية ، عن بعض المتأولين . وذكره
الزمخشري . وقيل : المعنى : لَتَدْخُلُنَّ جميعاً ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، ولم يمت

(٢) الموطأ ٢٩ .

(١) الفتح : ٢٧ .

(٣) ليست في الأصل .

أحد. وقيل: إنما استثنى من حيث أن كل واحد، من الناس، متى ردت هذا الوعد إلى نفسه أمكن أن يتم فيه الوعد، والآية يتم. إذ قد يموت الإنسان، أو يمرض، أو يغيب. وقيل: الاستثناء معلق بقوله «آمين». قال ابن عطية: لافرق بين الاستثناء من أجل الأمن، أو من أجل الدخول، لأن الله تعالى^(١) قد أخبر بها، ووقعت الثقة بالأمرين. وقيل: هو حكاية، من الله، قول رسوله لأصحابه. ذكره السجاوندي^(٢). وقيل: لتدخلن بمشيئة الله، على عادة أهل السنة لا على الشرط. وقيل غير ذلك، مما لا تحقيق فيه.

وأما الحديث فقيل: الاستثناء فيه للتبرك. وقيل: هو راجع إلى اللقوق بهم، على الإيمان. وقيل غير هذا.

السابع: «إن» التي بمعنى «قد». [حكي عن الكسائي]^(٣)، في قوله^(٤) تعالى ﴿فَذَكَّرْ، إِنَّ نَفَعَتِ الدِّكْرَى﴾^(٥)، [أنه

(١) سقطت من الأصل.

(٢) وهو أبو طاهر، سراج الدين، محمد بن محمد بن عبدالرشيد. من علماء القرن السابع. هدية المارفين ٢: ١٠٦ ومجمع المطبوعات العربية ١٠٠٧-١٠٠٨.

(٤) في الأصل: كقوله.

(٣) سقط من الأصل.

(٥) الأعلى: ٩.

جمل « إن » بمعنى « قد » [١] ، أي : قد نعمت الذكرى (٢) . وقال بعضهم ، في قوله تعالى ﴿ إِنْ كَانَ وَعَدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾ (٣) : إنها بمعنى « قد » (٤) . وليس بصحيح . و « إن » في الآية الأولى شرطية ، وفي الثانية مخففة من الثقيلة .

وقد نظمت أقسام « إن » في هذين البيتين :

وأقسامُ « إن » بالكسرِ شرطٌ ، زيادةٌ
ونفيٌ ، وتخفيفٌ ، فتلزمُ لامُها

وقد قيلَ : معنى « إذ » و « إنا » ، وقد حكى الـ
كسائيٌ معنى « قد » ، وهذا تمامُها

أه المقنوع الهجزة

لفظ مشترك ، يكون اسماً وحرفاً . فيكون اسماً في موضعين :
أحدهما في قولهم (٥) : « أن فعلت » ، بمعنى « أنا » . ففي (٦) هنا ضمير

-
- | | |
|-----------------------|--------------------------|
| (١) سقط من الأصل . | (٢) سقطت من الأصل وجود . |
| (٣) الاسراء : ١٠٨ . | (٤) ب وجود : لقد . |
| (٥) في الأصل : قوله . | (٦) في الأصل : فهو . |

للتكلم، وهي إحدى لغات «أنا». والثاني في «أنت» وأخواته. فإن مذهب الجمهور أن الاسم هو «أن»، والتاء حرف خطاب. وقد تقدم ذكر ذلك^(١).

وأما «أن» الحرفية فذكر لها بمض النحويين عشرة أقسام:

الأول: المصدرية. وهي من الحروف الموصولات، وتوصل بالفعل المتصرف، ماضياً، ومضارعاً، وأمرأً. نحو: أعجبتني أن فعلتَ ويعجبني أن تفعلَ، وأمرتهُ بأن افعلْ. ونص سيبويه^(٢)، وغيره، على وصلها بالأمر. واستدلوا، على أنها مع الأمر مصدرية، بدخول حرف الجر عليها.

قيل: ويضعف وصلها بالأمر لوجهين: أحدهما أنها إذا قُدرت مع الفعل بالمصدر فاعل معنى الأمر. والثاني أنه لا يوجد في^(٣) كلامهم «يعجبني أن قم»، ولا «أحببتُ أن قم». ولو كانت توصل بالأمر لجاز ذلك، كما جاز في الماضي والمضارع. وجميع ما استدلوا به على أنها توصل بالأمر يحتمل أن تكون التفسيرية. وأما ما حكى سيبويه

(٢) الكتاب ١: ٤٧٩ - ٤٨٠.

(١) انظر ص ٥٨.

(٣) ب و ج: من.

من قولهم : كتبت إليه بأن قم ، فالباء زائدة، مثلها في (١) :

* لا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ *

تنبيه

« أن » المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع . بل هي أمّ الباب . وتعمل ظاهرة ومضمرة ، على تفصيل مذکور في باب إعراب الفعل . وذهب ابن طاهر (٢) إلى أن الناصبة للمضارع قسم ، غير الداخلة على الماضي والأمر . وليس بصحيح .

الثاني : الخففة من الثقيلة . وهي ثلاثية وضعاً ، بخلاف التي قبلها . و « أن » الخففة تنصب الاسم وترفع الخبر ، كأصلها . إلا أن اسمها منوي ، لا يبرز إلا في ضرورة ، كقول الشاعر (٣) :

(١) قسم بيت تمامه :

هِنَّ الحِرَارُ ، لا رَبَّاتٌ أَحْمَرَةٌ سُوْدُ الحِجَابِ ، لا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ
وينسب إلى الراعي النميري ، ديوانه ٨٧ ، وإلى القتال الكلابي ، ديوانه ٥٣ . وانظر المغني ٢٧ والخزانة ٣ : ٦٦٧ . والأحمره : جمع حمار . وخص الحمر لأنها رذال المال وشبهه .

(٢) وهو محمد بن أحمد الأنصاري ، أبو بكر ، ويعرف بالخدب . مات في عشر الثمانين وخمسائة . بنية الوعاة ١ : ٢٨ .

(٣) المغني ٢٩ وشرح شواهد ١٠٥ والمفصل ١٣٨ وشرحه ٨ : ٧١ والإنصاف ٢٠٥ والمقرب ١ : ١١١ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٢٨ وشرح الأشموني ١ : ٥١١ والخزانة ٢ : ٤٦٥ والممع ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٠ .

فلو أنك ، في يومِ الرِّخاءِ ، سألتني
طَلاقَكَ لم أبخل ، وأنتِ صَدِيقُ

وأجاز بعضهم بروزه في غير الضرورة . وتقل عن البصريين . ولا يلزم
كون اسمها المنوي ضمير شأن ، خلافاً لقوم . وقد قدر سيبويه في قوله
تعالى ﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾^(١) ، أنك يا إبراهيم
قد صدقت الرؤيا^(٢) .

وخبر « أن » المخففة إما جملة اسمية ، نحو ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ
أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٣) ، وإما جملة فعلية مفصولة بـ « قد » ،
نحو ﴿ وَنَعَلِمُ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا ﴾^(٤) ، أو حرف تنفيس ، نحو
﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾^(٥) ، أو حرف نفي ، نحو ﴿ عَلِمَ أَنْ
لَنْ تُخْصَوْهُ ﴾^(٦) ، أو « لو » ، نحو ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ
لَوْ كَانُوا ﴾^(٧) ، ما لم يكن الفعل غير متصرف أو دعاء ، فلا يحتاج إلى

(١) الصافات : ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) سقطت من الأصل . وفي الكتاب ١ : ٤٨٠ : « كأنه قال : فادبناه أنك

قد صدقت الرؤيا ، يا إبراهيم » .

(٤) المائة : ١١٣ .

(٣) يونس : ١٠ .

(٦) المزمل : ٢٠ .

(٥) المزمل : ٢٠ .

(٧) سبأ : ١٤ .

فاصل، نحو ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾^(١) ، ونحو ﴿ وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾^(٢) . ونذر عدم الفصل، مع غيرها، كقول الشاعر^(٣) :

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ، فجادوا
قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا، بأعظم سؤالٍ

وفي جوازه، في الاختيار، خلاف .

تبيه

مذهب الكوفيين في « أن » المخففة أنها لا تعمل، لافي ظاهر^(٤) ولا مضمرة . وقد أجاز سيبويه أن تلتقى لفظاً ، وتقديراً ، فلا يكون لها عمل .

واعلم أن « أن » المخففة من الحروف المصدرية . فإذا قيل « أن : المصدرية » فاللفظ صالح لـ « أن » الناصبة للفعل ، ولـ « أن »

(١) النجم : ٣٩ . (٢) النور : ٩ .

(٣) شرح ابن عقيل ١ : ٣٣١ والهمع ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٠ وشرح الأشموني ١ : ٥٢٠ ومنهج السالك ١ : ٢٦٧ والعيني ٢ : ٢٩٤-٢٩٧ .

(٤) ب و ج : أنها لا تعمل في ظاهر .

المخففة. والفرق بينهما أن العامل إن كان فعلِ علمٍ في مخففة ، وإن كان فعل ظنٍ جاز الأمران ، نحو ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾^(١). فمن جعلها الأولى نصب . ومن جعلها الثانية رفع . وإن كان غير ذلك فهي الناصبة للفعل ، نحو ﴿ وَالتَّذِي أُطْمِعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ﴾^(٢) ، ونحو ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٣) . وإذا وليها مضارع مرفوع ، وليس قبلها علمٌ أو ظنٌ ، كقول الشاعر^(٤) :

أَنْ تَقْرَأَ إِنْ عَلَى أَسْمَاءَ ، وَيَحْكُمَا

مَنْبِي السَّلَامَ ، وَأَلَا تَشْعِرَا أَحَدَا

وقراءة بعضهم ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾^(٥) ، فذهب البصريين أنها « أن » المصدرية ، أهملت حملاً على « ما » أختها . ومذهب الكوفيين أنها المخففة .

الثالث : « أن » المفسرة ، وهي التي يحسن في موضعها « أي » ،

(١) المائة : ٧١ .

(٢) الشعراء : ٨٢ .

(٣) البقرة : ١٨٤ .

(٤) المغني ٢٨ وشرح شواهد ١٠٠ والفصل ١٤٧ وشرحه ٧ : ١٥

والإنصاف ٥٦٣ والخزانة ٣ : ٥٥٩ .

(٥) البقرة : ٢٣٣ .

وعلامتها أن تقع بعد جملة ، فيها معنى القول ، دون حروفه . نحو
﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلَّكَ ﴾^(١) . ولا تقع بعد صريح
القول ، خلافاً لبعضهم .

وإذا ولي « أن » الصالحة للتفسير مضارعٌ معه « لا » ، نحو :
أشرتُ إليه أن لا تفعل . جاز رفعه ، وجزمه ، ونصبه . فرفعه على
جعل « أن » مفسرة ، و « لا » نافية . وجزمه على جعل « لا » ناهية .
ونصبه على جعل « أن » مصدرية ، و « لا » نافية . وإن كان المضارع
مشتبهاً جاز رفعه ونصبه ، بالاعتبارين .

تبه

مذهب البصريين أن المفسرة قسم ثالث . ونُقل عن الكوفيين
أنها عندهم المصدرية .

الرابع : « أن » الزائدة . وتضرد زيادتها بعد « لمّا » ، نحو
﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾^(٢) ، وبين القسم و « لو » ، كقول الشاعر^(٣) :

(١) المؤمنون : ٢٧ . (٢) يوسف : ٩٦ .
(٣) المنبي ٣١ وشرح شواهد ١١١ والإنصاف ٢٠٠ والمقرب ١ : ١٠٣
والهمع ٢ : ٤١ والدرر ٢ : ٤٥ والخزانة ٤ : ١٤١ .

أما، والله ، أن لو كنتَ حرّاً
وما بالحرِّ أنتَ ، ولا للعتيقِ
ووقع لابن عصفور أن « أن » هذه حرف ، يربط جملة القسم . وشذو
زيادتها بعد كاف التشبيه ، في قول الشاعر ^(١) :

* كَأَنَّ ظَنِيَّةً ، تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ *

في رواية من جرّ .

ولا تعمل « أن » الزائدة شيئاً ، وفائدة زيادتها التوكيد . وذهب
الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل ، وهي زائدة . واستدل بالسمع
والقياس . أما السماع فقولهُ تعالى ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا ﴾ ^(٣) ، و « أن » في الآيتين

(١) عجز بيت لمبلاء بن أرقم . وصدوره :

فَبِوَمَا تُؤَافِنَا ، بَوَجْهِ مَقْسَمٍ

الأصميات ١٧٨ والكتاب ١ : ٢٨١ و ٤٨١ والمغني ٣٢ وشرح شواهد
١١١ والأمال ٢ : ٢١٠ والكامل ٧٥ والفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٨٣
وأمال ابن السجري ٢ : ٣ والهمع ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٠ والنصف
٣ : ١٢٨ والإنصاف ٢٠٢ والمقرب ١ : ١١١ وشذور الذهب ٢٨٤
والخزانة ٤ : ٣٦٤ و ٤٨٩ . والمقسم : التام الجمال . والسلم : ضرب
من الشجر .

(٣) الحديد : ١٠ .

(٢) البقرة : ٢٤٦ .

زائدة، كقوله ﴿وما لنا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾^(١). وأما القياس فهو أن الزائد قد عمل، في نحو: ما جاءني من أحد، وليس زيد بقائم. ولا حاجة له في ذلك. أما السماع فيحتمل أن تكون «أن» فيه مصدرية، دخلت بمد «ما لنا» لتضمنه معنى: ما منعمنا. وأما القياس فلأن حرف الجر الزائد مثل غير الزائد، في الاختصاص بما عمل فيه، بخلاف «أن» فإنها قد وليها الاسم، في قوله «كأن ظبية» على رواية الجر.

تنبيه

«أن» الزائدة ثنائية وضعاً، وليس أصلها مثقلة فخففت، خلافاً لبعضهم. ولذلك لو سميت بها أعربت كـ «يد»، وصغرت «أني» لا أثين.

الخامس: أن تكون شرطية، تفيد المجازاة. ذهب إلى ذلك الكوفيون، في نحو: أمّا أنت منطلقاً انطلقت. وجعلوا منه قوله تعالى ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾^(٢). قالوا: ولذلك دخلت الفاء. وجعلوا منه قول الشاعر^(٣):

(١) المائة: ٨٤. (٢) البقرة: ٢٨٢.

(٣) الفرزدق. ديوانه ٨٥٥ والمغني ٢٢ وشرح شواهد ٨٦ والكتاب =

أَتَجَزَعُ أَنْ أَدُنَّا قُتَيْبَةَ حُزْمًا

جِهَارًا، وَلَمْ تَجَزَعْ، لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ؟

ومنع ذلك البصريون، وتأولوا هذه الشواهد، على أنها المصدرية.

السادس: أن تكون نافية بمعنى «لا». حكاها ابن مالك، عن بعض

النحويين. وحكاها ابن السِّيد^(١)، عن أبي الحسن المهروري^(٢) عن

بعضهم^(٣)، في قوله تعالى ﴿قُلْ: إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ

أَحَدٌ﴾^(٤) أي: لا يؤتى أحد. قلت: وتقله بعضهم، في الآية، عن

الفراء. والصحيح أنها لا تفيد النفي، و«أَنْ» في الآية مصدرية. وفي

إعرابها أوجه، ذكرتها في غير هذا الموضع.

السابع: أن تكون بمعنى «ثلاثاً». جعل بعضهم من ذلك قوله

= ١ : ٤٧٩ والخزانة ٣ : ٦٥٥ - ٦٥٩ وقتيبة هو قتيبة بن مسلم الفاتح

المشهور. وابن خازم هو عبدالله بن خازم أمير خراسان من قبل ابن الزبير.

(١) وهو أبو محمد عبدالله بن محمد البطليوسي، نزيل بلنسية. توفي سنة ٥٢١.

بنية الوعاة ٢ : ٥٥.

(٢) وهو علي بن محمد، صاحب الأزهية. توفي حوالي سنة ٤١٥. بنية الوعاة

٢ : ٢٠٥ وهدية العارفين ١ : ٦٦٦.

(٣) وهو الزجاج. انظر الأزهية ٧٠.

(٤) آل عمران ٧٣.

تعالى ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾^(١)، أي : لئلا تضلُّوا .
 ونحوه كثير . ومذهب البصريين أن ذلك^(٢) على حذف مضاف ، أي :
 كراهة أن تضلُّوا . وذهب قوم إلى أنه على حذف «لا» . وورده المبرد .
 الثامن : أن تكون بمعنى «إذ» مع الماضي . ذهب^(٣) إلى ذلك
 بعض النحويين ، وجملوا منه قوله تعالى ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ
 جَاءَهُمْ﴾^(٤) . قيل : ومع المضارع أيضاً ، كقوله تعالى ﴿أَنْ تُوْمِنُوا
 بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾^(٥) ، أي : إذ آمنتم . وجعل بعضهم «أن» في قوله^(٦) :
 * أَمْجَزَعُ أَنْ أَذُنًا قَتِيَّةَ حُرَّتًا * .

بمعنى «إذ» . وهذا ليس بشيء ، و«أن» في الآيتين مصدرية . وأما
 في البيت فهي عند الخليل مصدرية ، وعند المبرد مخففة .

التاسع : أن تكون بمعنى «إن» المخففة من الثقيلة . تقول :
 أن كان زيد لعلماً ، بمعنى : إن^(٧) كان زيد لعلماً . ولو دخل عليها
 فعل ناسخ لم تعلقه اللام بعدها ، بل تفتح . ذهب إلى ذلك أبو علي ،

-
- | | |
|-----------------------|------------------|
| (١) النساء : ١٧٦ . | (٢) ب : هذا : |
| (٣) في الأصل : وذهب . | (٤) ق : ٢ . |
| (٥) المتحنة : ١ . | (٦) انظر ص ٢٢٤ . |
| (٧) في الأصل : إنه . | |

وابن أبي العافية، في قوله ، في الحديث « قد عَلِمْنَا أنْ كُنْجَ
لَمُؤْمِنًا ». فمَعْنَاهَا أنْ « أنْ » لا تكون في ذلك إلاّ مفتوحة ، ولا تلزم
اللام . وذهب الأَخْضَرُ الأصغر^(١) ، وابن الأَخْضَرُ^(٢) ، إلى أنه لا يجوز
فيها إلاّ الكسر ، وتلزم اللام . وعليه أكثر نحاة بغداد .

العاشر : أن تكون جازمة : ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين ،
وأبو عبيدة ، واللحياني . وحكى اللحياني أنها لغة بني صُبَاح ، من بني
ضَبَّة . وقال الرُّؤَاسِي^(٣) : فصحاء العرب ينصبون بـ « أنْ » وأخواتها
الفاعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها . وقد
أَنشدوا^(٤) على ذلك أياتاً ، منها قول الشاعر^(٥) :

(١) وهو علي بن سليمان، أبو الحسن. توفي سنة ٣١٥. إنباه الرواة ٢: ٢٧٦-٢٧٨.

(٢) وهو أبو الحسن ، علي بن عبدالرحمن الإشبيلي . توفي سنة ٥١٤ . بنية
الرواة ٢ : ١٧٤ .

(٣) وهو أبو جعفر ، محمد بن الحسن ، أستاذ الكسائي والفراء ، وأول من وضع
كتاباً في النحو من الكوفيين . بنية الرواة ١ : ٨٢ - ٨٤ .

(٤) في الأصل : وأنشدوا .

(٥) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٣٨٩ والمغني ٢٨ وشرح شواهد ٩٠ وديوان
المفضليات ١٤٥ . والرواية : إلى أن يأتي . ونحطب : جواب الطلب « تمالوا » .

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ قَوْمِنَا:
تَعَالَوْا، إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ، نَحْطُبُ
وقول الآخر^(١):

أَحَازِرُ أَنْ تَعَلَّمَ بِهَا، فَتَرُدَّهَا
فَتَتْرُكُهَا ثِقَلًا، عَلَيَّ، كَمَا هِيَ

وقد كنت نظمت لها ثمانية معان، في هذين البيتين:
وأقسامُ «أَنْ» مَفْتُوحَةٌ مَصْدَرِيَّةٌ
وزائدةٌ، أو مِثْلُ أَيٍّ، ومُخَفَّفَةٌ
ومعنى لثلاثاً، ثم لا، ثم إذ، حَكَوْا
وجازمةٌ أيضاً، فُخِذَهَا بِعَرَفَةٍ

أو

حرف عطف . ومذهب الجمهور أنها تُشْرِكُ في الإعراب،
لا في المعنى، لأنك إذا قلت: قام زيدٌ أو عمرو، فالفعل واقع من
أحدهما . وقال ابن مالك: إنها تُشْرِكُ في الإعراب والمعنى، لأن ما بعدها

(١) جميل بئنة . ديوانه ٢٢٨ والمغني ٢٨ وشرح شواهد ٩٨ .

مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيءَ بها لأجله؛ ألا ترى أن كل واحد منها مشكوك في قيامه. قلت: وكلاهما صحيح، باعتبارين. ولـ «أو» ثمانية معانٍ.

الأول: الشك. نحو: قام زيدٌ أو عمرو.

الثاني: الإبهام. نحو: ﴿وإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾^(١). والفرق بينهما أن الشك من جهة المتكلم، والإبهام على^(٢) السامع.

الثالث: التخيير. نحو: خُذْ دِينَارًا أَوْ ثوبًا.

الرابع: الإباحة. نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين. والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة، ومنع الجمع في التخيير.

الخامس: التقسيم. نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف. وأبدل

ابن مالك^(٣) في «التسهيل» التقسيم بالتفريق المجرد، يعني من المعاني السابقة. ومثله بقوله تعالى ﴿وقالوا: كوثوا هوداً أو نصارى﴾^(٤).

قال: والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال «أو». قلت: وعبر

(٢) في الأصل: من جهة.

(٤) البقرة: ١٣٥.

(١) سبأ: ٢٤.

(٣) التسهيل: ١٧٦.

بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل .

السادس : الإضراب . كقوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثَّةِ
أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(١) . قال الفراء : « أو » هنا بمعنى « بل » .
قال ابن عصفور : والإضراب ذكره سيبويه في النفي^(٢) ، والنهي ، إذا
أعدت العامل . كقولك : لست بشراً أو لست عمراً ، ولا تضرب
زيداً أو لا تضرب عمراً . قال : وزعم بعض النحويين أنها تكون
للإضراب ، على الإطلاق . واستدلوا بقوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى
مِثَّةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ، وبقوله ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ
قَسْوَةً ﴾^(٣) . قال^(٤) : وما ذهبوا إليه فاسد . وقال ابن مالك : أجاز
الكوفيون موافقتها « بل » في الإضراب ، ووافقهم أبو علي وابن
برهان . قلت : وابن جني ، قال في قراءة أبي السَّمال ﴿ أَوْ كُنَّا
عَاهِدُوا وَعَاهِدًا ﴾^(٥) : « أو » هنا بمعنى « بل » .
السابع : معنى الواو . كقول الشاعر^(٦) :

(١) الصافات: ١٤٧ . (٢) في الأصل وب وجود : الأمر . (٣) البقرة: ٧٤ .

(٤) سقطت من الأصل . (٥) البقرة : ١٠٠ .

(٦) صدر بيت لجرير . عجزه :

كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى ، عَلَى قَدَرٍ

ديوانه ٤١٦ والمغني ٦٥ وشرح شواهد ١٩٦ .

* جاء الخِلافةَ ، أو كانت له قَدَرًا * .

أراد : وكانت . فأوقع « أو » مكان الواو ، لأمن اللبس . وإلى أن
« أو » تأتي بمعنى الواو ، ذهب الأخفش والجري ، واستدلوا بقوله
تعالى ﴿ أو يزيدون ﴾ . وهو مذهب جماعة من الكوفيين .

الثامن : معنى « ولا » . ذكر بعض النحويين أن « أو » تأتي
بمعنى « ولا » . وأنشد^(١) :

لا وَجَدْتُ نَكَلِي كما وَجَدْتُ ، ولا
وَجَدْتُ عَجُولٍ ، أضلَّها رُبْعُ
أو وَجَدْتُ شَيْخٍ ، أضلَّ نَاقَتَهُ
يَوْمَ تَوَافَى الحَجِيجُ ، فاندَفَعُوا

أراد : ولا وجدُ شيخٍ .

وذكر ابن مالك أن « أو » توافق « ولا » بعد النهي ، كقوله
تعالى ﴿ ولا تُطعْ منهم آثماً أو كفوراً ﴾^(٢) ، وبعد النفي ،

(١) لملك بن عمرو القضاعي . الكامل ٤٢٩ . والمجول : الناقة فقدت ابنها .

والربع : الفصيل يولد في الربيع .

(٢) الانسان : ٢٤ .

كقوله تعالى ﴿أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾^(١) الآية . والتحقيق أن «أو» في قوله تعالى «أَوْ كَفُوراً» هي التي كانت للإباحة . فإن النهي إذا دخل في الإباحة استوعب ما كان مباحاً باتفاق . وإذا دخل في التخيير ففيه خلاف ؛ ذهب السيرافي إلى أنه يستوعب الجميع ، كالنهي عن المباح ، وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كل واحد ، وأن يكون عن الجميع .

تبيه

ذهب قوم إلى أن «أو» موضوعة لتقدر مشترك بين المعاني الخمسة المتقدمة . وهو^(٢) أنها موضوعة لأحد الشئيين ، أو الأشياء ، وأنما فهمت هذه المعاني من القران .

وزاد بعض الكوفيين لـ «أو» قسماً آخر ، وهو «أو» الناصبة للفعل المضارع ، في نحو قول الشاعر^(٣) :

فقلت له : لا تبك عينك ، إنما

نُحاولُ مُنْكَ ، أو نَموتُ ، فنُعذراً

(١) النور : ٦١ . (٢) في الأصل : وهي .

(٣) البيت لامرئ القيس . ديوانه ١٦ والكتاب ١ : ٤٢٧ والمفصل ١١١

وشرحه ٧ : ٢٢ والخزانة ٣ : ٦٠٩ .

مذهب الكسائي أن «أو» هذه ناصبة للفعل، بنفسها. وذهب قوم من الكوفيين، منهم الفراء، إلى أنه انتصب بالخلاف. ومذهب البصريين أن «أو» هذه هي العاطفة، والفعل بمدّها منصوب بـ «أن» مضرة. وهو الصحيح.

وقد نظمت معاني «أو» في هذين البيتين:

بـ «أو» خَيْرٌ، أبيع، قَسِمٌ، وأبهِمُ
وفي شَكِّ، وإِضْرَابِ، تَكُونُ

وَمِثْلُ «ولا»، ووَاوٍ، أَوْ لِنَصْبِ
بِإِضْرَارٍ، لِحَرْفِ، لا يَبِينُ

آ

حرف من حروف النداء، حكاة الأخفش، والكوفيون. وزعم ابن عصفور أنه للقريب، كالمهمزة. وذكر غيره أنه للبعيد. وهو الصحيح، لأن سيبويه ذكر رواية، عن العرب، أن الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد. والله أعلم.

أَيُّ بفتح الهمزة

حرف له قسمان :

الأول : أن يكون حرف نداء ، كقولك : أيُّ زيدُ . وفي الحديث « أَيُّ رَبِّ » . وهي لنداء البعيد . وقيل : للقريب ، كالهمزة . وقيل : للمتوسط . وقد تُمدُّ ، فيقال : آي . حكاهما الكسائي ، وقال : بمضمهم يجوز مدّها ، إذا بمدت المسافة . فيكون المدّ فيها دليلاً على البعد .

الثاني : أن تكون حرف تفسير ، كقول الشاعر^(١) :

وترمينني بالطرفِ ، أيُّ : أنتَ مُذنبٌ

وتقلينني ، لكنَّ إيتاكِ لا أقلي

وهي أعمُّ من « أن » المفسّرة ، لأن « أيُّ » تدخل على الجملة والمفرد ، وتقع بعد القول وغيره . وذهب قوم إلى أن « أيُّ » التفسيرية اسم فعل ، معناه « عُوا » أو « افهموا » .

(١) المغني ٨٠ وشرح شواهد ٢٣٤ والمفصل ١٤٧ وشرحه ٨ : ١٤٠ والجمع ٢ : ٧١ والخزانة ٤ : ٤٩٠ . وقوله لكنَّ ، أراد : لكنَّ أنا . فحذف الهمزة وأدغم . وأقلي : أبفض .

وزاد بعضهم لـ «أي» قسماً ثالثاً، وهو أن تكون حرف عطف.
 وذلك إذا وقع بين مشتركين في الإعراب، نحو: هذا الفضنفرُ،
 أي: الأسدُ. وكونها حرف عطف هو مذهب الكوفيين. وتبعهم
 ابن السكّكي الخوارزمي^(١)، من أهل المشرق، وأبو جعفر بن صابر،
 من أهل المغرب. والصحيح أنها التفسيرية، وما بعدها عطف بيان.
 واعلم أن «أي» قد تكون محذوفة^(٢) من «أي» الاستفهامية.
 كقول الشاعر^(٣):

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسِّمَّاكَيْنِ، أَيُّهُمَا
 عَلِيٌّ، مِنَ الْغَيْثِ، اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ

إي بكسر الهمزة

حرف بمعنى «نعم». يكون لتصديقٍ مُخْبِرٍ، أو لإعلامٍ

-
- (١) وهو يوسف بن أبي بكر، أبو يعقوب السكّكي. صاحب مفتاح العلوم.
 توفي سنة ٦٢٦. بغية الوعاة ٢: ٣٦٤ والممع ٢: ٧١.
 (٢) أي: مخففة بحذف الياء الثانية.
 (٢) الفرزدق. ديوانه ٣٤٧ والمقني ٨١ وشرح شواهد ٢٣٦. ونصر
 هو نصر بن سيار. والسماكان: نجران مشهوران. وهما الأعزل والرامح.

مُستخبرٍ ، أو وعدِ طالبٍ . لكنّها مختصة بالقسم ، و «نعم» تكون في القسم وغيره . كقوله تعالى ﴿ قُلْ : إِيَّيَّيْ وَرَبِّي ﴾^(١) . وإذا وليها واو القسم تعيّن إنبات يائها . وإذا حذف الحافض ، فقيل : إِيَّيَّيَّ اللهُ ، جاز فيها ثلاثة أوجه : الأول^(٢) حذف الياء ، والثاني فتحها ، والثالث : إنباتها ساكنة ، ويُختفر الجمع بين الساكنين .

بـ

حرف إضراب . وله حالان :

الأول : أن يقع بعده جملة .

والثاني : أن يقع بعده مفرد .

فإن وقع بعده جملة كان إضراباً عما قبلها ، إما على جهة الإبطال ، نحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ : بِهِ جِنَّةٌ . بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ ﴾^(٣) ، وإما على جهة الترك للانتقال ، من غير إبطال ، نحو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ، وَهُمْ لَا يُظَاهِمُونَ . بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾^(٤) . فظهر بهذا^(٥) أن قول ابن مالك في « شرح الكافية » : « فإن كان

(٢) ب : الوجه الأول .

(٤) المؤمنون : ٦٣ - ٦٣ .

(١) يونس : ٥٣ .

(٣) المؤمنون : ٧٠ .

(٥) ب : وظهر من هذا .

الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض ، واستئناف غيره ،
ولا يكون في القرآن إلا على هذا الوجه « ليس على إطلاقه .

فإن قلت : هل هي قبل الجملة عاطفة أو لا ؟ قلت : ظاهر كلام ابن
مالك أنها عاطفة . وصرح به ولده في « شرح الألفية » ، وصاحب « رمف
المباني » . وغيرهم يقول : إنها ، قبل الجملة ، حرف ابتداء ، وليست
بعاطفة^(١) .

وإذا وقع بعد « بل » مفرد فهي حرف^(٢) عطف ، ومعناها
الإضراب . ولكن حالها فيه مختلف :

فإن كانت بعد نفي نحو : ما قام زيد بل عمرو ، أو نهي نحو : لا تضرب
زيداً بل عمراً ، فهي لتقرير حكم الأول ، وجعل ضده لما بعدها .
ففي المثال الأول قررت نفي القيام لزيد ، وأثبتته لعمرو . وفي المثال الثاني
قررت النهي عن ضرب زيد ، وأثبتت الأمر بضرب عمرو .

ووافق المبرد على هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك أن تكون
ناقلة حكم النفي والنهي ، لما بعدها . ووافقه على ذلك أبو الحسن
عبدالوارث . قال ابن مالك : وما جوزه مخالف لاستعمال العرب .

وإن كانت بعد إيجاب نحو : قام زيد بل عمرو ، أو أمر نحو :

(١) في الأصل : عاطفة .
(٢) سقطت من الأصل .

اضربُ زيداً بل عمراً، فهي لإزالة الحكم عما قبلها، حتى كأنه مسكوت عنه، وجمله لما بعدها.

هذا تلخيص الكلام على « بل ». وذهب الكوفيون إلى أن « بل » لا تكون نسقاً بعد الإيجاب، وإنما تكون نسقاً بعد النفي، وما جرى مجراه.

تنبیه

ذكر بعضهم لـ « بل » قسماً آخر، وهو أن تكون حرف جر خافض^(١) للنكرة، بمنزلة « رُبّ ». كقول الراجز^(٢):

* بِلْ بَلْدِ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ *

وليس ذلك بصحيح. وإنما الجار، في البيت ونحوه^(٣)، « رُبّ » المحذوفة. وحكى ابن مالك، وابن عصفور، الاتفاق على ذلك، قبل فظهِر وَهَمُّ مَنْ جَعَلَ « بِلْ » جَارَةً. قال بعضهم: و« بِلْ » في ذلك حرف ابتداء.

(١) كذا

(٢) في الأصل: الشاعر. والبيت لرؤبة. ديوانه ١٥٠ والمغني ١٢٠ وشرح شواهد ٣٤٧. والفجاج: جمع فجع، وهو الطريق. والقم: الغبار.

(٣) في الأصل: في نحو هذا.

لفظ له أربعة أقسام :

الأول: أن يكون اسم إشارة . فتقول « ذا » للقريب ، و « ذاك » للمتوسط ، و « ذلك » للبعيد . ومن لم يرَ التوسط جمل « ذاك » للبعيد أيضاً . وتدخل « ها » التنبيه على المجرّد كثيراً ، وعلى المقرون بالكاف وحدها قليلاً . ولا تدخل على المقرون باللام .

واختلف النحاة في « ذا » الذي هو اسم إشارة . فقال قوم ، منهم السيرافي : هو ثنائي الوضع ، وألفه أصل ، غير منقلبة عن شيء « ما » . وقال الكوفيون : ألفه زائدة . ووافقهم السهيلي . وقال البصريون : هو ثلاثي الوضع ، وألفه منقلبة عن أصل . ثم اختلفوا ؛ فقيل : عن ياء ، والمحذوف ياء ، فالعين واللام ياءان . وقيل : عن واو ، والمحذوف ياء ، فهو من باب : طَوَيْتُ . واختلفوا في المحذوف ؛ فقيل : اللام ، وهو الأظهر ، لأنها طرف . وقيل : العين .

واختلفوا في وزنه ؛ فقيل : « فَعَلَّ » بالتحريك ، وهو الأظهر . وقيل : « فَعَلَ » بالإسكان .

واستدل البصريون ، على أنه ثلاثي الوضع ، برد المحذوف منه ،

في التصغير ، حيث قالوا « ذِيًّا » والأصل ذِييًّا . ولبسط الكلام على اسم الإشارة موضع غير هذا .

الثاني : أن يكون موصولاً بمعنى « الذي » وفروعه . ولا يكون كذلك إلا بشرطين : أحدهما أن يكون بعد « ما » أو « مَنْ » الاستفهاميتين . وقيل : لا تكون موصولة بعد « مَنْ » . والآخر أن يكون غير مُلغى . وسيأتي بيان معنى ^(١) الإلغاء . ومن ورود « ذا » موصولة قول لبيد ^(٢) :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ : مَاذَا يُحَاوِلُ

أَنْحَبُ فَيُقْضَى ، أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ ؟

أي : ما الذي يحاول ؟ فـ « ما » مبتدأ ، و « ذا » مع صلته خبره ، و « نحب » بدل من « ما » .

الثالث : أن يكون ملغى . ومعنى الإلغاء هنا أن تُرَكَّبَ « ذا » مع « ما » ، فيصير المجموع اسماً واحداً . وله حيثُذٍ معنيان :

(١) سقطت من الأصل .

(٢) ديوانه ٢٥٤ والمغني ٣٣٢ وشرح شواهد ٧١١ والكتاب ١ : ٤٠٥ والخزانة ٢ : ٥٥٦ والعيبي ١ : ٧ .

أحدهما، وهو الأشهر، أن يكون اسم استفهام^(١). والدليل على أنها تركباً قولهم: عمّاذا تسأل؟ بإثبات الألف، لتوسطها. ويتمين ذلك، في قول جرير^(٢):

يا خُزْرَ تَغْلِبَ، ماذا بالُ نِسْوِ نَكُمُ
لا يَسْتَفِقِنُ، إلى الدَّيرِينِ، تَحْنَانَا
وقول الآخر:

وأبْلَغُ أبا سَعْدٍ، إذا ما لَقِيْتَهُ
نَذِيرًا، وماذا يَنْفَعُنْ نَذِيرُ؟
ولا يجوز أن تكون «ذا» موصولة، في البيتين، لأن العرب لا تقول:
ما الذي بأئك. ولا يؤكِّدُ الفعل الواقع صلة، بالنون. وترجع
دعوى التركيب، في ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا
حَسَنًا﴾^(٣).

(١) في الأصل: أن يكون استفهاماً.

(٢) ديوانه ١٦٧ والمغني ٣٣٢ وشرح شواهد ٧١١. والخزر: جمع أخزر، وهو الضيق العينين.

(٣) البقرة: ٢٤٥. والحديد: ١١.

وثانيهما أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً ، أو نكرة موصوفة . وعليه بيت الكتاب^(١) :

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ ، سَأَتَّقِيهِ

ولكن ، بِالْمَغْيَبِ ، نَبِّئْنِي

ومنع الفارسي كونها في البيت موصولة . قال : لأننا لم نجد في الموصولات ما هو مركب ، ووجدنا في الأجناس ما هو مركب .

تبييه

قد اتضح ، بما^(٢) تقدم أن « ماذا »^(٣) تحتل أربعة أوجه : أحدها أن تكون « ما » استفهامية و « ذا » اسم إشارة . وثانيها أن تكون « ما » استفهامية و « ذا » اسم موصول . وثالثها أن يكون المجموع اسماً واحداً للاستفهام . ورابعها أن يكون المجموع اسماً واحداً خبرياً . ويعرب في كل موضع على ما يليق به .

الرابع : أن يكون « ذا » بمعنى : صاحب . وإنما يكون كذلك

(١) ينسب البيت إلى المثقب العبدى . العيني ١ : ١٩٢ . وأمالى الزبيدي ١١٦

والكتاب ١ : ٤٠٥ . ودنوان المثقب ٢١٣ - ٢١٥ . والخزانة ٢ : ٥٥٤ -

٥٥٦ . وشرح اختيارات المفضل ١٢٦٧ - ١٢٦٨ . والمغني ٣٣٣ . وشرح

شواهد ١٩١ . والمجمع ١ : ٨٤ . والدرر ١ : ٦٠ .

(٢) ب و ج : مما . (٣) في الأصل : ذا .

حالة النصب، نحو: رأيتُ ذا مالٍ. وبعض طيبي، يرب «ذو» الطائية إعراب التي بمعنى صاحب. فيقول: جاء ذو قلم، ورأيت ذا قلم، ومررت بذي قلم.

واعلم أن أقسام «ذا» المذكورة كلها أسماء باتفاق، إلا المُتَنَسِّي، فإن صاحب «رصف المباني» ذهب إلى أنه حرف. قال: وإنما حَكَمْنَا بأن^(١) «ذا» حرف، لأنها قد توجد «ما» الاستفهامية وحدها دونها، ومعناها الاستفهام، وتوجد معها أيضاً، وهي معها بذلك المعنى. فحَكَمْنَا أنها وصلة لها. ولأجل هذا الخلاف ذكرت «ذا» ههنا.

عن

لفظ مشترك؛ تكون اسماً وحرفاً، فتكون^(٢) اسماً، إذا دخل عليها حرف الجر. ولا تجز بغير «من». وهي حينئذ اسم بمعنى: جانب. قال الشاعر^(٣):

(١) ب: على أن.

(٢) ب: فيكون.

(٣) القطامي. ديوانه ٢٨ وأدب الكاتب ٣٩٢ وشرحه ٣٤٩ والمقرب

١: ١٩٥ وشرح الحماسة للرزوقي ١٣٧ وشرح المفصل ٨: ٤١

والبحر ١: ١٨٧.

فقلتُ لِأرْ كُنْبٍ ، لِمَا أَنْ عَلَاهِمُ
مِنْ عَن يَمِينِ الْحُبَيْبَا ، نَظْرَةٌ قَبْلُ
وندير جرّها بـ « على » ، في قول الشاعر^(١) :

* عَلِيٌّ عَنِ يَمِينِي ، مَرَّتِ الطَّيْرُ ، سُنْحًا *

وذهب الفراء ، ومن وافقه من الكوفيين ، إلى أن « عن » إذا
دخل عليها « من » باقية على حرفيتها . وزعموا أن « من » تدخل على
حروف الجر كلها ، سوى « مذ » واللام والباء و « في » .

فإن قلت : ما معنى « من » الداخلة على « عن » ؟ قلت : هي
لابتداء الغاية . قال بعضهم : إذا قلت « قعد زيد عن يمين عمرو » معناه^(٢) :
ناحية يمين عمرو ، واحتمل أن يكون قعوده ملاصقاً لأول ناحية يمينه ،
والأولى يكون . وإذا قلت « من عن يمينه » كان ابتداء القمود نشأ
ملاصقاً لأول الناحية . وقال ابن مالك : إذا دخلت « من » على « عن »
فهي زائدة .

(١) صدر بيت ، عجزه :

وكيف سنوح ، واليمين قطيع ؟

المغني ١٦١ وشرح شواهد ٤٠ . والسنح : جمع سانح ، وهو الطير يمر
من ميامنك إلى ميسارك ، وتتفأل به العرب . (٢) كذا .

وزاد ابن عصفور أن « عن » تكون ^(١) اسماً ، في نحو قول
الشاعر ^(٢) :

دَعْ عَنْكَ نَهْبًا ، صِيحَ فِي حَجْرَانِهِ
ولكن حَدِيثًا ، مَا حَدِيثُ الرَّوَّاحِلِ ؟

لأن جعلها حرفاً ، في ذلك ، يؤدي إلى تعدّي فعل المضمر المتصل
إلى ضميره المتصل . وذلك لا يجوز إلاّ في أفعال القلوب ، وما حمل
عليها . [قال الشيخ أبو حيان] ^(٣) : وفيه نظر ، لأن مثل هذا التركيب
قد وجد في « إلى » ، كقوله تعالى ﴿ وَاضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ ^(٤) ،
﴿ وَهَزَي إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ ﴾ ^(٥) ، ولا نعلم أحداً قال باسمية
« إلى » . [قلتُ : قال ابن عصفور في « شرح أبيات الإيضاح » :
حكى أبو بكر الأنباري أن « إلى » تستعمل اسماً ، يقال : انصرفت

(١) في الأصل : أن تكون عن . وانظر المقرب ١ : ١٩٥ .

(٢) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٩٤ والمقرب ١ : ١٩٥ والمغني ١٦١ وشرح
شواهد ٤٤٠ . والنهب : الإبل المنهوبة . والحجرات : الجوانب .
والرواحل : جمع راحلة وهي الناقة .

(٣) سقط من الأصل . (٤) القصص : ٣٢ .

(٥) مريم : ٢٥ .

من إليك ، كما يقال : غدوتُ من عليكَ [(١)] .

وتكون « عن » حرفاً ، فيما عدا ذلك . ولها قيمان :

الأول : أن تكون حرف جرّ . وذكر واه معاني :

الأول : المجاوزة . وهو أشهر معانيها ، ولم يثبت لها البصريون غير هذا المعنى . فمن ذلك قوله : رميتُ عن القوس ؛ لأنه يقذف عنها بالسهم ويبعده . ولكونها المجاوزة عُديّ بها : صدّ ، وأعرض ، ونحوهما ، ورغِبَ ، ومالَ ، إذا قُصدَ بهما ترك المتعلّق . نحو : رغبتُ عن اللهو ، ومِلتُ عنه .

الثاني : البدل ، نحو ﴿ واتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ (٢) ، وقولهم : حجَّ فلانٌ عن أبيه ، وقضى عنه ديناً ، وقول الآخر (٣) :

كيفَ تَراني ، قالِباً مجنّبي ؟

قد قَتَلَ اللهُ زياداً ، عَنّي

(١) سقط من الأصل ؛ (٢) البقرة : ٤٨ و ١٢٣ .

(٣) الفرزدق . ديوانه ٨٨١ والمغني ٧٦٤ وشرح شواهد ٩٦٤ . وقيل ضمن قتل معنى صرف . وزياد هو زياد بن أبيه .

الثالث : الاستعلاء . كقول الشاعر^(١) :

لاه ابن عمك ، لا أفضلت في حسَب
عني ، ولا أنت ديتاني ، فتخزوني

أي : علي . قال ابن مالك : ومنه « بخِلَ عنه » والأصل « عليه » .
قال : لأن الذي يُسأل فيبخل يُحمّل السائل ثقل الخيبة ، مضافاً إلى
ثقل الحاجة . ففي « بخِلَ » معنى « ثَقُلَ » ، فكان جديراً بأن^(٢)
يشاركه في التمدية بـ « علي » .

الرابع : الاستعانة . مثله ابن مالك بقوله : رميتُ عن القوس .
فـ « عن » هنا بمعنى الباء ، في إفادة معنى الاستعانة ، لأنهم يقولون :
رميتُ بالقوس . وحكى الفراء ، عن العرب : رميتُ عن القوسِ ،

(١) البيت لذي الإصبع . المغني ١٥٨ وشرح شواهد ٤٣٠ والأزهية ٩٧
و ٢٩٠ والأمالي ١ : ٩٣ وشرح اختيارات المفضل ٧٥٠ وأمالي ابن
السجري ١ : ٣٦٣ والمقرب ١ : ١٩٧ ومجالس العلماء ٧١ والإنصاف
٣٩٤ وأدب الكاتب ٤٠٤ والخمائص ٢ : ٢٨٨ والمخصص ١٤ : ٦٦
وشرح المفصل ٨ : ٥٣ والممع ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٤ وشرح ابن عقيل
٢ : ٢٠ والخزانة ٣ : ٢٢٢ واللسان (فضل) . وقوله « لاه » يريد : لله .
والديان : السائس الغالب . وتخزوني : تقهرني وتذلني .
(٢) في الأصل : في أن .

وبالقوسِ ، وعلى القوسِ .

قلت وفي هذا رد على من قال: إنه لا يُقال « رَميتُ بالقوسِ » ،
إلاّ إذا كان هو الرميّ . وقد ذكر ذلك الحريري في « درة
الغواص » .

الخامس : التعليل : كقوله تعالى ﴿ وما كان استغفارُ إبراهيمَ
لأبيه إلاّ عن موعدةٍ ﴾^(١) ، وقوله تعالى ﴿ وما نحنُ بتاركي
آلِهتنا عن قولك ﴾^(٢) .

السادس : أن تكون بمعنى « بعد » ، كقوله تعالى ﴿ لتَرَ كِبينَ
طَبَقًا عن طَبَقٍ ﴾^(٣) . قيل^(٤) : ومنه ﴿ عمّا قليلٍ ليُصْبِحُنَّ
نادِمينَ ﴾^(٥) وقولهم : أطممتهُ عن جوعٍ ، أي : بعد جوعٍ .

السابع : أن تكون بمعنى « في » ، كقول الشاعر^(٦) :

وَأَسِ سِرَاةَ الْقَوْمِ ، حَيْثُ لَقَيْتَهُمْ

وَلَا تَكُ ، عَن حَمَلِ الرَّبَاعَةِ ، وَإِنِّيَا

(٢) هود : ٥٣ .

(٤) ب : وقيل .

(١) التوبة : ١١٤ .

(٣) الانشقاق : ١٩ .

(٥) المؤمنون : ٤٠ .

(٦) الأعرشى الكبير . ديوانه ٣٢٩ والغني ١٥٩ وشرح شواهد ٤٣٤ .
والرباعة : نجوم اللية .

أي : في حمل الرباعية . هذا قول الكوفيين . وقال بمض النحويين :
 تعمية « ونسى » بـ « في » و « عن » ثابتة . والفرق بينهما أنك [إذا
 قلت : ونسى عن ذكر الله ، فالمعنى المجاوزة ، وأنه لم يذكره] ^(١) .
 وإذا قلت : ونسى في ذكر الله ، فقد التبس بالذكر ، ولحقه فيه
 فتور وأناة .

الثامن : أن تزداد عوضاً ، كقول الشاعر ^(٢) :

أَتَجَزَعُ أَنْ نَفْسُ أُنَاهَا حَمَامُهَا
 فهِلَا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

قال ابن جني ^(٣) : أراد « فهلا عن التي بين جنبيك تدفع » ، فحذف
 « عن » وزادها بعد « التي » عوضاً . ونص سيبويه على أن « عن »
 لا تزداد .

واعلم أن هذه المعاني السابقة إنما أثبتتها الكوفيون ، ومن وافقهم ،

(١) سقط من الأصل .

(٢) زيد بن رزين . المعنى ١٦٠ وشرح شواهد ٤٣٦ والتمام ٢٤٦ والمؤلف

والمختلف ٢٩١ وذيل الأمالي ١٠٥ وذيل اللآلي ٤٩ وشرح الحماسة للتبريزي

١ : ٣٧٨ . والرواية :

فهل أنت ، عما بين جنبيك ، تدفع ؟

(٣) التمام ٢٤٦ .

كالقُتَيْبِ ، وابن مالك . قال بعض النحويين : وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل . إذ لو كانت لهامعاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف . فوجب أن يُتَأَوَّلَ جميع ما ذكره ، مما خالف معنى المجاوزة .

وذكر صاحب « رصف المباني » في معاني « عن » أن تكون بمعنى الباء . قال : نحو قولك : قمتُ عن أصحابي ، أي : بأصحابي . قال امرؤ القيس ^(١) :

تَصِيدُ ، وَتُبْدِي عَن أَسِيلٍ ، وَتَتَّقِي

بِنَظَرَةٍ ، مِّنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ ، مُطْفِلٍ

أي : بأسيل . انتهى ^(٢) . والذي ذكره غيره أنها تكون بمعنى باء الاستعانة . وقد تقدم .

وأما القسم الثاني من قسمي « عن » الحرفية فهو أن تكون بمعنى « أن » . وهي لغة لبني تميم ، يقولون : أعجَبَنِي عن تَقُومَ ، أي : أن تقومَ . وعلى ذلك أنشدوا بيت ذي الرمة ^(٣) :

(١) ديوانه ١٦ . ووجرة : اسم موضع . والمطفل : ذات الطفل .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ديوانه ٥٦٧ والمغني ١٦٠ وشرح شواهد ٤٣٧ والخزانة ٢ : ٣٤١ والمتع

٤١٣ . وخرقاء : اسم امرأة . والمسجوم : المصوب .

أَعْنُ تَوَسَّمتَ ، مِنْ خَرَقَاءَ ، مَنزِلَةٌ

ماء الصَّبَابَةِ ، مِنْ عَيْنَيْكَ ، مَسْجُومٌ ؟

قلت : وكذلك يفعلون في « أن » المشددة . قال الزمخشري^(١) : « وتبدل قيس وتميم همزتها عيناً فتقول^(٢) : أشهدُ عن مُحَمَّدًا رسولُ اللَّهِ . وهي عنمة تميم .

في

حرف جر ، وله تسمة معان :

الأول : الظرفية . وهي الأصل فيه ، ولا يُثبت البصريون غيره .
وتكون للظرفية حقيقة ، نحو ﴿ واذكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾^(٣) . ومجازاً ، نحو ﴿ ولكم في القِصاصِ حياةٌ ﴾^(٤) .
الثاني : المصاحبة ، نحو ﴿ اذْخُلُوا فِي أُمَّمٍ ﴾^(٥) أي : مع أُمَّم .
الثالث : التعليل ، نحو ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ ﴾^(٦) ،
﴿ قَالَتْ : فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾^(٧) .

(١) الفصل ١٣٩ .

(٢) في الأصل : فيقولون .

(٣) البقرة : ٢٠٢ .

(٤) البقرة : ١٧٩ .

(٥) الأعراف : ٣٨ .

(٦) الأنفال : ٦٨ .

(٧) يوسف : ٣٢ .

الرابع : المقياسه ، نحو ﴿ فَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ
 إِلَّا مَتَاعٌ ﴾^(١) ، ﴿ فَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ
 إِلَّا قَلِيلٌ ﴾^(٢) . وهي الداخلة على تالٍ ، يُقصد^(٣) تعظيمه وتحقير
 متلوه .

الخامس : أن تكون بمعنى « على » ، نحو ﴿ وَلَا أَصْلَبِنَّاكُمْ ،
 فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾^(٤) أي : على جذوع النخل .

السادس : أن تكون بمعنى الباء ، كقول الشاعر^(٥) :

وَيَرْكَبُ ، يَوْمَ الرَّوْعِ ، مِنَّا ، فَوَارِسُ

بَصِيرُونَ ، فِي طَمَنِ الْأَبَاهِرِ ، وَالْكُلْدِيِّ

[أي بطن] ^(٦) . وذكر بعضهم أن « في » ، في قوله تعالى ﴿ يَذُرُوكُمْ
 فِيهِ ﴾^(٧) ، بمعنى باء الاستماعة ، أي : يُكثركم به .

(٢) التوبة : ٣٨ .

(١) آل عمران : ١٨٥ .

(٤) طه : ٧١ .

(٣) ب : بقصد .

(٥) زيد الخليل . ديوانه ٢٧ والمغني ١٨٣ وشرح شواهد ٤٨٤ والكتاب

١ : ٥٦ والخصائص ٢ : ٣١٣ والخزانة ١ : ٦٢ . والأباهر : جمع أبهر ،

وهو عرق في المتن . (٦) سقط من الأصل .

(٧) الشورى : ١١ .

السابع: أن تكون بمعنى « إلى » ، كقوله تعالى ﴿ فَرَدُّوا
أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾^(١) ، أي: إلى أفواههم .

الثامن: أن تكون بمعنى « من » ، كقول امرئ القيس^(٢) :

وَهَلْ يَعْصِمَنَّ مَنْ كَانَ أَحَدَتْ عَهْدَهُ
ثَلَاثِينَ شَهْرًا ، فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؟

أي: من ثلاثة أحوال .

التاسع: أن تكون زائدة . قال بعضهم بذلك ، في قوله تعالى
﴿ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾^(٣) ، أي: اركبوها . وأجاز ابن مالك أن تراد
عوضاً، كما تقدم في « عن » ، فتقول: عَرَفْتُ فِيمَنْ رَغِبْتَ ، أَي: مَنْ رَغِبْتَ
فِيهِ . فحذفها^(٤) بعد « مَنْ » وزادها قبل « مَنْ » عوضاً .

تنبیه

مذهب سيبويه ، والمحققين من أهل البصرة ، أن « في » لا تكون

(١) إبراهيم : ٩ .

(٢) ديوانه ٢٧ والمغني ١٨٤ وشرح شواهد ٣٤٠ والخصائص ٢ : ٣١٣

والخرابة ١ : ٦٢ . (٣) هود : ٤١ . (٤) في النسخ : فحذف ما .

الإلّ للظرفية حقيقة أو مجازاً . وما أُوهم خلاف ذلك رُدُّ بالتأويل إليه .
والله سبحانه أعلم .

قَد

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً . فأما « قد » الاسمية فلها
معنيان :

الأول : أن تكون بمعنى « حَسَبَ » . تقول : قَدْنِي ، بمعنى :
حَسَبِي . والياء المتصلة بها مجرورة الموضع بالإضافة . ويجوز فيها
إثبات نون الوقاية ، وحذفها . والياء ، في الحالين ، في موضع جر . هذا
مذهب سيبويه ، وأكثر البصريين .

الثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى « كَفَى » . ويلزمه نون
الوقاية ، مع ياء المتكلم ، كما تلزم مع ^(١) سائر أسماء الأفعال . والياء المتصلة
بها في موضع نصب . وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب .
وقول الشاعر ^(٢) :

* قَدْنِي مِنْ تَضَرِّ الحُبْمَبَيْنِ ، قَدِي * *

(١) سقطت من الأصل .

(٢) حميد الأرقط . المغني ١٨٥ وشرح شواهد ٤٨٧ والنوادر ٢٠٥ =

يحتمل قوله « قدي » وجهين : أحدهما أن يكون بمعنى « حسب » ،
 والياء في موضع جر . والثاني أن يكون اسم فعل ، والياء في موضع
 نصب . وقوله آخر البيت « قدي » يحتمل ثلاثة أوجه : أحدها أن
 يكون بمعنى « حسبي » ، ولم يأتِ بنون الوقاية على أحد الوجهين .
 وثانيها أن يكون اسم فعل ، وحذف النون ضرورة . وثالثها أن يكون
 اسم فعل ، والياء للإطلاق ، وليست ضميراً .

وأما « قد » الحرفية فحرف مختص بالفعل ، وتدخل على الماضي ،
 بشرط أن يكون متصرفاً ، وعلى المضارع ، بشرط تجرّده من جازم
 وناصب وحرف تنفيس . واختلفت عبارات النحويين في معنى « قد » .
 فقيل : هي ^(١) حرف توقع . وقيل : حرف تقريب .

قال الزمخشري ^(٢) في « المفصل » : « ومن أصناف الحرف حرف

= والكامل ١٢٥ و ١٠٥٣ وأما ابن الشجري ١ : ١٤ والكتاب ١ : ٣٨٧
 وشرح التصريح ١ : ١١٢ وشرح الفصل ٣ : ١٢٤ والإنصاف ١٣١
 والممع ١ : ٦٤ والعيني ١ : ٣٧٥ والخزانة ٢ : ٤٤٩ و ٣ : ٣٤ واللسان
 (خب) و (لحد) و (قدد) . والخبيان : عبدالله بن الزبير ، وابنه خبيب .
 (١) سقطت من الأصل .

(٢) الفصل ١٤٨ وشرحه : ٨ : ١٤٧ .

التقريب وهو «قد». وهو يقرب^(١) الماضي من الحال ، إذا قلت :
قد فَمَلَّ . ومنه قول المؤذِن : قد قامت الصلاةُ . ولا بدَّ فيه من
معنى التوقع . قال سيويه : وأما «قد» فجواب : هل فَعَلَ . وقال
أيضاً : فجواب^(٢) : لما يفعلُ .

وقيل : حرف تقرب مع الماضي ، وتقليل مع المستقبل . قال ابن
الجبَّاز : ومن عبارات المطارحينَ في «قد» أنهم يقولون : حرف
يَصْحَبُ الأفعالَ ويقربُ الماضي من الحال . قال : وزدته أنا «ويؤثر
التقليلُ في فعل الاستقبال» .

وقال بعضهم : إن دخلت على المضارع ، لفظاً ومعنى ، فهي
للتوقع ، وإن دخلت على الماضي لفظاً ومعنى ، أو معنى ، فهي للتحقيق ،
نحو : قد قام زيد ، و ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾^(٣) .
قال الشيخ أبو حيان : والذي تلقنناه من أفواه الشيوخ ،
بالأندلس^(٤) ، أنها حرف تحقيق ، إذا دخلت على الماضي ، وحرف
توقع ، إذا دخلت على المستقبل .

(١) في الفصل وشرحه : وهو قد يقرب .

(٢) (٣) النور : ٦٤ .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

(٤) سقطت من الأصل .

وقال بعضهم: «قد» حرف إخبار. تكون مع الماضي للتحقيق، ومع المضارع للتوقع تارة، وهو الكثير فيها، وقد تكون معه للتحقيق، وهو قليل. وقد تكون قليلاً، وهو أيضاً قليل. والإخبار، في جميع ذلك، لا يخالفها. فهو الخاص بها الذي تسمى به.

قلت: وجملة ما ذكره النحويون لـ «قد» خمسة معان:

الأول: التوقع. و«قد» ترد للدلالة على التوقع مع الماضي، والمضارع. وذلك مع المضارع واضح، نحو: قد يخرج زيد. فـ«قد» هنا تدل على أن الخروج متوقع، أي: منتظر. وأما مع الماضي فتدل على أنه كان متوقعاً منتظراً. ولذلك يستعمل في الأشياء المترتبة. وقال الخليل^(١): إن قول القائل «قد فعل» كلامٌ لقوم ينتظرون الخبر. ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، لأن الجماعة منتظرون.

الثاني: التقريب. ولا ترد للدلالة عليه إلا مع الماضي. ولذلك تلزم غالباً مع الماضي، إذا وقع حالاً، نحو: ﴿وقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ﴾^(٢). وإن ورد دون «قد» فقيل: هي معه مقدرة. وهو مذهب المبرد، والفراء، وقوم من النحويين. وقيل: لا حاجة إلى تقديرها. وهو الأظهر.

(١) الكتاب ٢: ٣٠٧.

(٢) الأنعام: ١١٩.

وكلام الزمخشري يدل على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع .
وكذلك قال ابن مالك في « التسهيل »^(١) : فتدخل على فعل ماض
متوقع ، لا يشبه الحرف ، لتقريبه من الحال . وقال ابن الجباز : إذا
دخل « قد » على الماضي أثر فيه معنيين : تقريبه من زمن الحال ، وجعله
خبراً منتظراً . فإذا قلت : قد ركب الأمير ، فهو كلام لقوم ينتظرون
حديثك . هذا تفسير الخليل .

الثالث : التقليل . وترد للدلالة عليه ، مع المضارع . نحو : إنَّ
البخيل قد يجودُ . وقال ابن إياز^(٢) : يفيد ، مع المستقبل ، التقليل في
وقوعه ، أو^(٣) في متعاقبه . فالأول كقولك : قد يفعل زيد كذا ، أي :
ليس ذلك منه بالكثير . والثاني كقوله تعالى ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ
عَلَيْهِ ﴾^(٤) ، والمعنى ، والله عز اسمه أعلم : أقلُّ معلوماته ما أنتم عليه .
قلتُ : والظاهر أن « قد » في هذه الآية للتحقيق ، كما ذكره غيره .

ونازع بعضهم في إفادة « قد » لمعنى التقليل ، فقال : « قد » تدل على

(١) التسهيل ٢٤٢ .

(٢) وهو الحسين بن بدر ، جمال الدين ، أبو محمد . توفي سنة ٦٨١ . بفيضة

الوعاة ١ : ٥٣٢ .

(٣) في الأصل : أي .

(٤) النور : ٦٤ .

توقع الفعل ، ممن أسند إليه . وتقليل المعنى لم يُستفد من « قد » . بل
لوقيل : البخل يجود ، فهم منه التقليل ، لأن الحكم ، على من شأنه
البخل ، بالجود إن لم يحمل على صدور ذلك قليلاً كان الكلام كذباً ،
لأن آخره يدفع أوله .

الرابع : التكثير . وهو معنى غريب . وقد ذكره جماعة ، من
النحويين ، وأنشدوا عليه قول الشاعر^(١) :

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ ، الشَّمَّوَاءَ ، تَحْمِلُنِي
جِرْدَاءُ ، مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ ، سُرْحُوبُ

ونحو ذلك من الآيات الواردة في الافتخار .

قلت : وجعل الزمخشري منه قوله تعالى ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ
وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾^(٢) . ورام بعضهم استنباط هذا المعنى من كلام
سيبويه . فإنه قال^(٣) : « وأما « قد » فجواب لقوله لما يفعل . ثم قال :

(١) البيت من قصيدة تنسب إلى امرئ القيس ، وإبراهيم بن بشير ، وعمران
ابن إبراهيم . ديوان امرئ القيس ٢٢٥ و ٤٣٧ و ديوان سلامة بن جندل
٢٩٢ - ٢٩٣ والغني ١٩٠ وشرح شواهد ٤٩٦ والمعاني الكبير ١٢٠ .
والجرداء : الفرس القصيرة الشعر . والمعروقة : القليلة اللحم . والرحوب :
الطويلة المشرفة .

(٢) البقرة : ١٤٤ .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

ونكون [« قد »]^(١) بمنزلة « رَبِّمَا ». قال الهذلي^(٢) :

قَدِ أَتْرَكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلِيهِ

كَأَنَّ أَوَابَهُ مُجَّتْ ، بِفِرِّ صَادٍ

كأنه قال : رَبِّمَا . هذا نصه . فتشبيهاه بـ « ربما » يدل على أنها للتكثير .
وعكس ذلك بعضهم ، فقال : بل تدل على التقليل ، لأن « ربما »
للتقليل . وسيأتي تحقيق معنى « رَبِّ » في بابها .

الخامس : التحقيق . وترد ، للدلالة عليه ، مع الفعلين : الماضي
والمضارع . فع الماضي نحو ﴿ قَدِ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾^(٣) . ومع
المضارع نحو ﴿ قَدِ نَعَمْنَا إِنَّهُ لِيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ﴾^(٤) .
والحاصل أنها تفيد ، مع الماضي ، أحد ثلاثة معان : التوقع ،
والتقريب ، والتحقيق . ومع المضارع أحد أربعة معان : التوقع ، والتقليل ،
والتحقيق ، والتكثير .

(١) زيادة من الكتاب .

(٢) شمس الهذلي . وينسب البيت إلى عبيد بن الأبرص . الكتاب ٢ : ٣٠٧

والمغني ١٨٩ وشرح شواهد ٤٩٤ والأزهية ٢٢١ والمخصص ١٤ : ٥٥

والمقتضب ١ : ٤٣ وشرح الفصل ٨ : ١٤٧ والخزانة ٤ : ٥٠٢ .

والفرصاد : التوت .

(٤) الأنعام : ٣٣ .

(٣) المؤمنون : ١ .

تنبیه

« قد » الدالة على التقليل تصرف المضارع إلى الماضي . ذكر ذلك ابن مالك . والظاهر أن الدالة على التكثير كذلك . وأما التي للتحقيق فإنها قد تصرفه إلى المضيّ ، ولا يلزم فيها ذلك . هذا معنى كلام ابن مالك .

واعلم أن « قد » مع الفعل كجزء منه ، فلا يفصل بينهما ، بغير القسم ، كقول الشاعر^(١) :

أخالدُ ، قد ، والله ، أوطأتَ عشوةً

وما العاشقُ المَظْلُومُ ، فينا ، بسارقٍ

وقد يحذف الفعل بعدها ، إذا دل عليه دليل كقول النابغة^(٢) :

أزِفَ التَّرحُلُ ، غيرَ أنْ رِكابنا

لما نَزَلْ بِرِحالنا ، وكانَ قدِ

أي : وكانَ قد زالتْ . والله أعلم .

(١) وهو أخو يزيد بن عبد الله الجلي . وقد لفق بعضهم بين صدر هذا البيت

وعجز بيت للفرزدق . المعنى ١٨٦ وشرح شواهد ٤٨٨ - ٤٨٩ وديوان

الفرزدق ٥٦١ . وقد أوطأت عشوة أي : ركبت أمراً غير بيّن .

(٢) ديوانه ٣٠ وشرح ابن عقيل ١ : ١٨ والمعنى ١٨٦ وشرح شواهد ٤٩٠

والخزانة ٣ : ٢٣٢ . وتزل : تتقل .

كم

اسم لعدد مبهم الجنس، والمقدار . وليست مركبة ، خلافاً للكسائي والفراء . فإنها عندهما مركبة من كاف التشبيه و « ما » الاستفهامية محذوفة الألف ، وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال . و « كم » لها قسمان : استفهامية ، وخبرية . أما الاستفهامية فلا خلاف في اسميتها وأما الخبرية فذهب بعض النحويين إلى أنها حرف . ولذلك ذكرتها في هذا الموضع . والصحيح أنها اسم . ودليل اسميتها واضح . ولـ « كم » أحكام كثيرة مذكورة في بابها . فلا حاجة هنا لذكرها . والله سبحانه أعلم .

كي

لها ثلاثة أقسام :

الأول: أن تكون حرف جر ، بمعنى لام التعليل . ولا تجر إلاّ أحد ثلاثة أشياء . أولها « ما » الاستفهامية ، كقولهم ، في السؤال عن علّة الشيء : كيمنه ؟ بمعنى : لِمَه . والهاء للسكت . وثانيها « أن »

المصدرية : ظاهرة ، أو مقدره . فالظاهرة كقول الشاعر^(١) :

فَقَالَتْ : أ كُلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا

لِسَانَكَ ، كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ ، وَتَخْدَعَا

والمقدرة نحو : جئتُ كي تكرمني . على أحد الوجهين . وثالثها « ما »
المصدرية ، كقول الشاعر^(٢) :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَيُضُرُّ ، فَإِنَّمَا

يُرْجَى الْفَتَى ، كَيْمَا يَضُرُّ ، وَيَنْفَعُ

وزهب الكوفيون^(٣) إلى أن « كي » لا تكون جارة . قالوا :

ولا حجة في قولهم « كيمة » ، لأنَّ « مه » ليست مخفوضة ، وإنما
هي منصوبة على المصدر . أي : كي تفعل ماذا ؟ ورُدَّ بأنه دعوى
لا دليل عليها ، وبأنه يلزم منه تقديمُ الفعل على « ما » الاستفهامية ،

(١) جميل بثينة . ديوانه ١٢٥ والمغني ١٩٩ وشرح شواهد ٥٠٨ وشذور
الذهب ٢٨٩ وشرح الفصل ٩ : ١٤ وأوضح المسالك ٢ : ١٢١ والهمع
٥ : ٢ والدرر ٢ : ٥ .

(٢) عبد الأعلى بن عبدالله . ونسب البيت إلى النابغة الذبياني ، والنابغة الجعدي ،
وقيس بن الخطيم . المغني ١٩٩ وشرح شواهد ٥٠٧ والخزانة ٣ : ٥٩١
وديوان قيس بن الخطيم ١٧٠ وديوان النابغة الجعدي ٢٤٦ .

(٣) ب : البصريون .

وحذف ألفها بعد غير حرف الجر، وحذف معمول الحرف الناصب لل فعل . ونصّوا على أن حذف معمول^(١) نواصب الفعل لا يجوز ، لا اقتصاراً ولا اختصاراً . ووقع في « صحيح البخاري » ، في قوله تعالى ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾^(٢) : « فيذهبُ كيما ، فيعودُ وظَّهرُهُ طبَقًا واحدًا » . أراد : كيما^(٣) يسجد^(٤) .

وذهب بعض النحويين إلى أن « ما » في قوله « كيما يضر » وينفع « كافة لـ » « كي » عن العمل .

الثاني : أن تكون حرفاً مصدرياً ، بمعنى « أن » . ويلزم اقترانها باللام لفظاً أو تقديراً . فإذا قلت : جئتُ لكي تُكرمَنِي ، فـ « كي » هنا ناصبة للفعل بنفسها ، لأن دخول اللام عليها يبيِّن أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها . [وإذا قلت : جئتُ كي تُكرمَنِي ، احتملت أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها]^(٥) ، وأن « أن » بعدها مقدرة ، وهي ناصبة .

(١) ب : معمول هذه .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) قال ابن حجر في شرح البخاري : « كأن ابن هشام وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة . لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقعت عليها » . النصف

٢ : ١٦ وحاشية الدسوقي ١ : ١٩٥ .

(٥) سقط من الأصل .

تبيينه

تقل بعضهم في « كي » ثلاثة مذاهب :
أحدها أنها حرف جر دائماً . قال : وهو مذهب الأخفش .
وثانيها أنها ناصبة للفعل دائماً ، وهو مذهب الكوفيين .
وثالثها أن تكون حرف جر تارة ، وناصبة للفعل تارة . وهو
الصحيح .

وعلى هذا فلها ثلاثة أحوال : حال يتعيّن فيها أن تكون جارة ،
وذلك إذا دخلت على « ما » الاستفهامية ، أو المصدرية ، أو « أن »
المصدرية ، كما تقدم . إلا أن دخولها على « أن » نادر . ويتعيّن أن
تكون جارة أيضاً ، في نحو قول الشاعر (١) :

كادُوا بنصرِ تميمٍ ، كي ليحققهم

فيه ، فقد بلغُوا الأمرَ الَّذِي كادُوا

ولا يجوز أن تكون « كي » ناصبة ، في هذا البيت ، لفصل
اللام بينها وبين الفعل ، ولا زائدة لأن « كي » لم يثبت زيادتها في غير
هذا الموضع . فيتعيّن أن تكون جارة ، واللام تأكيد لها ، و « أن »

(١) نسبة السيوطي إلى الطرماح . الهمع ٢ : ٥ والدرر ٢ : ٥ .

مضمرة بعد اللام. وحال يتعيّن فيها أن تكون ناصبة للفعل. وذلك إذا دخلت عليها اللام، كما سبق. وحال يجوز فيها الأمران، وهو ما عدا ذلك. وإذا دخلت عليها اللام، ووليها « أن »، كقول الشاعر^(١):

أرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقَبْرِ بَيْتِي

فَتَتَرُكُهَا شَتْنًا ، يَبِيدَاءَ ، بَأْتَقَعُ

ففيها احتمال. قال ابن مالك: وترجع مرادفة اللام على مرادفة « أن ».

الثالث: أن تكون بمعنى « كيف ». وهذه اسم، يرتفع الفعل بعدها، كما يرتفع بعد « كيف »، لأنها محذوفة منها. كقول الشاعر^(٢):

كَيْ تَجَنِّحُونَ إِلَى سِلْمٍ ، وَمَا تُثْرَتُ

قَتْلًا كُمْ ، وَلَطَى الْمَيْجَاءَ تَضْطَرُّمُ؟

أراد: كيف تجنحون. فحذف الفاء. والله سبحانه أعلم.

(١) المغني ١٩٩ وشرح شواهد ٥٠٨ والإيضاح ٥٨٠ وشرح الفصل ٧: ١٩ وحاشية الصبان ٣: ٢٨٠ والعيني ٤: ٤٠٥ والخزانة ٣: ٥٨٥ - ٥٨٧ والشن: القربة الممزقة. والبلقع: القفر.

(٢) المغني ١٩٨ وشرح شواهد ٥٠٧ وحاشية الصبان ٣: ٢٧٩ والعيني ٤: ٣٧٨. والظي: النار.

لم

حرف نفي ، له ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون جازماً ، نحو ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ (١) .
وهذا القسم هو المشهور .

الثاني : أن يكون ملغى ، لا عمل له ، فيرتفع الفعل المضارع بعده .
كقول الشاعر (٢) :

لولا فَوَارِسُ ، مِنْ ذُهْلٍ ، وَأَسْرَتُهُمْ
يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ ، لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

وشرح ابن مالك ، في أول « شرح التسهيل » ، بأن الرفع بـ « لم » لغة قوم من العرب . وذكر بعض النحويين أن ذلك ضرورة .

الثالث : أن يكون ناصباً للفعل . حكى اللحياني عن بعض العرب أنه يُنْصَبُ بِـ « لم » . وقال ابن مالك في « شرح الكافية » : زعم بعض الناس أن النصب بـ « لم » لغة ، اغتراراً بقراءة بعض السَّافِ

(١) الإخلاص : ٣ .

(٢) المغني ٣٠٧ وشرح شواهد ٦٧٤ والعيني ٤ : ٤٤٦ ، والجمع ٢ : ٥٦ والدرر ٢ : ٧٣ والخزانة ٣ : ٦٢٦ . والصليفاء : اسم موضع .

* أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ *^(١) بفتح الحاء، وبقول الراجز^(٢):

في أيِّ يومٍ مَيَّ، من المَوْتِ أَفْرًا

أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرَ أمْ يَوْمَ قُدِّرَ ؟

وهو، عند العلماء، محمول على أن الفعل^(٣) مؤكّد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذف، ونويت.

تبيين

الأول: «لم» من خواص الفعل المضارع. وظاهر مذهب سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ، فتصرف معناه إلى الماضي. وهو مذهب المبرد، وأكثر المتأخرين. وذهب قوم، منهم الجزولي، إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم، دون معناه. ونسب إلى سيبويه. ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة

(١) الاشراف: ١.

(٢) الحارث بن منذر. المعنى ٣٠٧ وشرح شواهده ٦٧٤ والنوادر ١٣ وشرح

القضايا السبع ٣٤ والسكامل ٣٤ وسر الصناعة ١ : ٨٥ والمتع ٣٢٢

والخصائص ٣ : ٩٤ والجزانة ٤ : ٥٨٩. ونسب إلى علي بن أبي طالب.

وقمة صفيين ٤٥٠ وحماسة البحري ٣٧ والعيني ٤ : ٤٤٧ - ٤٤٨.

(٣) في الأصل: على أنه.

على اللفظ. والأول هو الصحيح، لأن له نظيراً، وهو المضارع الواقع
بعد «لو». والقول الثاني لا نظير له.

الثاني: تساوي «لم» فيما ذكر، من جزم الفعل المضارع،
وصرف معناه إلى الماضي، «لما». ويفترقان في أمور:

أولها أن المنفي بـ «لم» لا يلزم اتصاله بالحال، بل قد يكون
منقطعاً، نحو ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ
شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾^(١)، وقد يكون متصلاً، نحو ﴿وَلَمْ أَكُنْ
بِدُعَاؤِكَ، رَبِّ، شَقِيحاً﴾^(٢)، بخلاف «لما»، فإنه يجب اتصال
نفيها بالحال.

وثانيها أن الفعل بعد «لما» يجوز حذفه اختياريّاً. وهو أحسنُ
ما يُخرج عليه قراءة ﴿وإن كُلاًّ لما﴾^(٣). ولا يجوز حذفه بعد
«لم» إلاّ في الضرورة، كقول الشاعر^(٤):

(١) الإنسان: ١. (٢) مريم: ٤.

(٣) هود: ١١١.

(٤) إبراهيم بن هرمة. ديوانه ١٩١ والمغني ٣١٠ وشرح شواهد ٦٨٢
والخزانة ٣: ٦٢٨.

احفظْ وَدِيْمَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا
يومَ الأَعْزَابِ ، إِنَّ وَصَلْتَ ، وَإِنْ لَمْ
وثالثها أن « لم » تصاحب أدوات الشرط ، نحو : إِنْ لَمْ ^(١) ،
ولو لم . بخلاف « لما » .
ورابعها أن « لم » قد فصل بينها وبين مجزومها اضطراراً ، كقول
الشاعر ^(٢) :

* كَأَنْ لَمْ ، سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ ، تُؤْهَلِ *

ذكر ابن مالك في « شرح الكافية » أن « لم » انفردت بذلك . وفيه
نظر ، لأن غيره قد سَوَّى بينهما ، في جواز الفصل ، لضرورة الشعر .
وقد ذكر هو ذلك ، في باب الاشتغال من « شرح التسهيل » .
وخامسها « أن » « لم » قد تلغى ، كما سبق ، بخلاف « لما » فإنها
لم يأت ^(٣) فيها ذلك والله أعلم .

(١) في الأصل : وإن لم .

(٢) عجز بيت لذي الرمة . صدره :

فَأُضِحَّتْ مَعَانِيهَا قِفَاراً رُسُومُهَا

ديوانه ٥٠٦ والمغني ٣٠٨ وشرح شواهد ٦٧٨ .

(٣) في الأصل : فإنها ثابت .

لن

حرف نفي، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال . ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبداً، خلافاً للزنجشري . ذكر ذلك في « أعمودجه » . وقال في غيره : « لن » لتأكيد ما تعطيه « لا » من نفي المستقبل . قال ابن عصفور : وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها ، بل قد يكون النفي بـ « لا » آكد من النفي بـ « لن » ، لأن المنفي بـ « لا » قد يكون جواباً للقسم ، والمنفي بـ « لن » لا يكون جواباً له ، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد . قلت : وقد وقعت « لن » جواب القسم ، في قول أبي طالب ^(١) :

والله ، لن يَصِلُوا إِلَيْكَ ؛ بِجَمْعِهِمْ
حَتَّى أَوْسَدَ فِي الثَّرَابِ ، دَفِينَا

وذكره ابن مالك .

واختلف النحويون في « لن » ^(٢) . فذهب سيبويه ، والجمهور ،

(١) المنفي ٣١٥ و ٦١٨ وشرح شواهد ٦٨٦ وتاريخ أبي الفداء ١ : ١٢٠

والسيرة النبوية لابن كثير ١ : ٤٦٤ .

(٢) سقط « في لن » من الأصل .

إلى أنها بسيطة. وذهب الخليل، والكسائي، إلى أنها مركبة، وأصلها «لا أن» ، حذفت همزة «أن» تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. وردّ القول بالتركيب، بأوجه:

الأول: أن البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يُدعى إلا

بدليل قاطع.

والثاني: أنها لو كان أصلها «لا أن» لم يحز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز في نحو: زيداً لن أضرب. بهذارد سيبويه^(١) على الخليل. وأجيب عنه بأن الشيء قد يحدث له، مع التركيب، حكم لم يكن قبل ذلك.

والثالث: أنه يلزم منه أن تكون «أن» وما بعدها في تقدير مفرد. فلا يكون قولك: لن يقوم زيد، كلاماً. فإن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرد! فالجواب أن هذا القول ضعيف، لوجهين: أحدهما أن هذا المحذوف لم يظهر قط، ولا دليل عليه. ذكره أبو علي. والثاني أن «لا» تكون، في ذلك، قد دخلت على الجملة الاسمية، ولم تكرر. قلت: هذا لا يلزم المبرد، لأن تكرارها عنده لا يلزم. ولكنه يلزم الخليل.

(١) الكتاب ١: ٤٠٧.

وذهب الفراء إلى أن « لن » هي « لا » ، أبدلت ألفها نوناً .
وهو ضعيف ، لأنه دعوى ، لا دليل عليها . ولأن « لا » لم توجد ناصبةً
في موضع .

تنبیه

ذكر بعض النحويين أن من العرب من يجزم بـ « لن » ، تشبيهاً
لها بـ « لم » . قال الشاعر (١) :

* فَلَنْ يَحْلِلَ لِلْعَيْنَيْنِ ، بَعْدَكَ ، مَنظَرٌ *

قيل : وأظهر من هذا أن يكون حذف الألف ، واجتزأ بالفتحة التي قبلها
لأنها تدل عليها . والله سبحانه أعلم .

لو

حرف ، له أربعة أقسام :

الأول : « لو » الامتناعية . وعبارة أكثرهم : « لو » حرف امتناع

(١) عجز بيت لكثير عزة . وصدرة :

أيادي سبأ ، ياعرز ، ما كنت بعدكم

ديوانه ٣٢٨ و المغني ٣١٥ و شرح شواهد ٦٨٧ و حاشية الصبان ٣ : ٢٧٨
وشواهد الكشف ١٣٨ . وقوله أيادي سبأ أي : مبدد النفس والخواطر .
والرواية : فلم يحل .

لامتناع . أي : تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول . وهذه عبارة
 ظاهرها أنها غير صحيحة ، لأنها تقتضي كون جواب « لو » ممتنعاً غير
 ثابت ، دائماً . وذلك غير لازم ، لأنّ جوابها قد يكون ثابتاً ، في بعض
 المواضع ، كقولك لطائر : لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً . فإنسانيته
 محكوم بامتناعها ، وحيوانيته ثابتة . وكذلك في قولهم : لو ترك العبدُ
 سؤالَ ربه لأعطاه . فترك السؤال محكوم بعدم حصوله ، والعطاء
 محكوم بحصوله ، على كل حال ، والمعنى أن عطاءه حاصل ، مع ترك
 السؤال . فكيف مع السؤال ؟

وكذا قول عمر في صهيب ، رضي الله عنهما « لو لم يخف الله لم
 يَمصِه » . فعدم الممصية محكوم بشيوته ، لأنه إذا كان ثابتاً ، على تقدير
 عدم الخوف ، فالحكم بشيوته ، على تقدير ثبوت الخوف ، أولى .

وكذلك قوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ ، مِنْ شَجَرَةٍ ،
 أَقْلَامٌ ، وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ، مَا نَفَدَتْ
 كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ (١) . فعدم النفاذ ثابت ، على تقدير كون (٢) ما في

(١) لقمان : ٢٧ .

(٢) ج : على تقدير عدم كون .

الأرض من الشجر أقلاماً مدادها البحر، وسبعة أمثاله. فثبوت عدم
النفاد، على تقدير عدم ذلك، أولى.

فهذه الأمثلة، ونحوها، تدل على فساد قولهم: «لو» حرف
امتناع لامتناع. والتحقيق، في ذلك، أن «لو» حرف يدل على تعليق
فعل بفعل، فيما مضى. فيلزم، من تقدير حصول شرطها، حصول
جوابها. ويلزم كون شرطها محكوماً^(١) بامتناعه. إذ لو قدر حصوله
لكان الجواب كذلك، فتصير حرف وجوب لوجوب، وتخرج عن
كونها للتعليق، في الماضي. وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً، على كل
تقدير، لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط، كما تقدم. ولكن
الأكثر أن يكون ممتنعاً.

فقد اضح بذلك أن «لو» تدل على أمرين: أحدهما امتناع
شرطها، والآخر كونه مستلزماً لجوابها. ولاتدل على امتناع الجواب،
في نفس الأمر، ولا ثبوته. فإذا قلت: لو قام زيد لقام عمرو، فقيام
زيد محكوم بانتفائه فيما مضى، وبكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام عمرو.
وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد، أو ليس له، لاتعرض

(١) في الأصل: محكوم.

في الكلام لذلك . ولكن الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين .

وقد عبر ابن مالك ، [رحمه الله]^(١) ، عن معنى « لو » بثلاث عبارات ، حسنة ، وافية بالمراد . الأولى : قوله في « التسهيل » : لو حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت^(٢) غيره . والثانية : قوله في بعض نسخ « التسهيل » : لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه . والثالثة : قوله في « شرح الكافية » : لو حرف يدل على امتناع تالي ، يلزم لثبوته ثبوت^(٣) تاليه .

وقال ابنه ، رحمهما^(٤) الله : ولا شك أن ما قال - يعني أباه - في تفسير « لو » أحسن وأدل على معنى « لو » . غير أن ما قالوه ، عندي ، تفسير صحيح ، واف بشرح معنى « لو » . وهو الذي قصد سيديويه ، من قوله^(٤) : « لو » لما كان سيقع لوقوع غيره . يعني أنها تقتضي فعلاً ماضياً ، كان يُتوقع ثبوته ، لثبوت غيره ، والمتوقع غير واقع . فكأنه قال : « لو » حرف يقتضي فعلاً ، امتنع لا امتناع ما كان يثبت لثبوته .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل : ثبوته بثبوت . ب : لثبوته بثبوت . وانظر التسهيل ٢٤٠ .

(٣) ب و ج : رحمه .

(٤) الكتاب ٢ : ٣٠٧ . وفيه : وأما لو فليأ كان ...

وهو نحو مما قاله غيره . فلنرجع إلى بيان صحته فنقول : قولهم :
« لو : حرف يدل على امتناع الثاني ، لامتناع الأول » يستقيم على وجهين :
الأول أن يكون المراد أن جواب « لو » ممتنع ، لامتناع الشرط ، غير
ثابت لثبوت غيره ، بناءً منهم على مفهوم الشرط ، في حكم اللغة ، لا في
حكم العقل . والثاني أن يكون المراد أن جواب « لو » ممتنع ، لامتناع
شرطه ، وقد يكون ثابتاً لثبوت غيره ، لأنها إذا كانت تقتضي نفي
تاليها ، [واستلزامه لتاليه]^(١) ، فقد دلت على امتناع الثاني ، لامتناع
الأول ، لأنه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم ، مع احتمال أن
يكون ثابتاً ، لثبوت أمر آخر . فإذا قلت : لو كانت الشمس طالعةً
كان الضوء موجوداً ، فلا بد من انتفاء القدر المساوي منه للشرط .
فصيح إذاً أن يقال : « لو » حرف ، يدل على امتناع الثاني لامتناع
الأول . انتهى كلامه مختصراً . وهذا الوجه الثاني هو الذي قرره في
« شرح الألفية » . وهو كلام حسن .

وقال الشلوبين : « لو » ليست موضوعة للدلالة على الامتناع ،
بل موضوعها ما نصّ عليه سيبويه ، من أنها تقتضي لزوم جوابها

(١) سقط من الأصل .

لشرطها فقط . قلتُ : وفيها ، مع ذلك ، دلالة على^(١) امتناع شرطها .
وذلك مفهوم من عبارة سيديويه ، رحمه الله . فإنه نص على أنها للتعليق
في الماضي [بقوله « لما كان » . ومن ضرورة كونها للتعليق ، في الماضي ،
أن]^(٢) يكون شرطها منفيّ الوقوع ، لأنه لو كان ثابتاً لكان
الجواب كذلك . فتكون حينئذ حرف إيجاب لإيجاب . وليس
ذلك معناها .

وقال بعض النحويين : « لو » لها أربعة أحوال :

الأول : أن تكون حرف امتناع لا امتناع . وذلك إذا دخلت
على مُوجِبَيْنِ ، نحو : لو قام زيد لقام عمرو .

والثاني : أن تكون حرف وجوب لوجوب . وذلك إذا دخلت
على مَنْفِيَّيْنِ ، نحو : لو لم يقم زيد لم يقم عمرو .

والثالث : أن تكون حرف وجوب لامتناع . وذلك إذا دخلت
على موجب ، وبمده منفيّ ، نحو : لو قام زيد لم يقم عمرو .

والرابع : أن تكون حرف امتناع لوجوب . وذلك إذا دخلت على

(٢) سقط من الأصل .

(١) سقطت من الأصل .

منفيّ ، بعده مُوجِبٌ ، نحو : لو لم يقم زيد قام عمرو .

وهذا ^(١) لا تحقيق فيه . بل هي ، في ذلك كله ، حرف امتناع
« لا امتناع . ففي المثال الأول ، دلت على امتناع قيام عمرو ، لامتناع قيام
زيد . وفي ^(٢) الثاني ، دلت على امتناع عدم قيام عمرو ، لامتناع عدم
قيام زيد . ويلزم ، من امتناع عدم قيامهما ، وجود قيامهما . وفي الثالث ،
دلت على امتناع قيام عمرو ، لامتناع قيام زيد . وفي الرابع ، دلت على
امتناع قيام عمرو ، لامتناع عدم قيام زيد . فتأمل ذلك .

وقد بسطت الكلام على معنى « لو » في غير هذا الكتاب .
وأفردت له أوراقاً . وفيما ذكرته هنا كفاية . ويتعلق بـ « لو » الامتناعية
مسائل ، لا بد هنا من الإشارة إليها :

الأولى : أنها مثل « إن » الشرطية ، في الاختصاص بالفعل . فلا
يليهما إلاّ فعل ، أو معمول فعل مضمّر ، يفسره ظاهر بعده ، كقول
عمر : « لو غيرك قالها ، يا أبا عبيدة » . وقال ابن عصفور : لا يليها

(١) في الأصل : وهذا كله .

(٢) في الأصل و د : وفي المثال .

فعل مضمر، إلا في الضرورة، كقول الشاعر^(١) :

* أَخْلَاءُ ، لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ * *

أو نادر كلام^(٢)، كقول حاتم: « لو ذاتُ سوارٍ لَطَمْتَنِي ». قلت: والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة، والناذر. بل يكون في فصيح الكلام، كقوله تعالى ﴿ قُلْ : لو أَنْتُمْ تَمَانِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾^(٣). حذف الفعل، فانفصل الضمير.

وانفردت « لو » بمباشرة « أن »، كقوله تعالى ﴿ ولو أَنْتُمْ صَبَرُوا ﴾^(٤). وهو كثير. واختلف في موضع « أن » بعد « لو ». فذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء. وشبه شذوذ ذلك بانتصاب « غُدوة » بعد « لِدُنْ ». وذهب الكوفيون، والمبرد، والزجاج، وكثير من التجويين، إلى أنها فاعل بفعل مقدر، تقديره:

(١) صدر بيت للنطمش الضبي. وعجزه:

عَتَبْتُ، وَلَكِنْ مَاعَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

أوضح المسالك ٣ : ٣٠٤ وحاشية المبان ٤ : ٣٩ والمصنف ٤ : ٤٦٥ ٤٦٦
وشرح التصريح ٢ : ٢٥٩ وشرح الحماسة للرزوقي ٨٩٣ والتبريزي
٢ : ٣٥٤ والأخلاء : جمع خليل. وحذفت أداة النداء قبله. والجمام: الموت.

(٢) سقطت من الأصل. وانظر حاشية الصبان ٤ : ٣٩ - ٤٠.

(٣) الاسراء : ١٠٠. (٤) الحجرات : ٥.

ولو ثبتت أنهم . وهو أقيس ، إبقاء للاختصاص . وقول ابن مالك ، في « شرح الكافية » : وزعم الزمخشري أن بين « لو » و « أن » : « ثبت » مقدراً ، قديوم انفراداً بذلك .

فإن قلت : إذا جعلت مبتدأ ، على مذهب سيبويه ، فما الخبر ؟ قلت : قال ابن هشام الخضراوي^(١) : مذهب سيبويه ، والبصريين ، أن الخبر محذوف . وقال غيره : مذهب سيبويه أنها لا تحتاج إلى خبر ، لانظام المخبر عنه والخبر بعد « أن » . وذكر ابن مالك أن « لو » قد يليها مبتدأ وخبر . كقول الشاعر^(٢) :

لو بغير الماء حلقبي شرق

كنت كالفصان ، بالماء اعتصاري

قيل : وهو مذهب الكوفيين . ومنع ذلك غيرهم ، وتأولوا ما ورد منه . فتأول ابن خروف^(٣) البيت ، على إضمار « كان » الشائبة . [وتأوله

(١) وهو محمد بن يحيى ، أبو عبدالله الأنصاري ، ويعرف بابن البرذعي . توفي

سنة ٥٧٥ . بنية الوعاة ١ : ٣٦٧ .

(٢) عدي بن زيد . ديوانه ٩٣ والكتاب ١ : ٤٦٣ والمغني ٢٩٧ وشرح شواهد

٦٥٨ والخزانة ٣ : ٥٩٤ و ٤ : ٤٦٠ و ٥٢٠ . والاعتصار : شرب الماء قليلاً قليلاً لتزول النصة .

(٣) وهو علي بن محمد بن علي ، نظام الدين ، أبو الحسن . توفي سنة ٦٠٩ .

بنية الوعاة ٢ : ٢٠٣ .

الفارسي على أن « حلقى » فاعل فعل مقدر ، يفسره « شَرِق » [(١)] ،
و « شَرِق » خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو شرق . وفيه تكلف .

الثانية : ذكر (٢) الرمخشري أن خبر « أن » الواقعة بعد « لو »
يلزم كونه فعلاً . ونقل بعضهم ذلك عن السيرافي . قال الشيخ
أبو حيان : وهو وهم ، وخطأ فاحش ؛ قال الله تعالى ﴿ ولو أن ما في
الأرض ، من شجرة ، أعلام ﴾ (٣) . وقال الشاعر (٤) :

* ولو أنّها عصفورةٌ لحسبتُها *

وقال ابن مالك : وقد حمل الرمخشري ادعاؤه إضمار « ثبت » بين « لو »
و « أن » على التزام كون الخبر فعلاً ، ومنعه أن يكون اسماً ، ولو كان
بمعنى فعل ، نحو : لو أن زيداً حاضر . وما منعه شائع ، ذائع في كلام

(٢) في الأصل : قال .

(١) سقط من الأصل .

(٣) لقمان : ٢٧ .

(٤) صدر بيت لجريو . وعجزه :

مُسَوِّمَةٌ ، تَدْعُو عُبَيْدًا ، وَأَزْنَمًا

ديوانه ٣٢٣ . يصف خوف الخاطب وهو هارب . وعبيد وأززم : قبيلتان

من يربوع . وينسب البيت إلى البعيث والعوام بن شوذب . المعنى ٢٩٩

وشرح شواهد ٦٦٢ والمقد الفريد ٥ : ١٩٥ وحماسة البحري ٤١٢

والعيني ٤ : ٤٦٧ .

العرب، كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ ، مِنْ شَجَرَةٍ ، أَقْلَامٌ﴾ ، وكقول الراجز^(١) :

لو أَنَّ حَيْثَا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ
أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

قلتُ: الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الزمخشري أنه منع كون خبرها اسماً مشتقاً، والتزم الفعل حيثُذِ ، لإمكان صوغه ، قضاءً لحق طلبها للفعل . وأما إذا كان الاسم جامداً فيجوز ، لتعذر صوغ الفعل منه ، كما فصل ابن الحاجب ؛ ألا ترى قوله في «المفصل» : ولو قلت : لو أن زيدا حاضر^(٢) لا كرمته ، لم يجز . ولم يتعرض لغير المشتق . وإذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ ، مِنْ شَجَرَةٍ ، أَقْلَامٌ﴾ ، ولا نحو «ولو أنها عصفورة» . وإنما يرد عليه : «لو أن حيثاً مُدْرِكُ الْفَلَاحِ» . والمعجب عنه أن يقول : إن هذا البيت ، ونحوه ، من النادر ، فلا يرد عليه .

(١) ليبد بن ربيعة . ديوانه ٣٣٣ والمغني ٢٩٩ وشرح شواهد ٦٦٣ . وملعب

الرماح هو عامر بن مالك ، عم ليبد ، ويلقب بللاعب الأسننة .

(٢) المفصل ١٥١ وشرحه ٩ : ٩ - ١١ . وفيها : حاضري .

الثالثة: « لو » الامتناعية تصرف المضارع إلى الماضي، كقول الشاعر^(١):

أَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ ، حَدِيثَهَا
خَرُّوا ، لِمَزَّةَ ، رُكْعًا ، وَسُجُودًا

فهي في ذلك عكس «إن» الشرطية، لأنها تصرف الماضي إلى الاستقبال. واختلف في عدّ « لو » من حروف للشرط. فقال الزمخشري، وابن مالك: « لو » حرف شرط. وأبى قوم تسميتها حرف شرط، لأن حقيقة الشرط إنما تكون في الاستقبال، و« لو » إنما هي للتعليق^(٢) في الماضي، فليست من أدوات الشرط.

الرابعة: لا يكون جواب « لو » إلاّ فعلاً ماضياً، مثبتاً، أو منفيّاً بـ « ما »، أو مضارعاً مجزوماً بـ « لم ». والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام. وقد يحذف كقوله تعالى ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ﴾^(٣). وقلّ دخولها على المنفيّ بـ « ما » كقول الشاعر^(٤):

-
- (١) كثير عزة. ديوانه ٤٤٢ والخصائص ١ : ٢٧ وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٠٦.
وتزيين الأسواق ١ : ٥٢ والعيني ٤ : ٤٦٠.
(٢) في الأصل: لتعليق. (٣) الواقعة: ٧٠.
(٤) مجنون ليلى. ديوانه ٢٣٨ والأغانى ٢ : ٧٦ وشرح الحماسة للرزوقي ١٢٨٩ =

كذبتُ ، وييتِ اللهُ ، لو كنتُ صادقاً
لما سبقتني ، بالبكاءِ ، الحمامُ

وإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفاً ، كقوله تعالى
﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبةٌ﴾^(١) . فالجواب محذوف ، واللام
جواب قسم محذوف ، أغنى عن جواب « لو » ، خلافاً للزجاج . فإنه
جعل « لمثوبة » جواب « لو » ، قال^(٢) : كأنه قيل^(٣) : لا تُنبوا .

القسم الثاني : « لو » الشرطية التي بمعنى « إن » . فهذه مثل
« إن » الشرطية ، يليها المستقبل ، وتصرف الماضي إلى الاستقبال .
كقوله تعالى [﴿وما أنت بمؤمنٍ لنا ، ولو كنا صادقين﴾^(٤) ،
وكقوله تعالى [﴿وليشخش الذين لو تركوا من خلفهم
ذريةً ضعافاً خافوا عليهم﴾^(٥) ، وقول الشاعر^(٦) :

= والعيبي ٤ : ٤٧٣ . وينسب إلى نصيب . ديوان نصيب ١٢٤ .

(١) البقرة : ١٠٣ . (٢) سقطت من الأصل و ب .

(٣) ب : قال . (٤) يوسف : ١٧ .

(٥) سقط من الأصل . (٦) النساء : ٨ .

(٧) الأخطل . ديوانه ٨٤ والمغني ٢٩٢ وشرح شواهد ٦٤٦ والمقرب ١ : ٩٠ .

قَوْمٌ ، إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ
دُونَ النِّسَاءِ ، وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ
وقول الآخر^(١) :

لَا يُلْفِكَ التَّرَاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا
خُلِقَ الْكِبْرَامِ ، وَلَوْ تَكُونُ عَدِيْمًا

وكون « او » بمعنى « إن » ذكره كثير من النحويين . وقال
ابن الحاج^(٢) ، في نقده على ابن عصفور : هذا خطأ ، والقاطع بذلك
أنك لا تقول^(٣) : لو يقوم زيد فعمرو منطلق ، كما تقول : إِلَّا يَاقُمُ
زيد فعمرو منطلق . وتأول^(٤) قوله « ولو^(٥) باتت بأطهار » . وقال
بدر الدين بن مالك في « شرح الألفية » : وعندني أن « لو » لا تكون^(٦)
لغير الشرط في الماضي ، وما تمسكوا به ، من نحو قوله تعالى^(٧) ﴿ وَلَيْخَشَ

(١) المغني ٢٨٩ وشرح شواهد ٦٤٦ وحاشية الصبان ٤ : ٣٨ وشرح التصريح

٢ : ٢٥٦ والميني ٤ : ٤٦٩ .

(٢) وهو أبو العباس ، أحمد بن محمد الإشبيلي . توفي سنة ٦٤٧ . بنية الوعاة

١ : ٣٥٩ - ٣٦٠ . (٣) في الأصل : بذلك لا يقول .

(٤) في الأصل : وتأولوا . (٥) سقطت من الأصل .

(٦) في الأصل : وعندني أن لو تكون .

(٧) سقطت من الأصل .

الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضُمَانًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴿١﴾ ،
وقول الشاعر (٢) :

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ
عَلَيَّ ، وَدُوْنِي جَنْدَلٌ ، وَصَفَانِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ ، أَوْزَقًا
إِلَيْهَا صَدَى ، مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ ، صَاحِحُ
لا حجة فيه ، لصحة جملة على الماضي . انتهى .

وإذا دخلت « لو » على المستقبل فهل تجزم أولاً؟ زعم قوم أن
الجزم بها لغة مطردة . وذهب قوم ، منهم ابن السجري ، إلى أنه يجوز
الجزم بها في الشعر . واستدلوا ، بقول الشاعر (٣) :

-
- (١) النساء : ٨ .
(٢) توبة بن الحمير . المغني ٢٨٩ وشرح شواهده ٦٤٤ وشرح الحماسة للرزوقي
١٣١١ وللتبريزي ٣ : ٢٦٧ والحيوان ٢ : ٢٩٩ والأمازي ١ : ١٩٧
والأغانى ١٠ : ٧٧ وحاشية الصبان ٤ : ٣٨ وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٠٣
والعيني ٤ : ٤٥٣ والممع ٢ : ٦٤ والخزانة ٣ : ٣١ - ٣٤ . والجندل :
الحجارة . وزقا : صاح . والصدى : ما يبقى في القبر من الميت . ويزعم
العرب أنه يصير طائرأ .
(٣) علقمة الفحل . ديوانه ١٣٤ والمغني ٣٠٠ وشرح شواهده ٦٦٤ =

لَوْ يَشَاءُ طَارَ ، بِهِ ، ذُو مَيْعَةٍ
لَا حَقُّ الْإِطَالِ ، نَهْدٌ ، ذُو خُصَلٍ

وبقول الآخر^(١) :

تَامَتْ فُؤَادَكَ ، لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعَتْ

إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذَهْلِ بْنِ شَيْبَانَ

وتأول ابن مالك ، في « شرح الكافية » هذين البيتين ، وقال :
لا حجة فيهما .

القسم الثالث : « لو » المصدرية . وعلامتها أن يصلح في موضعها
« أن » ، كقوله تعالى ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾^(٢) . ولا تحتاج

= والممع ٢ : ٦٤ والخزانه ٤ : ٥٢١ . وينسب إلى امرأة من بني الحارث .
شرح الحماسة للرزوقي ١١٠٧ وللتبريزي ٣ : ١٢١ وأمالى ابن الشجري
١ : ١٨٧ والحماسة البصرية ١ : ٢٤٣ وحاشية الصبان ٤ : ١٤ و ٤٢ .
والميعة : النشاط . يريد فرساً نشيطاً . والآطال : جمع إطل ، وهو الخاصرة .
والخصل : لفائف الشعر .

(١) لقيط بن زرارعة . المعنى ٣٠٠ وشرح شواقده ٦٦٥ والجمهرة والأساس
واللسان والتاج (تيم) والعقد ٦ : ٨٤ وحاشية الصبان ٤ : ٤٣ و ١٤ .
وتأم : استعبد وحيّر . ويروى : لم تقض الذي وعدت .

(٢) البقرة : ٩٦ . وزاد في ب : ألف سنة .

إلى جواب . ولم يذكر الجمهور أن « لو » تكون مصدرية . وذكر ذلك
 الفراء ، وأبو علي ، والتبريزي ^(١) ، وأبو البقاء ، وتبعهم ابن مالك . ومن
 أنكرها تأول الآية ونحوها ، على حذف مفعول يود ، وجواب « لو » .
 أي : يود أحدهم طول العمر ، لو يعمر ألف سنة لسُرَّ بذلك .

ولا تقع « لو » المصدرية غالباً ، إلا بعد مُفهِمِ تَمَنٍّ ، نحو :
 يودُ . وقلَّ وقوعها بعد غير ذلك ، كقول قُتَيْبَةَ بنت النضر ^(٢) :
 ما كانَ ضَرَّكَ لوَ مَنَنْتَ ، ورُبُّما
 مَنَ الفَتَى ، وهو المَغِيظُ ، المُحَنَّقُ

القسم الرابع : « لو » التي للتمني نحو : لو تأتينا فتحدثنا ،
 كما تقول : ليتك تأتينا فتحدثنا . ومن ذلك ﴿ فلو أن لنا كرتة
 فنكون ﴾ ^(٣) . و « لو » هذه كـ « ليت » ، في نصب الفعل بعدها
 مقروناً بالفاء .

(١) وهو يحيى بن علي ، أبو زكرياء ، الخطيب التبريزي . شارح الحماسة . توفي

سنة ٥٠٢ . بغية الوعاة ٢ : ٣٣٨ .

(٢) المغني ٢٩٤ وشرح شواهد ٦٤٨ وشرح الحماسة للرزوقي ٩٦٦ وللتبريزي

٣ : ١٨ وحاشية الصبان ٤ : ٣٤ والعيني ٤ : ٤٧١ .

(٣) الشعراء : ١٠٢ .

واختلف فيها على ثلاثة أقوال : الأول أنها قسم برأسه ،
 فلا تجاب كجواب^(١) الامتناعية . نص عليه ابن الضائع^(٢) ، وابن هشام
 الخضر اوي . الثاني أنها الامتناعية ، أُشْرِبت معنى التمني . قال بمضهم :
 وهو الصحيح ، لأنها قد جاء جوابها باللام ، بعد جوابها بالفاء ، في قول
 الشاعر^(٣) :

فلو نُبِشَ المَقَابِرُ ، عَن كُليبِ
 فَتُخْبِرَ بالذَّنائبِ أَيُّ زِيرِ
 يَوْمِ الشَّعْثَمِينِ لَقَرَّعِينَا
 وَكَيْفَ لِقَاءِ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ ؟

الثالث أنها المصدرية أُغْنَتْ عن التمني ، لكونها لا تقع غالباً إلا بعد
 مُفْهِمِ تَمَنٍّ . وهو قول ابن مالك . ونص على أن «لو» ، في قوله تعالى

(١) في الأصل : جواب .

(٢) في الأصل : الصباغ . ج : الصائع . وابن الضائع هو أبو الحسن علي بن محمد
 ابن علي . مات سنة ٦٨٠ . بنية الوعاة ٢ : ٢٠٤ .

(٣) مهلهل . المغني ٢٩٦ وشرح شواهد ٦٥٤ والكامل ٥٥٥ وحاشية الصان
 ٤ : ٣٢ والعيني ٤ : ٤٦٣ والأصمعيات ١٧٤ والأمال ٢ : ١٢٩ والسمط
 ١١١ واللسان والتاج (ذنب) . وكليب هو أخو مهلهل . والذئاب : اسم
 موضع . والشعثان : رجلان .

﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ مصدرية . واعتذر عن الجمع بينها وبين « أن »
المصدرية ، بوجهين : أحدهما أن التقدير : لو ثبت أن . والثاني : أن
ذلك من باب التوكيد .

وذكر بعضهم لـ « لو » قسماً آخر . وهو أن تكون للتقليل .
كقولك : أعطِ المساكين ولو واحداً . وصلّ ولو الفريضة . قال :
ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ ﴾^(١) . وهذا ، عند التحقيق ،
ليس بخارج عما تقدم . والله أعلم .

لا

حرف ، يكون عاملاً وغير عامل ، وأصول أقسامه ثلاثة :
لا النافية ، ولا الناهية ، ولا الزائدة .

فأما « لا » النافية فلها ثلاثة أقسام^(٢) :

الأول : العاملة عمل « إن » . وهي « لا » النافية للجنس .
ولا تعمل إلا في نكرة . فإن كان مفرداً بني معها على الفتح ، تشبيهاً بـ
« خمسة عشر » ، نحو ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾^(٣) . وذهب الزجاج ،

(٢) في الأصل : فثلاثة أقسام .

(١) النساء : ١٣٥ .

(٣) البقرة : ٢ .

والسيرا في ، إلى أن فتحتة فتحة إعراب ، وأن تنوينه حذف تخفيفاً . وهو ضعيف . وإن كان مضافاً ، أو شبيهاً به ، نُصِبَ ، ولم يُبْنَى ، لثلاً يلزم تركيب أكثر من شيئين . نحو : لا طالبَ علمٍ محرومٌ ، ولا خيرٌ آمنٌ زيد حاضرٌ .

وذكر الشلوبين أنه لا خلاف في أن الخبر مرفوع بـ « لا » ، عند عدم تركيبها مع اسمها . وأما إذا بُني الاسم معها فذهب سيبويه أن الخبر مرفوع ، بما كان مرفوعاً به قبل التركيب ، و « لا » واسمها في موضع رفع بالابتداء . وذهب الأخفش ، وكثير من النحويين ، إلى أنها رفعت الخبر ، مع التركيب ، كما ترفعه مع عدم التركيب .

ويتعلق باسم « لا » هذه وخبرها أحكام ، مذكورة في موضعها ، من كتب النحو .

فإن قلت : قد تقدم أن الأصل ، في الحروف ، التي تدخل على الاسم تارة ، وعلى الفعل تارة^(١) أخرى ، أنها لا تعمل ، و « لا » النافية من هذا القبيل ، فكان حقها ألا تعمل ! قلتُ : الجواب أن « لا » هذه^(٢) لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم ، لأن قصد

(١) سقطت من الأصل .

(٢) في الأصل : أن لا . ب : أن هذه . د : أن هذا .

الاستغراق ، على سبيل التنصيص ، يستلزم وجود « من » لفظاً ، أو معنى . ولا يليق ذلك إلاّ بالأسماء النكرات . فوجب له « لا » عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها .

فإن قلت : فلم عملت عمل « إن » ؟ قلت : لمشابهتها لها ، في التوكيد . فإن « لا » لتوكيد النفي و « إن » لتوكيد الإثبات . وقيل : إنما لم تعمل الجر ، لثلاثٍ يعتقد أنه بـ « من » المنويّة ، فإنها في حكم الموجودة ، لظهورها في بعض الأحيان . كقول الشاعر (١) :

فقام ، يَدُودُ النَّاسِ عَنَّا ، بِسَيْفِهِ

وقال : أَلَا ، لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

الثاني : العاملة عمل « ليس » . ولا تعمل أيضاً إلاّ في النكرة ،

كقول الشاعر (٢) :

تَعَزَّزْ ، فَلَا شَيْءٌ ، عَلَى الْأَرْضِ بِأَقْبَا

وَلَا وَزَرَ ، مِمَّا قَضَى اللَّهُ ، وَأَقْبَا

(١) أوضح المسالك ١ : ٢٨١ وحاشية الصبان ٢ : ٣ وشرح التصريح

١ : ٢٣٩ والهمع ١ : ١٤٦ والدرر ١ : ١٢٥ والعيبي ٢ : ٣٣٢ .

(٢) المغني ٢٦٤ وشرح شواهد ٦١٢ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ وأوضح

المسالك ١ : ٢٠٤ وحاشية الصبان ١ : ٢٥٣ والهمع ١ : ١٢٥ والدرر

١ : ٩٧ والعيبي ٢ : ١٠٢ وشرح التصريح ١ : ١٩٩ . والوزر : الملجأ .

وقول الآخر^(١):

تَصَرَ تُمْكَ، إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرَ خَاذِلٍ
فَبُوتَتْ حِصْنًا، بِالْكَفَاةِ، حَصِينَا
ومنع المبرد، والأخفش، إعمال « لا » عمل « ليس » . وحكى ابن
ولاد^(٢)، عن الزجاج، أنها أُجريت مجرى « ليس »، في رفع الاسم
خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئًا. والسمع المتقدم يردُّ عليهم .

تبيينه

أجاز ابن جنى إعمال « لا » عمل « ليس » في المعرفة . ووافق ابن
مالك . وذكره ابن الشجري، في قول النابغة الجعدي^(٣) :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بَاغِيًا
سِوَاهَا ، وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا

(١) المغني ٢٦٤ وشرح شواهد ٦١٢ والعميني ٢ : ١٤٠ . وبوت : أزلت
وأسكنت .

(٢) وهو أبو العباس ، أحمد بن محمد ، النحوي المصري . توفي سنة ٣٣٢ .
إنباه الرواة ١ : ٩٩ .

(٣) ديوانه ١٧١ والمغني ٢٦٥ وشرح شواهد ٦١٣ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٩
وأمالى ابن الشجري ١ : ٢٨٢ والهمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٨ والعميني
١٤١ : ٢ والخزانة ٢ : ١٣ .

والبيت محتمل للتأويل . قال ابن مالك : وقد قاس عليه المتنبى ، في قوله^(١) :

إذا الجودُ لم يُرزقْ خلاصاً من الأذى
فلا الحمدُ مكسوباً ، ولا المالُ باقياً

الثالث : النافية غير العاملة . ولها ثلاثة أنواع : عاطفة ، وجوابية ،

وغيرها .

فالعاطفة : تُشرك في الإعراب ، دون المعنى ، وتمطف بـ « لا »
الإيجاب ، نحو : يقوم زيد لا عمرو . وبـ « لا » الأمر ، نحو : اضرب زيدا
لا عمراً . وبـ « لا » النداء ، نحو : يا زيد لا عمرو . نص عليه سيبويه .
وزعم ابن سمدان^(٢) أن المطف بـ « لا » على منادى ليس من كلام
العرب ، ولا يمطف بها بـ « لا » نهي .

والمطفوف بـ « لا » إمّا مفرد ، وإمّا جملة لها محل من الإعراب ،
نحو : زيد يقوم لا يقعد . قال بعض النحويين : ولا يمطف بها فعل
ماض على ماض ، لثلاث : يلتبس الخبر بالطلب ؛ لا تقول : قام زيد

(١) ديوانه ٤ : ٢٨٣ والمغني ٢٦٥ وأمالي ابن السجزي ١ : ٢٨٢ .

(٢) في الأصل و ج : ابن سمد . وابن سمدان هو محمد بن سمدان ، النحوي

الضرير الكوفي . مات سنة ٢٣١ . بنية الوعاة ١ : ١١١ .

لا قعد^(١). وقال غيره: ما جاء من نفي «لا» للماضي قليل، يحفظ، ولا يقاس عليه. وأجاز بعض النحويين: قام زيد لا قعد، إذا قرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لادعاء. ومنع قوم العطف بـ «لا» على معمول فعل ماض، نحو: قام زيد لا عمرو. والصحيح جوازه؛ قال امرؤ القيس^(٢):

كَانَ دِنَارًا حَلَقَتْ ، بَلْبُونَهُ
عُقَابٌ تَنْوَفِي ، لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

وإذا وقع بعد «لا» جملة ليس لها محل لمن الإعراب لم^(٣) تكن عاطفة. ولذلك يجب^(٤) تكرارها، في نحو: زيد قائم لا عمرو قائم ولا بشر، لأن الجملة مستأنفة. ولذلك يجوز^(٥) الابتداء بها.

(١) في الأصل: لا قعد عمرو.

(٢) ديوانه ٩٤ والمغني ٢٤٢ وشرح شواهد ٦١٦ والخزانة ٤ : ٤٧١ .
ودنار: اسم راعي إبل امرئ القيس. واللبون: النوق ذوات الألبان.
وتنوفى: اسم جبل. والقواعل: أسماء جبال.

(٣) ب و د: ليس لها موضع. ج: لا موضع لها.

(٤) ب: ما لم. (٥) د: يجوز.

(٦) د: لا يجوز.

والجوابية : تقيضة « نَعَمْ » . كقولك « لا » في جواب : هل قام زيد؟ وهي نأبة مناب الجملة . وزعم ابن طلحة^(١) أن الكلمة الواحدة، وجوداً وتقديراً، تكون كلاماً، إذا نابت مناب الكلام . نحو « نَعَمْ » و « لا » في الجواب . وهو فاسد . وإنما الكلام هو الجملة المقدرة بمد « نعم » و « لا » .

وأما النافية، غير الماطفة والجوابية، فإنها تدخل على الأسماء، والأفعال . فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعاً . ونصّ الزمخشري، ومعظم المتأخرين، على أنها تخلصه للاستقبال . وهو ظاهر مذهب سيبويه^(٢) . وذهب الأخفش، والمبرد، وتبعهما ابن مالك، إلى أن ذلك غير لازم، بل قد يكون المنفي بها للحال .

قال ابن مالك : وهو لازم لسيبويه، وغيره من القدماء، لإجماعهم على صحة « قام القوم لا يكون زيداً » بمعنى : إلا زيداً . ومعلوم أن المستثنى منشىء الاستثناء، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه، والاستقبال يبينه . وأجمعوا على إيقاعها في موضع ينافي الاستقبال . نحو : أتظن*

(١) وهو أبو بكر بن طلحة الأشعبي . توفي سنة ٦١٨ . بنية الوعاة
(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٦ و ١ : ٤٦٠ .

ذلك كأننا أم لا تظننه؟ وما لك لا تقبل؟ وأراك لا تبالي، وما شأنك لا توافق؟ وغير الزمخشري وغيره من المتأخرين قول شيبويه^(١) « إذا قال: هو يفعل، أي: هو في حال فعل، فإن نفيه: ما يفعل. وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً، فإن نفيه^(٢): لا يفعل^(٣) ». وإعما نته على الأولى، في رأيه^(٤)، والأكثر في الاستعمال.

وقد تدخل « لا » النافية على الماضي قليلاً. والأكثر حيثئذ أن تكون مكررة، كقوله تعالى ﴿ فلا صدق ، ولا صلّى ﴾^(٥). وقد جاءت غير مكررة، في قوله تعالى ﴿ فلا اقتحم العقبة ﴾^(٦). وفي قول الشاعر^(٧):

* وأي شيء ، منكر ، لافعله *

(١) الكتاب ١ : ٤٦٠ وشرح المفصل ٨ : ١٠٨ .

(٢) في الكتاب وشرح المفصل : فنيه .

(٣) في الأصل : ما يفعل . (٤) في الأصل و د : رواية .

(٥) القيامة : ٣١ . (٦) البلد : ١١ .

(٧) شهاب بن العيف . المعنى ٢٦٨ وشرح شواهد ٦٢٤ والمفصل ١٤٢

وشرحه ٨ : ١٠٨ واللسان والتاج (زناً) و (شدخ) والخزاة ٤ : ٢٢٨ -

٢٣١ . وينسب إلى عامر بن العيف ، وعبدالمسيح بن عسلة .

وفي قوله^(١) :

* وأيُّ عَبْدٍ ، لك ، لا ألتا *

قال الزمخشري: فإن قلت: قل^(٢) «ما تقع «لا» الداخلة على الماضي إلا مكررة - ونحو قوله:

* وأيُّ أمرٍ ، سيِّئٍ ، لافعلته *

لا يكاد يقع - فما بالها لم تكرر، في الكلام الأوضح. يعني قوله تعالى ﴿فلا اقتحم العقبة﴾؟ قلت: هي مكررة في المعنى، لأن معنى «فلا اقتحم العقبة»: «فلا فك رقبة»، ولا أطمع مسكيناً؛ ألا ترى أنه فسّر اقتحام العقبة بذلك. وقال الزجاج: قوله ﴿ثم﴾

(١) أمية بن أبي الصلت. المغني ٢٦٩ وشرح شواهد ٦٢٥ والأغاني ٤: ١٢٨ والأزهية ١٦٨ والإنصاف ٧٦ وطبقات فحول الشعراء ٢٢٤ والفائق ٢: ٣١٠ وتفسير الطبري ٢٧: ٦٦ - ٦٧ ومروج الذهب ١: ٤٢ وحياة الحيوان ٢: ٣٥١ وألفباء ١: ٥١٥ و ٢: ٣٠٩ - ٣١٠ و ٥٠٩ والإصابة ١: ١٣٤ وأسد الغابة ٥: ٥١٦ والبدية والنهاية ٢: ٢٢٥ وأمالي ابن الشجري ١: ١٤٤ و ٢: ١٠٣ واللسان (لا) و(جم) و(لم) والعيني ٤: ٢١٦ - ٢١٧ وأسرار العربية ٢٣٢ والخزانة ١: ٣٥٨ - ٣٥٩. وينسب إلى أبي خراش الهذلي. وألم: أصاب معصية.

(٢) سقطت من الأصل.

كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴿١﴾ يدلُّ على معنى : فلا اقتحم العقبة ،
ولا آمن .

قلتُ : وذهب قوم إلى أن قوله تعالى « فلا اقتحم ^(٢) » تحضيض ،
بمعنى : فألا . ذكره ابن عطية . وقيل : هو دعاء ، والمعنى أنه ممن
يستحق أن يدعى عليه بأنه لا يفعل خيراً .

وإذا دخلت على الأسماء فيلها المبتدأ ، نحو : لا زيد في الدار ولا
عمرو ، والخبرُ المقدم ، نحو ﴿ لا فيها غولٌ ، ولا همٌ عنها
يُنزفون ﴾ ^(٣) . ويجب تكرارها في ذلك . وكذلك يجب تكرارها
إذا وليها خبرٌ ، نحو : زيد لاقائمٌ ولا قاعدٌ ، أو نمتٌ ، نحو ﴿ زيثونةٌ
لا شرّ قيةٌ ، ولا غيرِ بيّةٍ ﴾ ^(٤) ، أو حالٌ ، نحو : جاء زيد لا باكياً
ولا ضاحكاً . وربما أُفردت في الشعر ، كقول الشاعر ^(٥) :

قَهَرْتُ العِدَا ، لا مُسْتَمِينًا بِعُصْبَةٍ
ولكنْ بأنواعِ الخَدَائِعِ ، والمَكْرِ

(١) البلد : ١٧ .

(٢) زاد في ب : العقبة .

(٣) الصافات : ٤٧ .

(٤) النور : ٣٥ .

(٥) حاشية الصبان : ٢ : ١٨ وشرح الأشموني ٢ : ٤٢ .

وأما « لا » النافية فحرف ، يجزم الفعل المضارع ، ويخلصه للاستقبال ، نحو ﴿ لا تخافي ، ولا تحزني ﴾^(١) . وتردُ للدعاء ، نحو ﴿ لا تؤاخذنا ، إن تسينا ، أو أخطأنا ﴾^(٢) . ولذلك قال بعضهم : « لا » الطلبية ، يشمل النهي وغيره ، كما تقدم في لام الأمر .

وزعم بعض النحويين أن أصل « لا »^(٣) الطلبية لام الأمر ، زيدَ عليها ألف ، فانفتحت . وزعم السهيلي أنها « لا » النافية ، والجزم بمدّها بلام الأمر مضمرة قبلها . وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ . وهما زعمان^(٤) ضعيفان .

وأما « لا » الزائدة فلها ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون زائدة ، من جهة اللفظ ، فقط . كقولهم : جئت بلا زادٍ ، وغضبت من لاشيء . فـ « لا » في ذلك زائدة ، من جهة اللفظ ، لوصل عمل ما قبلها إلى ما بعدها . وليست زائدة ، من جهة المعنى ، لأنها تفيد النفي . ولكنهم أطلقوا عليها الزيادة لما

(٢) البقرة : ٢٨٦ .

(٤) سقطت من الأصل .

(١) القصص : ٧ .

(٣) سقطت من الأصل .

ذكرنا^(١).

وروي عن بعض العرب : جئت بلا شيء ، بالفتح على تركيب الاسم مع « لا » ، وجعلها عاملة . وهو نادر ، لما فيه من تعليق حرف الجر عن العمل .

وحكى بعضهم ، عن الكوفيين ، أن « لا » في قولهم : جئت بلا زاد^(٢) ، اسم بمعنى « غير » ، لدخول حرف الجر عليها ، كما جعلت « عن » و « على » اسمين ، إذا دخل حرف الجر عليهما . وردَّ بأن « عن » و « على » لم تثبت لهما الزيادة ، فلذلك حكم باسميتهما ، بخلاف « لا » فإنها قد ثبتت^(٣) لها الزيادة .

الثاني : أن تكون زائدة ، لتوكيد النفي . نحو : ما يستوي زيد ولا عمرو . وقد تقدم^(٤) ذكر ذلك في الكلام على الواو . ومنه قوله تعالى ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ، وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٥) ، ف « لا » زائدة ، لتوكيد النفي . قالوا : وتعيّن دخولها في الآية ، لثلاث يتوهم عطف « الضالّين » على « التّذين » .

(١) ب وجود : لما ذكر .

(٢) في الأصل : ثبت .

(٣) ب وجود : وتقدم .

(٤) الفاتحة : ٧ .

الثالث : أن تكون زائدة ، دخولها كخروجها . وهذا مما لا يقاس عليه . ومنه قول الشاعر^(١) :

تَذَكَّرْتُ لَيْلِي ، فَاعْتَرَتْ نَيْبِي صَبَابَةٌ
وَكَادَ ضَمِيرُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ
وَأَنشَدُوا ، عَلَى ذَلِكَ ، آيَاتًا أُخْرَى . وَأَكْثَرُهَا مُحْتَمَلٌ لِلتَّأْوِيلِ . مِنْهَا قَوْلُ
الشاعر^(٢) :

أَبِي جُودُهُ لَا الْبُخْلَ ، وَاسْتَمَجَلَتْ بِهِ
« نَعَمْ » مِنْ فَتَى ، لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلُهُ
وقول الآخر^(٣) :

وَيَلْحَيْنَنِي ، فِي اللَّهْوِ ، أَلَا أَحِبُّهُ
وَلِلَّهِ - وَدَاعٍ ، دَائِبٌ ، غَيْرُ غَافِلٍ
وقول الراجز^(٤) :

-
- (١) الصبابة : حرارة الشوق .
(٢) المغني ٢٧٥ وشرح شواهد ٦٣٤ والخصائص ٢ : ٣٥ واللسان والتاج (لا) .
(٣) الأحوص . ديوانه ١٧٩ والمغني ٢٧٤ وشرح شواهد ٦٣٤ والكمال
٤٨ - ٤٩ والأضداد لابن الأثيري ٢١٤ .
(٤) الشطران لأبي النجم . الخصائص ٢ : ٢٨٣ ومجالس ثعلب ١٦٥ وجمهرة
اللغة ٣ : ٣٣٤ و ٣٧٠ والأزهية ١٦٤ والصحاح واللسان والتاج (قفندر) .

ولا أُلُومُ البِيضَ ، أَلَا تَسْخَرَا

إِذَا رَأَيْنَ الشَّمْطَ ، المُنُورَا

وتأول الزجاج قوله « لا البخل » ، فقال : « لا » مفعولة ، و « البخل » بدل منها . وروى عن ^(١) يونس ، عن أبي عمرو ^(٢) ، أن الرواية فيه « لا البخل » ، بخفض اللام ، لأن « لا » ^(٣) قد تضمن ^(٤) جوداً ، إذا قلها من أمر بمنع الحقوق والبخل عن الواجبات . وتأول قوله « أَلَا أَحَبَّهُ » على تقدير : إرادة أَلَا أَحَبَّهُ . قلت : وهو جار في البيت الثالث .

ومن زيادة « لا » قوله تعالى ﴿ لثَلَاثَ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ^(٥) ، أي : يعلم . نص على ذلك الأئمة . وجعل كثير منهم « لا » زائدة ، في قوله تعالى ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ^(٦) ، وفي قوله تعالى ﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرِيبَةٍ ، أَهْلِكَ نَاهَا ، أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ ^(٧) . وتأول ذلك بعض المعربين ، وهو أولى من دعوى الزيادة . والله أعلم .

(١) سقطت من الأصل . وانظر اللسان والتاج (لا) .

(٢) في الأصل : أبي عمر . (٣) سقطت من الأصل .

(٤) ب : تضمن . (٥) المجادلة : ٢٩ .

(٦) الأعراف : ١٢ . (٧) الأنبياء : ٩٥ .

منذ

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً ، واسماً . هذا مذهب الجمهور .
 وذهب بعض النحويين إلى أنه اسم ، في كل موضع ، وإذا انجرَّ ما بعده
 فهو ظرف ، منصوب بالفعل قبله . وردَّ بأنه لو كان ظرفاً لجاز أن
 يستغني الفعل ، الواقع بعده ، عن العمل فيه ، بإعماله في ضمير يعود عليه .
 فكنت تقول : مذكم سرت فيه ؟ كما تقول : يوم الجمعة سرت فيه .
 وإن توسعت في الضمير قلت : سرته . وامتناع العرب من التكلم
 بذلك دليل على أنه حرف جر . وقد استُبدلَ على حرفيته ، بإيصاله
 الفعل إلى « كم » و « متى » . نحو : مذكم سرت ؟ كما تقول : بمن
 مررت ؟ وهذا الخلاف جارٍ في « منذ » أيضاً .

ومذهب الجمهور أن « منذ » محذوفة النون ، وأصلها « منذُ » .
 واستدلوا على ذلك ، بأوجه : الأول أن « منذُ » إذا صغرت يقال
 فيها ^(١) « مُنَيْذُ » بردّ النون . والثاني أن ذال « مُنْذُ » يجوز فيها
 الضمّ والكسر ، عند ملاقة ساكن ، نحو : منذُ اليوم . والضمّ أعرف .
 وليس ذلك إلاّ لأنّ أصلها « منذُ » . والثالث أن بني غنيّ يضمون

(١) سقطت من الأصل .

ذال « مذ » ، قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة ، لفظاً لا نيّة .
 وذهب ابنُ ملكون^(١) إلى أن « مذ » ليست محذوفة من
 « منذ » . قال : لأن الحذف والتصريف لا يكون في الحروف . وردّه
 الشلوبين بتخفيف « إن » وأخواتها . وقال صاحب « رصف المباني » :
 الصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من « منذ » ، وأمّا إذا^(٢) كان حرفاً
 فهو لفظ قائم بنفسه .

وقد أخترت الكلام على معنى « مذ » ، وسائر أحكامها ، لتذكر
 مع « منذ » في باب الثلاثي . إن شاء الله تعالى .

ع

لها حالان :

الأول : أن تكون ساكنة العين . وهي لغة ربيعة وغم . بينونها
 على السكون قبل متحرك ، ويكسرون قبل ساكن . ولم يحفظ سيبويه
 أن السكون فيها لغة ، فجعله من ضرورات الشعر . قال^(٣) : وقد جعلها

(١) وهو إبراهيم بن محمد الإشبيلي . توفي سنة ٥٨٤ . بغية الوعاة ١ : ٤٣١ .

(٢) في الأصل : وإذا . (٣) الكتاب ٢ : ٤٥ .

الشاعر كـ « هل » ، حين اضطر ، فقال^(١) :

وريشي منكم ، وهواي معنكم

وإن كانت زيارتكم لماما

واختلف في « مع » الساكنة العين ، فقيل : هي حرف جر . وزعم أبو جعفر النحاس^(٢) أن الإجماع منمقد على حرفيتها ، إذا كانت ساكنة . والصحيح أنها اسم ، وكلام سيديويه مشعر باسميتها .

والثاني : أن تكون مفتوحة العين . وهذه اسم لمكان الاصطحاب ، أو وقته ، على حسب ما يليق بالمضاف إليه . وقد سُمع جرّها بـ « من » . حكى سيديويه : ذهب من معيه^(٣) . وقرئ : ﴿ هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي ﴾^(٤) ، أي من قبلي .

و « مع » ظرف لازم للظرفية . لا يخرج عنها ، إلا إلى الجر بـ « من » كما تقدم . وتقع خبراً وصلّة وصفة^(٥) وحالاً . وإذا أُفردت

(١) جرير . ديوانه ٢٢٥ والكتاب ٢ : ٤٥ وأوضح المسالك ٢ : ٢٠٩ وشرح
المفصل ٢ : ١٢٨ وأمالى ابن الشجري ١ : ٢٤٥ واللسان والتاج (مع) .
وينسب إلى الراعي .

(٢) وهو أحمد بن محمد ، النحوي المصري . توفي سنة ٣٨٢ . بنية الوعاة ١ : ٣٦٢ .

(٣) الكتاب ٢ : ٤٥ . وفيه « من معيه » . والصواب ما أثبتنا .

(٤) الأنبياء : ٢٤ .

(٥) في الأصل و د : وصفة وصلّة .

عن الإضافة نونت نحو : قام زيد وعمرو معاً . والأكثر حينئذ أن تكون حلاً . وقد جاءت خبراً في قول الشاعر^(١) :

* أَفِيقُوا، بَنِي حَرْبٍ، وَأَهْوَاؤُنَا مَعًا *

وقال بعضهم ، في نحو « وأهواؤنا معاً » : إنه حال والخبر محذوف ، تقديره : كأنه معاً . وليس بصحيح .

واختلف في حركة « مع » إذا نونت . فذهب الخليل ، وسيبويه^(٢) ، إلى أنها فتحة إعراب ، والكلمة ثنائية ، حالة الأفراد ، كما كانت حالة الإضافة . وذهب يونس ، والأخفش ، إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء « فتى » ، لأنها حين أفردت ردت إليها لامها المحذوفة ، فصارت اسماً مقصوراً . قال ابن مالك : وهو الصحيح ، لقولهم : الزيدان معاً ، والزيدون معاً . فيوقعون « معاً » في موضع رفع ، كما توقع الأسماء المقصورة ، نحو : فتى ، وهم عدى . ولو كان باقياً على

(١) صدر بيت لجندل بن عمرو . والرواية : بني حزنٍ . وعجزه :

وأرمأحنا موصولة ، لم تُقَسَّب

للنبي ٣٧١ وشرح شواهد ٧٤٦ وشرح الحماسة للرزرقى ٣١٢ وللتبريزي

١ : ٢٩٨ وعبون الأخبار ٣ : ٨٩ . وبنو حزن من تميم .

(٢) في الأصل : سيبويه والخليل .

النقص لقييل : الزيدان مع ، كما يقال : هم يدٌ واحدةٌ على من سواهم
واعترض بأن « معاً » ظرف ، في موضع الخبر ، فلا يلزم ما قاله .
وقال ابن مالك : إن « معاً » إذا أفردت تساوي « جميعاً » معنى .
ورُدَّ عليه بأن بينهما فرقاً ؛ قال ثعلبٌ : إذا قلت : قام زيد وعمرو جميعاً
احتمل أن يكون القيام في وقتين ، وأن يكون في وقت واحد . وإذا
قلت : قام زيد وعمرو معاً ، فلا يكون إلا في وقت واحد . والله
سبحانه أعلم .

من

حرف جر ، يكون زائداً ، وغير زائد .

فغير الزائد له أربعة عشر معنى :

الأول : ابتداء الغاية ، في المكان اتفاقاً ، نحو ﴿ من المسجدِ
الحرامِ إلى المسجدِ الأقصى ﴾^(١) . وكذا فيما^(٢) نُزِّل منزلة المكان ،
نحو : من فلانٍ إلى فلانٍ . وفي الزمان عند الكوفيين ، كقوله تعالى
﴿ من أولِ يومٍ ﴾^(٣) . وصحَّحه ابن مالك ، لكثرة شواهدة .

(٢) في الأصل : وكذا ما .

(١) الاسراء : ١ .

(٣) التوبة : ١٠٩ .

وتأويلُ البصريين ما ورد من ذلك تعسّفٌ . ونقل ابن يعيش^(١) عن
المبرد، وابن درستويه^(٢) ، موافقة الكوفيين .

[وتأويلُ البصريون «من أوّل يومٍ» على تقدير: من تأسيس أول يومٍ .
فإن قلت: فما يصنعون بنحو قوله ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ، وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٣)؟
قلتُ: ذكر ابن أبي الربيع^(٤) في «شرح الإيضاح» أن محلّ الخلاف
إعما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول «منذ» . وهذا لا يصح^(٥)
فيه دخول «منذ» ، فلا يقع خلاف في صحة وقوع «من» هنا^(٦) .

الثاني: التبعيض ، نحو ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ اللَّهُ﴾^(٧) .
وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـ «بعض» . ومجيئها للتبعيض كثير .

الثالث: بيان الجنس ، نحو ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ، مِنْ

(١) شرح المفصل ٨ : ١٠ - ١١ .

(٢) وهو عبدالله بن جعفر . توفي سنة ٣٤٧ . بنية الوعاة ٢ : ٣٦ .

(٣) الروم : ٤ .

(٤) وهو عبدالله بن أحمد الأموي . توفي سنة ٦٨٨ . كشف الظنون

٢١٢ - ٢١٣ .

(٥) كذا . (٦) سقط من الأصل .

(٧) البقرة : ٢٥٣ .

الأوثان ﴿١﴾، ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا، مِنْ سُندُسٍ﴾ ﴿٢﴾. قالوا: وعلامتها أن يحسن جعلُ «الذي» مكانها، لأن المعنى: فاجتنبوا الرجس، الذي هو وثن. ومجيئها لبيان الجنس مشهور، في كتب المعربين. وقال به قوم، من المتقدمين والمتأخرين، وأنكره أكثر المغاربة، وقالوا: هي في قوله تعالى «من الأوثان» لا ابتداءً الغاية وانتهائها، لأن الرجس ليس هو ذاتها فـ «من» في الآية كـ «من»، في نحو: أخذته من التابوت. وأما قوله «من سندس» ففي موضع الصفة، فهي للتبويض.

الرابع: التعليل، نحو ﴿يَجْمَعُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ، مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ ﴿٣﴾، ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ﴿٤﴾، ﴿لَمَّا يَهَيِّبُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ ﴿٥﴾.

الخامس: البديل، نحو ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ ﴿٦﴾ أي: بدل الآخرة، و﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾ ﴿٧﴾،

(١) الحج: ٣٠.

(٢) الكهف: ٣١.

(٣) البقرة: ١٩.

(٤) المائدة: ٣٢.

(٥) البقرة: ٧٤.

(٦) التوبة: ٣٨.

(٧) الزخرف: ٦٠.

أي : بد لكم . وقال الراجز^(١) :

جاريةٌ ، لم تأكلِ المُرَقَّقا
ولم تَدُقْ ، من البُقُولِ ، الفُسْتُقا

أي : بدل البقول . هكذا رُوي « البقول » بالباء الموحدة . قال
الجوهرى^(٢) : وأظنه « الثقول » بالنون .

السادس : المجاوزة . فتكون بمعنى « عن » ، كقوله تعالى
﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾^(٣) ، أي : عن جوعٍ . وقوله تعالى
﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُدُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٤) ، أي : عن ذكر الله .
وقول العرب : حَدَّثْتُهُ مِنْ فلان ، أي : عن فلان . ومثله ابن مالك
بنحو : عُدْتُ مِنْهُ ، وَأَتَيْتُ مِنْهُ ، وَبَرَأْتُ مِنْهُ ، وَشَبَعْتُ مِنْهُ ، وَرَوَيْتُ مِنْهُ .
قال : ولهذا المعنى صاحبتُ « أفعال » التفضيل ؛ فإن القائل : زيد
أفضل من عمرو ، كأنه قال : جاوزَ زيدَ عمرواً في الفضل أو الانحطاط .
قلت : اختلف في معنى « من » المصاحبة لـ « أفعال » التفضيل .

(١) أبو نخيلة . المغني ٣٥٥ وشرح شواهده ٧٣٥ و ٣٢٤ وشرح ابن عقيل

٢ : ٢٤٠ والميني ٣ : ٢٧٦ والصحاح واللسان والتاج (بقل) .

(٢) الصحاح (بقل) . (٣) قریش : ٤ .

(٤) الزمر : ٢٢ .

فقال المبرد، وجماعة: هي لابتداء الغاية، ولا تقييد معنى التبويض. وصححه ابن عصفور. وذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبويض. وقد بسطت الكلام على هذه المسألة، في غير هذا الكتاب.

السابع: الانتهاء. مثله ابن مالك بقوله: قربت^(١) منه. فإنه مساوٍ لقولك: تقربت إليه^(٢). وقد أشار سيبويه إلى أن من معاني «من» الانتهاء. فقال: وتقول^(٣): رأيت من ذلك الموضع، تجعله غاية رؤيتك، كما جعلته غاية حين أردت الابتداء. [وتقول: رأيت الهلال من داري من خلال السحاب. فـ «من» الأولى لابتداء الغاية، والثانية لانتهاء الغاية]^(٤). قال ابن السراج: وهذا يحاط بمعنى «من» بمعنى «إلى»، والجيد أن تكون^(٥) «من» الثانية لابتداء الغاية في الظهور، أو بدلاً من الأولى. قال: وحقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت: رأيت

(١) في الأصل: بقربت.

(٢) انظر المنصف ٢: ٨٩.

(٣) ب: تقول. ج: فتقول. وانظر الكتاب ٢: ٣٠٨.

(٤) زيادة يقتضيها سياق النص. وانظر شرح الفصل ٨: ١٣ - ١٤.

(٥) في الأصل: أن يكون معنى.

الهلال من داري من خَدَلٍ^(١) السحابِ ، ف « من » للهلال ، والهلال غاية لرؤيتك . فذلك جعل سيبويه « من » غاية في قولك : رأيت من ذلك الموضوع . انتهى .

وكون « من » لانتهاء الغاية هو قول الكوفيين . وردّ المغاربة هذا المعنى ، وتأولوا ما استدلت به مثبتوه .

الثامن : أن تكون للغاية ، نحو : أخذت من الصندوق . ذكره بعض المتأخرين ، وحمل عليه كلام سيبويه المتقدم . قال : معناه أنه محل^(٢) لابتداء الغاية وانتهائها معاً . فعلى هذا تكون « من » في أكثر المواضع لابتداء الغاية فتمط ، وفي بعضها لابتدائها^(٣) وانتهائها معاً .

التاسع : الاستعلاء ، نحو ﴿ وَنَصَرَ نَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾^(٤) أي : على القوم . ثم كذا قال الأخفش . والأحسن أن يضمّن الفعل معنى فعل آخر ، أي : منعناه بالنصر من القوم .

العاشر : الفصل ، نحو ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾^(٥) ،

(١) في الأصل : من خلال .

(٢) ب : محتمل . ج : محمل . وانظر المغني ٣٥٧ .

(٣) ب : لابتداء الغاية . (٤) الأنبياء : ٧٧ .

(٥) البقرة : ٢٢٠ .

﴿ حَتَّى يَمَيِّزَ الْحَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾^(١). وتعرف بدخولها على
ثاني المتضادين. وقد تدخل على ثاني المتباينين من غير تضاد ، نحو :
لا يعرف زيدا من عمرو .

الحادي عشر : موافقة الباء : نحو ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ
خَفِيِّ ﴾^(٢). قال الأخفش : قال يونس : أي : بطرف خفي . كما
تقول العرب : ضربته من السيف ، أي : بالسيف . وهذا قول كوفي .
ويحتمل أن تكون لابتداء الغاية .

الثاني عشر : أن تكون بمعنى « في » . ذكر ذلك بعضهم ، في
قوله تعالى ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾^(٣) ، أي : في الأرض .
ولا حجة في ذلك ، لاحتمال الآية غير هذا . وكونها بمعنى « في » منقول
عن الكوفيين . ومن حججهم قول الشاعر :

عَسَى سَائِلٌ ، ذُو حَاجَةٍ ، إِنْ مَنَعْتَهُ

مِنَ الْيَوْمِ ، سُوْلاً ، أَنْ يُيسَّرَ فِي غَدٍ
ويحتمل أن تكون « من » فيه للتبويض ، على حذف مضاف ، أي : من
مسؤولات اليوم .

(٢) الشورى : ٤٥ .

(١) آل عمران : ١٧٩ .

(٣) فاطر : ٤٠ .

الثالث عشر : أن تكون لموافقة « ربّ » . قاله السيرافي ، وأنشد عليه^(١) :

وإِنَّمَا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ، ضَرْبَةً
عَلَى رَأْسِهِ ، تُلْقِيهِ اللِّسَانَ مِنْ الفِّمِّ

الرابع عشر : أن تكون للقسم . ولا تدخل إلاّ على الرّبّ ، فيقال : مِنْ رَبِّي لأفعلنّ . بكسر الميم وضمها . وسيأتي بيان ذلك .

ولم يثبت أكثر النحويين لـ « من » جميع هذه المعاني . وتأولوا^(٢) كثيراً من ذلك على التضمين ، أو غيره . وقد ذهب المبرد ، وابن السّراج ، والأخفش الأصغر ، وخطّابة من الحدّاق ، والسّهيلي ، إلى أنها لا تكون إلاّ لابتداء الغاية ، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع^(٣) [إلى هذا المعنى ؛ ألا ترى أن التبعيض من أشهر معانيها ، وهو راجع^(٤)] إلى ابتداء الغاية . فإنك إذا قلت : أكلتُ من الرغيفِ ، إنما أوقعتَ الأكل على أول أجزاءه^(٥) ، فانفصل . فآل معنى الكلام

(١) لأبي حية النميري . المغني ٣٤٤ و ٣٥٧ وشرح شواهد ٧٢١ و ٧٣٨ والكتاب ١ : ٤٧٧ والأزهية ٩٠ وأمالى ابن الشجري ٢ : ٢٤٤ والخزانة ٤ : ٢٨٢ . والكيش : الرئيس .

(٢) ب و ج : بل تأولوا . (٣) في الأصل : راجعة .

(٤) سقط من الأصل . (٥) ج : جزء .

إلى ابتداء الغاية. وإلى هذا ذهب الزمخشري؛ قال في « مفصّله » ف
« من » لابتداء^(١) الغاية، كقولك: سرت من البصرة. وكونها
مبعوضة في نحو: أخذت من الدراهم، ومبيّنة في نحو * فاجتنبوا
الرجس من الأوثان *^(٢)، ومزيدة في نحو: ما جاءني من أحد،
راجع إلى هذا. انتهى^(٣).

وأما الزائدة فلها حالتان:

الأولى: أن يكون دخولها في الكلام كخروجها. وتسمى
الزائدة لتوكيد الاستغراق. وهي الداخلة على الأسماء، الموضوعية
للعوم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: ما قام من أحد. فهي
مزيدة هنا، لمجرد التوكيد، لأن « ما قام من أحد » و « ما قام أحد »
سيان في إيفهام العموم، دون احتمال.

والثانية: أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم. وتسمى
الزائدة، لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي،
نحو: ما في الدار من رجل. فهذه تفيد التنصيص على العموم [^(٤)]،

(١) الفصل ١٣١. وفيه: معناها ابتداء.

(٢) الحج: ٣٠. (٣) ب: إلى هذا المعنى.

(٤) مقط من الأصل.

لأن « ما في الدار رجل » محتمل لنفي الجنس ، على سبيل العموم ، ولنفي واحد من هذا الجنس ، دون ما فوق الواحد . ولذلك يجوز أن يقال : ما قام رجل بل رجلان . فلهذا زيدت « من » صار نصّاً في العموم ، ولم يبق فيه احتمال . وقيل : إنها في نحو ما جاءني من رجل ، [زائدة ، على حدّ زيادتها في : ما جاءني من أحد ، لأنك إذا قلت : ما جاءني من رجل]^(١) ، فإنما أدخلت « من » على النكرة ، عند إرادة الاستغراق ، فصار « رجل » لما أردت به الاستغراق مثل « أحد » .

واعلم أن « من » لا تزداد عند سيبويه ، وجمهور البصريين ، إلا بشرطين :

الأول : أن يكون ما قبلها غير موجب . وتعني بغير الموجب النفي ، نحو ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ آلِهِ غَيْرُهُ ﴾^(٢) ، والنهي نحو : لا يقيم من أحد ، والاستفهام ، نحو ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾^(٣) . ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام ، إنما يحفظ في « هل » . وأجاز بعضهم زيادتها في الشرط ، نحو : إن قام من رجل فأكرمه .

(٢) الأعراف : ٥٩ .

(١) سقط من الأصل .

(٣) فاطر : ٣ .

والثاني : أن يكون مجرورها نكرة ، كما مثَّل .

وذهب الكوفيون إلى أنها تراد ، بشرط واحد ، وهو تنكير مجرورها . قلت : نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين ، وليس هو مذهب جميعهم ، لأن الكسائي وهشاماً^(١) يريان زيادتها ، بلا شرط . وهو مذهب أبي الحسن الأخفش . وإليه ذهب ابن مالك ؛ قال لثبوت السماع بذلك ، نظماً ونثراً . فمن الشر قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٢) ، وقوله ﴿ يُجَلِّدُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾^(٣) ، وقوله ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^(٤) ، وقوله ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ . ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة^(٥) :

وَيَنْمِي ، لَهَا ، حُبُّهَا عِنْدَنَا

فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ

(١) في الأصل و ب و ج : وهشام .

(٢) الأنعام : ٣٤ .

(٣) الكهف : ٣١ .

(٤) البقرة : ٢٧١ .

(٥) الأحقاف : ٣١ . وفي الأصل : ويغفر .

(٦) ديوانه ١٦٧ والمغني ٣٦٠ وشرح شواهد ٧٣٨ . والرواية : فمن قال من كاشح . ويضر من الضير .

وذكرَ غير ذلك من الشواهد ، التي ظاهرها الزيادة . وتأول المانعون
هذه الآيات ، ونحوها ، بما هو مشهور .

وقال ابن يعيش^(١) « اشترط سيبويه ، لزيادتها ، ثلاث شرائط^(٢) :
أحدها أن تكون مع النكرة . والثاني أن تكون عامة . والثالث أن
تكون في غير الواجب » . وفي اشتراط كون النكرة عامة نظراً ،
لأنها قد تتراد مع النكرة ، التي ليست من ألقاظ العموم ، كما تقدم .
والظاهر أن مراده أن تكون النكرة مراداً^(٣) بها العموم . فإن « من » لا تتراد
مع نكرة ، يراد بها نفي واحد^(٤) من الجنس . [قال ابن أبي الربيع : ومن
الناس من قال : إنها تتراد بهذه الشروط الثلاثة ، في غير باب التمييز .
وأما في التمييز فتتراد ، بغير هذه الشروط ، نحو : لله درك من رجل .
وإدعى القائل بهذا أنه مذهب سيبويه]^(٥) .

ولزيادة « من » مواضع : الأول : المبتدأ ، نحو ﴿ ما لكم من

(١) شرح المفصل ٨ : ١٢ - ١٣ .

(٢) في شرح المفصل : ثلاثة شرائط . (٣) ب : يراد .

(٤) في الأصل : لا تتراد مع نفي نكرة يراد بها واحد .

(٥) سقط من الأصل . وانظر الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴿١﴾. الثاني: الفاعل، نحو ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ ﴾ ﴿٢﴾ الثالث: المفعول به، نحو ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ ﴿٣﴾. الرابع: الحال، نحو قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي جعفر ﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ ﴿٤﴾ بضم النون، وفتح التاء. وحسب ذلك انسحابُ النفي عليه، من جهة المعنى. ذكر هذا ابن مالك.

وأجاز في « شرح التسهيل » أن تزداد « من » عوضاً. فتقول: عرفتُ ممَّنْ عَجِبْتُ، أي: عرفتُ مَنْ عَجِبْتُ مِنْهُ. فحذف ما بعد « من »، وزيد الحرف قبلها عوضاً. وهذا لم يرد به سماع. وإنما أجزاه، قياساً على ما ورد في « عن » و « على » والباء. وقد تأول بعضهم، ما ورد، من ذلك، على غير الزيادة.

وقد كنت نظمت لـ « من » اثني عشر معنى، في هذين البيتين:

أَتَمْنَا « مِنْ » لِتَبْيِينِ، وَبَعْضِ
وَتَعْلِيلِ، وَبَدْءِ، وَانْتِهَاءِ

(٢) الأنبياء: ٢٠.
(٤) الفرقان: ١٨.

(١) هود: ٦١.
(٣) إبراهيم: ٤.

وإبدالٍ ، وزائدةٌ ، وفصلٍ

ومعنى «عن»، و«في»، و«على»، وباءٍ

مُنْ بضم الميم

لفظ مختلف فيه . فقليل : هو حرف جر ، مختص بالقسم ، ولا يدخل إلا على الرَّبِّ . فيقال : مُنْ رَبِّي لأفعلن . وشذ قولهم : مُنْ اللَّهِ . وقيل : هو اسم ، وهو بقية «أيمن» ، لكثرة تصرفهم فيها . واحتج على ذلك بأن «مُنْ» بضم الميم لم تثبت حرفيتها ، في غير هذا الموضع . وردَّ بدخولها على الرَّبِّ ، و«أيمن» لا تدخل عليه . وبأنها لو كانت اسماً لأُعربت ، لأن المُعْرَبَ لا يُزِيلُه عن إعرابه حذفُ شيءٍ منه .

وذكر صاحب «رصف المباني» أن «مُنْ» يجوز في نونها الإدغام ، والإظهار مع راء «رب» . وعلل جواز الإظهار بأن نونها لما سكنت^(١) ، تخفيفاً ، جاز إظهارها دلالة على أصل التحريك . وصحح القول باسميتها .

(١) في الأصل : أسكنت .

وذكر ابن مالك في باب « حروف الجر » من « التسهيل » أن
« مَنْ » هذه حرف . قال ^(١) : وتختص مكسورة الميم ، ومضمومة متها ،
في القسم بالربِّ . وذكر في ^(٢) باب « القسم » أن « من » مثلثة
الحرفين مضافاً إلى الله ، مختصراً من « أين » . قيل : فيكون مذهباً
ثالثاً . وهو أنها حرف إذا ضمت ميمها أو كسرت ، واسم إذا كانت
مثلثة الحرفين . والنحويون ذكروا الخلاف في المضمومة الميم ، كما سبق .
والله أعلم .

ما

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً واسماً .

فأما « ما » الحرفية فلها ثلاثة أقسام : نافية ، وهصدرية ، وزائدة .

فالنافية قسمان : عاملة ، وغير عاملة .

فالعاملة : هي « ما » الحجازية . وهي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ،

عند أهل الحجاز . قيل : وأهل تهامة . قال صاحب « رصف المباني » :

أهل الحجاز ونجد . وإتباعاً عملت ^(٣) عندهم ، مع أنها حرف لا يختص ،

(٢) التسهيل : ١٥١ .

(١) التسهيل ١٤٤ .

(٣) في الأصل : أعملت .

والأصل في كل حرف لا يختص أنه لا يعمل ، لأنها مشابهت « ليس »
في النني ، وفي كونها النني الحال غالباً ، وفي دخولها على جملة اسمية .
ولعملها عندهم شروط :

الأول : تأخر الخبر . فلو تقدم بطل عملها . هذا مذهب الجمهور .
وأجاز بعضهم نصب الخبر ، المُتقدم ^(١) على الاسم . وقال الجرمي : إنه
لغة . وحكى ما مُسِينًا مَنْ أَعْتَبَ .

ونسبه ابن مالك إلى سيبويه . وفي نسبه إليه نظر ، لأن سيبويه
إنما حكاه عن غيره . قال : « وإذا ^(٢) قلت : ما منطلقُ عبد الله ، وما مسميٌّ
مَنْ أَعْتَبَ ، رفعت . ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخرًا ، كما
أنه ^(٣) لا يجوز أن تقول : إن أخوك عبد الله ، على حد قولك : إن
عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل . » فهذا نص على منع النصب . ولم
يكفه حتى شبهه بشيء لا خلاف فيه . ثم قال ^(٤) : « وزعموا أن بعضهم
قال ، وهو الفرزدق ^(٥) :

(١) ب : التقدم .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨ - ٢٩ . وفيه : فإذا .

(٣) سقطت من الأصل . (٤) الكتاب ١ : ٢٩ .

(٥) ديوانه ١ : ٢٢٣ والمغني ٤٠٢ وشرح شواهد ٧٨٢ والخزانة ٢ : ١٣٠ .

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بِشَرِّ

وهذا لا يكاد يُعرف . فهذا لم يسمعه^(١) من العرب . إنما قال
« وزعموا » ، ثم قال « وهذا لا يكاد يُعرف » . فنفى المقاربة ، والمقصودُ
نفيُ العِرفان ، كقوله تعالى ﴿ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا ﴾^(٢) . وقد تُؤوّل
هذا البيت ، على أوجه ، ذكرتها في غير هذا الكتاب .

واختلف النقل عن الفراء . فنقل عنه أنه أجاز : ما قائماً زيدٌ ،
بالنصب . ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجوز النصب .

وذهب بعض النحويين إلى تفصيل ، فقال : إن كان خبر « ما »
ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، جاز توسطه^(٣) ، مع بقاء العمل . ويحكم
على محاتها بالنصب . وإن كان غير ذلك لم يجوز . وصححه ابن عصفور .

الثاني : بقاء النفي . فلوانتقض النفي بـ « إلا » بطل العمل . كقوله
تعالى ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾^(٤) .

(١) في الأصل : وهذا لم يسمه أحد .

(٢) النور : ٤٠ . (٣) في الأصل : توسطه .

(٤) آل عمران : ١٤٤ .

وروي عن يونس ، من غير طريق سيبويه ، إعمال « ما » في
الخبر الموجب بـ « إلا » . واستشهد على ذلك بعض النحويين ، بقول
مُغَلِّس^(١) :

وما حقَّ الَّذِي يَعْتُو ، نَهَاراً
وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ ، إِلَّا نَكَالاً

وبقول الآخر^(٢) :

وما الدهرُ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ
وما صاحبُ الحاجاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

ووافق ابن مالك يونس ، على إجازة ذلك . قال : ما اخترته من حمل
« إلا منجنوناً » و « إلا نكالاً » على ظاهرهما ، من النصب بـ « ما » ،
هو مذهب الشلوبين . ذكر ذلك في « تنكيته على المفصل » .

وقد أوَّلَ قوله « إلا نكالاً » على تقدير : إلا ينكلُ نكالاً .

(١) الهمع ١ : ١٢٣ والدرر ١ : ٩٤ . ويعتو : يفسد .

(٢) المنني ٧٦ وشرح شواهد ٢١٩ وأوضح المسالك ١ : ١٩٦ وشرح الأشموني
١ : ٣٩٨ والمقرب ١ : ١٠٣ وشرح التصريح ١ : ١٩٧ وشرح المفصل
٨ : ٧٥ والهمع ١ : ١٢٣ والدرر ١ : ٩٤ والمعني ٢ : ٩٢ والخزانة ٢ : ١٢٩ .

فيكون مثل : ما زيدٌ إلا سيراً . وقيل : أراد : إلا نكالان : نكال
لعُشُوهُ ، ونكال لسرقة . فحذف النون للضرورة . وأوّل
« إلا منجنوناً » على أن التقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنونٍ ،
وهو الدولاب ، ثم حذف الفعل والمضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .
وقيل : منجنون : اسم وضع موضع المصدر ، الموضوع موضع الفعل ،
الذي هو الخبر . تقديره : وما الدهر [إلا يُجَنُّ جنوناً . ثم حذف
« يجنّ » وأوقع « منجنوناً » موقع المصدر . وقيل : منجنون : اسم في
موضع الحال ، والخبر محذوف . تقديره : وما الدهر [^(١) موجوداً
إلا على هذه الصفة ، [أي : مثل المنجنون] ^(٢) . وقال ابن بابشاذ ^(٣) :
إن « منجنوناً » منصوب على إسقاط الخافض ، أصله : وما الدهر
إلا كمنجنونٍ . وهو فاسد ، لأن هذا المجرور في موضع رفع ، فلو
حذف منه حرف الجر لرفع . وأوّل قوله « إلا معذباً » على أن
التقدير ^(٤) : إلا يُعَذَّبُ مُعَذَّباً . و « معذب » هنا ^(٥) مصدر بمعنى

(١) سقط من الأصل

(٢) سقط من الأصل

(٣) وهو طاهر بن أحمد ، أبو الحسن النحوي المصري . توفي سنة ٤٦٩ . بنية

(٤) ب : على تقدير .

الوعاء ٢ : ١٧ .

(٥) في الأصل : بنا .

التمذيب، مثل «مُمزَّق» في قوله تعالى ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾^(١).

الثالث: فَقَدْ «إِنْ». فلو وجدت «إِنْ» بعد «ما» بطل عملها، نحو: ما إن زيد قائم. قال فروة بن مسيك، وهو حجازي^(٢):
وما إن طَبْنَا جُبْنَ ، ولكن
منايانا ، ودولةُ آخرينا

وذكر ابن مالك أن [ما] يبطل عملها إذا زيدت بعدها «إن»، بلا خلاف. وليس كذلك. فقد حكى غيره أن الكوفيين أجازوا النصب. وأنشد يعقوب^(٣):

(١) سبأ: ١٩.

(٢) وينسب إلى ذي الإصبع وغيره. الحماسة البصرية ٢: ٤١٦ وسيرة ابن هشام ٢: ٣٤٤ واللسان والتاج (طب) والسمط ٣٩ والهمع ١: ١٢٣ والمغني ٢١ وشرح شواهد ٨١ - ٨٤ والكتاب ١: ٤٧٥ و ٢: ٣٠٥ والأزهية ٤٠ والكامل ٢٩٥ والخصائص ٣: ١٠٨ والمنصف ٣: ١٢٨ ومنازل الحروف ٦٨ وشرح المفصل ٥: ١٢٠ و ٨: ١١٣ والمقتضب ١: ٥١ و ٢: ٣٦٣ والوحشيات ٢٧ - ٢٨ والخزانة ٢: ١٢١ و ٤: ٤٨٧. والطب: المادة والدأب. والدولة: الغلبة والاتصار.

(٣) وهو ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف. توفي سنة ٢٤٤ =

بَنِي عُدَانَةَ ، مَا إِنَّ أُنْتُمْ ذَهَبًا
وَلَا صَرِيْفًا ، وَلَكِنْ أُنْتُمْ الْخَرْفُ

بنصب « ذهب » و « صريف » .

الرابع: ألاّ يتقدم غير ظرف، أو جار ومجرور، من معمول خبرها. فإن^(١) تقدم غيرها بطل العمل، نحو ما طمامك زيدٌ آكلٌ. وأجاز ابن كيسان نصب « آكل » ونحوه، مع تقديم الم معمول. وزاد بعضهم شرطين آخرين: أحدهما ألاّ تؤكّد بثلاث. فإن أُكِّدَتْ، نحو: ماما زيد قائم، وجب الرفع. قال ابن أصبغ: عند عامة النحويين، وأجازه^(٢) جماعة من الكوفيين. قلتُ: وصرح ابن مالك بمثلها، في هذه الصورة. ولم يحك في ذلك خلافاً. وأنشد، على العمل، قول الراجز^(٣):

لَا يُنْسِكُ الْأُسَى تَأْسِيًّا ، فَمَا
مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُتَعَصِّبًا

= وفيات الاعيان ٦ : ٣٩٥ . والبيت في المفني ٢٢ وشرح شواهد ٨٤
وأوضح المسالك ١ : ١٩٥ وشرح الأشموني ١ : ٣٩٧ والمهم ١ : ١٢٣ والدرر
١ : ٩٤ والخزانة ٢ : ١٢٤ . والصريف : الفضة .

(١) ب وجود : فلو
(٢) في الأصل : وأجاز .
(٣) المهم ١ : ١٢٤ والدرر ١ : ٩٥ .

فكرر « ما » النافية تأكيداً ، وأبقى عملها . وثانيهما : ألاّ يبدل من الخبر بديلٌ مصحوبٌ بـ « إلاّ » ، نحو : ما زيد شيء إلاّ شيء . لا يُعبأ به . وفي « الكتاب » للصفار^(١) جواز نصب الخبر ، ورفع ما بعد « إلاّ » على البديل من الموضع . وهو وهمٌ .

وغير الحجازيين ، ومن ذُكرَ معهم ، لا يُعملون « ما » .
وحكى سيبويه أن إهالها لغة بني تميم .

وأما غير العاملة فهي الداخلة على الفعل . نحو : ما قام زيد ، وما يقوم عمرو . فهذه لا خلاف بينهم ، في أنها لا عمل لها . وإذا دخلت على الفعل الماضي بقي على مضيته ، وإذا دخلت على المضارع خلاصته للحال ، عند الأكثر . قال ابن مالك : وليس كذلك ، بل قد يكون مستقبلاً ، على قلّة . كقوله تعالى ﴿ قُلْ : مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي ﴾^(٢) . واعتُرض بأنهم إنما جملوها مخالصة للحال ، إذا لم يُوجد قرينة غيرها ، تدلّ على غير ذلك^(٣) .

(١) وهو قاسم بن علي البطليوسي . شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً ، قيل : هو

أحسن شروحه . ومات بعد ٦٣٠ . بنية الوعاة ٢ : ٢٥٦ .

(٢) في الأصل : على ذلك .

(٣) يونس : ١٥ .

مسألة

ندر تركيب « ما » النافية مع النكرة، تشبيهاً لها بـ « لا » .
كقول الشاعر^(١) :

وما بأسَ ، لو رَدَّتْ عَلَيْنَا نَحِيَّةً
قَلِيلٌ ، عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ ، عَابَهَا
وأما المصدرية فقسمان : وقتية ، وغير وقتية .

فالوقتية : هي التي تُقدَّر بمصدر ، نائب عن ظرف الزمان . كقوله
تعالى ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٢) ما دامت السموات والأرض ﴿ . وتسمى
ظرفية أيضاً . ولا يشار كها ، في ذلك ، شيء من الأحرف المصدرية ،
خلافاً للزمنخسري ، في زعمه أن « أن » تُشار كها في هذا المعنى . وحمل
على ذلك قوله تعالى ﴿ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾^(٣) ، و ﴿ إِلَّا أَنْ
يَصْدَقُوا ﴾^(٤) ، أي : وقت إيتائه ، وحين تصدقهم . وقال ،

(١) المغني ٣٣٥ وشرح شواهد ٧١٥ والهمع ١ : ١٢٤ والدرر ١ : ٩٦ .
والعاب : العيب .

(٢) هود : ١٠٨ . وسقط « خالدين فيها » من الأصل .

(٣) البقرة : ٢٥١ . (٤) النساء : ٩١ .

في قوله تعالى ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا، أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ (١) :
ولك أن تقدّر مضافاً محذوفاً، أي: وقت أن يقول. ومعنى التعليل،
في هذه الآيات، ظاهر. فلا يعدل (٢) عنه.

وغير الوقتية: هي التي تقدّر مع صلتها، بمصدر، ولا يحسن
تقدير الوقت قبلها، نحو: يعجبني ما صنعت، أي: صنعك. ومن ذلك
قوله تعالى ﴿وَصَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ (٣)، وقول
الشاعر (٤):

يَسْرُهُ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
وَكَانَ ذَاهِبُهُنَّ، لَهُ، ذَاهِبًا

وزعم السهيلي أن شرط كون «ما» مصدرية صلاحية وقوع
«ما» الموصولة موقعها، وأن الفعل بعدها لا يكون خاصاً. فلا يجوز:
أريد ما تخرج، أي: خروجك. وهو مردود، بالآية والبيت السابقين.
واعلم أن «ما» المصدرية توصل بالفعل الماضي والمضارع،

(١) غافر: ٢٨ .
(٢) ب: فلا يعدل .
(٣) التوبة: ٢٥ .
(٤) الفصل ١٤٧ وشرحه ٨ :
١٤٢ - ١٤٣ .

ولا توصل بالأمر . وفي وصلها بالجملة الاسمية خلاف . ومذهب
 سيويه والجمهور أن « ما » المصدرية حرف ، فلا يعود عليها ضمير ،
 من صلتها . وذهب الأخفش ، وابن السَّرَّاج ، وجماعة من الكوفيين ،
 إلى أنها اسم ، فتفتقر إلى ضمير . فإذا قلت : يعجبني ما صنعت ، فتقديره
 عند سيويه : يعجبني صنمك . وعند الأخفش : الصنع الذي صنعت .
 ورد عليه ، بقول الشاعر (١) :

* بما لستُما أهلَ الحَيَانَةِ ، والفَدْرِ * .

إذا لا يسوغ تقديره هنا .

وأما الزائدة فلها أربعة أقسام :

الأول : أن تكون زائدة ، لمجرد التوكيد . وهي التي دخلها
 في الكلام كخروجها . نحو ﴿ فَبَارِحَمَةَ ﴾ (٢) ، و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ (٣) ،

(١) عجز بيت ، صدره :

أليس أميرِي ، في الأُمُورِ ، بأنتها

الغني ٣٣٩ وشرح شواهد ٧١٧ والميني ١ : ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٢) آل عمران : ١٥٩ . وزاد في ب : من الله .

(٣) المؤمنون : ٤٠ .

و﴿مَّمَّا خَطَايَاهُمْ﴾^(١)، ﴿وإِمَّا تَخَافَنَّ﴾^(٢)، ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ
سُورَةً﴾^(٣). وزيادتها بعد «إن» الشرطية «وإذا» كثيرة.

الثاني: أن تكون كافة. وهي تقع بعد «إن» وأخواتها. نحو
﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾^(٤). وبعد «رُبَّ»، وكاف التشبيه،
في الأكثر. وذكر ابن مالك أنها قد^(٥) تكفُّ الباء، وتحدث فيها
معنى التقليل. وقد جاءت «ما» الكافئة أيضاً، بعد «قَلَّ» إذا
أريد به النفي. نحو: قلَّما يقول ذلك أحد.

الثالث: أن تكون عوضاً. وهي ضربان: عوض من فعل،
وعوض من الإضافة. فالأول كقولهم: أمّا أنتَ مُنطلقاً انطلقتُ.
والأصل: لِأَنَّ كُنْتَ مُنطلقاً انطلقتُ. فحذفت لام التمليل،
وحذفت «كان»، فاتفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله، وجيء بـ«ما»
عوضاً من «كان». والثاني كقولهم: حيثما، وإذما. فـ«ما» فيهما
عوض من الإضافة، لأنها قصد الجزم بهما، قطعاً عن الإضافة، وجيء

(١) نوح: ٢٥. وقرئت: ممّا خطيئاتهم.

(٢) الأنفال: ٥٨. (٣) التوبة: ١٢٤.

(٤) النساء: ١٧١. (٥) سقطت من الأصل.

بـ « ما » عوضاً منها . وجعل بعضهم « ما » في قول امرئ القيس (١) :

* ولا سيمًا يومًا ، بدارةٍ جُلْجُلٍ *

عوضاً من الإضافة ، ونصب « يومًا » على التمييز .

الرابع : أن تكون مننبهةً على وصف لائق . قال ابن السّيد :

وهي ثلاثة أقسام : قسم للتعظيم والتهويل ، كقول الشاعر (٢) :

عزّمتُ ، على إقامةٍ ذي صباحٍ

لأمرٍ ما ، يسودُ من يسودُ

وقسم يراد به التحقير ، كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه : وهل أعطيت
إلا عطيةً ما ؟ وقسم لا يراد به تعظيم ، ولا تحقير ، ولكن يراد به
التنويح ، كقولك : ضربته ضرباً ما . أي : نوعاً من الضرب .

(١) عجزيت ، صدره :

ألا ، ربّ يومٍ ، لك منهنّ ، صالحٍ

ديوان امرئ القيس ١٠ والمغني ٣٤٧ .

(٢) أنس بن مدرّكة . الكتاب ١ : ١١٦ والفصل ٤١ وشرحه ٣ : ١٢ وأمالي

ابن الشجري ١ : ١٨٦ والهمع ١ : ١٩٧ والدرر ١ : ١٦٩ والخزانة ١ :

٤٧٦ و ٢ : ٥٤٥ . وقوله عزّمت على إقامة ذي صباح ، أي : عزّمت

على الغارة صباحاً .

قلت : وذهب قوم إلى أن « ما » في ذلك كله اسم ، وهي صفة بنفسها . قال ابن مالك : والمشهور أنها حرف زائد ، منبّهة على وصف لائق بالمحل . وهو أولى ، لأن زيادة « ما » ، عوضاً من محذوف ، ثابت في كلامهم . وليس في كلامهم نكرة موصوف بها ، جامدة كجمود « ما » ، إلاّ وهي مردفة بكميل . كقولهم : مررت برجلٍ أي رجلٍ .

وزيد ، في أقسام الزائدة ، قسمين^(١) آخرين :

أحدهما : أن تكون مهيتة . وهي الكافّة لـ « إن » وأخواتها ، ولـ « رب » إذا وليها الفعل . نحو ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾^(٢) ، و ﴿ رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٣) . فـ « ما » في ذلك مهيتة ، لأنها هيئات هذه الألفاظ ، لدخولها على الفعل . ولم تكن قبل ذلك صالحة ، للدخول عليه ، لأنها من خواص الأسماء . والتحقيق أن المهيتة نوع من أنواع الكافّة . فكل مهيتة كافّة ، ولا ينمكس .

(٢) فاطر : ٢٨ .

(١) كذا .

(٣) الحجر : ٢ .

والآخر: أن تكون مسلّطة . ذكر هذا القسم أبو محمد بن
السَّيِّد . قال: وهي ضدّ الكافّة . وهي التي تلحق « حيث » و « إذ » .
فيجب لهما بها العمل .

قلت : قد تقدم أنّ « ما » في « حيثما » و « إذما » عوض من
الإضافة . ولما كان لحاقها لـ « حيث » و « إذ » شرطاً في الجزم بها سمّاها
مسلّطة . وقد كثر ابن السَّيِّد أقسام « ما » . فذكر لها اثنين وثلاثين
قسماً ، بأقسام الاسمية . وذكر ، في تلك الأقسام ، ما لا تحقيق في
ذكره . فلذلك أضربت عنه .

وأما « ما » ^(١) الاسمية فلها سبعة أقسام :

موصولة : وهي التي يصلح في موضعها « الذي » ، نحو ﴿ ولله
يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ ، وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) .

وشرطية : نحو ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ
مِنْهَا ﴾ ^(٣) .

واستفهامية : نحو ﴿ وَمَا تَلَكَ يَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ ^(٤) .

(٢) النحل : ٤٩ .

(٤) طه : ١٧٠ .

(١) سقطت من الأصل .

(٣) البقرة : ١٠٦ .

ونكرة موصوفة : نحو : مررتُ بما مُعجِبٍ لك ، أي : بشيءٍ

مُعجِبٍ .

ونكرة غير موصوفة : وهي في ثلاثة مواضع :

الأول: باب التعجب ، نحو : ما أحسنَ زيداً ! فـ « ما » في ذلك نكرة غير موصوفة ، والجملة بعدها خبر^(١) . هذا مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين ، ورؤوي عن الأخفش . [وقيل : هي موصولة ، والجملة صلتها ، والخبر محذوف . وهو ثاني أقوال الأخفش] ^(٢) . وقيل : هي نكرة موصوفة بالجملة ، والخبر محذوف . وهو ثالث أقواله . وقيل : استفهامية . وهو قول الكوفيين . قال بعضهم : هو ^(٣) قول الفراء ، وابن درستويه .

الثاني : باب ^(٤) « نِعْمَ » و « بئسَ » ، على خلاف فيه . وتلخيص القول في « ما » بمد « نِعْمَ » و « بئسَ » أنها إن جاء بعدها اسم نحو : نعمًا زيدٌ ، وبئسًا تزويجٌ ولا مهْرٌ ، ففيها ثلاثة مذاهب : أولها أن « ما » نكرة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمَر ،

(١) ب : خبرها . (٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل : وهو . ب : هذا . وسقطت من د .

(٤) في الأصل : في باب .

والمرفوع بعد « ما » هو المخصوص . قيل : وهو مذهب البصريين .
قلت : ليس هو مذهب جميعهم . وثانيها أن « ما » معرفة تامة ، وهي
الفاعل . وهو ظاهر قول سيبويه ، ونُقل عن المبرد ، وابن السَّرَّاج ،
والفارسي ، وهو أحد قولِي الفراء ، واختاره ابن مالك . وثالثها أن « ما »
رُكبت^(١) مع الفعل ، فلا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها
هو الفاعل . وقال به قوم منهم الفراء .

وإذا جاء بعدها فعل فمشرقة مذاهب :

أولها : أن « ما » نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفة
لمخصوص محذوف .

وثانيها : أن « ما »^(٢) نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفتها ،
والمخصوص محذوف .

وثالثها : أن « ما » اسم تام معرفة^(٣) ، وهي فاعل « نعم » ،
والمخصوص محذوف ، والفعل صفة له .

ورابعها : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف .

(٢) ج : أنها .

(١) ب : مركبة .

(٣) سقطت من ب .

وخامسها: أنها موصولة ، وهي المخصوص ، و « ما » أخرى تمييز محذوف ، والأصل : نعم ما ما صنعت .

وسادسها : أن « ما » تمييز ، والمخصوص « ما » أخرى موصولة محذوفة ، والفعل صلة لها^(١) .

وسابعها : أن « ما » مصدرية ، ولا حذف في الكلام . وتأويلها : بئس صنعك ، وإن كان لا يحسن في الكلام : بئس صنعك ، كما تقول : أظن أن تقوم ، ولا تقول : أظن قيامك .

وثامنها : أن « ما » فاعل ، وهي موصولة ، يُسكتفي بها وبصاتها عن المخصوص .

وتاسعها : أن « ما » كافة لـ « نعم » ، كما كفت « قل » فصارت تدخل على الجملة^(٢) الفعلية .

وعاشرها : أن « ما » نكرة موصوفة مرفوعة بـ « نعم » . والمشهور من هذه المذاهب الثلاثة الأول . وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه المذاهب . وقد ذكرتها^(٣) في غير هذا الكتاب .

(٢) ب : الجمل .

(١) سقطت من الاصل .

(٣) ب : ذكرته .

الثالث قولهم : إني مما أن أفعل ، أي : إني من أمرٍ فعلي^(١) .
قال الشاعر^(٢) :

ألا ، غنّيا بالزاهريّة ، إنني

على النأي ، ممّا أن ألمّ بها ذكرا

أي : من أمرٍ الماي . وحيث جاء « ممّا » وبعدها « أن أفعل » فهذا تأويلها ، عند قوم . فإن لم يكن بعدها « أن » فهي بمنزلة « ربّما » . وقال السيرافي ، في قول العرب « إني ممّا أن أفعل كذا » : اسمًا تامًّا في موضع الأمر . وتقدير الكلام : إني من الأمر صني كذا وكذا . فالياء اسم « إن » ، و « صني » مبتدأ ، و « من الأمر » خبر « صني » ، والجملة في موضع خبر « إن » .

والسادس : من أقسام « ما » الاسمية أن تكون صفة ، نحو^(٣) :

* لأمرٍ ما ، يسود من يسود *

عند قوم . وقد تقدّم ذكرها في أقسام الزائدة^(٤) .

(١) في الأصل : فعل .

(٢) المقتضب ٤ : ١٧٥ . والزاهرية : اسم علم .

(٣) عجز بيت لأنس بن مدركة . انظره في ص ٣٣٤ .

(٤) ب : في موضع .

والسابع : أن تكون معرفة تامة . وذلك في باب « نعم » و« بئس » ،
على ظاهر قول سيبويه . وفي قولهم : إني ممّا أن أفعل ، على ما ذكره
السيرافي .

وإنا ذكرت أقسام الاسمية ، في هذا الكتاب ، وإن لم يكن
موضوعاً لذلك ، لشدة الحاجة إلى معرفة هذه الأقسام . والله ، سبحانه
وتعالى ، أعلم .

هل

حرف استفهام . تدخل على الأسماء والأفعال ، لطلب التصديق
الموجب ، لا غير ، نحو : هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ فتساوي الهمزة
في ذلك .

وتنفرد الهمزة ، بأنها ترد لطلب التصوّر ، نحو : أزيد في الدار
أم عمرو؟ ولذلك انفردت بمعادلة « أم » المتصلة ، لأنها يُطلب بها
تعيين أحد الأمرين ، و« هل » لا يطلب بها ذلك . وانفردت الهمزة
أيضاً بأنها تدخل على المنى ، نحو ﴿ أليسَ اللهُ بكافٍ عبدهُ ﴾ ^(١) ،

(١) الزمر : ٣٦ .

﴿ أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾^(١). ولا تدخل « هل » على منفي .
وتفارق الهمزة « هل » في أمور آخر :

الأول : أن الهمزة ترد للإنكار ، والتوبيخ ، والتعجب ، بخلاف
« هل » .

والثاني : أن « هل » قد يراد بالاستفهام بها النفي ، نحو قولك :
هل يقدر على هذا غيري ، أي : ما يقدر . ويمين ذلك دخول « إلا » ،
نحو ﴿ وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَافِرَ ﴾^(٢) .

والثالث : أن الهمزة تتقدم على فاء المطف وواوه وثم ، بخلاف
« هل » . وقد تقدم ذكر هذا في الباب^(٣) الأول .

والرابع : أن الهمزة لا تعاد بعد « أم » ، و « هل » يجوز أن
تعاد وألا تعاد . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى ﴿ قُلْ : هَلْ
يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ، أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ،
أَمْ جَمَعُوا ﴾^(٤) .

(٢) سبأ : ١٧ .

(١) الانشراح : ١ .

(٣) في الأصل : ذكر هذا الباب في .

(٤) الرعد : ١٦ .

والخامس : أن الهمزة تدخل على « إن » ، كقوله تعالى ﴿ قالوا :
أَنتَ لَا تُؤمِنُ ﴾^(١) ، بخلاف « هل » .

والسادس : أن الهمزة قد يليها اسم ، بعده فعل ، في الاختيار ،
نحو : أزيد قام ؟ وأزيداً ضربت ؟ وإن كان الأولى أن يليها الفعل ،
بخلاف « هل » فإنها لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل ، إلا في الشعر .
ولذلك وجب النصب ، في نحو : هل زيداً ضربته ؟ في باب الاشتغال ،
وترجّح بعد الهمزة ولم يجب^(٢) .

والسابع : زعم بعضهم أن الفرق بين الهمزة و « هل » أن الهمزة
لا يستفهم بها ، إلا وقد هجس في النفس إثبات ما يستفهم بها عنه ، بخلاف
« هل » فإنه لا يترجّح عنده لا النفي ولا الإثبات .

تبييه

الأصل في « هل » أن تكون للاستفهام ، كما ذكر . وقد ترد
لمعانٍ أُخر :

(١) يوسف : ٩٠ .

(٢) في الأصل : وترجّح بعد الهمزة .

الأول : النفي ، وقد تقدم .

الثاني : أن تكون بمعنى « قد » . ذكر هذا قوم من النحويين ، منهم ابن مالك . وقال به الكسائي ، والفراء ، وبعض المفسرين ، في قوله تعالى ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾^(١) . واستدل بعضهم ، على ذلك ، بقول الشاعر^(٢) :

سائل فوارس يربوع ، بشدّتنا :

أهل رأونا ، بسفح القف ، ذي الأكم .

فالمنى : أقدر رأونا . ويدل على ذلك دخول الهمزة عليها . وأنكر بعضهم مرادفة « هل » لـ « قد » ، وقال : يحتمل أن يكون « أهل رأونا » من الجمع بين أداتين لمعنى واحد ، على سبيل التوكيد ، كقوله^(٣) :

(١) الإنسان : ١ .

(٢) زيد الخيل . ديوانه ١٠٠ والنفي ٣٨٩ وشرح شواهد ٧٧٢ والمقتضب

١ : ٤٤ : ٣ و ٢٩١ و أمالي ابن السجري ١ : ١٠٨ و ٢ : ٣٣٤ وأسرار

المرية ٣٨٥ والخصائص ٤٦٣ : ٢ والمفصل ١٤٩ وشرحه ٨ : ١٥٢ والجمع

٢ : ٧٧ والدرر ٢ : ٩٥ والخزانة ٤ : ٥٠٦ . ويربوع : اسم قبيلة .

والشدة : الحملة . والقف : جبل ليس بمال .

(٣) عجز بيت لسلم بن معبد . انظره في ص ٨٠ .

* وَلَا لِلْمَائِبِيمِ أَبَدًا دَوَاؤُ *

بل الجمع بين الهمزة و «هل» أسهل، لاختلاف لفظهما، ولأن أحدهما ثنائي. وقال بعضهم: إن أصل «هل» أن تكون بمعنى «قد»، ولكنه لما كثر استعمالها في الاستفهام استغني بها عن الهمزة. وفي كلام سيبويه ما يوم^(١) ذلك، وهو بعيد.

الثالث: أن تكون بمعنى «إن». زعم بعضهم أن «هل» في قوله تعالى ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾^(٢) بمعنى «إن». ولذلك يُتَلَقَّى^(٣) بها القسم، كما يتلقَّى بـ «إن». وهو قول ضعيف.

الرابع: أن تكون للتقرير والإثبات. ذكره بعضهم، في قوله تعالى ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾، وفي قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾. وذكر بعض النحويين أن «هل» لم تستعمل للتقرير^(٥)، وأن ذلك مما انفردت به الهمزة.

(١) في الأصل: يفهم. وانظر الكتاب ١: ٥١ و ٩٢.

(٢) الفجر: ٥. والحجر: العقل.

(٣) في الأصل و ب و ح: يلقى. (٤) سقطت من الأصل.

(٥) في الأصل: في التقرير.

الخامس : أن تكون للأمر ، كقوله تعالى ﴿ فَبَلِّغْ أُنْتُمْ مُتَّهُونَ ﴾ (١) . فهذا صورته صورة (٢) الاستفهام ، ومعناه الأمر ، أي : اتَّهُوا . والله أعلم .

هـ

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً (٣) .

فإذا كان اسماً فله قسمان :

أحدهما : أن يكون اسم فعل بمعنى : خُذْ . وفيه لغات أخر .

والثاني : أن يكون ضميراً للغائبة ، وهو واضح .

وإذا كان حرفاً فهو حرف تبيين . ويترد في أربعة مواضع :

الأول : مع اسم الإشارة ، نحو : هذا . ويكثر في المجرد من

الكاف ، ويقل في المقرون بالكاف ، كقول طرفة (٤) :

(١) المائة : ٩١ .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ب : ويكون حرفاً .

(٤) ديوانه ٤٩ . وفي الأصل : لا يعرفوني . والغبراء : الأرض . والطراف :

القبه من آدم .

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي

ولا أهلَ هَذَا الطَّرَافِ، المُمدِّدِ

ويعتنع في المقرون بالكاف واللام، فلا يُقال: هَذَا، لكثرة الزوائد.

الثاني: مع «أي» في النداء، نحو: يا أيُّها الرجل. وحرف التنبيه

لازم في هذا الموضع، لأنه كالصلة لـ «أي»، بسبب ما فاتها من الإضافة، ولذلك يقول العربون فيه: «ها» صلة وتنبيه.

الثالث: مع ضمير الرفع المنفصل، إذا كان مبتدأ^(١) مخبراً عنه

باسم الإشارة. نحو: ها أنا ذا، وها أتمُّ أولاء. وظاهر كلام ابن مالك أن «ها» الداخلة على الضمير هي التي كانت مع اسم الإشارة، وفصل بينهما بالضمير. قال^(٢): وفصلها من المجرد بـ «أنا» وأخواته كثيرٌ، وبغيرها قليلٌ، وقد تُعاد بمد الفصل توكيداً. يعني في نحو: ها أتمُّ هؤلاء.

وكلام سيبويه يقتضي أن «ها» قد^(٣) تدخل على الضمير، كما

تدخل على اسم الإشارة، وليست مقدّمة من تأخير. قال^(٤): وقد

(٢) التسهيل ٤٠.

(٤) الكتاب ١: ٣٧٩.

(١) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

تكون «ها» في «ها أنت ذا» غير مُقدِّمة ، ولكنها تكون
 [للتبنيه] ^(١) ، بمنزلتها في «هذا» . يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ها أنتُمْ
 هؤُلاءِ﴾ ^(٢) . فلو كانت «ها» ^(٣) المقدمة مصاحبة «أولاء» ^(٤) لم
 تُعدّ ^(٥) . ويؤيد ما قاله سيبويه ^(٦) أن «ها» قد دخلت على الضمير ،
 وليس خبره اسم إشارة . كقول الشاعر ^(٧) :

* أبا حَكمٍ ، ها أنتَ عَسمٌ مُجالِدٍ *

قال بعضهم : وهو شاذ .

تنبیه

يقال : هاأناذا، وهاأنا هذا، وأنا هذا. وأكثرها الأول، ثم الثاني،
 ثم الثالث. وقال الفراء : لا يكادون يقولون : أنا هذا . وقد حكى
 أبو الخطاب ^(٨) ، ويونس : أنا هذا، وهذا أنا .

(١) زيادة من الكتاب .

(٢) آل عمران : ٦٦ .

(٣) في الأصل : الهاء .

(٤) ج : الهاء .

(٥) في الكتاب : فلو كانت وها، ههنا هي التي تكون أولاً ، إذا قلت «هؤُلاءِ»،
 لم تُعد وها، ههنا ، بعد «أنتم» .

(٦) في الأصل : هذا الكلام .

(٧) صدر بيت لبعض بني أسد، عجزه :

وسَيِّدُ أهلِ الأبطحِ المتناجرِ

معاني القرآن ٣ : ٢٩٦ والتهديب واللسان والتاج (نحر) وتفسير القرطبي ٢٠ : ٢١٩ .

(٨) وهو الأخفش الأكبر ، عبد الحميد بن عبد الحميد . أخذ عنه سيبويه =

الرابع : مع اسم الله في القسم ، نحو : ها الله . وفيه أربعة أوجه :
قطع الهمزة ، ووضعها ، كلاهما مع إثبات ألف « ها » ^(١) ، وحذفها .
وهل الجر بـ « ها » ، أو بحرف القسم المحذوف ، خلاف ^(٢) ، كما تقدم
في الهمزة .

وقد جاء استعمال « ها » في غير هذه المواضع الأربعة ^(٣) ، ولكنه
قليل . كقول النابغة ^(٤) :

ها إنَّ ذِي عِذْرَةٍ ، إِلَّا تَكُنْ نَفَمَتْ

فإِنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ

وزعم بعضهم أن الأصل « إنَّ ^(٤) هذي » ، فقدم التنبيه ، وفصل
بـ « إنَّ » ، كما قال زهير ^(٥) :

= والكسائي وأبو عبيدة . وهو في طبقة عيسى بن عمر ويونس بن حبيب .

إنباء الرواة ٢ : ١٥٧ - ١٥٨ .

(١) في الأصل : ألفها . ب : الألف هاء .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ديوانه ٢٦ . والمذرة : المذرة .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) ديوانه ٨٤ والكتاب ٢ : ١٤٥ و ١٥٠ والخزانة ٢ : ٤٧٥ و ٤ : ٢٠٨

و ٤٧٨ . وتعلم : اعلم . واقدر بدرعك : قدر بخطوك ، أي : لا تكلف

نفسك ما لا تطيق . وتنسلك : تدخل .

تَمَلَّيْنَا هَا، لَعَمْرُ اللَّهِ، ذَا قَسَمًا
فَاقْسِدِرْ بَذَرِ عِكَ، وَاَنْظُرْ: أَيْنَ تَنْسَلِكُ؟
فصل بين التنبيه واسم الإشارة بالقسم.

وذكر صاحب « رصف المباني » أن « ها » قد تستعمل مفردة،
فيقال « ها » بمعنى: تَنَبَّهْ . والله أعلم.

هو وهي وهم

إذا وقعت فصلاً، فيها خلاف بين النحويين . وليس الخلاف
خاصاً بهذه الألفاظ الثلاثة، بل هو جار في الضمير المرفوع المنفصل،
إذا وقع فصلاً بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر. نحو ﴿ إِنَّ
كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ ﴾^(١)، ﴿ وَكُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ ﴾^(٢)، ﴿ وَكُنَّا
نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾^(٣)، وما أشبه ذلك.

فذهب قوم إلى أن هذه مضمرات، باقية على اسميتها . قيل: وهو
مذهب البصريين .

(٢) المائة: ١١٧ .

(١) الأنفال: ٣٢ .

(٣) القصص: ٥٨ .

وذهب قوم إلى أنها حروف ، لأنها جاءت لمعنى في غيرها ، وهو
الفصل بين ما هو خبر وما هو تابع . قيل : وهو مذهب أكثر
النحويين . وصححه ابن عصفور .

واختلف القائلون بأنها أسماء : هل لها محل من الإعراب ، أو ليس
لها محل . فذهب البصريون إلى أنها لا محل لها من الإعراب^(١) . وذهب
الكسائي ، والفراء ، إلى أن لها محلاً . فقال الكسائي : محلها محل ما بعدها .
وقال الفراء : محلها محل ما قبلها . وثمرة الخلاف في نحو ﴿ كُنْتَ أَنْتَ
الرَّقِيبَ ﴾ . فعلى مذهب الكسائي يكون محل الضمير نصباً ، وعلى
مذهب الفراء يكون محله رفعاً . والصحيح مذهب البصريين ، ويان
ذلك في غير هذا الموضع . وقد بسطت الكلام على ذلك في « شرح
التسهيل » . والله أعلم .

وا

حرف نداء ، مختص^(٢) بباب الندبة ، فلا ينادى به إلا المندوب .
نحو : وازيداه . والندبة هي : نداء المتفجع عليه ، والمتوجع منه .

(١) في الأصل : لا محل لها . (٢) ب : يختص .

وذهب بعض النحويين إلى أن «وا» يجوز أن ينادى بها غير المندوب،
 فيقال: وازيدُ أقبل. ومذهب سيبويه، وجمهور النحويين، ما سبق.
 واختلف في «وا» فقيل: هي أصل برأسه. وهو الصحيح. وقيل: هي
 فرع «يا»، وواوها بدلٌ عن الياء. وهو قول ضعيف، لا دليل عليه.
 ولـ «وا» قسمٌ آخر، وهو أن تكون اسم فعل، بمعنى التعجب
 والاستحسان. كقول الشاعر^(١):

وا، بأبي أنتِ ، وفؤك الأشنَبُ
 كأنما ذُرٌّ، عليه ، الزرنبُ
 والله أعلم.

وي

المعروف أنها اسم فعل، بمعنى: أعجبُ. قال الشاعر^(٢):

(١) أحد بني قميم. المغني ٤٠٨ وشرح شواهد ٧٨٦ والعيبي ٤ : ٣١٠
 وحاشية الصبان ٣ : ١٩٨ وأوضح المسالك ٣ : ١١٧. والأشنب: الحاد
 الأسنان. والزرنب: نبت طيب الرائحة.

(٢) زيد بن عمرو بن نفيل. أو ابنه سعيد، أو نبيه بن الحجاج. الكتاب ١ : ٢٩٠
 وشرح القصائد السبع ٣٦٠ وشرح القصائد المشرحة ٣١٠ والبيان والتبيين =

وَيُ، كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ تَشَبُّهُ يُحْدُ
بَبِّ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضَرِّ
فهو اسم للفعل المضارع . وتلحقها كاف الخطاب . قال عنتره^(١) :

واقْدَ شَفَى نَفْسِي ، وَأَبْرَأُ سُقْمَهَا
قِيلُ الْفَوَارِسِ : وَيَكْ ، عَنْتَرَا ، أَقْدِمِ

وقال الكسائي : إِنَّ « وَيَكْ » محذوفة من « وَيَلِكْ » . فالكاف ، على
قوله ، ضمير مجرور . وأما قوله تعالى ﴿ وَيَنْكَأَنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ
لِمَنْ يَشَاءُ ﴾^(٢) ، فقال أبو الحسن الأخفش^(٣) : هو « وَيَكْ » بمعنى :
أَعْجَبُ ، والكاف حرف خطاب . أي : أَعْجَبُ لَأَنَّ اللَّهَ . وعند الخليل
وسيبويه^(٤) أَنَّ « وَيُ » وحدها ، والكاف للتشبيه . واختلاف القراء
في الوقف مشهور .

= ١ : ٢٣٥ والخصائص ٣ : ٤١ و ١٦٩ و عيون الأخبار ١ : ٢٤٢ والبغلاء
١٦٧ وحاشية العبان ٣ : ١٩٩ والبحر ٧ : ١٣٥ والخزانة ٣ : ٩٥ - ٩٦ .
والنشب : المال .

- (١) ديوانه ٢١٩ والمغني ٤٠٩ والخزانة ٣ : ٩٥ و ١٠١ .
(٢) القصص : ٨ .
(٣) سقطت من الأصل .
(٤) الكتاب ١ : ٢٩٠ .

وذكر صاحب « رصف المباني » أن « وي » حرف تنبيه، معناها التنبيه على الزجر، كما أن « ها » معناها التنبيه على الحض. وهي تقال، للرجوع عن المكروه، والمحذور. وذلك إذا وجد رجل يسبّ أحداً، أو يوقعه في مكروه، أو يتلفه، أو يأخذ ماله، أو يعرض له بشيء من ذلك، فيقال لذلك الرجل: وَيْ. ومعناه: تَنَبَّهْ وازدَجِرْ عن فعلك. ويجوز أن توصل به كاف الخطاب. هذا كلامه^(١). ثم ذكر اختلاف العلماء في قوله تعالى « وَيَكُنَّ اللَّهُ »، وقال: الصحيح أن تكون « وَيْ » حرف تنبيه. والله سبحانه أعلم.

بَا

حرف تنبيه. وهي قسمان :

الأول : أن تكون لتنبيه المنادى، نحو : يا زيد. فهي، في هذا، حرف نداء. وهي أمُّ باب النداء، فلذلك دخلت في جميع أبوابه، وانفردت بباب الاستغاثة، وشاركت « وا »^(٢) في باب الندبة. وهي لنداء البعيد مسافةً أو حكماً. وقد ينادى بها القريب، توكيذاً. ومذهب سيبويه أن ما عدا الهمزة، من حروف النداء، فهو للبعيد. إلا أنه يجوز نداء

(٢) سقطت من الأصل.

(١) في الأصل : كلام.

القريب بما للبعيد ، على سبيل التوكيد . وقيل : « يا » مشتركة ؛ ينادى بها القريب ، والبعيد ، لكثرة استعمالها . ولكثرة استعمالها نقول ^(١) : إنها هي المحذوفة في النداء ، في نحو ﴿ يَوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ ^(٢) ، و ﴿ رَبَّنَا آمِنًا ﴾ ^(٣) . ومواقع حذفها مذكورة في كتب النحو ، فلا نطول بها .

فائدة

ذهب بعض النحويين إلى أن « يا » وأخواتها ، التي يُنادى بها ، أسماء أفعال ، تتحمل ضميراً مستكنًا فيها . ونُقل عن الكوفيين .
 الثاني : أن تكون لمجرد التنبيه ، لا للنداء . ويلها أحد خمسة أشياء : الأمر ، نحو ﴿ أَلَا ، يَا اسْجُدُوا ﴾ ^(٤) في قراءة الكسائي . وقول الشاعر ^(٥) :

(١) في الأصل : يقال .

(٢) يوسف : ٣٩ . (٣) آل عمران : ٥٣ .

(٤) النمل : ٢٥ .

(٥) صدر بيت للشماخ ، وعجزه :

وقبلَ مَنابِيا ، باكراتٍ ، وآجالٍ

ديوانه ٤٥٦ والمغني ١٣٤ وشرح شواهد ٧٩٦ والكتاب ٢ : ٣٠٧ وشرح
 المفصل ٨ : ١١٥ . وسنجال : اسم موضع . وفي الأصل : ألا تسقياني .

* ألا ، يا اسقياني ، قبل غارةِ سنُجالِ *

والدعاء ، كقول الشاعر^(١) :

يا لَعْنَةُ اللهِ ، والأقوامِ كلِّهِمِ

والصالحين ، على ستمانٍ من جارٍ

و « ليت » نحو * يا ليتني كنتُ منهم *^(٢) . و « ربّ » نحو^(٣) :

* يا ربِّ سارِبَاتِ ما تَوَسَّدَا *

و « حبّذا » كقول الشاعر^(٤) :

(١) المغني ٤١٤ وشرح شواهد ٧٩٦ والكتاب ١ : ٣٢٠ والكامل ٤٧ - ٤٨ و ١٠١٦ والمفصل ٢٢ وشرحه ٨ : ١٢٠ والإنصاف ١١٨ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٩٣ واللامات ١٢ وأمالي ابن الشجري ١ : ٣٢٥ و ٢ : ١٥٤ والمني ٤ : ٢٦١ والهمع ١ : ١٧٤ و ٢ : ٧٠ والدرر ١ : ١٥٠ و ٢ : ٨٦ والخزانة ٤ : ٤٧٩ .

(٢) النساء : ٧٣ .

(٣) شرح الأشموني ١ : ١٨ وحاشية الصبان ١ : ٣٧ والخزانة ٤ : ٤٨٠ .

(٤) جرير . ديوانه ١٦٥ .

يَا حَبَبًا جَبَلُ الرِّيَّانِ ، مِنْ جَبَلٍ
وَحَبَبًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ ، مَنْ كَانَا

فـ «يا» في هذه المواضع حرف تنبيه ، لا حرف نداء . هذا مذهب قوم من النحويين . قال بعضهم : وهو الصحيح .

وذهب آخرون إلى أنها ، في ذلك ، حرف نداء ، والمنادى محذوف . والتقدير : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، وألا يا هذان اسقياني . وكذلك تقدر^(١) في سائرهما . وضُفِّفَ بوجهين : أحدهما : أن «يا» نابت مناب الفعل المحذوف ، فلو حُذِفَ المنادى لزم حذف الجملة ، بأسرها . وذلك إخلال . والثاني : أن المنادى مُعْتَمِدُ الْمُقْصِدِ^(٢) ، فَإِذَا حُذِفَ تناقض المراد .

وذهب ابن مالك في «التسهيل»^(٣) إلى تفصيل في ذلك . وهو

(١) في الأصل : التقدير .

(٢) ب و ج : القصد .

(٣) التسهيل ١٧٩ .

أَنَّ « يَا » إِنْ وَلِيهَا ^(١) أَمْرٌ أَوْ دَعَاءٌ فِيهِ حَرْفُ نِدَاءٍ ، وَالْمَنَادَى مَحذُوفٌ .
وَإِنْ وَلِيهَا « لَيْتَ » أَوْ « رَبُّ » أَوْ « حَبَّذَا » فِيهِ لِمَجْرَدِ التَّنْبِيهِ . وَقَدْ
يَبَيَّنْتُ ذَلِكَ فِي « شَرْحِ التَّسْهِيلِ » . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : وَهُوَ إِنْ وَلِيهَا .

الباب الثالث

في التبري

وهو ضربان : متفق عليه ، ومختلف فيه . وجملة ذلك ستة ^(١) وثلاثون : أجل ، وإذن ، وإذا ، وألا ، وإلى ، وأما ، وإن ، وأن ، وأنا ، وأنت ، وأنت ، وآي ، وأيا ، وبجل ، وبلي ، وبله ، وثم ، وجلل ، وجير ، وخلا ، ورُب ، وسوف ، وعدا ، وعسى ، وعلى ، وكما ، ولات ^(٢) ، وليت ، وليس ، ومنذ ، ومتى ، ونعم ، ونحن ، وهما ، وهن ، وهيا . وأنا أذكرها على هذا الترتيب ، إن شاء الله تعالى .

أهل

حرف جواب مثل « نَعَمْ » . تكون لتصديق الخبر، ولتحقيق

(١) في الأصل : أربعة . ب : ست . (٢) سقطت من الأصل .

الطلب . تقول لمن قال « قام زيدٌ » : أجلٌ . ومن قال « اضرِبْ زيداً » :
أجلٌ . قال الشاعر ^(١) :

ولو كنت تُعْطِي حِينَ تُسْأَلُ سَامِحَتُ
لَكَ النَّفْسُ ، واحِدُ وَاكْ كُلُّ خَلِيلِ
أَجَلٌ ، لا ، ولكنْ أَنْتَ أَشْأَمُ مِنْ مَشَى
وَأَسْأَلُ مِنْ صَمَاءٍ ، ذَاتِ صَلِيلِ ^(٢)
وقال آخر ^(٣) :

وقُلْنَ : على الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ
أَجَلٌ جَيْرٍ ، إِنْ كَانَتْ أُيِّحَتْ دَعَاؤُهُ
قال صاحب « رصف المياني » : ولا تكون جواباً للنفي ، ولا للنهي .
وقال غيره : « أجل » لتصديق الخبر ^(٤) ، ماضياً كان أو غيره ، موجباً

(١) المنصف ١ : ٨٢ واللمع ١٩٧ واللسان والتاج (حلا) و (صمم) .

(٢) السماء : الأرض . وصليلها : صوت دخول الماء فيها .

(٣) مفرس بن ربيعي . المغني ١٢٨ وشرح شواهد ٣٦١ - ٣٦٢ وشرح الفصل

٨ : ١٢٢ واللمع ٢ : ٤٤ و ٧٢ والدرر ٢ : ٥٢ و ٨٨ والصحاح واللسان

والتاج (جير) والخزانة ٤ : ٢٣٥ . وانظر ديوان طفيل الغنوي ٨٤ وديوان

كعب بن زهير ١٩٧ . والفردوس : اسم ماء لبني تميم . والدعائر : جمع دعنور

وهو الحوض المتثلثم .

(٤) في الأصل : تصديق للخبر .

أو غيرَه ، ولا تجيء جواباً للاستفهام . قال بعضهم : وتختص بالخبر .
وعن الأخص أنها تكون في الخبر والاستفهام ، إلا أنها في الخبر
أحسن من « نعم » ، و « نعم » في الاستفهام أحسن منها . فإذا قال :
أنت سوف تذهبُ . قلتَ : أجلُ . وكان أحسن من « نعم » . وإذا
قال (١) : أتذهبُ ؟ قلتَ : نعم . وكان أحسن من « أجل » .

إِذْنٌ

حرف ينصب الفعل المضارع ، بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون الفعل مستقبلاً . فإن كان حالاً رُفِعَ ، كقولك
لمن يحدّثك : إذاً أظنّكَ صادقاً .

الثاني : أن تكون مصدرّة . فإن تأخرت أُنغيت حتماً ، نحو :
أكرمك إذاً . وإن توسّطت ، وافترق ما قبلها لما بعدها (٣) - مثل أن
توسط بين المبتدأ وخبره ، وبين الشرط وجزائه ، وبين القسم وجوابه -
وجب إلغاؤها ، أيضاً ، كالمأخّرة .

قال ابن مالك : وشدّ النصب بـ « إذن » بين ذي خبر وخبره ،

(١) في الأصل : قلت .

(٢) في الأصل : فلو .

(٣) ب : ما بعدها لما قبلها .

في قول الراجز (١) :

لا تَتْرُكْنِي ، فِيهِمْ شَطِيرَا

إِنِّي إِذْنٌ أَهْلِكَ ، أَوْ أُطِيرَا

وأجاز ذلك بعض الكوفيين . وتأوله البصريون على حذف الخبر ،
والتقدير : إِنِّي لَا أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ . ثم استأنف بـ « إِذْنٌ » ، فنصب .
وإن تقدمها حرف عطف ففيها وجهان : الإلغاء ، والإعمال . والإلغاء
أجود ، وبه قرأ السبعة * وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ * (٢) . وفي بعض الشواذ :
* وَإِذْنٌ لَا يَلْبِثُوا * على الإعمال .

الثالث : ألا يفصل ، بينها وبين الفعل ، بغير القسم (٣) . فإن
فُصِّلَ بَيْنَهَا بِغَيْرِهِ الْغَيْتِ ، نَحْوُ : إِذَا زَيْدٌ يَكْرِمُكَ . وإن فصل بالقسم
لم يُعْتَبَر ، نَحْوُ : إِذْنٌ ، وَاللَّهُ ، أَكْرَمُكَ .

وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف ، نَحْوُ : إِذْنٌ غَدًا أَكْرَمُكَ .
وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، نَحْوُ : إِذْنٌ ، يَا زَيْدُ ، أَحْسِنَ

(١) المغني ١٦ وشرح شواهد ٧٠ والإنصاف ١٧٧ وأوضح المسالك ٣ : ١٧٠

وشرح الفصل ٧ : ١٧ وحاشية الصبان ٣ : ٢٨٨ والهمع ٢ : ٦ والدرر

٦ : ٢ والعيني ٤ : ٣٨٣ والخزانة ٣ : ٥٧٤ . والشطير : البعيد .

(٢) الإسرائيليات : ٧٦ . (٣) ب و ج : ألا يفصل بينها وبين القسم .

إليك ، وإذن - يغفرُ اللهُ لك - يُدخلك الجنة . ولم يسمع شيء من ذلك ، فالصحيح ^(١) منعه .

وأجاز الكسائي ، وهشام ، الفصل بعمول الفعل . وفي الفعل ، حينئذ ، وجهان . والاختيار عند الكسائي النصب ، وعند هشام الرفع . وبعض العرب يلغي «إذن» مع استيفاء الشروط ، وهي لُغِيَّةٌ ^(٢) نادرة ، حكاها عيسى ، وسيبويه ^(٣) . ولا يُقبل قول من أنكرها . ويتعلق بـ «إذن» مسائل .

الأولى : مذهب الجمهور أنها حرف ، كما تقدّم . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ، وأصلها «إذا» . والأصل أن تقول : إذا جئتني أكرمك . فحُذِفَ ما يضاف إليه ، وعُوِّضَ منه التنوين .

ثم اختلف القائلون بحرفيتها . فقال الأكثرون : إنها بسيطة . وذهب الخليل ، في أحد أقواله ، إلى أنها مركبة من «إذ» و «أن» . واختلف القائلون بأنها بسيطة . فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها . وذهب الخليل ، فيما روى عنه أبو عبيدة ، إلى أنها ليست ناصبة

(٢) ب : لغة .

(١) ب : والصحيح .

(٣) الكتاب ١ : ٤١٢ .

بنفسها، و « أن » بعدها مقدرة. وإليه ذهب الزجاج، والفارسي.
والصحيح أنها ناصبة بنفسها.

الثانية: قال سيبويه في إذن: « معناها الجواب والجزاء »^(١).
فجمله قوم، منهم الشلوين، على ظاهره وقال: إنها للجواب والجزاء،
في كل موضع. وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك. وحمله الفارسي على
أنها^(٢) قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجواب وحده، نحو
أن يقول القائل أحبك: فتقول: إذا أطنك صادقاً. فلا يتصور رهنالجزاء.

وقال بعض المتأخرين: « إذن »، وإن دلت على أن ما بعدها
متسبب عما قبلها، على وجهين: أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط
والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، في ثاني حال. فإذا قال:
أزورك، فقلت: إذن أزورك، فإنما أردت أن تجعل فعله شرطاً
للفعل^(٣). وإنشاء السببية، في ثاني حال، من ضرورته أنها تكون في
الجواب، وبالفعليّة، وفي زمان مستقبل. والوجه الثاني: أن تكون

(١) في الكتاب ٢: ٣١٢: وأما إذن فجواب وجزاء.

(٢) في الأصل: أنه.

(٣) يريد: لفعلك. وفي الأصل و ج: لفعله. ب: الفعل.

مؤكدة جواب، ارتبط بمتقدم، أو منبهة على سبب، حصل في الحال. نحو: **إِنْ أَنْتَيْتَنِي إِذَا آتَكَ**، و**وَاللَّهِ إِذَا أَفْعَلُ**، و**إِذَا أَظْنُكَ** صادقاً. تقوله لمن حدثتك. فلو^(١) حُذفت «إِذَا» فهم الربط. وإذا كان بهذا المعنى في دخولها على الجملة الصريحة، نحو: **إِنْ يَمُ زَيْدٌ إِذَا عَمِرُوا قَائِمٌ**، نظر. قال: والظاهر الجواز.

الثالثة: إذا وقع بعد «إِذَا» الماضي، مصحوباً^(٢) باللام، كقوله تعالى ﴿إِذَا لَأَذِّنَاكَ﴾^(٣)، فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدر، قبل «إِذَا». وقال الفراء: «لو» مقدره قبل «إِذَا»، والتقدير: لو ركنت لأذِّنَاكَ. وقدّر، في كل موضع، ما يليق به.

الرابعة: اختلف النحويون في الوقف على «إِذَنْ». فذهب الجمهور إلى أنها يوقف عليها بالألف، لشبهها بالمنون المنصوب. وذهب بعضهم إلى أنها يوقف عليها بالنون، لأنها بمنزلة «أَنْ» و«لَنْ»^(٤)، وتقل عن المازني والمبرد.

(٢) في الأصل: مقروناً.

(٤) سقطت من الأصل.

(١) في الأصل: فان.

(٣) الإسراء: ٧٥.

الخامسة : اختلف النجويون أيضاً ، في رسمها ، على ثلاثة مذاهب : أحدها : أنها تكتب بالألف . قيل : وهو الأكثر ، وكذلك رُسمت في المصحف . ونُسب هذا القول إلى المازني ، وفيه نظر ، لأنه إذا كان يرى الوقف عليها^(١) بالنون ، كما نُقل عنه ، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف . والثاني : أنها تكتب بالنون . قيل : وإليه ذهب المبرد والأكثرون . وعن المبرد : أشتهي أن^(٢) أ كوي يد من يكتب « إذن » بالألف ، لأنها مثل « أن » و « لن » ، ولا يدخل التنوين في الحروف . والثالث : التفصيل ، فإن أُنغيت كُتبت بالألف ، لضعفها ، وإن عمّلت^(٣) كُتبت بالنون . وقال صاحب « رصف المباني » : والذي عندي فيها الاختيار أن يُنظر ، فإن وُصّلت في الكلام كُتبت بالنون ، عملت أو لم تعمل ، كما يُفعل بأمثالها من الحروف . وإذا وُقف عليها كُتبت بالألف ، لأنها إذ ذاك مشبهةٌ بالأسماء المنقوصة ، مثل : دَمًا ، ويدًا . والله أعلم .

(٢) سقطت من الأصل و ج .

(١) سقطت من الأصل .

(٣) ب : أعملت .

إِذَا

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً .

فإذا كانت اسماً فلها أقسام :

الأول : أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان ، متضمنةً (١)
معنى الشرط . ولذلك تُجاب بما تُجاب به أدوات الشرط ، نحو : إذا
جاء زيد فقمُ إليه . وكثر مجيء الماضي بعدها ، مراداً به الاستقبال .
ومع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها ، إلا في الشعر ، كقول
الشاعر (٢) :

وإذا نصبتك خصاصةً فارحُ الفنى

وإلى الذي يُعطي الرغائب ، فارغب

وإنما لم يجزم بها ، لمخالفتها « إن » الشرطية . وذلك لأن « إذا » لما
تُيقن (٣) وجوده أو رجح ، بخلاف « إن » فإنها للمشكوك فيه ،
وقد تدخل على المُيقن وجوده إذا أبهم زمانه ، كقوله تعالى ﴿ أفأين »

(١) في الأصل وج : مضمنة .

(٢) النمر بن قلوب . ديوانه ٧٢ . والرغائب : جمع رغبة ، وهي المطاء
الكثير .

(٣) في الأصل : يتعين . وانظر التسهيل ٩٣ .

مَتَّ فَهَمُّ الْخَالِدُونَ ﴿١﴾ . وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى
﴿ قُلْ : إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَكَدُّ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ ﴿٢﴾ . وأجاز
الكوفيون الجزم بـ « إذا » مطلقاً .

ومذهب سيبويه أن « إذا » لا يليها إلا فعل ظاهر ، أو مقدر .
فالظاهر نحو ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ﴿٣﴾ . والمقدر نحو
﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ﴿٤﴾ . ولا يجوز غير ذلك . هذا هو المشهور ،
في النقل عن سيبويه . ونقل السهيلي أن سيبويه يجوز الابتداء بعد « إذا »
الشرطية ، وأدوات الشرط ، إذا كان الخبر فعلاً . وأجاز الأخفش
وقوع المبتدأ بعد « إذا » . قال ابن مالك : وبقوله أقول ، لأن طلب « إذا »
للفعل ليس كطلب « إن » . ومن ذلك قول الشاعر ﴿٥﴾ :

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ
لَهُ وَكَدُّ ، مِنْهَا ، فَذَاكَ الْمُدَّرَعُ

-
- (١) الأنبياء : ٣٤ .
(٢) الزخرف : ٨١ .
(٣) النصر : ١ .
(٤) الانشقاق : ١ .
(٥) الفرزدق . ديوانه ٤١٥ والمفني ٩٧ وشرح شواهد ٢٧٠ والكامل ٤٦٨ .
والمدرع : الذي أمه أشرف من أبيه .

وأولَ بعضهم البيت على أن التقدير : استقرت تحتَه حنظليَّةٌ .
 فحنظليَّةٌ : فاعل ، وباهليَّةٌ : مرفوع بفعل يفسره العامل في « تحتَه » .
 ومذهب الجمهور أن « إذا » مضافة للجمله التي ^(١) بعدها ، والعاملُ
 فيها الجوابُ . وذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة ،
 بل هي معمولة للفعل الذي بعدها ، لا لفعل الجواب .

قال الشيخ أبو حيان : ومذهب الجمهور فاسد ، من وجوه :
 أحدها : أن « إذا » الفجائية قد تقع جواباً لـ « إذا » الشرطية ، وما بعد
 « إذا » لا يعمل فيما قبلها . والثاني : اقتران جوابها بالفاء ، وما بعد فاء
 الجزاء لا يعمل فيما قبلها . والثالث : أن جوابها جاء منفياً بـ « ما » ،
 نحو ﴿ وَإِذَا تُلَاقَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ ^(٢) ،
 وما بعد « ما » النافية لا يعمل فيما قبلها . والرابع : اختلاف وقتي الشرط
 والجواب ، في بعض المواضع ، نحو : إذا جئتني غداً أجيئك بعد غدٍ .

قلت : والجواب عن هذه الوجوه أن الجمهور إنما يقولون :
 إن العامل فيها جوابها ، إذا كان صالحاً للعمل . فإن منَعَ من عمله فيها
 مانعٌ كـ « إذا » الفجائية ، و « إن » ، ونحوهما ، فالعامل فيها حينئذ

(١) سقطت من ب و ج و د .

(٢) الجائية : ٢٥ .

مقدّر، يدل عليه الجواب . هذا حاصل كلامهم . وصرح أبو البقاء^(١) ،
 في « إعرابه » بأن الفاء الداخلة في جواب « إذا » لا تمنع من عمل
 ما بعدها في « إذا » . وذكر الحوفي^(٢) ، والزخشري ، أن العامل في
 ﴿ إذا جاء تَصَرُّهُ اللهُ ﴾ : فَسَبِّحْ . وهذا يدل على أن الفاء ، عندهما ،
 لا تمنع كما قال أبو البقاء . وفيه نظر . وقد بسطت الكلام ، على ذلك ،
 في غير هذا الكتاب .

الثاني : أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان ، مجردة من معنى
 الشرط . نحو قوله تعالى ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾^(٣) ، ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا
 هَوَى ﴾^(٤) . والماضي بعدها في معنى المستقبل ، كما كان بعد المتضمنة^(٥)
 معنى الشرط . وقال الفراء : لا يكون بعدها الماضي إلا إذا كان فيها
 معنى الشرط والإبهام . ومنه قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا لِأَخْوَانِهِمْ ، إِذَا

(١) عبد الله بن الحسين ، المكبري ، محب الدين . توفي سنة ٦١٦ . بنية الوعاة
 ٢ : ٣٨ . واسم كتابه « التبيان في إعراب القرآن » . وطبع تحت عنوان :
 إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن .
 وانظر منه ٢ : ٢٩٨ .

(٢) علي بن إبراهيم . توفي سنة ٤٣٠ . بنية الوعاة ٢ : ١٤٠ .

(٣) الليل : ١ . (٤) النجم : ١ .

(٥) في الأصل وج : المضمنة .

ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴿١﴾ ، كَأَنَّهُ قَالَ : كَلِّمًا ضَرَبُوا ، أَي : لَانْتَكُونُوا كَهَيْئَلَاءَ ، إِذَا ضَرَبَ إِخْوَانَهُمْ ^(٢) فِي الْأَرْضِ .

الثالث : أَن تَكُونَ ظَرْفًا لِمَاضِي مِنَ الزَّمَانِ ، وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ «إِذْ» ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ : لَا أَجِدُ ﴾ ^(٣) ، وَقَوْلِهِ ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً ، أَوْ لَهْوًا ، انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ ^(٤) . فَ«إِذَا» ، فِي هَذَا وَنَحْوِهِ ، بِمَعْنَى «إِذْ» . هَذَا مَذْهَبُ ^(٥) بَعْضِ النُّجُومِيِّينَ ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ . قَالَ فِي «التَّسْبِيلِ» : وَرَبَّمَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ «إِذْ» ، وَ«إِذْ» مَوْقِعُهَا ^(٦) . وَالَّذِي صَحَّحَهُ الْمَغَارِبَةُ أَنَّ «إِذَا» لَا تَقَعُ مَوْقِعَ «إِذْ» ، وَلَا «إِذْ» مَوْقِعُهَا . وَتَأَوَّلُوا مَا أَوْهَمَ ذَلِكَ .

الرابع : أَن تَخْرُجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، فَتَكُونَ اسْمًا ، بِمَجْرُورَةٍ بِ«حَتَّى» كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾ ^(٧) . وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ . فَ«إِذَا» ، فِي ذَلِكَ ، فِيهَا وَجْهَانُ : أَحَدُهُمَا أَنَّ تَكُونَ بِمَجْرُورَةٍ بِ«حَتَّى» ،

(١) آل عمران : ١٥٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : إِخْوَانِكُمْ .

(٣) التوبة : ٩٢ .

(٤) الجمعة : ١١ .

(٥) ب : هَذَا هُوَ مَذْهَبُ .

(٦) التَّسْبِيلِ ٩٣ .

(٧) الزمر : ٧١ .

واختاره ابن مالك. والثاني: أن تكون «حتى» ابتدائية، و«إذا» في وضع نصب على ما استقر لها. وبه جزم أبو البقاء. وجوز الزمخشري الوجهين. قلت: وأشار الفارسي في «التذكرة» إلى جواز الوجهين. وتقدير الغاية على الأول: ﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنم﴾^(١)، إلى وقت مجيئهم لها. وعلى هذا، فلا جواب لها. وعلى الثاني، تكون الغاية ما ينسب لك من الجواب مرتباً على الشرط. والتقدير المعنوي: إلى^(٢) تفتح أبوابها وقت مجيئهم، فينقطع السوق. ويؤيد أنها بعد «حتى» شرطية، في موضع نصب، اتفاق النحويين على طلب جوابها، في قوله تعالى ﴿حتى إذا جاؤوها وفتحت﴾^(٣)، فقيل: الواو زائدة. وقيل: الجواب محذوف.

وذهب ابن جنبي إلى أن «إذا» قد تخرج عن الظرفية، وتكون مبتدأة^(٤)، كقوله تعالى ﴿إذا وقعت الواقعة﴾^(٥). ف«إذا» مبتدأ، و﴿إذا رجعت﴾^(٦) خبره، في قراءة من نصب ﴿خافضة

(١) الزمر: ٧١. (٢) في الأصل: أن.

(٣) الزمر: ٧٣. وزاد في ب: أبوابها.

(٤) في الأصل: مبتدأ. (٥) الواقعة: ١. (٦) الواقعة: ٤.

رافعةً ﴿^(١)﴾ . قال ابن مالك: وهو صحيح . وزاد أنها تكون مفعولاً به ،
 كقوله عايشة رضي الله عنها «إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ
 عَنِّي رَاضِيَةً ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي» . والظاهر أنها لا تكون
 مبتدأة^(٢) ، ولا مفعولاً ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، وما استدل به
 محتمل للتأويل .

وأما «إِذَا» الحرفية فقسم واحد، وهي الفجائية . والفرق بينها
 وبين «إِذَا» الشرطية^(٣) من خمسة أوجه : الأول : أن «إِذَا» الشرطية
 لا يليها إلا جملة فعلية ، و«إِذَا» الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية .
 والثاني : أن «إِذَا» الشرطية تحتاج إلى جواب ، و«إِذَا» الفجائية
 لا جواب لها . والثالث : أن «إِذَا» الشرطية للاستقبال ، و«إِذَا»
 الفجائية للحال . قال سيبويه : وتكون للشيء توافقه في حال أنت
 فيها^(٤) . يعنى الفجائية . وقال الفراء : وقد يتراخى ، كقوله تعالى
 ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بِشَرِّ نَشْرٍ تَنْقَشِرُونَ﴾^(٥) . والرابع : أن الجملة ، بعد
 «إِذَا» الشرطية ، في موضع خفض بالإضافة ، والجملة بعد «إِذَا» الفجائية

(١) الواقعة : ٣ . (٢) ب و د : مبتدأ . (٣) في الأصل : الظرفية .

(٥) الروم : ٢٠ .

(٤) الكتاب ٢ : ٣١١ .

لا موضع لها. والخامس: أن «إذا» الشرطية تقع صدر الكلام ،
و«إذا» الفجائية لا تقع صدرًا. وقد جمعتُ هذه الفروق، في هذه
الآيات :

الفرقُ بينَ «إذا» لِشَرَطٍ ، والَّتِي
لِفُجَاءَةٍ مِنْ أَوْجُهٍ ، لا تُجِبُّ
طَلَبُ الَّتِي لِشَرَطٍ فَعَمَلًا بَعْدَهَا
وَجَوَابَهَا ، وَأَتَتْ لِمَا يُسْتَقْبَلُ
وَتُضَافُ لِلْجُمْلِ الَّتِي مِنْ بَعْدِهَا
وَتَكُونُ فِي صَدْرِ الْمَقَالَةِ ، أَوَّلُ

واختلف النحويون في «إذا» الفجائية ، على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها ظرف زمان . وهو مذهب الزجاج ، والريثي ،
واختاره ابن طاهر ، وابن خروف ، ونُسب إلى المبرد . قيل : وهو
ظاهر كلام سيبويه .

والثاني : أنها ظرف مكان . وهو مذهب المبرد ، والفارسي ،
وابن جني ، ونُسب إلى سيبويه . واستدل القائلون ، بأنها ظرف مكان ،

بوقوعها خبراً عن الجُثَّة ، في نحو : خرجتُ فاذا زيدُ . وأجاب
الأولون ، بأنه^(١) على حذف مضاف ، أي : حضورُ زيدٍ .

والثالث : أنها حرف . وهو مذهب الكوفيين ، وحُكي عن
الأخفش . واختاره^(٢) الشلوبين ، في أحد قوليه . وإليه ذهب ابن مالك ،
واستدل على صحته بثمانية أوجه ، ذكرتها والاعتراض على بعضها ،
في غير هذا الكتاب .

وتقع « إذا » الفجائية في مواضع .

منها نحو قولهم : خرجتُ فاذا الأسدُ . وفي هذه الفاء ، الداخلة
عليها ، أقوال تقدمت في بابها .

ومنها جواب الشرط ، بأربعة شروط^(٣) : أولها أن يكون
الجواب جملة اسمية . وثانيها أن تكون غير طلبية ، احترازاً^(٤) من نحو : إن
عصى زيدٌ فويلٌ له . فهذا تلزمه الفاء . وثالثها : ألا تدخل عليها
أداة^(٥) نفي . ورابعها ألا يدخل عليها « إن » . مثال ذلك * وإن

(١) د : بأنها .

(٢) ج : أوجه .

(٣) ب و ج : ألا تدخل على أداة . وانظر حاشية الصبان ٤ : ٢٣ .

(٤) في الأصل : وأجزه .

(٥) في الأصل : احتراز .

تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿١﴾ .
 فـ « إذا » ، في ذلك ، نأبة مناب الفاء ، في ربط الجواب بالشرط . وليست
 الفاء مقدره قبلها ، خلافاً لزمعه . إذ لو كانت مقدره لم يمنع التصريح بها .
 ومنها بمد « بينا » و « بينما » ، كقول الحرقة^(٢) :

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ ، وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا
 إِذَا نَحْنُ ، فِيهِمْ ، سُوقَةٌ ، نَتَنَصَّفُ

وقول الآخر^(٣) :

بَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي فُنُونِ الْأَمَانِي
 فَإِذَا رَأَى الْمُنُونِ مُوَا فِي
 وقال الأصمعي : « إذ » و « إذا » في جواب « بينا » و « بينما » لم يأت
 عن فصيح . والصحيح أنه عربي ، ولكن تركها أفصح .

(١) الروم : ٣٦ .

(٢) وهي حرقة بنت النعمان . ونسب إلى أختها هند . المعنى ٣٤٥ وشرح
 شواهد ٧٢٣ وشرح الحماسة للرزوقي ١٢٠٣ وللتبريزي ٣ : ١٧٨ وأمالي
 ابن الشجري ٢ : ١٧٥ والهمع ١ : ٢١١ والدرر ١ : ١٧٨ والخزانة
 ٣ : ١٧٨ . وتتنصف : نخدم .

(٣) في الأصل و ب : إذا رائد . واقتران إذا بالفاء بمد بينا صحيح . انظر شرح
 الحماسة للرزوقي ١٧٨٣ - ١٧٨٤ وللتبريزي ٤ : ٢٩٣ - ٢٩٤ والخزانة
 ٣ : ١٧٨ .

وقد جاءت « إذا » الفجائية في مواضع آخر . فقد جاءت جواب « إذا » الشرطية ، كقوله تعالى ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ، إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ ^(١) . وقد جاءت بعد « لما » ، كقوله تعالى ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَأْيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ ^(٢) . وهو دليل على حرفية « لما » . إذ لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها ، و « إذا » الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

فإن قلت : ما العامل في « إذا » الفجائية ، على القول باسميتها ؟ قلت : خبر المبتدأ الواقع بعدها ، نحو : خرجت فاذا زيد قائم . ف « قائم » ناصب لـ « إذا » . والتقدير : ففي المكان الذي خرجت فيه ، أو في الزمان الذي خرجت فيه ، زيد قائم . وإن لم يذكر بعدها خبر ، نحو : خرجت فاذا زيد ، أو تُصِيب على الحال ، نحو : خرجت فاذا زيد قائماً ، كانت « إذا » خبر المبتدأ . فإن كان جُثَّةً ، وقلنا إنها ظرف زمان ، كان الكلام على حذف مضاف ، أي : ففي الزمان حضور زيد . فإن قلت : ما تقرر ، من أن العامل فيها خبر ما بعدها ،

(٢) الزخرف : ٤٧ .

(١) الروم : ٤٨ .

يُشكل بوقوع « إنَّ » المكسورة بعدها ، في قوله^(١) :

* إذا إنَّهُ عَبْدُ القَفَا ، واللَّهَازِمِ *

على رواية من كسرهما . ووجه الإشكال أنَّ « إنَّ » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ! قلتُ : هذا من أحسن أدلة القائلين بحرفيتها . وقد أجاب عنه بعض القائلين ، باسميتها ، بأنَّ في الكلام حذف . فإذا قلتَ : خرجتَ فأإذا إنَّ زيدا منطلقٌ ، فالتقدير : فإذا انطلقَ زيدٌ ، إنَّه منطلق . فتكون « إذا » خبرَ مبتدأ محذوف ، والعامل فيها الكون المقدر . والجملة المبدوءة بـ « إنَّ » دليل على المحذوف .

تبيينه

ذكر الزمخشري في « الكشاف » أن التحقيق في « إذا » الفجائية

(١) عجز بيت ، صدره :

وكنْتُ أَرَى زَيْدًا ، كما قيلَ ، سيِّدًا

الكتاب ١ : ٤٧٢ وأوضح المسالك ١ : ٢٤٣ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٠٥
والهمع ١ : ١٣٨ والمفصل ٦٨ و ١٣٦ والدرر ١ : ١١٥ وشرح
الأشموني ١ : ٤٨٠ والخصائص ٢ : ٣٩٩ وشذور الذهب ٢٠٧ وشرح
التصريح ١ : ٢١٨ والعميني ٢ : ٢٢٤ والخزانة ٣ : ٦٥٥ و ٤ : ٣٠٣ .
واللهازم : جمع لهزمة ، وهي طرف الحلقة . وقوله عبد القفاو واللهازم
كناية عن الخسة .

أنها بمعنى الوقت، وأنها طالبة ناصباً لها، وجملة تضاف إليها،
 خُصَّت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً، وهو
 فعل المفاجأة، والجملة ابتدائية لا غير. وذكر أن التقدير في قوله تعالى
 ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ، مِنْ سِحْرِهِمْ، أَنَّهَا
 تَسْعَى ﴾ (١): ففاجأ (٢) موسى وقت تخييل سعي جبالهم وعصيتهم.
 وهذا تمثيل، والمعنى: على مفاجأة جبالهم وعصيتهم مخيلة إليه السعي.
 وقال في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بِبَشْرٍ تَنْتَشِرُونَ ﴾ (٣): ثم
 فاجأهم وقت كونكم بشراً منتشرين (٤). وقال في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا
 جَاءَهُمْ بَأْيَاتُنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ (٥): فإن قلت:
 كيف جاز أن تجاب « لما » بـ « إذا » المفاجأة (٦)؟ قلت: لأن فعل
 المفاجأة معاً مقدر، وهو عامل النصب في محلها. كأنه قيل: فلما
 جاءهم بآياتنا فاجؤوا وقت ضحكهم.

قال الشيخ أبو حيان: ولا نعلم نحوياً، ذهب إلى ما ذهب إليه

-
- (١) طه: ٦٦. (٢) في الأصل: مفاجأة.
 (٣) الروم: ٢٠. (٤) ب: تنتشرون. ج: منتشرون.
 (٥) الزخرف: ٤٧. وانظر الكشاف ٣: ٤٩٠ - ٤٩١.
 (٦) ب: الفجائية.

هذا الرجل ، من أن « إذا » الفجائية^(١) تكون منصوبة بفعل مقدر ،
تقديره : فجأ . بل هي منصوبة بالخبر ، أو خبرٌ على ما تقدم تقديره ،
وليست مضافة إلى الجملة ، كما سبق . ثم إن المفاجأة التي ادّعاها لا يدلّ
المعنى على أنها تكون من الكلام^(٢) ، السابق . بل المعنى يدلّ على أن
المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه « إذا » . تقول : خرجت فإذا
الأسد . فالمعنى : ففاجأني الأسد . وليس المعنى : ففاجأتُ الأسد .

قلت : وقد قدر^(٣) أبو البقاء العامل في « إذا » الفجائية فعلاً ،
في مواضع . منها قوله تعالى ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ ﴾ . قال : التقدير :
فألقوا فإذا . و « إذا » في هذا ظرف مكان ، والعامل فيه ألقوا . وردّ
بأن الفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها .

واعلم أنه قد بقي ، من أقسام « إذا » ، قسم آخر ، وهو إذا
الزائدة . وهذا قال به أبو عبيدة بمد « بينا » و « بينما » . وهو ضعيف .
والله أعلم .

(١) ب : المفاجأة .

(٢) في الأصل : من المعنى .

(٣) ب و ج : وقدر .

حرف ، يرد لثلاثة معان :

الأول : استفتاح الكلام وتنبية المخاطب^(١) . وهي تدخل على الجملة الاسمية ، نحو ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٢) . والفعلية نحو ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٣) . وعلامتها صحة الكلام بدونها^(٤) . وقيل : معناها^(٥) : حَقًّا . وجوز هذا القائل أن تفتح « أن » بعدها ، كما تفتح بعد « حَقًّا » . وهذا في غاية البعد .

واختلاف في « ألا » الاستفتاحية : هل هي مركبة أو بسيطة ؟ فقيل : مركبة من همزة الاستفهام و « لا » النافية . وإليه ذهب الزمخشري . وقيل : هي^(٦) بسيطة . وإليه ذهب ابن مالك . وردَّ الشيخ أبو حيان دعوى التركيب ، بأن الأصل عدمه ، وبأنها قد وقعت

(١) في الأصل : استفتاح للكلام تنبيه المخاطب .

(٣) هود : ٨ .

(٢) يونس : ٦٢ .

(٥) في الأصل : علامتها .

(٤) ب و ج و د : دونها .

(٦) سقطت من الأصل .

قبل «إن» و «رُبَّ» و «ليت» والنداء، ولا يصلح النفي قبل شيء من ذلك.

الثاني: العرض. وهذه مختصة بالأفعال، نحو: أَلَا تَنْزَلُ عِنْدَنَا فَتُحَدِّثَ^(١). وإن وليها اسم فعلى إضمار فعل، كقول الشاعر^(٢):
أَلَا رَجُلًا، جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ، تَبَيَّنَتْ
التقدير^(٣): أَلَا تُرُونِي رَجُلًا. هذا قول الخليل. وقال يونس: إِنَّهُ
أَرَادَ: أَلَا رَجُلًا، فَتَوَنَّنَ مَضْطَرًّا^(٤).

وقد تُذكر «ألا» هذه مع أحرف التحضيض، لكونها للطلب. ولكن التحضيض أشدُّ تأكيداً من العرض. [والفرق بينهما أنك في العرض تعرض عليه الشيء، لينظر فيه. وفي التحضيض تقول: الأُولى

(١) ب: فتحدِّث.

(٢) عمرو بن قعاس. الكتاب ١: ٣٥٩ والنوادر ٥٦ والمغني ٧٣ وشرح شواهده ٢١٤ و٦٤١ والأزهية ١٧٣ وشرح المفصل ٢: ١٠١ و٧: ٥ و٩: ٨٠ والعيبي ٢: ٣١٦ و٣: ٣٥٢ والممع ١: ٥٨ وشرح الأشموني ٢: ١٦ والخزائن ١: ٤٥٩ و٢: ١١٢ و١١٦ و٤: ٧٧. والمحصلة: المرأة تحصل تراب المدن.

(٣) في الأصل: والتقدير. (٤) الكتاب ١: ٣٥٩.

لك أن تفعل ، فلا يفوتنك [١]. قيل: ولذلك يحسن قول العبد لسيدّه:
ألا تُعطيني . ويقبح: لولا تُعطيني .

قال ابن الخبّاز: من الناس من جملة-يعني: العرض-استفهاماً، وهو منهم
من جملة قسماً برأسه . وما ذكره ابن الحاجب ، من دخول «ألا» التي
للعرض على الاسم ، وتركيبه معها ، نحو : ألا نُزُولَ عندنا ، غيرُ
ثابت . بل هي مختصّة بالفعل ، كما تقدم .

و «ألا» هذه مركّبة . قال ابن مالك : «ألا» التي للعرض
مركّبة من «لا» النافية والهمزة ، بخلاف التي للاستفتاح فإنها غير
مركّبة . قال الشيخ أبو حيان : الذي أذهب إليه أنها بسيطة . قلت :
وهو ظاهر كلام صاحب «رصف المباني» .

الثالث : الجواب . كقول القائل : ألم تقم . فتقول : ألا .
فتكون حرف جواب بمعنى : بلّى . ذكره صاحب «رصف المباني» ،
وقال : إنه قليل شاذّ .

واعلم أن «ألا» قد تكون كلمتين : إحداهما همزة الاستفهام ،
والأخرى «لا» النافية . فلا تُعدُّ حينئذ حرفاً واحداً ، بل حرفين .

(١) سقط من الأصل .

وذلك في ثلاثة مواضع : الأول : أن يُقصد بها مجرد الاستفهام عن
النفي ، نحو : ألا رجل في الدار . ومنه قول الشاعر (١) :

* ألا اصطباراً لسامسى ، أم لها جلدٌ *

الثاني : أن يُقصد بها التوبيخ ، كقول حسان (٢) .

* ألا طعان ، ألا فرسانَ عاديةٍ *

الثالث : أن يُقصد بها التمني ، كقول الشاعر (٣) :

ألا عمراً ، ولتسى ، مُستطاعٌ رُجوعُهُ

فیرأبَ ما أنأتُ يدُ الغفلاتِ

فـ «ألا» في المواضع الثلاثة مركبة ، بغير إشكال ، «ولا» باقية على

(١) صدر بيت لقيس بن الملوح ، عجزه :

إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

ديوانه ٢٢٨ والمغني ٨ و ٧٢ وشرح شواهد ٤٢ وشرح ابن عقيل ١ :
٣٦٣ والعيني ٢ : ٣٥٨ .

(٢) صدر بيت لحسان بن ثابت ، عجزه :

إلا تمشؤكم ، حول التنايرِ

وينسب إلى خداش بن زهير : ديوان حسان ١٢٣ والمغني ٧٢ وشرح
شواهد ٢١٠ والكتاب ١ : ٣٥٨ والخزانة ١ : ٣٥٨ والعيني ٢ : ٣٦٢ .

(٣) المغني ٧٢ وشرح شواهد ٢١٣ و ٨٠٠ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٦٤
والعيني ٢ : ٣٦٧ . وأنأت : أفسدت .

حكمها الذي لها، قبل دخول الهمزة . ولذلك بُني الاسم معها . وذلك
واضح . والله أعلم .

إلى

حرف جر ، يرد لمعان ثمانية :

الأول : انتهاء الغاية في الزمان ، والمكان ، وغيرها . وهو أصل
معانيها . وفي دخول ما بعدها في حكم ما قبلها أقوال . ثالثها^(١) : إن كان
من جنس الأول دخل ، وإلا فلا . وهذا الخلاف عند عدم القرينة .
والصحيح أنه لا يدخل^(٢) ، وهو قول أكثر المحققين ، لأن الأكثر
مع القرينة ألا يدخل ، فيحمل عند عدمها على الأكثر ، وأيضاً فإن
الشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء ، إلا أن^(٣) يُتجوّز فيجعل القريب
الانتهاء انتهاء . ولا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة . فهو إذاً
غير داخل .

الثاني : أن تكون بمعنى «مع» ، كقوله تعالى ﴿^(٤) مَنْ أَنْصَارِي

(١) أولها : دخوله في الحكم . ثانياً : عدم دخوله فيه . وقد أغفلها المؤلف
لشهرتها .

(٢) في الأصل : أنها لا تدخل . (٣) ج : إلا إذا تجوّز

(٤) آل عمران : ٥٢ ، والصف : ١٤ . وزاد في الأصل : قال .

إلى الله ﴿ قال الفراء : قال المفسِّرون : أي : مع الله ، وهو وجه حسن . قال : وإنما تجمل « إلى » كـ « مع » ، إذا ضمنت شيئاً إلى شيء ، كقول العرب : الدَّودُ إلى الدَّودِ إبِلٌ . قال : فإن لم يكن ضمُّ لم تكن « إلى » كـ « مع » . فلا يقال في « مع فلانٍ مالٌ كثيرٌ » : إلى فلانٍ مالٌ كثيرٌ . انتهى .

وكون « إلى » بمعنى « مع » حكاه ابن عصفور ، عن الكوفيين . وحكاه ابن هشام عنهم ، وعن كثير من البصريين . وتأول بعضهم ما ورد ، من ذلك ، على تضمين العامل ، وإبقاء « إلى » على أصلها . والمعنى في قوله تعالى ^(١) ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ : مَنْ يُضَيِّفُ نُصْرَتَهُ إِلَى نَصْرَةِ اللَّهِ . و « إلى » ^(٢) في هذا أبلغ من « مع » ، لأنك لو قلت : مَنْ يَنْصُرُنِي مَعَ فُلَانٍ ، لم يدلَّ على أن فلاناً وحده يَنْصُرُكَ ، ولا بدَّ ، بخلاف « إلى » ، فإنَّ نَصْرَةَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ مُحَقَّقَةٌ وَأَقْمَةٌ ، مجزوم بها . إذ المعنى على التضمين ^(٣) : مَنْ يُضَيِّفُ ^(٤) نَصْرَتَهُ إِلَى نَصْرَةِ فُلَانٍ .

الثالث : التبيين . قال ابن مالك : هي المتعلقة ، في تعجب أو تفضيل ،

(١) ليست في الأصل .

(٢) ب : فإلى .

(٣) زاد في الأصل هنا : بها .

(٤) في الأصل : يضيف .

بِحُبِّ أَوْ بُغْضٍ ، مَبِينَةٌ لِفَاعِلِيَّةِ مَصْحُوبِهَا . كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ رَبِّ السَّيِّئِينَ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ (١) .

الرابع : موافقة اللام . مثله ابن مالك بقوله ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾ (٢) ، لأن (٣) اللام في هذا هي (٤) الأصل ، وبقوله تعالى ﴿ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٥) . وقال بعضهم « إلى » في قوله تعالى ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾ لانتهاء الغاية ، على أصلها ، والمعنى : والأمر متته إليك .

الخامس : موافقة « في » . ذكره القُتَيْبِيُّ ، وابن مالك . كقول النابغة (٦) :

فَلَا تَنْتَرُ كُنِّيَّ ، بِالْوَعِيدِ ، كَأَنْتَنِي
إِلَى النَّاسِ ، مَطْلَبِي بِهِ الْقَارُ ، أَجْرَبُ
أي : في الناس . قال ابن مالك : ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى

-
- | | |
|---|---------------------|
| (١) يوسف : ٣٣ . | (٢) النمل : ٣٣ . |
| (٣) ب : قال لأن . | (٤) في الأصل : هو . |
| (٥) يونس : ٢٥ . | (٦) ليست في الأصل . |
| (٧) ديوانه ٧٨ والمغني ٧٩ وشرح شواهد ٢٢٣ والأزهية ٢٨٣ والخزانة ٤ : ١٣٧ . | |

﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾^(١) .

ورد ابن عصفور كون « إلى » بمعنى « في » ، بأنها لو كانت بمعنى « في » لساغ أن يُقال^(٢) : زيد إلى الكوفة ، أي : في الكوفة . فلما لم تقله العرب وجب أن يُتأول ما أوهم ذلك . وتأول البيت على أن قوله « مطلي » ضُمِّن معنى « مُبْفَضٌ »^(٣) . وأوله غيره على تقدير : كأنني مضافاً إلى الناس . فد « إلى » تتعلق بمحذوف ، دل عليه الكلام .

واستدل بعضهم ، على ذلك بقوله تعالى ﴿ فَاقْبَلْ : هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾^(٤) . وتؤول على أن المعنى : أدعوك إلى أن تزكَّى .

السادس : موافقة « من » ، كقول ابن أحر^(٥) :

تَقُولُ ، وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ ، فَوْقَهَا
أَيْسُقَى ، فَلَا يَرَوِي إِلَيَّ ، ابْنُ أَحْمَرَ ؟

(١) الأنعام : ١٢ . (٢) في الأصل : تقول .

(٣) في الأصل : أن قوله مطلياً ضمن مبفض . (٤) النزعات : ١٨ .

(٥) عمرو بن أحر . ديوانه ٨٤ والمغني ٧٩ وشرح شواهد ٢٢٥ . يصف ناقته . والكور : الرحل بأداته . واستعمار السقي للركوب .

أي : منّي . هذا قول الكوفيين والقُتبي ، وتبعهم ابن مالك . وخُرِجَ
على التضمين ، أي : فلا يأتي إليّ الرّواء .

السابع : موافقة « عند » ، كقول أبي كبير الهذلي^(١) :

أم لا سبيلَ إلى الشَّبَابِ ، وذِكرُهُ
أشهى إليّ من الرّحيقِ ، السلسلِ

أي : عندي .

واعلم أن أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية .
وجميع هذه الشواهد عندهم متأول^(٢) .

الثامن : أن تكون زائدة . وهذا لا يقول به الجمهور ، وإنما قال
به الفراء ، واستدل^(٣) بقراءة من قرأ ﴿ فاجعل^(٤) أفئدةً ، من
النَّاسِ ، تهوى إليهم ﴾ بفتح الواو .

وخُرِجَت هذه القراءة على تضمين « تهوى » معنى : تميلُ . وقال

(١) ديوان الهذليين ٢ : ٨٩ والمغني ٧٩ وشرح شواهد ٢٢٦ . والرحيق :

الحجرة . والسلسل : السلسلة الدخول في الحلق .

(٢) في الأصل : متأولة . (٣) في الأصل : وإنما استدل .

(٤) لإبراهيم : ٣٧ . وفي النسخ : واجعل .

ابن مالك: وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل «تَهْوِي» بكسر الواو، فجمعل موضع الكسرة فتحةً، كما يقال في «رَضِي»: رَضَى، وفي «ناصية»: ناصاة. وهي لغة طائية. واعترض بأن طيئاً لا يفعلون ذلك في كل موطن، بل في مواضع مخصوصة، مذكورة في التصريف. والله أعلم.

أما

حرف، له ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون حرف استفتاح، مثل «ألا». وكثر قبل القسم، نحو: أما والله لقد كان كذا وكذا. كما كثر «ألا» قبل النداء، نحو: ألا يا زيد. وقد تُبدل همزة «أما» هاءً، أو عيناً، فيقال: هما والله، وعمما والله. وقد تحذف ألفها، في الأحوال الثلاثة، فيقال: أمّ والله، وهمّ والله، وعمّ والله.

الثاني أن تكون بمعنى «حقاً». روى سيبويه في «أما إنك ذاهبٌ»^(١) الكسر على أنها حرف استفتاح كـ «ألا»، والفتح على

(١) في الكتاب ١: ٤٦٢: «وتقول: أما إنّه ذاهبٌ، وأما أنّه منطلقٌ».

ويريد بالكسر والفتح حركة همزة إن.

جول «أما» بمعنى «حقاً»، فتفتح بعدها، كما تفتح بعد «حقاً»، لأنها مؤولة بمصدر مبتدأ، و «حقاً» مصدر واقع ظرفاً مخبراً به. ومنه (١):

* أَحَقًّا أَنْ جِرَ تَنَا اسْتَقَاتُوا *

تقديره، عند سيويه: أفي حقِّ. ف «أما» كذلك. وشرح بمضمم كلام سيويه، بأنها إذا فُتحت فالهمزة للاستفهام، و «ما» بمنزلة «شيء»: ذلك الشيءُ حقٌّ. فكأنتك قلت: أحقاً أنك ذاهبٌ. وانتصابه على الظرف.

قلتُ: وعلى هذا ف «أما» كلمتان: حرف وهو الهمزة، واسم وهو «ما». وعلى الأول فهو (٢) كلمة واحدة. إلا أن في عدها من الحروف نظراً، لأن التقدير السابق يأباه. وفي كلام ابن خروف

(١) صدر بيت للفضل النكري. عجزه:

فنبئنا، ونبئهم، فربيق

المنفي ٥٦ وشرح شواهد ١٧٠ والأصميات ٢٣١ وطبقات فحول الشعراء

١٠٨ والسمط ١٢٥ والحامسة البصرية ١: ٥٣ والعيني ٢: ٢٣٥ واللسان

٩٢: ١٧٥ وشرح التصريح ١: ٢٢١. واستقل: رحل. والفريق: المتفرقة.

(٢) في الأصل: هو.

تصريح بحرفيتها. فإنه جعل «أما أنتك ذاهبٌ» بفتح الهمزة من تركيب حرف مع اسم، نحو «يا زيدُ» على مذهب أبي علي.

الثالث: أن تكون للعرض، كأحد معاني «ألا» المتقدمة

الذكر. ذكر هذا القسم صاحب «رصف المباني». ومثله بقوله: أما تقومُ، وأما تَقعدُ^(١). والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والعود، لترى هل يفعلها، أو لا. قال: فلا يكون^(٢) بعدها إلاّ الفعل، كـ «ألا» المذكورة، فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل. فتقول: أما زيداً، أما عمرأ، والمعنى: أما تبصيرُ زيداً. أو نحو ذلك، من تقدير الفعل الذي تدلّ عليه قرينة الكلام. ونصّ على أن «أما» التي للعرض بسيطة، كـ «أما» التي للاستفتاح.

قلت: وكون «أما» حرف عرض لم أراه في كلام غيره. والظاهر أن «أما»، في هذه المُثُل التي مثل بها، مركبةٌ من الهمزة و«ما» النافية. فهي كلمتان. وقد ذكر هو وغيره أن «أما» قد تكون همزة استفهام، داخلةً على حرف النفي. فيكون المعنى، على التقدير، كما في نحو «ألم».

(١) في الأصل: وأما تفعل. (٢) ب: ولا يكون. وانظر رصف المباني ٤٦.

وقد ذكر^(١) ابن السّيد، في «إصلاح الخلل»، أن «ما» قد تكون محذوفة من «أما». وأنشد قول الشاعر^(٢):

ماتَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعَدًّا
وَأَبَادَ السَّرَاةَ ، مِنْ قَحْطَانِ

أراد «أما» فحذف الهمزة. والله أعلم.

إنَّ

حرف، له قسمان:

الأول: أن يكون حرف تو كيد، ينصب الاسم ويرفع الخبر.
نحو: إنَّ زيداً ذاهبٌ. خلافاً للكوفيين، في قولهم: إنَّها لم تعمل
في الخبر شيئاً، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها.

وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً، بـ «إنَّ»

(١) في الأصل: وقدسّر.

(٢) المغني ٥٧ وشرح شواهد ١٧٣ والمصنف ٢: ٧٠ والدرر ٢: ٨٧. ومعد:
أبو عرب الشمال. والسراة: خيار الناس وساتهم. وقحطان: أبو عرب
الجنوب. والرواية المشهورة: «من عدنان». وما أثبتناه أعلى.

وأخواتها. وأجازته الفراء في « لبت » خاصة. وتقل ابن أصبغ عنه أنه أجاز في « لعل » أيضاً. قال ابن عصفور: وممن ذهب إلى جواز ذلك، في « إن » وأخواتها، ابن سلام^(١) في « طبقات الشعراء ». وزعم أنها لغة رؤبة وقومه. وقال ابن السّيد: نصبُ خبر « إن » وأخواتها لغة قوم من العرب. وإلى ذلك ذهب ابن الطّراوة. والجمهور على أن ذلك لا يجوز. ومن شواهد نصب خبر « إن » قول عمر بن أبي ربيعة^(٢):

إذا اسودَّ جُنُحُ اللَّيْلِ فلتأتِ ، ولتكنْ

خُطَاكَ خَفَافًا ، إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وأولّه المانعون على أنه حال، والخبر محذوف، أي: تلقاهم أسداً. أو خبر « كان » محذوفة، أي: كانوا أسداً.

ومن أحكام « إن » أنها قد تُخَفَّفُ، كما تقدم في باب الشائبي، خلافاً للكوفيين. فد « إن » المخففة عندهم نافية، وهي حرف شائي

(١) ب: القاسم بن عبيد بن سلام. وفي الهمع ١: ١٣٤: أبو عبيد القاسم بن سلام. وانظر طبقات فحول الشعراء ٦٥.

(٢) المغني ٣٦ وشرح شواهد ١٢٢ وشرح الأشموني ١: ٤٦٩ والهمع ١: ١٣٤ والدرر ١: ١١١ - ١١٢ وحاشية الصبان ١: ٢٦٩.

الوضع ، واللام بعدها بمعنى «إلا» . و «إن» المشددة لا تخفف
عندهم . ويُبطلُ قولهم أن من العرب من يُعملها ، بعد التخفيف ،
عملها وهي مُشددة . فيقول : إن عمراً لمنطلق . حكاه سيبويه .

ومن أحكامها أنها قد تتصل بها «ما» الزائدة ، فيبطل عملها ،
ويُلها الجملتان : الاسمىة والفعلىة ، فتكون «ما» كاقوة لها عن العمل ،
ومهيئة لدخولها على الأفعال . والجمهور على أن إعمالها ، عند اتصال
«ما» ، غير مسموع . ثم اختلفوا في جوازه قياساً . وذهب قوم إلى منعه ،
وهو مذهب سيبويه ، فإنه لا يجوز^(١) أن يعمل عنده ، من هذه
الأحرف ، أعنى «إن» وأخواتها ، إذا لحقتها «ما» ، إلا «ليت»
وحدها . وذكر ابن مالك أن الإعمال قد سُمع في «إنما» وهو قليل .
وذكر أن الكسائي ، والأخفش ، روياه عن العرب .

مسألة

اشتهر في كلام المتأخرين ، من أهل النحو ، أن «إنما» للحصر .
قال الشيخ أبو حيان : والذي تقرّر ، في علم النحو ، أن «ما» الداخلة

(١) في الأصل : وهو لا يجوز .

على « إن » وأخواتها كهيئة لها عن العمل، فإن فهم حصر فمن سياق الكلام، لا منها. ولو أفادت الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بـ « ما ».

وقال ابن عطية: « إنما » لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد، حيث وقع. ويصلح، مع ذلك، للحصر. فإذا دخل في قصة، وساعد معناها على الانحصار، صح ذلك وترتب. كقوله تعالى^(١) ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾^(٢)، وغير ذلك من الأمثلة. وإذا كانت القصة لا تنتمي للانحصار بقيت^(٣) « إنما » المبالغة فقط، كقوله عليه السلام « إنما الربا في النسبيته »^(٤).

واحتج من ذهب إلى أنها تفيد الحصر بوجهين:

أحدهما لفظي، وهو أن العرب أجرت عليها حكم النفي و« إلا »، ففصلت الضمير بعدها، كقول الفرزدق^(٥):

(١) ليست في الأصل.

(٢) الأنبياء: ١٠٨.

(٣) في الأصل: وبقيت. ب: لا يتأتى فيها الانحصار بقيت.

(٤) سنن ابن ماجه ٧٥٩.

(٥) ديوانه ٧١٢ والمغني ٣٤٢ وشرح شواهد ٧١٨.

أنا الذائدُ، الحامي الدمارَ ، وإثما

يُدافعُ عن أحسابهم أنا، أو مثلي

لما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل^(١) الضمير .
ولو قال « وإثما أَدافعُ عن أحسابهم » لأفهم غير المراد . فدلَّ^(٢) ذلك
على أن العرب ضمّنت « إثما » معنى « ما » و « إلا » .

والثاني معنويّ ، وهو وجه يُسند إلى علي بن عيسى الرّبّعي^(٣) ،
وهو من أكابر نحاة بغداد ، أنه لما كانت كلمة « إن » لتأكيد إنبات
المسند للمسند إليه ، ثم اتصلت بها « ما » الزائدة المؤكّدة ، ناسب أن
تضمّن معنى الحصر لأن الحصر ليس إلا تأكيدياً على تأكيد^(٤) . فإن قولك :
زيد جاء لا عمرو ، لمن يردّد المجيء الواقع بينهما ، يفيد إنباته لزيد
في الابتداء صريحاً ، وفي الآخر ضمناً .

واستدل الإمام فخر الدين ، على أنها للحصر ، بأن « إن » للإنبات ،
و « ما » للنفي ، فـ « إن » لإنبات المذكور ، و « ما » لنفي ما عداه . وردّ
بأنّه قول من لا وقوف له على علم النحو ، وهو ظاهر الفساد ، لوجوه

(١) في الأصل : حصر .

(٢) في الأصل : فأفهم .

(٣) شيرازي الأصل ، بغدادي المنزل . صحب الفارسي ، وتوفي سنة ٤٢٠ هـ .

إنباه الرواة ٢ : ٢٩٧ .

(٤) في الأصل : لإ تأكيد .

منها: أن فيه إخراج « ما » النافية عما تستحقه ، من وقوعها صدراً .
ومنها أن فيه الجمع بين حرف نفي وحرف إثبات ، بلا فاصل . ومنها
أنه لو كانت نافية^(١) لجاز أن تعمل ، فيقال : إنما زيد قائماً . ذكر
بعضهم هذه الأوجه . ولا يحتاج ، في بيان فساد^(٢) هذا القول ، إلى
ذلك . فإنه لا يخفى فساده .

قلتُ : ذكر القرافي في « شرح المحصول » أن أبا علي الفارسي
نقل في مسأله « الشيرازيات » أن « ما » في^(٣) « إنما » للنفي .
والله أعلم .

القسم الثاني : أن تكون حرف جواب ، بمعنى « نَعَمْ » . ذكر
ذلك سيبويه ، والأخفش . وحمل المبرد ، على ذلك ، قراءة من قرأ ﴿ إِنَّ
هَذَانِ لَسَا حِرَانٍ ﴾^(٤) . وأنكر أبو عبيدة أن تكون « إِنَّ » بمعنى
« نعم » . ومن شواهد قول الراد^(٥) ، حين قال القائل : لعن الله

(١) في الأصل : أنها لو كانت فيه .

(٢) في الأصل : إفساد . (٣) زاد في الأصل هنا : قوله .

(٤) طه : ٦٣ .

(٥) وهو ابن الزبير . رد ذلك على قول فضالة بن شريك . انظر المعنى ٣٧

وحاشية الدسوقي ١ : ٣٨ .

نَاقَةٌ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ ، فَقَالَ : إِنَّ وِرَاكِبَهَا ، أَي : نَعَمْ وَلَعَنَ
رَاكِبَهَا .

ويبطل كون « إن » في هذا الكلام هي المؤكدة ، من وجهين :
أحدهما عطف جملة الدعاء على جملة الخبر . والثاني أنه لم يوجد حذف
اسم « إن » وخبرها في غير هذا الكلام .

قلت : وقد صحح بمض النحويين جواز عطف الطلب على
الخبر ، وقال : هو مذهب سيبويه .

وأما قول الشاعر^(٦) :

وَيَقْتُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا

ك ، وَقَدْ كَبِرَتْ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُ

فيحتمل أن تكون « إن » فيه بمعنى « نعم » ، كما قال الأخفش . ويحتمل
أن تكون المؤكدة والهاء اسمها ، والخبر محذوف ، كما قال أبو عبيدة .
وإذا جمعت بمعنى « نعم » فالهاء للسكت .

(٦) عبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ٦٦ والمغني ٣٧ وشرح شواهد ١٢٦
والكتاب ١ : ٤٧٥ و ٢ : ٢٧٩ والمفصل ١٣٩ و ١٤٥ و شرحه ٨ : ٦
والأزهية ٢٦٧ والخزانة ٤ : ٤٨٥ .

فائدة

ذكر بعض النحويين لـ «إِنَّ» في الكلام عشرة أنحاء :

الأول : أن تكون حرف توكيد .

والثاني : أن تكون حرف جواب ، بمعنى « نعم » .

وقد تقدم الكلام على هذين .

والثالث : أن تكون أمراً للواحد المذكّر ، من الأئين . نحو :

إِنَّ ، بازيدُ .

والرابع : أن تكون فعلاً ماضياً ، مبنياً للمالم ^(١) يُسَمَّ فاعله ،

من الأئين ، على لغة رد ، بالكسر . نحو : إِنَّ في الدار .

والخامس : أن تكون أمراً لجماعة الإناث ، من الأئين ، وهو

التعَب . نحو : إِنَّ ، يانساء ، أي ^(٢) : تعبين .

والسادس : أن تكون فعلاً ماضياً ، خبراً عن جماعة الإناث ،

من الأئين أيضاً . نحو : النساءُ إِنَّ ، أي : تعبين .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) ب : بمعنى .

والسابع : أن تكون أمراً ، من «وأي» بمعنى : وعد ، للمؤنثة^(١) .
كقول بعض المتأخرين^(٢) :

إِنَّ هِنْدُ ، الْجَمِيلَةَ ، الْحَسَنَاءَ

وَأَيَّ مَنْ أَضْرَمَتْ ، لِحِلْيَةٍ ، وَفَاءً

فـ «إن» فعل أمر مؤكَّد بنون التوكيد الشديدة . وكان أصله قبل
لحاق النون «إي» بياه المخاطبة ، لأنه أمر للمؤنث . فلما لحقته النون
حذفت الياء ، لالتقاء الساكنين . و «هند» في البيت منادى ، تقديره :
يا هند . والجميلة الحسنة : نعت^(٣) لـ «هند» على المحل ، كقوله^(٤) :
«يَا عُمَرُ ، الْجَوَادَا» . وأجاز بعضهم أن تكون «الجميلة» مفعولاً لفعل
الأمر الذي هو «إن» . وقوله «وأي» مصدر منصوب بـ «إن» .

(١) سقطت من الأصل . (٢) المنني ١٣ و ٣٨ . ب و ج : لوعده وفاء .

(٣) ب : صفة .

(٤) قسم بيت الجري ، يمدح عمر بن عبد العزيز . وتماهه :

فَمَا كَمَبُ بْنُ مَمَةَ ، وَابْنُ سُمْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ ، يَا هُمُرُ ، الْجَوَادَا

ديوانه ١٣٥ والمنني ١٤ وشرح شواهد ٥٦ . وكعب هذا هو الإيادي

المضروب بكرمه المثل . وابن سمدى هو أوس بن حارثة الطائي ، أحد

مشاهير الأجداد .

والثامن . أن تكون أمراً لجماعة الإناث ، من : **أَنْ يَثْبِينُ** ، أي :
قَرِبَ . فتقول : **إِنْ يَأْنِسَاءُ** ، أي اقر بن .

والتاسع : أن تكون ماضياً ، خبراً عن الإناث ، من « **أَنَّ** »
أيضاً . نحو : **النساءُ إِنْ** ، أي : **قَرِبَ** بن .

والعاشر : أن تكون مركبة من « **إِنْ** » النافية و « **أَنَا** » .
كقول العرب : **إِنْ قَائِمٌ** . يريدون : **إِنْ أَنَا قَائِمٌ** . فنقلوا حركة الهمزة
إلى نون « **إِنْ** » ، وحذفوا الهمزة ، وأدغموا . ونظيره قوله **﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ
رَبِّي﴾** ^(١) . وسُع من بعضهم : **إِنْ قَائِمًا** ، بالنصب ، على إعمال « **إِنْ** » عمل
« **مَا** » الحجازية . والله أعلم .

أن المفتوحة الهمزة

لها قسمان :

الأول : أن تكون حرف توكيد ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر ،
مثل « **إِنَّ** » المكسورة التي تقدم ذكرها . و « **أَنَّ** » المفتوحة من
الأحرف المصدريات . ونص النحويون على أنها تفيد التوكيد

(١) الكهف : ٣٨ .

ك « إن » المكسورة . واستشكك بعضهم . قال : لأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يُفد توكيداً . وليس هذا الإشكال بشيء .

واختلف في المفتوحة الهمزة ، ف قيل : هي فرعُ المكسورة . وهو مذهب سيويه ، والمبرد في « المقتضب » ، وابن السراج في « الأصول » . ولذلك ^(١) قال هؤلاء في « إن » وأخواتها : الأحرف الخمسة . ولم يعدوا « أن » المفتوحة ، لأنها فرع . وهو مذهب الفراء . وقيل : إن المفتوحة أصلٌ للمكسورة . وقيل : هما أصلان .

والأول هو الصحيح ، ويدل على صحته أوجه :

الأول : أن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد ، بخلاف المفتوحة . والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه ، أو مفرداً من كل وجه .

الثاني ^(٢) : أن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة ، بخلاف المفتوحة .

الثالث : أن المفتوحة تصير مكسورة ، بحذف ما تتعلق به .

(١) في الأصل : وكذلك .

(٢) بوجه والثاني

كقولك في ^(١) «عرفتُ أنكَ برٌّ» : إيتكَ برٌّ . ولا تصير
المكسورة مفتوحةً ، إلا بزيادة . والمرجوع إليه بحذف ^(٢) أصلٌ .

الرابع : أنَّ المكسورة ^(٣) تفيد معنى واحداً ، وهو التوكيد .
والمفتوحة ^(٤) تفيده ، وتعلّق ما بعدها بما قبلها . فكانت فرعاً .

الخامس : أن المكسورة أشبه بالفعل ، لأنها عاملةٌ غيرُ معسولة ،
كما هو أصل الفعل .

السادس : أن المكسورة كلمة مستقلة ، والمفتوحة كبعض اسم .

إذا قرّر هذا فاعلم أن « أن » لها ثلاثة أحوال : تارة يجب
كسرهما ، وتارة يجب فتحهما ، وتارة يجوز الوجهان .

فيجب كسرهما في كل موضع ، يمتنع فيه تأويلها مع اسمها وخبرها
بمصدر . وذلك في ثمانية مواضع :

الأول : ابتداء الكلام حقيقةً ، نحو ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ ^(٥)

(١) سقطت من الأصل و ب . (٢) سقطت من ب و د .

(٣) في الأصل : المفتوحة . (٤) سقطت من الأصل .

(٥) الكوثر : ١ .

أَوْحَكَمَا ، نحو ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾^(١) .

الثاني : صلة الموصول ، نحو ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ﴾^(٢) . فد « إِنَّ » وما دخلت عليه صلة « ما » . فإن لم تكن صلة بل جزء صلة فتحت ، نحو : جاء الذي في ظنني أنه فاضلٌ . وإذا وردت مفتوحة بعد الموصول جمعت الصلة محذوفةً ، و« أَنْ » معمولَةٌ لذلك المحذوف ، كقولهم : لا أكلّمه^(٣) ما أن في السماء نجماً ، أي : ما ثبت أن .

الثالث : جواب القسم . نحو ﴿ وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾^(٤) فإن كان في جملتها التلام ، كآلية ، فلا خلاف في وجوب كسرها . وإن لم يكن ففيه خلاف ، سيأتي .

الرابع : إذا حُكيتُ بالقول ، نحو ﴿ قَالَ اللَّهُ : إِنِّي مَعَكُمْ ﴾^(٥) .

(١) يونس : ٦٢ .

(٢) في الأصل وب : آكله . د : لا الكلمة . (٤) العصر : ١ .

(٥) المائدة : ١٢ .

فلو وقعت بعد القول، غير محكيّة، فُتحتْ، نحو: أُنقِلُ أُنْكَ فاضلٌ. لأن القول، في هذا، عامل عمل الظنّ.

الخامس: أن تقع موقع الحال، مصاحبة لـ «واو الحال»، نحو ﴿وَإِنْ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾^(١)، أو غير مصاحبة، نحو ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٢).

السادس: أن تكون قبل لام معالقة، نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(٣). فهذه لولا اللام لفتحت.

السابع: أن تكون واقعة موقع خبر اسم عين، نحو: زيدٌ إنّه قائمٌ. ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا، وَالَّذِينَ هَادُوا، وَالصَّابِئِينَ، وَالنَّصَارَى، وَالْمَجُوسَ، وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا، إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾^(٤). وكذا الواقعة موقع المفعول الثاني في باب «ظنّ»، لأنه خبر في الأصل. كقول الشاعر^(٥):

(١) الأنفال: ٥.

(٢) الفرقان: ٢٠.

(٣) المناقون: ١.

(٤) الحج: ١٧.

(٥) وضاح اليمن. شرح الحماسة للرزوقي ٦٤٧ وللتبريزي ٢: ١٩٥ والمني

٢: ٢١٦. والرواية: أنثاء، بفتح المهمزة. والأناة: الرفق. والسرع: السرعة.

مِنَا الْأُنَاةُ ، وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا

إِنَّا بَطَاءٌ ، وَفِي إِبْطَانِنَا سَرَعٌ

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ فَتْحُ « إِنْ » إِذَا وَقَعَتْ خَبْرَ اسْمِ عَيْنٍ ،
وَتُجْمَلُ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالْمَعْنَى عَنِ الْعَيْنِ ، مَبَالِغَةً ، فَيُقَالُ : زَيْدٌ أَنَّهُ
قَاتِمٌ ، كَمَا يُقَالُ : زَيْدٌ قِيَامٌ ؟

قُلْتُ : الْحَرْفُ الْمَصْدَرِيُّ أضعفُ مِنْ صرِيحِ الْمَصْدَرِ ، فَلَا يَلْزَمُ
أَنْ يَجُوزَ فِيهِ مَا جَازَ فِي الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ . وَقَدْ نَصَّ ابْنُ مَالِكٍ ، عَلَى أَنَّ
الْحَرْفَ الْمَصْدَرِيَّ لَا يُؤَكِّدُ بِهِ فِعْلٌ ، وَلَا يَقَعُ نَعْتًا ، وَلَا حَالًا .

الثَّامِنُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ « حَيْثُ » نَحْوُ : مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَاضِلٌ .
قَالَ بَعْضُ النُّجُومِيِّينَ : وَقَدْ أَوْلَعَ عَوَامُّ الْفُقَهَاءِ بِفَتْحِ « أَنْ » بَعْدَهَا .
قُلْتُ : يَلْزَمُ مِنْ أَجَازِ إِضَافَةِ « حَيْثُ » إِلَى الْمَفْرَدِ ، وَهُوَ الْكَسَائِيُّ ،
أَنْ يَجِيزَ فَتْحَ « أَنْ » بَعْدَهَا .

وَيَجِبُ فَتْحُ : « أَنْ » فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، يَلْزَمُ فِيهِ تَأْوِيلُهَا ، مَعَ اسْمِهَا
وَخَبَرِهَا ، بِمَصْدَرٍ . وَذَلِكَ فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعَ :

الْأَوَّلُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ ^(١) فَاعِلٍ ، نَحْوُ ~~مَنْ~~ أَوْ لَمْ يَكْفِيهِمْ

(١) ب : موقع .

أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴿١﴾ .

الثاني : أن تقع في موضع نائبه ، نحو ﴿ قُلْ : أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ (٢) .

الثالث : أن تقع في موضع مبتدأ ، نحو : في ظنِّي أَنكَ فَاضِلٌ .
ويجب تقديم خبرها ، لأن المفتوحة لا تقع في ابتداء الكلام ، خلافاً لبعضهم ، ما لم تكن بعد « أمّا » فيجوز [التقديم والتأخير] (٣) ، نحو :
أَمَّا أَنْتَ فَاضِلٌ ففِي ظَنِّي .

الرابع : أن تقع اسم « كان » ، نحو : كان في ظنِّي أَنكَ فَاضِلٌ .
الخامس : أن تقع اسم « إن » مفعولة بالخبر ، نحو : إنَّ عِنْدِي أَنكَ فَاضِلٌ . وكذا باقي أخواتها . وقد اتصل بـ « ليت » سادة مسد اسمها وخبرها ، عند سيبويه . وقال الأخفش : بل مسدَّ الاسم فقط ،
والخبرُ محذوفٌ . كقول الشاعر :

فِيالَيْتَ أَنْ الظَّاعِنِينَ تَلَفَّتُوا

فِيُعَلِّمَ مَا بِي ، مِنْ جَوِّى ، وَغَرَامِ

وأجاز الأخفش ذلك في « لعل » ، قياساً على « ليت » . وعنه أنه

(٢) الجن : ١ .

(١) النكبات : ٤٧ .

(٣) سقط من الأصل .

أجازه في « لكن » أيضاً .

وأجاز الفراء، وهشام، دخول « إن » المكسورة على « أن »
المفتوحة، نحو : إنَّ أُنْتُكَ قَامٌ يُعْجِبُنِي . والصحيح المنع ، وهو
مذهب سيبويه .

السادس^(١) : أن تكون خبر اسمٍ معنًى ، نحو : أَمْرُكَ أُنْتُكَ
ذَاهِبٌ .

السابع^(٢) : أن تقع في موضع منصوب ، غير خبر ، نحو قوله
تعالى ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنتَ كُمْ أَشْرَكَ كُتُمَ بِاللَّهِ ﴾^(٣) . وإنما احترزتُ
عن الخبر ، والمراد به ثاني مفعولي « ظَنَّ » فإنه خبر في الأصل ، لأنها
يجب كسرها فيه ، بعد اسمٍ عينٍ ، كما تقدم .

الثامن^(٤) : أن تقع في موضع مجرور ، بحرف ، نحو ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ
اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾^(٥) . وإمّا^(٦) أن تقع في موضع مجرور بإضافة ،
نحو ﴿ إِنَّهُ لِحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾^(٧) .

(١) ب و ج : « الخامس » . وهو تكرار خطأ .

(٢) ب و ج : السادس . (٣) الأنعام : ٨١ .

(٤) ب و ج : السابع . (٥) لقمان : ٣٠ .

(٦) ج : الثامن . (٧) الذاريات : ٢٣ .

وهذه المواضع الثمانية ترجع إلى ثلاثة أشياء: أولها: أن تقع في موضع مصدر مرفوع. وثانيها: أن تقع في موضع مصدر منصوب. وثالثها: أن تقع في موضع مصدر مجرور.

وزاد بعضهم، في مواضع وجوب فتحها: أن تقع بعد «لولا» و«لو» و«ما» التوقيتية. نحو ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾^(١)، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٢)، وحكى^(٣) ابن السكيت: لا أكلمك ما أن في السماء نجماً. وهذه المواضع الثلاثة راجعة إلى ما تقدم، لأنها بعد «لولا» في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، على الصحيح. وبعد «لو» في موضع رفع على الفاعلية، بفعل مقدر، أي: ولو نبت أن. وهو مذهب الكوفيين، والمبرد، والزجاج، والزمخشري. أو على الابتداء، والخبر محذوف، وهو مذهب سيديويه. وقيل: لا حذف، لأنها سدت مسد الجزئين^(٤). وبعد «ما» التوقيتية في موضع رفع بفعل مقدر، تقديره: ما نبت أن في السماء نجماً.

ويجوز الفتح والكسر في كل موضع، يجوز فيه تأويلها بمصدر

(٢) الحجرات: ٥.

(٤) ب وج: الخبرين.

(١) الصافات: ١٤٣.

(٣) زاد في ب هنا: عن.

وعدم تأويلها به^(١). وذلك في ثمانية مواضع :

الأول : في نحو : أوَّلُ قولي انِّي أحمدُ اللهَ . فالكسر على تقدير :
أوَّلُ قولي هذا الكلامُ المفتوح بـ « إني » . والفتح على تقدير : أوَّلُ
قولي حمدُ^(٢) الله . وفي هذه المسألة أقوال ، لا يحتمل هذا الموضع
ذكرها .

الثاني : بعد « إذا » الفجائية ، كقول الشاعر^(٣) :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا ، كَمَا قِيلَ ، سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَمَفَا ، وَاللَّهَّازِمِ

يروى بالكسر ، على عدم التأويل ، والتقدير : إذا هو عبدٌ . وبالفتح ،
على تقدير : فإذا عبوديته . فعبوديته مبتدأ ، « وإذا » الفجائية خبره ،
عند من جعلها ظرفاً . وأما من جعلها حرفاً فالخبر عنده محذوف ، تقديره :
حاصلة .

الثالث : بعد فاء الجواب ، كقوله تعالى ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى

(١) في الأصل : يجوز تأويلها فيه بمصدر وعدم تأويلها به .

(٢) في الأصل : أحمد . (٣) مضي في ص ٣٧٨ -

نَفْسِهِ الرَّحْمَةِ : أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ سُوءًا ، بِجَهَالَةٍ ، ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ ، وَأَصْلَحَ ، فَانَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾ . قرئ بالوجهين . فالكسر على جعل ما بعدها جملة تامة ، أي : فهو غفور ﴿٢﴾ . والفتح على تقديرها بمصدر مبتدأ والخبر ﴿٣﴾ محذوف ، أو خبرٍ والمبتدأ ﴿٤﴾ محذوف ، والتقدير : فغفرانه حاصلٌ ، أو : فجزاؤه الغفران .

الرابع : بعد «أما» ، نحو : أما أنتَ ذاهبٌ . رواه سيبويه بالكسر والفتح . فالكسر على جعل «أما» حرف استفتاح . والفتح على جعلها بمعنى «حقاً» . وقد تقدم بيان ذلك .

الخامس : بعد القسم ، إذا لم توجد اللام ، بشرط تقدم فعل القسم ، نحو : أحلفُ بالله انَّ زيداً قائمٌ . فالكسر على جعلها جواباً للقسم . والفتح على تقدير «على» ، وتكون متعلقة بفعل القسم . وقد روى بالوجهين قول الشاعر ﴿٦﴾ :

-
- (١) الأنعام : ٥٤ .
 (٢) ب : غفور رحيم .
 (٣) في الأصل : بمصدر مقدر وخبره . > : بمصدر مبتدأ وخبره .
 (٤) في الأصل و ب : خبراً لمبتدأ .
 (٥) الكتاب ١ : ٤٦٣ .
 (٦) رؤبة . ديوانه ١٨٨ وشرح الأشموني ١ : ٤٨١ وحاشية الصبان ١ : ٢٧٦ والميني ٢ : ٢٣٢ .

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ ، الْعَلِيِّ

إِنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

وأجاز الكوفيون فتح «أن» إذا وقعت جواب القسم ، دون لام ، [نحو : والله أن زيدا قائمٌ]^(١) . والصحيح وجوب الكسر ، وهو مذهب البصريين . وقال ابن خروف : لم يسمع فتحها بعد اليمين ، ولا وجه له . قلتُ : وهو كما قال . وقد أوضحت ذلك ، في غير هذا الكتاب .

السادس : بعد «حتى» ، نحو : عرفتُ أموركَ حتى أتكَ فاضلٌ . إن جعلت «حتى» جارةً أو عاطفةً فتحت «أن»^(٢) . وإن جعلت «حتى» ابتدائيةً كسرت ، كقولهم : مرضَ حتى إنه لا يرجي ، بالكسر .

السابع : بعد «لاجرم» . المشهورُ بعدها فتح «أن» ، كقوله تعالى ﴿ لا جرمَ أن لهمُ النارَ ﴾^(٣) . ومذهب سيبويه^(٤) أن «لا»

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) النحل : ٦٢ .

(٤) ج : سيبويه والبصريين .

نافية، وهي ردٌّ لما قبلها، مما يدل عليه سياق الكلام. و«جرَمَ» فعل ماضٍ بمعنى: حَقَّ. و«أَنَّ» مع صلتها في موضع رفع بالفاعلية. وقال بعضهم: جرَمَ بمعنى كَسَبَ، وفاعلها ضمير مستتر، و«أَنَّ» مع صلتها في موضع نصب بالمفعولية. والتقدير: كَسَبَ لَهُمْ كَفْرُهُمْ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ. قال الشاعر^(١):

نَصَبْنَا رَأْسَهُ، فِي رَأْسِ جِدْعٍ

بِمَا جَرَمَتْ يَدَاهُ، وَمَا اعْتَدَيْنَا

أَي: بِمَا كَسَبَتْ.

وقال الكوفيون: «لا» نافية، و«جرَمَ» اسم «لا»، وهي بمعنى: لا بدَّ، ولا محالة، و«أَنَّ» على تقدير «من»، أي: لا جرم من أَنَّ لَهُمُ النَّارَ. فد «جرم» عند الكوفيين اسم. قال الزمخشري: من الجَرْمِ، وهو القطع، كما يقال إنَّ بُدًّا من التَّيْدِ، وهو التفريق^(٢). فكما أن معنى «لا بدَّ أَنْتَ تَفْعَلُ كَذَا» بمعنى: لا بدَّ من فعله، فكذلك «لا جرم أَنَّ لَهُمُ النَّارَ» أي: لا قطعَ لذلك. بمعنى أنهم أبداً يستحقون

(١) شرح القصائد السبع ٥٢. (٢) في الأصل: وهو من التفريق.

النار، ولا انقطاع لاستحقاقهم. وروى عن العرب: لا جرمٌ أنه يفعلُ،
بضم الجيم وسكون الراء، بزنة: بُدَّ. و«فُعِلُّ» و«فَعَمَلٌ» أخوان،
كُرُشْدٌ ورَشْدٌ.

وأما وجه الكسر بعد «لاجرم» فهو ما حكاه الفراء. قال: العرب
تقول: لا جرمَ لا تينك، ولاجرمَ لقد أحسنت. فتراها بمنزلة
اليمين. قال ابن مالك: ولإجرائها مجرى اليمين حكى عن العرب كسر
«إن» بعدها. قلت: والظاهر أن «إن» إذا كسرت بعدها فهي
جواب قسم، مقدر بعد «لاجرم». وهو ظاهر قول ابن مالك في
«التسهيل»: وربما أغنت «لاجرم» عن لفظ القسم، مراداً^(١). ويؤيد
ذلك أن بعض العرب صرح بالقسم بعدها، فقال: لاجرم، والله
لافارقتك.

الثامن: بعد «أمّا»، إذا جاء بعدها ظرف، أو مجرور، نحو:
أمّا في الدار فانّ زيداً قائمٌ. فيجوز الكسر على تقدير: فزيد قائم، ويتعلق
المجرور بما في «أمّا» من معنى الفعل. ويجوز الفتح على تقدير: فقيامه^(٢)،

(٢) في الأصل و ج: فقيامك.

(١) التسهيل ١٥٤.

والمجروح في موضع الخبر .

وزاد بعضهم موضعاً آخر ، وهو أن تقع بعد « مذ » و « منذ » .
قلتُ : أمّا الفتح بعدها فاتفق عليه . وأمّا الكسر فلم يذكره سيديويه ،
وصرح بعضهم بامتناعه ، وصرح الأخص بجوازه .
واعلم أن بسط الكلام على هذه المواضع يستدعي تطويلاً .
فلذلك اختصرت الكلام عليها .

مسألة

إذا كُفَّت « أن » المفتوحة بـ « ما »^(١) بطل عملها . وأجاز
بعضهم إعمالها قياساً ، ولم يُسمع . وذهب الزمخشري إلى أن « إن » المكسورة
و « أن » المفتوحة ، كليهما ، إذا كُفَّت^(٢) بـ « ما » يفيدان الحصر ، كقوله تعالى :
﴿ قُلْ : إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾^(٣) . وردّه
الشيخ أبو حيان ، في « تفسيره »^(٤) بأن « ما » مع « إن » كهي مع

(١) في الأصل و ب : بأن .

(٢) ب : كلاهما إذا كُفَّتا .

(٣) فصلت : ٦ .

(٤) واسمه البحر المحيط .

« كَانْ » و « لعلّ » . فكما لا تفيد الحصر، في التشبيه، والترجي،
فكذا لا تفيده مع « إنْ » المكسورة. وأمّا جملة^(١) « أنْها » المفتوحة
للحصر فشيء انفرد به ، ولا يُعلم الخلاف إلا في المكسورة . ثم إنْ
الحصر يقتضي أنه لم يُوحَ إليه إلا التوحيد، وهو باطل . انتهى .

وانتصر بعض الناس للزمخشري بأن قال^(٢) : إنْ المفتوحة هي
فرع المكسورة ، بدليل أنْ سيبويه عدّها خمسةً ، واستغنى بـ « إنْ »
المكسورة عن المفتوحة . فلا فرق بينهما في الحصر، وعدمه . وقوله :
ثم^(٣) إنْ الحصر النخ ، جوابه أنْ الحصر ، عند القائلين به ، باعتبار
المقام . وهو هنا خطاب للمشركين ، والمُوحى إليه في حقهم أولاً ،
هو التوحيد . والله أعلم .

القسم الثاني : أن تكون بمعنى « لعلّ » ، كقول العرب : ائتِ
السوقَ أنْكَ تَشْتَرِي لنا شيئاً . حكاها الخليل^(٤) ، ومنه قراءة من
فتح الهمزة ، في قوله تعالى ﴿ وما يُشعِرُكُمْ أنّها إذا جاءتْ

(٢) في الأصل : وقال .

(١) في الأصل : جعل .

(٤) الكتاب ١ : ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٣) سقطت من الأصل .

لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ، أَي : لَعَلَّهَا . و « أَنْ » هَذِهِ إِحْدَى لُغَاتِ « لَعَلَّ » .
وَسَيَأْتِي ذِكْرُهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

أَنَا وَأَنْتَ وَأَنْتِ

هَذِهِ الْأَفَاطُ الثَّلَاثَةُ ضَمَائِرُ مَنْفَصِلَةٌ .

وَإِنَّمَا ذَكَرْتَهَا لِأَنَّ قَوْمًا ، مِنَ النَّحْوِيِّينَ ، ذَهَبُوا إِلَى حَرْفِيَّتِهَا ،
إِذَا وَقَعَتْ فَصْلًا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، أَوْ مَا أَصْلُهَا مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ . وَكَذَلِكَ
الْخِلَافُ فِي جَمِيعِ ^(٢) الضَّمَائِرِ الْمَنْفَصِلَةِ ، الْمَرْفُوعَةِ الْمَوْضِعِ ، إِذَا وَقَعَتْ
فَصْلًا . وَتَقَدَّمَ [ذَكَرَ ذَلِكَ] ^(٣) فِي بَابِ الشَّنَائِي . فَلَا حَاجَةَ لِإِعَادَتِهِ . وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

أَيُّ بِالْمَدِّ

حَرْفُ نَدَاءٍ ، حَكَاهُ الْكُوفِيُّونَ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ سَيَبُويَه . قَالَ ابْنُ
مَالِكٍ : رَوَاهَا الْكُوفِيُّونَ عَنِ الْعَرَبِ الَّذِينَ يَثْقُونَ بِعَرِيَّتِهِمْ ، وَرَوَايَةُ الْعَدَلِ
مَقْبُولَةٌ . وَهِيَ لِنَدَاءِ الْبَعِيدِ ، كَسَائِرِ حُرُوفِ النَّدَاءِ ، إِلَّا الْهَمْزَةَ . وَتَقَدَّمَ ^(٤)

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) ب : وَقَدْ تَقَدَّمَ .

(١) الْأَنْعَامُ : ١٠٩

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

الكلام على « أَيْ » بالقصر . والله أعلم .

أيا

حرف من حروف النداء المتفق عليها . وهي للبعيد . قال الشاعر (١) :

أَيَا ظِيْبَةَ الوَعْسَاءِ ، بَيْنَ جُلَاجِلِ

وَبَيْنَ النَّقَى ، آأَنْتِ أَمْ أَمْ سَأَلْمِ ؟

قال صاحب « رصف المباني » : ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى . وإذا

وجدنا منادى ، دون حرف نداء ، حكمنا بالحذف لـ « يا » لأنها

أمّ الباب (٢) . والله أعلم .

بجَلِّ

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً ، وحرفاً (٣) .

فأما « بجَلِّ الحرفية » فحرف جواب ، بمعنى « نَعَمْ » . وتكون في الخبر

والطلب . ذكرها (٤) صاحب « رصف المباني » .

وأما « بجَلِّ » الاسمية فلها قسمان :

أحدهما : أن تكون اسم فعل ، بمعنى : أكتفي . فتحققها نون

(١) البيت لذي الرمة . ديوانه ٦٢٢ والكتاب ٢ : ١٦٨ والخصائص ٢ : ٤٥٨

والنصف ٢ : ٤٨٢ والأمالى ٢ : ٦١ والمفصل ١٦٧ وشرحه ١ : ٩٤

والأزهية ٢١ وشرح شواهد الشافية ٣٤٧ والخزانة ٤ : ٢١٥ . والوعساء :

الرملة اللينة . وجلجل : اسم موضع . والنق : التل من الرمل .

(٢) رصف المباني ٦٣ . (٣) ب : ويكون حرفاً . (٤) رصف المباني ٧١ .

الوقاية ، مع ياء المتكلم ، فيقال : بَجَلَنِي .

والثاني : أن تكون اسماً بمعنى : حَسَب . فتكون الياء المتصلة بها

مجرورة الموضع ، ولا تلحقها نون الوقاية . وذكروا أنها قد تلحقها نون الوقاية

قليلاً ، والأكثر ألا تلحق كقول طرفة ^(١) :

* أَلَا ، بَجَلِي مِّنَ الشَّرَابِ ، أَلَا بَجَلٌ * .

بِئ

حرف ثلاثي الوضع ، والألف من أصل الكلمة ، وليس أصلها

« بل » التي للمعطف ، فدخلت الألف للإيجاب ، أولاً ضراب والرد ^(٢) ،

أو للتأنيث ^(٣) ، كالتاء في « رُبَّتْ » و « تُمَّتْ » ، خلافاً لزامي ذلك .

وهي حرف جواب .

وهي مختصة بالنفي ، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ ، أو في المعنى .

(١) عجز بيت ، صدره :

أَلَا إِنِّي أَشْرِبْتُ أَسْوَدَ ، حَالِكًا

ديوانه ٧٥ والمغني ١١٩ وشرح شواهد ٣٤٥ .

(٢) في الأصل وب : ولرد . (٣) ج : وللتأنيث .

وتكون ردأ له ، سواء^(١) أقرنت به أداة استفهام أو لا .

وقد وقعت جواباً للاستفهام ، في نحو : هل يستطيع زيدٌ مقاومتى ؟
فيقول : بلى . إذا كان منكرًا لمقاومته . ومنه قول الجحاف بن حكيم^(٢) :

بَلَى ، سَوْفَ نَبْكِيهِمْ ، بِكُلِّ مُهَنْدٍ
وَنَبْكِي عُمَيْرًا ، بِالرِّمَاحِ ، الْخَوَاطِرِ

جواباً ، لقول الأخطل له^(٣) :

أَلَا ، فَسَلِّ الْجَحَافَ : هَلْ هُوَ نَائِرٌ

بِقَتْلَى ، أُصِيبَتْ ، مِنْ نُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ ؟

ولا تقول لمن قال « قام زيد » : بلى . لأنه موضع « نعم » ،

(١) ب و د : وسواء .

(٢) الأغاني ١١ : ٥٨ والموشح ١٣٨ والكامل ٤٤١ والهفوات النادرة ٥٨

والكامل لابن الأثير ٢ : ٤٤١ وأنساب الأشراف ٥ : ٣٢٨ - ٣٣١

والنقائض ٢٢٨ - ٢٣٠ وشعر الأخطل ٣٥ والخزاعة ٤ : ١٤٣ - ١٤٤ .

وعمير هو عمير بن الحمام .

(٣) شعر الأخطل ٥٢٨ . والرواية :

أَلَا ، سَائِلِ الْجَحَافَ : هَلْ هُوَ نَائِرٌ ؟ بِقَتْلَى ، أُصِيبَتْ ، مِنْ سُلَيْمٍ ، وَعَامِرٍ ؟

وسليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان . وعمير : بطن من

بني عامر .

لاموضع «بلى»، لأن «بلى» إيجاب لنفي مجرد، كقولك «بلى»، لمن قال:
 ما قام زيد. أو مقرونٍ باستفهام حقيقةً، نحو: أليس زيد بقائمٍ؟ فتقول:
 بلى. أوللتقرير، كقوله تعالى ﴿الْأَسْتُرُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلَىٰ﴾^(١).
 أجرت العرب التقرير مجرى النفي. ولذلك قال ابن عباس: لو قالوا:
 «نعم» لكفروا. لأن «نعم» لتصديق الخبر في الإيجاب والنفي.
 فإذا قال: ليس لك عندي وديعة، فقلت «نعم»، كان تصديقاً له.
 وإن قلت «بلى»، كان إيجاباً لما نفى.

قال ابن مالك: وقد توافقها «نعم» بحد المقرون^(٢). يعني بحد
 النفي المقرون بالاستفهام، كقول جحدر^(٣):

أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمروِ

وإيَّانا، فذاك بنا تداني

(١) الأعراف: ١٧٢. (٢) التسهيل ٢٤٥

(٣) جحدر بن مالك. المغنبي ٣٨٣ وشرح شواهد ٤٠٨ ومعجم البلدان

(حجر) والمقرب ١: ٢٩٤ والأماي ١: ٢٧٨ وأماي السهيلي ٤٧.

ونسبا إلى الملوط. الشعر والشعراء ٤٤٢.

نَعَمْ ، وَتَرَى الْهَيْلَالَ ، كَمَا أَرَاهُ

وَيَعْلَمُهَا النَّهَارُ ، كَمَا عَلَانِي

وقول الأنصار^(١) للنبي ﷺ « أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ ذَلِكَ ؟ » قالوا :
نعم . ويؤوّل قولُ الأنصار على أن ذلك لأمن اللّبس ، وقولُ جحدر
على أن « نعم » جواب المقدر في نفسه ، من اعتقاده^(٢) أن الليل يجمعه
وأمّ عمرو ، أو يكون جواباً لما بعده ، فقُدّم عليه . قال الشيخ أبو
حيان : والأولى ، عندي ، أن يكون جواباً لقوله « فذاك بنا
تداني » .

وقال بعضهم : يجوز أن يُؤتى بـ « نعم » ، بعد التّقرير^(٣) ، تصديقاً
له ، لأن معناه الإيجاب . وإنما يمتنع ، إذا جُعِلت جواباً . قال :
ولا يكون الشاعر ، في قوله « نعم » ، بعد قوله « أليس » ، مخالفاً لابن
عباس ، رضي الله عنها ، فيما قاله من ذلك ، لأنه لم يتوارد معه على معنى^(٤)
واحد . فإن الذي منعه إنّما منعه ، على أن « نعم » جواب ، وإذا كانت

(١) رواه أبو عبيد في كتابه « شرح غريب الحديث » . وانظر المنفي ٣٨٣

وأما السهيلي ٤٦ .

(٢) في الأصل : النفي .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) في الأصل : محل .

جواباً إنيماً^(١) تكون تصديقاً لما بعد ألف الاستفهام . والذي أجزأناه
إنيماً أجزأناه ، على أن تكون غير جواب . إنيماً «نعم» فيه على وجه التصديق ،
لمعنى الاستفهام الذي هو تقرير . واعتراض هذا القائل ، بأن ما ذهب
إليه لا دليل عليه . والله أعلم .

بد

تكون اسم فعل بمعنى «دع» ، فتتصب المفعول ، وهي مبنية ،
نحو : بله زيداً .

وتكون مصدرأ بمعنى «ترك» ، للنائب عن «أترك» ، فتستعمل
مضافةً ، نحو : بله زيد . وهو مصدر مضاف إلى المفعول ، وقال أبو
علي : مضاف إلى الفاعل . وروى أبو زيد فيه القلب ، إذا كان مصدرأ ،
تقول : بهل زيد . وحكى أبو الحسن [الهيثم فتح الهاء واللام ،
فتقول : بهل زيد .

وأجاز قطرب ، وأبو الحسن^(٢) ، أن تكون بمعنى «كيف» ،

(٢) سقط من الأصل .

(١) كذا .

فتقول : بَلَّهَ زَيْدٌ؟ بالرفع . ويُروى قوله^(١) :

تَذَرُ الْجَمَاهِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا

بَلَّهَ الْأَكْفَ ، كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

ينصب « الأكف » على أن « بله » اسم فعل ، ويجره على أنها مصدر ، ويرفعه على أنها بمعنى « كيف » .

وقيل : هي اسم فعل ، بمعنى : بَقِيَ

وأنكر أبو علي الرفع بعدها . وذُكر ، عن قطرب ، أنه رواه .
وعدها الكوفيون والبغداديون^(٢) من أدوات الاستثناء ،
وأجازوا^(٣) النصب بعدها ، على الاستثناء ، نحو : أكرمت العبيدَ بله
الأحرارَ . رأوا ما بعدها خارجاً مما قبلها في الوصف ، فجملوه استثناء .
إذ المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد .

(١) كعب بن مالك . ديوانه ٢٤٥ والمفني ١٢٣ وشرح شواهد ٣٥٣ وأوضح

المسالك ٢ : ٣٦ وشرح الأشموني ٢ : ٣٧٣ وحاشية الصبان ٢ : ١٢١

والهمع ١ : ٢٣٦ والدرر ١ : ٢٠٠ . والضاحي : البارز عن مكانه .

(٢) في الأصل و ج : وعده الكوفيون والبغداديون بله .

(٣) في الأصل و ح : فأجازوا .

وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز
فيما بعدها إلا الخفض - وليس بصحيح، بل النصب مسموع
من كلام العرب.

وذهب بعض الكوفيين إلى أن « بله » بمعنى « غير ». فعنى
« بله الألف »: غير الألف.

وذهب الأخفش إلى أن « بله » حرف جر. ولهذا ذكرتها.
في هذا الكتاب.

و « بله » ليست مشتقة. [وذهب العبدى^(١) إلى أنها مشتقة]^(٢)
من البله.

ثم

حرف عطف، يُشركُ في الحكم، ويفيد الترتيب بعملة. فإذا
قلت: قام زيد ثم عمرو، آذنت بأن الثاني بعد الأول بعملة. هذا^(٣) مذهب
الجمهور، وما أوهم خلاف ذلك تأولوه.

(١) أحمد بن بكر، أبو طالب. مات سنة ٤٠٦. بنية الوعاة ١: ٢٩٨.

(٢) سقط من الأصل. (٣) في الأصل: وهذا.

وذهب الفراء ، فيما حكاه عنه ^(١) السيرافي ، والأخفش ،
 وقطرب ، فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرّس ^(٢) في مسائله «الخلافيات»
 عنه ، إلى أن «ثم» بمنزلة الواو ، لا تُرتب . ومنه عندهم ^(٣) «خَلَقَكُمْ
 مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا وَجْهًا» ، ومعلوم أن هذا الجمل
 كان قبل خلقنا .

وزعم بعضهم أنها تقع موقع الفاء ، كقول الشاعر ^(٤) :

كهزّ الرّدينيّ ، تحت العجاجِ

جَرَى في الأنايبِ ، ثم اضطرب

أي : فاضطرب . وإليه ذهب ابن مالك ؛ قال : وقد تقع «ثم»

(١) سقطت من الأصل .

(٢) توفي سنة ٥٩٦ . بغية الوعاة ٢ : ١١٦ وهدية العارفين ١ : ٦٢٩ . واسم كتابه : مسائل الخلاف . كشف الظنون ١٦٦٩ .

(٣) الزمر : ٦ . وأقبح المؤلف هنا «هو الذي» .

(٤) البيت لأبي دؤاد الإيادي . ديوانه ٢٩٢ والمغني ١٢٦ وشرح شواهد ٣٥٨ وأوصح المالك ٣ : ٤٣ وديوان حميد بن ثور ٤٣ والهمع ٢ : ١٣١ والدرر ٢ : ١٧٤ والخيل ٥٤ و ١٧١ والمغني الكبير ٥٨ . والرّديني : الرمح المنسوب إلى ردينة . والأنايب : جمع أنبوبة ، وهي ما بين المقديتين من الرمح .

في عطف المتقدم^(١) بالزمان ، اكتفاءً بترتيب^(٢) اللفظ^(٣) . وهذا منقول عن الفراء ، كقولك : بلغني ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجبُ . ومن ذلك قول الشاعر^(٤) :

إِنَّ مَنْ سَادَ ، ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ

ثُمَّ قَدَّ سَادَ ، قَبْلَ ذَلِكَ ، جَدُّهُ

وقال ابن عصفور^(٥) : ما ذكره الفراء ، من أن المقصود بـ « ثم » ترتيب الإخبار ، لا ترتيب^(٦) الشيء في نفسه ، وكأنه قال « اسمع مني هذا الذي هو : بلغني ما صنعت اليوم ، ثم اسمع مني هذا الخبر الآخر الذي هو : ما صنعت أمس أعجب » ، ليس بشيء ، لأن « ثم » تقتضي تأخر الثاني عن الأول بجملة ، ولا مهلة بين الإخبارين . وأما قول الشاعر :

إِنَّ مَنْ سَادَ

البيت

(١) في التسهيل : المقدم . (٢) في الأصل : بترتيب .

(٣) التسهيل ١٧٥ .

(٤) أبو نواس . ديوانه ٤٩٣ والمنني ١٢٥ والجمع ٢ : ١٣١ والدرر ٢ : ١٧٣ -

١٧٤ والخزانة ٤ : ٤١١ - ٤١٣ .

(٥) قاله في شرح الجمل . انظر الخزانة ٤ : ٤١١ .

(٦) في الأصل : ترتب الأخبار لارتب .

فينبغي أن يحمل على ظاهره ، ويكون الجذ قد أتاه السؤدد من قبل الأب ، وأتى الأب من قبل الابن . وذلك ممّا يمدح به ، وإن كان الأكثر في كلامهم المدح بتوارث السؤدد . ويكون البيت ، إذ ذاك ، مثل قول ابن الرومي^(١) :

قائلوا: أبو الصّقرِ من شيبانَ ، قلتُ لهم :

كلاً ، لعمري ، ولكنّ منه شيبانُ

فكم أبٍ قد علا ، بانٍ ، ذُرَى حَسَبِ

كما علّتْ ، برَسُولِ اللهِ ، عدنانُ

قلت^(٢) : ما ذكره ابن عصفور ، في تأويل البيت ، لا يساعد

عليه قوله « قبل ذلك » .

وقال بعضهم : قد ترد « ثم »^(٣) لترتيب الذِّكر . وهو معنى

قول غيره : ترتيب الإخبار .

وقد حمل بعضهم قوله تعالى ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَا مِنْهَا رُجْحَهَا ﴾ على

(١) المغني ١٢٦ و الهمع ١٣١٢ والدرر ٢ : ١٧٤ والخزانة ٤ : ٤١١ .

(٢) نقر البغدادي هذا القول في الخزانة ٤ : ٤١١ .

(٣) سقطت من الأصل .

أن «ثم» ، في الآية ، لترتيب الإخبار . وقيل : أخرج ذريّة آدم ، من ظهره كالذّرّ ، ثم خلق بعد^(١) ذلك حواء . فعلى هذا تكون «ثم» على أصلها ، من الترتيب في الزمان .

وقال الزمخشري^(٢) : فإن قلت : ما وجه قوله «ثمّ جمعلَ منها زوجها» ، وما تعطيه «ثمّ»^(٣) من معنى التراخي ؟ قلت : هما آيتان ، من جملة الآيات ، التي عدّدها ، دالاً على وحدانيته وقدرته ، تشعيبُ هذا الخلقِ الفائقِ المحصر^(٤) ، من نفس آدم ، وخلق حواء من قُصيراه . إلاّ أن إحداهما جعلها الله عادة مستمرة ، والأخرى لم تجربها العادة ، ولم تُخلق أنثى ، غير حواء ، من قصيرى رجل ، فكانت أدخل في كونها آية ، وأجلب لعجب السامع . فمطفها بـ «ثمّ» على الآية الأولى للدلالة على مباينتها ، فضلاً ومزية . وتراخيا عنها فيما يرجع إلى زيادة^(٥) كونها آية . فهو من التراخي في الحال والمنزلة ، لا من التراخي في الوجود .

-
- (١) في الأصل : من بعد
(٢) الكشاف ٣ : ٣٨٨ .
(٣) سقطت من مطبوعة الكشاف . (٤) الكشاف : للحصر .
(٥) سقطت من الأصل .

تبييه

ذكر^(١) صاحب « رصف المباني » أن لـ « ثم » في الكلام

موضعين :

الأول : أن تكون حرف عطف ، يمطف^(٢) مفرداً على مفرد ،

وجملةً على جملة .

والثاني : أن تكون حرف ابتداء ؛ [إما أن تكون حرف

ابتداء]^(٣) ، على الاصطلاح ، أي : يكون بعدها المبتدأ والخبر . وإما

ابتداء كلام . فالأول نحو أن تقول : أقول^(٤) لك اضرب زيداً ، ثم أنت

تترك الضرب . ومنه قوله تعالى ﴿ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ كَرَّبٍ . ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾^(٥) . وابتداء الكلام^(٦)

كقولك : هذا زيد قد^(٧) خرج ، ثم إنك تجلس . قال الله عز وجل^(٨)

(١) رصف المباني ٨١ - ٨٢ .

(٢) في الأصل : أن تكون حرفاً عطف .

(٣) سقط من الأصل . (٤) سقطت من الأصل .

(٥) الأنعام : ٦٤ . (٦) في رصف المباني : وإما ابتداء كلام .

(٧) سقطت من الأصل . (٨) المؤمنون : ١٤ - ١٦ .

﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ ، ثم قال بعد ذلك ^(١) ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ
 بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ، ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ . وقد
 يرجع هذا إلى عطف الجمل ، إذا كان الجملتان في كلام ^(٢) واحد . وذلك
 بحسب إرادة المتكلم . والأظهر ، في الجمل ^(٣) ، الانفصال في المراد ، إلا
 حيث يدلّ الدليل على أن مقصود الكلام واحد . انتهى .

ولا يصح كونها حرف ابتداء . وإنما هي حرف عطف ، تعطف
 جملة على جملة ، كما تعطف مفرداً على مفرد . والله أعلم .

فائدة

في « ثم » أربع لغات : « ثم » وهي الأصل . و « ثم » بإبدال
 التاء فاء ^(٤) . و « ثمّت » بتاء التانيث الساكنة . و « ثمّت » بتاء
 التانيث المتحركة . والله أعلم .

جمل

حرف من حروف الجواب ، بمعنى « نعم » . ذكره صاحب

(١) سقط « بعد ذلك » من رصف الباني .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) في رصف الباني : في انفصال الجمل .

(٤) في الأصل : ومم بإبدال التاء ميماً .

« رصف المباني » ، وقال : إن « جلل » ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة . يقول القائل : هل قام زيد ؟ فتقول في الجواب : جلل . ومعناها « نَعَمْ » حكى ذلك الزجاج في كتاب « الشجرة » . فلي هذا لا تعمل شيئاً ، إنما هي نائبة مناب الجملة الواقعة جواباً . وهي تُعدّ في كلامهم قليلة الاستعمال^(١) .

جَبِير

بكسر الراء وفتحها ، والكسر أشهر

فيها خلاف : منهم من قال : إنها حرف جواب بمعنى « نَعَمْ » . ومنهم من قال : إنها اسم بمعنى « حَقّاً » .

قال ابن مالك : « جَبِير » حرف بمعنى « نعم » ، لا اسم بمعنى « حَقّاً » ، لأن كل موضع وقعت فيه « جبر » يصلح أن تقع^(٢) فيه « نعم » . وليس كل موضع وقعت فيه « نعم » يصلح أن تقع^(٢) فيه « حَقّاً » . فاللحاقها بـ « نعم » أولى . وأيضاً فإن لها شبيهاً بـ « نعم » لفظاً ، واستعمالاً . ولذلك بُنيت . ولو وافقت « حَقّاً » في الاسمية

(٢) ب و ج : توقع .

(١) رصف المباني ٨٢ .

لأعربت ، ولجاز أن يصحبها اللام ، كما أن «حقاً» كذلك . ولو لم تكن
بمعنى «نعم» لم يُعطف^(١) عليها في قول بعض الطائيين^(٢) :

أَبَى كَرَمًا ، لَا آفَاكَ جَيْرٍ أَوْ «نَعَمْ»

بأحسن إيفاء ، وَأَنْجَزِ مَوْعِدٍ

ولم تؤكد «نعم»^(٣) بها ، في قول طفيل الغنوي^(٤) :

وَقُلْنَا : عَلَى الْبَرْدِيِّ أَوْلُ مَشْرَبٍ

أَجَلٌ ، جَيْرٍ ، إِنْ كَانَتْ رِوَاءٌ أَسْفَلُهُ

ولا قبول بها ، في قول الراجز^(٥) :

إِذَا تَقُولُ «لَا» ابْنَةُ الْمُجَيْرِ

تَصْدُقُ «لَا» ، إِذَا تَقُولُ : جَيْرٍ

-
- (١) في الأصل : ولو لم تكن بمعنى نعم لما جاز أن يعطف .
(٢) ب ود : في قول الشاعر . والبيت في الهمع ٢ : ٤٤ والدرر ٢ : ٥٢ .
(٣) سقطت من الأصل .
(٤) ديوان طفيل الغنوي ٨٤ وشرح شواهد المغني ٣٦١ واليني ٤ : ٩٨
والخزائن ٤ : ٢٣٦ والهمع ٢ : ٤٤ والدرر ٢ : ٥٢ - ٥٣ . والبردي :
اسم ماء . والرواء : الرويثة . والأسافل : حيث يستقر الماء . وفي الأصل :
«إن كانت أميحت دعاره» . وانظر بيت مضر بن ربيعي في ص ٣٦٠ .
(٥) المغني ١٢٨ وشرح شواهد المغني ٣٦٢ والهمع ٢ : ٤٤ والدرر ٢ : ٥٣ .

فهذا تقابل ظاهر. ومثله في التقرير قول السكيت :

يَرْجُونَ عَفْوِي، وَلَا يَخْشَوْنَ بَادِرْتِي

لَا جَيْرَ، لَا جَيْرَ، وَالغِرْبَانُ لَمْ تَنْشِبِ

أي : لا يثبت مرجوتم، نعم ملحقهم بادرتي، أي : سرعة غضبي .

واحتج من أثبت اسمية « جير » بتوينه ، في قول الشاعر^(١) :

وقائلةٍ : أُسَيْتُ ، فقلتُ : جَيْرِ

أَسِيٌّ ، إِنِّي مِنْ ذَاكَ ، إِنَّهُ

ولا حجة فيه ، لأنه فعل مضطر . ويحتمل أن يكون قائله أراد

توكيد « جير » بـ « إن » التي بمعنى « نعم » ، فحذف همزتها ، وخفف .

ويحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت ، فنون تنوين الترتيم .

وهو لا يختص بالأسماء ، بل يلحق الفعل^(٢) والحرف .

قلت : أشار الشلوبين إلى هذا الاحتمال الثاني . وهو أقرب من الذي

قبله . والله أعلم .

(١) ينسب إلى ذي الرمة . المغني ١٢٨ وشرح شواهد ٣٦٢ والهمع ٢ : ٤٤

والدرر ٢ : ٥٢ والصاحبي ١٤٩ والخزانة ٤ : ٢٣٨ . والأسبي : الحزين .

ومعنى إن : نعم . والهاء للسكت .

(٢) في الأصل : الاسم .

فهر

لفظ مشترك؛ يكون حرفاً من حروف الجر، وفعلاً متعدياً .
وهي ، في الحالين ، من أدوات الاستثناء . فإذا كانت حرفاً جرّت الاسم
المستثنى بها ، نحو : قام القوم خلا زيد . وإذا كانت فعلاً نصبت
الاسم المستثنى ، نحو : قام القوم خلا زيداً . وكلا الوجهين ، أعني الجر
والنصب ، ثابت بالنقل الصحيح عن العرب . وإذا استُثني به ضمير المتكلم ،
وقُصد الجر ، لم يؤت بنون الوقاية . وإذا قُصد النصب أُثي بها . فيقال ،
على الأول : خلّاي . وعلى الثاني : خلّاني .

وتعني فعليتها بعد « ما » المصدرية ، نحو : قام القوم ما خلا زيداً .
ف « خلا » هنا فعل ، لأن « ما » المصدرية لا توصل بحرف الجر ، وإنما
توصل بالفعل . وذهب الجرّمي والكسائي ، والفارسي في كتاب « الشعراء »^(١)
له ، والرّبي ، إلى ^(٢) إجازة الجرّ بها ، بعد « ما » ، فتكون « ما » زائدة ،

(١) كذا ، ويسمى كتاب الشعر ، والإيضاح ، وإيضاح الشعر ، والإيضاح

الشعري ، وإعراب الشعر . انظر الخزانة ١ : ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٤٥١

و ٢ : ٣٤٦ و ٣ : ١٤٥ و ٦٢٠ .

(٢) في الأصل : في .

لا مصدرية، و«خلا» حرف جر. وكذلك اختلفوا في «عدا» نحو: ما عدا زيد. وقد روى الجرمي، عن بعض العرب في كتاب «الفرخ»، الجرّ بـ «خلا» و«عدا»، بعد «ما».

وقال بعضهم: الجرمي^(١) يخفض^(٢) بها، ويجعل «ما» زائدة، دخولها^(٣) كخروجها. فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد، لأن «ما» لا تكون زائدة أول الكلام. لأنها ضد الاعتناء الذي قُدِّمَتْ له. وإن كان يحكي ذلك، عن العرب، فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه.

واعلم أن «خلا» إذا جرت ففيها خلاف. فقيل: هي في موضع نصب، عن تمام الكلام. وقيل: تتعلق بالفعل، أو معنى الفعل، كسائر حروف الجر غير الزوائد، وما في حكم الزوائد.

وإذا نصبت فاختُلف في جملتها: هل لها محل أم لا؟ أجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال، كأنك قلت: خالين زيدا. وأجاز أيضاً ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإن كانت مفتقرة، من

(١) في الأصل وب: يختص

(٢) في الأصل: ودخولها.

حيث [المعنى ، إلى ما قبلها ، من حيث]^(١) كان معناها معنى « إلا » .
قال ابن عصفور : وهو الصحيح .

وإذا دخلت عليها « ما » المصدرية فـ « ما » والفعل في موضع
نصب ، بلاخلاف . ولكن اختلفوا في وجه اتصابه ، فقيل : إنه مصدر موضوع
موضع الحال ، كما يجوز ذلك في المصدر الصريح . وهذا قول السيرافي .
وذهب ابن خروف إلى أن اتصابه على الاستثناء ، كاتصاب « غير » في
قولك : قام القوم غير زيد . وقيل : منصوب على الظرف ، و « ما »
مصدرية ظرفية . أي : وقت خلوتهم . ودخله معنى الاستثناء .

والكلام على « عدا » في جميع ما ذكر كالكلام على « خلا » .
وسأتي^(٢) في موضعها ، إن شاء الله تعالى .

ر
ب

حرف جر ، عند البصريين . ودليل حرفيتها مساواتها الحروف ،
في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها ، بخلاف أسماء الاستفهام
والشرط ، فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها .

(١) سقط من الأصل . (٢) في الأصل و ج : وسأتي .

وذهب الكوفيون، والأخفش في أحد قوليهِ، إلى أنها اسم
يُحكَم على موضعه بالإعراب. ووافقهم ابن الطَّراوة . واستدلوا ، على
اسميتها، بالإخبار عنها في قول الشاعر^(١) :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ
عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ

ورُدَّ بأن الرواية الشهيرة «وبمضُّ قتلِ عارٍ» . وإن صحَّت
هذه الرواية فـ «عار» خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو عمارٌ . أو خبرٌ عن
مجرور «ربّ» ، إذ هو في موضع رفع بالاستدعاء ، ودخل عليه حرف
جر هو^(٢) كالزائد . ومما يدلّ على حرفيتها أنها مبنية . ولو كانت
اسماً لكان حقها الإعراب .

واختلف النحويون ، في معنى «رُبّ» ، على أقوال : الأول :
أنها للتقليل . وهو مذهب أكثر النحويين . ونسبه صاحب «البيسط»

(١) ثابت قطنه . المغني ١٣٤ وشرح شواهد ٨٩ والأزهية ٢٦٩ والمقتضب ٣ :

٦٦ والأغانى ١٤ : ٢٧٩ والبيان والتبيين ١ : ٢٩٣ والهمع ١ : ٩٧ و٢٥ : ٢ والدرر

١ : ٧٣ والخزانة ٣ : ٦٥٦ و ٤ : ١٨٤ .

(٢) ب و د : فهو .

إلى سيبويه . الثاني : أنها للتكثير . نقله صاحب «الإفصاح» عن صاحب «العين» ، وابنِ درستويه ، وجماعة . ولم يذكر صاحب العين أنها تجيء للتقليل . الثالث : أنها تكون للتقليل والتكثير . فهي من الأضداد . وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب «الحروف» . الرابع : أنها أكثر ما تكون للتقليل . الخامس : أنها أكثر ما تكون للتكثير ، والتقليلُ بها نادر . وهو اختيار ابن مالك . السادس : أنها حرف إثبات ، لم يوضع لتقليل ولا تكثير . بل ذلك ^(١) مستفاد من السياق . السابع : أنها للتكثير في موضع الباهة والافتخار .

والراجع ، من هذه الأقوال ، ما ذهب إليه الجمهور : أنها ^(٢) حرف تقليل . والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع ، لا تحمل إلاّ التقليل ، وفي مواضع ظاهرها التكثير ، وهي محتملة لإرادة التقليل ، بضرب من التأويل . فتميّز أن تكون حرف تقليل ، لأن ذلك هو المطرّد فيها . فما جاءت فيه للتقليل قولُ الشاعر ^(٣) :

(١) في الأصل : هو
(٢) عمرو الجني . الفتي ١٤٤ وشرح شواهد ٣٩٨ والكتاب ١ : ٣٤١
٢ : ٢٥٨ والكامل ٩٠٦ والفصل ١٦٨ وشرحه ٤ : ٤٨ و ٩ : ١٢٣
و ١٢٦ والخصائص ٢ : ٣٣٣ والمقرب ١ : ١٩٩ وأوضح المسالك ٣ : ١٤٥ =

ألا، رَبُّ مَوْلُودٍ وَليْسَ لَهُ أَبٌ
 وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانِ
 وَذِي شَامَةِ سَوْدَاءَ، فِي حُرِّ وَجْهِهِ
 مُجَلَّلَةٌ، لَا تَنْقُضِي لِزَمَانِ
 وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ، وَخَمْسٍ، شَبَابُهُ
 وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ، مَعًا، وَثَمَانِي

يعني بالمولود الذي ليس له أب : عيسى بن مريم عليه السلام ، وبذي ولد لم يلبده
 أبوان : آدم عليه السلام ، وبذي الشامة : القمر . وهذه الثلاثة ليس لها
 نظير . وقولُ زهير^(١) :

وَأَبْيَضَ ، فَيَبَاضِ ، يَدَاهُ غَمَامَةٌ
 عَلَى مُعْتَفِيهِ ، مَا تُغِبُّ قَوَاضِيَهُ

= والمعم ١ : ٥٤ و ٢ : ٢٦ والدرر ١ : ٣١ و ٢ : ١٨ والميني ٣ : ٣٥٤
 وشرح التصريح ٢ : ١٨ وشرح شواهد الشافية ٢٢ و ١٦٣ والخزانة
 ١ : ٣٩٧ .

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ٥١ . والأبيض : الرجل النقي من العيوب .
 والفياض : الكثير المطاء . والغامة : السحابة . والمعفون : طالبو المعروف .
 وتغب : تنقطع .

وهذا خُصوص ، لاوجه فيه للتكثير ، لأنه إنما أراد بالأبيض : حصن
ابن حذيفة بن بدر الفزاري . ولم يُرد جماعة كثيرة ، هذه صفتهم ؛ ألا
تراه يقول بعده^(١) :

حُدَيْفَةٌ يُنْمِيهِ ، وَبَدْرٌ ، كِلَاهُمَا

إِلَى بَاذِخٍ ، يَعْلُو عَلَى مَنْ يُطَاوِرُهُ

وقول بعض شعراء غسّان ، يصف وقعة كانت بينهم وبين مذحج ، في
موضع يعرف بالبقاء :

وَيَوْمٍ عَلَى الْبَلْقَاءِ ، لَمْ يَكُ مِثْلَهُ

عَلَى الْأَرْضِ ، يَوْمٌ ، فِي بَعِيدٍ ، وَلَادَانِي

ونظير ذلك في أشعار المتقدمين والمتأخرين كثير . وليس بنادر ، كما
زعم ابن مالك .

ومما تأتي « رب » فيه للتقليل ، إتياناً مطّرداً ، الأشعارُ التي في
الألفاظ ، والأشعارُ التي يصف بها الشعراء أشياء مخصوصة بأعيانها ، فإنهم
كثيراً ما يستعملون في أوائلها « رب » مصرحاً بها ، والواو التي تنوب

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ٥٦ . وينمي : يرفع . والباذخ : الشرف العالي .

مناب « رب » .

ومما جاءت فيه للتقليل قولهم : رَبُّهُ رَجُلًا ، إذا مدحوه . وهذا
تقليل محض ، لا يُتوهمُ فيه ، لأن الرجل لا يُمدح بكثرة النظير ،
وإنما يمدح بقلّة النظير ، أو عدمه بالجملة . وإنما يريدون بقولهم : رَبُّهُ
رَجُلًا ، أنه قليل غريب في الرجال . كأنهم قالوا : ما أقلُّهُ في الرجال ،
أي : ما أقلُّ نظيره !

وأما ما جاءت فيه « رب » ^(١) ، وظاهره التكثير ، فهو كثير
جداً ، وغالبه في مواضع المباهاة والافتخار . كقول امرئ القيس ^(٢) :

ألا ، رَبُّ يَوْمٍ ، لك ، مِنْهُنَّ ، صالحٍ

ولاسيَّما يوماً ، بدارةٍ جُلُجُلٍ

ولسنا نشكّ في أن القائلين بأن « رب » للتقليل قد وقعوا ^(٣) على هذه
المواضع ، التي التكثير فيها ظاهر ، لأنها كثيرة جداً . فواجب على
المنصف أن يتهم رأيه ، ولا يسرع إلى تخطئتهم ، ويعلم أن لهم في ذلك

(١) في الأصل : ربّ فيه .

(٢) ديوان امرئ القيس ١٠ والمغني ١٤٩ وشرح شواهد ٥٥٨ .

(٣) في الأصل : قد بقوا .

غرضاً، ينبغي أن يبحث عنه . وقد ذكروا لذلك ثلاثة أوجه :
الاول : أن « ربّ » في ذلك لتقليل النظير ، فالمفتخر يزعم
أن الشيء الذي يكثر وجوده منه ^(١) يقلّ من غيره . وذلك أبلغ
في الافتخار .

الثاني : أن القائل قديقول : ربّ عالمٍ لقيتُ ، وهو قد ^(٢) لقي
كثيراً من العلماء ، ولكنه يقلل من لقيه ^(٣) تواضعاً .

الثالث : أن الرجل يقول لصاحبه : لا تُعادي فرّبما ندمت .
وهذا موضع ينبغي أن تكثر فيه الندامة ، ولكن المراد أن الندامة
لو كانت قليلة لوجب أن يُتجنب ^(٤) ما يؤدّي إليها ، فكيف وهي كثيرة؟
فصار لفظ التقليل هنا أبلغ من التصريح بلفظ التكثير . وعلى هذا تأول
النحويون قوله تعالى : ﴿ رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا
مُسْلِمِينَ ﴾ ^(٥) . وعليه تأول قوم قول امرئ القيس :
* ألا ، ربّ يومٍ ، لك ، منهنّ ، صالح *
* ألا ، ربّ يومٍ ، لك ، منهنّ ، صالح *

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) ب : يجب .

(١) سقطت من الأصل .

(٣) في الأصل : لقي .

(٥) الحجر : ٢ .

قال بعضهم : « ربّ » حرف يكون لتقليل الشيء ، في نفسه ،
 [ويكون لتقليل النظر . فالتي لتقليل الشيء ، في نفسه] (١) ، كقول
 الشاعر (٢) :

* أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ *
 * الأرب مولودٍ وليس له أبٌ *

والتي لتقليل النظر ، وهي الكثيرة الاستعمال ، كقول الشاعر (٣) :

فَإِنْ أَمْسِ مَكْرُوبًا فَيَا رَبَّ قَيْنَةٍ ،

مُنْعَمَةٍ ، أَعْمَلْتُهَا ، بَكْرَانِ

والمعنى أن كثيراً ، من هذه القينات ، كان لي ، وقلّ مثلها لغيري .
 فأطلاق النحويين على « ربّ » أنها تقليل إنما يعنون النظر ، الذي هو
 الغالب فيها .

وقال ابن مالك : الصحيح أن معنى « ربّ » التكثير . ولذا يصلح
 « كم » في كلّ موضع وقعت فيه ، غير نادر . ونسبه هو ، وابن خروف
 قبله ، لسببويه . واستدلاً بقوله (٤) في باب « كم » : ومعناها معنى « ربّ » .
 وبقوله في الباب (٥) : واعلم أنّ « كم » في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه

(١) سقط من الأصل . (٢) انظره في ص ٣٤١ .

(٣) البيت لامرئ القيس . وقد مضى في ص ٦٩ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٩١ (٥) الكتاب ١ : ٢٩٣ .

« رب » ، لأن المعنى واحد . إلا أن « كم » اسم ، و« رب » غير اسم .
قال ابن مالك : هذا^(١) نصه ، ولا معارض له في كتابه .

قلت : أما استدلاله بصلاحية « كم » في كل موضع وقعت فيه ،
غير نادر ، فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه : إن « لجرور » رب ،
في تلك المواضع ، نسبتين مختلفتين : نسبة كثرة إلى المُفْتَحِرِ ، ونسبة
قلة إلى غيره . فتارة يأتي بلفظ « كم » على نسبة الكثرة ، وتارة يأتي بلفظ
« رب » على نسبة القلة . وأما قوله « ولا معارض له في كتابه » فغير
مسلم ، لأن سيبويه إذا تكلم في الشواذ في « كتابه » فمن عادته ، في
كثير منها ، أن يقول : ورب شيء هكذا . يريد أنه قليل نادر . كقوله
في باب « ما » ، وقد أنشد بيت الفرزدق^(٢) :

* إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ *

: وهذا^(٣) لا يكاد يُعرف ، كما أن « لات حين مناص » كذلك^(٤) .
ورب شيء هكذا .

قال الشلوبين : فكيف يُتوهم أنه أراد بقوله « إن معنى كم

(١) في الأصل : وهذا .

(٢) انظره في ص ٣٢٤ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٩ .

(٤) في الكتاب : لا يكاد يعرف .

كـمعنى ربّ» أنّها مثلها في الكثرة، وهو يستعملها في كلامه بضدّ ذلك؟ قال: وكلّ من شرح «كتاب سيبويه» لم يقل أحد منهم: إنّ سيبويه أراد بهذا الكلام أن «ربّ» للتكثير. وقد فسّر أبو علي هذا الموضوع، فقال: إنّما قال «إنّ معنى كم كـمعنى رب» لأنها تشارك «رب» في أنها تقع صدراً، وأنهما لا تدخلان إلاّ على نكرة، وأن الاسم المنكور^(١) الواقع بعدهما يدلّ على أكثر من واحد، وإن كان الاسم الواقع بعد «كم» يدلّ على كثير، والاسم الواقع بعد «ربّ» يدلّ على قليل. وكذا قال ابن درستويه، والرماني، وغيرهما، في شرح هذا الموضوع من كلام سيبويه.

واعلم أنّ «رُبّ» فيه لغات وله أحكام: وخصائص ينفرد بها عن سائر حروف الجر. ولا بد من ذكر ذلك، على وجه الإيجاز. وفيه مسائل^(٢).

الأولى: في لغات «ربّ»، وهي^(٣) سبع عشرة لغة. وهي: «رب» بضم الراء، وفتحها، كلاهما مع تخفيف الباء، وتشديدها،

(٢) في الأصل: في مسائل.

(١) في الأصل: المكرر.

(٣) سقطت من الأصل.

مفتوحة . فهذه أربع . و « ربتُ » بالأوجه الأربعة ، مع تاء التانيث
[الساكنة . و « ربت » بالأوجه الأربعة ، مع تاء التانيث]^(١) المتحركة .
و « رب » بضم الراء ، وفتحها ، مع إسكان الباء . و « رب » بضم الراء والباء
معاً ، مشددة ، ومخففة . و « رُبَّتَا » .

الثانية : مجرور « رُبَّ » « قسان : ظاهر ، ومضمر . فالظاهر
لا يكون [إلا نكرة ، لأن التقليل والتكثير لا يكون]^(٢) في المعرفة .
وأجاز بعض النحويين أن تجر المعرفة بـ « أل » ، وأنشد قول
الشاعر^(٢) :

رُبَّمَا الْجَامِلِ ، الْمُؤَبَّلِ ، فِيهِمْ
وَالْمَنَاجِيحِ ، بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

-
- (١) سقط من الأصل . (٢) سقط من الأصل .
(٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي . ديوانه ٣١٦ والمغني ١٤٦ وشرح شواهده ٤٠٥
وشرح ابن عقيل ٢ : ٢٨ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٢٤٣ وشرح المفصل
٨ : ٢٩ والمعم ٢ : ٢٦ والدرر ٢ : ٢٠ والخزانة ٤ : ١٨٨ . والجمال :
الجماعة من الإبل مع رعاتها . والمؤبل : الذي هو للقنية . والمناجيج : جمع
عنجوج ، وهو الفرس الطويلة العنق . وهي من جباد الخيل . والمهار :
جمع مهر .

بجر « الجامل » وصفتِه . فإن صحّت الرواية حمل على زيادة « أل » .
وقد يمطف على مجرورها مضاف إلى ضميره ^(١) ، نحو : رُبُّ
رجلٍ وأخيه . وإنما اغتُفِرَ ذلك في المعطوف لأنها لم تباشره . قيل :
وشرط ذلك أن يكون المعطف بالواو .

وحكى الأصمعي : ربّ أبيه وربّ أخيه ، على نية الانفصال ^(٢) .
وهو نادر .

والمضمر يلزم أن يكون مُبهماً مفسّراً بنكرة ، متأخرة ،
منصوبة على التمييز . نحو : رُبُّهُ رَجُلًا أَكْرَمْتُ . وهذا الضمير
يلزم الإفراد ، والتذكير ، استثناءً بتثنية تمييزه ، وجمعه ، وتأنّيته . نحو :
رُبُّهُ رَجَلَيْنِ ، ورُبُّهُ رَجَالًا ، ورُبُّهُ امْرَأَةً . وحكى الكوفيون
تثنيته وجمعه وتأنّيته ، فيطابق التمييز . نحو : رُبُّبْهَارَ جَالَيْنِ ، ورُبُّبْهَمَ رَجَالًا ،
ورُبُّبْهَامرَأَةً . حكوا ذلك ، نقلًا عن العرب . وقال ابن عصفور : إنهم
أجازوا ذلك قياسًا . وليس كما قال .

(١) في الأصل : مضافاً إلى مجروره .

(٢) قال الأصمعي لأعرابية : أفلان أب أو أخ ؟ فقالت : ربّ أبيه وربّ أخيه .

تريد ربّ أب له وربّ أخ ، تقديرًا للانفصال . انظر الجمع ٢ : ٢٦ .

واختلف في هذا الضمير المجرور بـ «رُبّ» . فذهب كثير، منهم الفارسي، إلى أنه معرفة، ولكنه جرى مجرى النكرة، في دخول «رَبّ» عليه، لما أشبهها في أنه غير معيّن . وذهب قوم إلى أنه نكرة . وبه قال الزمخشري، وابن عصفور .

الثالثة : ذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وأكثر المتأخرين ، إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر ، إمّا بمفرد ، نحو : رُبّ رجلٍ صالحٍ ، وإما بجملة ، نحو : رُبّ رجلٍ لقيته . ف « لقيته » جملة في موضع خفض ، على الصفة . قال بمضهم : لأنّ المراد التقليل . وكون النكرة موصوفة أبلغ في التقليل . ولأنه لما أكثر حذف عاملها ، أزموها الصفة ، لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل . وذُكر في « البسيط »^(١) أن وجوب وصفها رأيُ البصريين .

وذهب الأخفش ، والفراء ، والزمخشري ، وابن طاهر ، وابن خروف ، إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها . وهو ظاهر مذهب سيبويه ،

(١) البسيط: كتاب في شرح الكافية . ألفه ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي الحسيني . وله ثلاثة شروح على الكافية . أكبرها يسمى البسيط . وتوفي سنة ٧١٥ . بنية الوعاة ١ : ٥٢١ .

واختاره ابن عصفور، ونقله ابن هشام عن المبرد . واستدل من لم يلتزمه بالسمع، مع ضعف ما عاقل^(١) به الملتزمون . قال ابن مالك : وهو ثابت، بالنقل الصحيح، في الكلام الفصيح . وأنشد أبياتا، منها قول أم معاوية^(٢) :

يَارُبُّ قَائِلَةٍ ، غَدَاً : يَالْهَيْفَ أُمِّ مُعَاوِيَةَ

ولقائل أن يقول: الموصوف، في هذا البيت، محذوف، تقديره: يارب امرأة قائلة . وكذا في جميع الأبيات التي استشهد بها، لأن جميعها صفات .

الرابعة : من خصائص « رُبُّ » ، عند أكثر النحويين، أن الفعل الذي^(٣) تتعلق به يجب أن يكون ماضياً . تقول : رب رجلٍ كريمٍ لقيتُ . ولا يجوز « سألقى » . وإنما لم يمتنع فعلها ، لأنها جوابٌ لفعلٍ ماضٍ . وقيل : لأنها للتقليل ، فأولوها الماضي ، لأنه قد تحققت قلته .

(١) ب : ما عاقله .

(٢) وهي هند بنت عتبة . المغني ١٤٦ وشرح شواهد ٤١٠ والهمع

٢ : ٢٨ والدرر ٢ : ٢٢ وسيرة ابن هشام ٢ : ٣٩ .

(٣) في الأصل : التي .

وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً . ومنع أن يكون مستقبلاً . وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون ماضياً، وحالاً، ومستقبلاً، والمضي أكثر . وهو اختيار ابن مالك . فن وقوعه مستقبلاً قول جحدر^(١) :

فإن أهلك فرُبَّ فتى سيبكي
عليّ ، مهذبٍ ، رخص البنانِ
ومن وقوعه حالاً قول الشاعر^(٢) :

ألا ربُّ من تفتشهُ ، لك ناصحٍ
ومؤتمنٍ ، بالغيبِ ، غير أمينٍ
وثوؤل بيت جحدر، على أنه من حكاية المستقبل، بالنظر إلى المضي .
كأنه قال: فرُبَّ فتى بكى علي فيما مضى، وإن كنت لم أهلك، فكيف يكون
بكاؤه إذا هلكت؟ كقولك: لم تترك زيداً وقد كان سيعطيك. وقيل: هو على

(١) جحدر بن مالك . المغني ١٤٦ وشرح شواهد ٤٠٧ والأماي ١ : ٢٨٢
وابن عساكر ٣ : ٦٣ ومعجم البلدان (حجر) والبحر ٥ : ٤٤٤ .
والرخص : اللين .

(٢) الكتاب ١ : ٢٧١ والجمع ٢ : ٢٨ والدرر ٢ : ٢١ .

إضمار القول، أي: أقول فيه سيبيكي. هذا إذا جعل «سيبيكي» جواب «ربّ». وأما إن جعل صفةً مجرورها، والجواب محذوف، أي: لم أقضِ حقه، فلا إشكال.

الخامسة: مذهب الجمهور أن «ربّ» تتعلق بالفعل، كسائر حروف الجر غير الزوائد. وذهب الرماني، وابن طاهر، إلى أنها لا تتعلق بشيء. قال بعضهم: وتجرى «ربّ»، مع إفادتها التقليل، مجرى اللام المقوية للتمدية، في دخولها على المفعول به.

السادسة: من خصائص «ربّ» أنها يلزم تصديرها. فلا تتعلق إلاّ بتأخر عنها، كقولك: ربّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ. فوضع المجرورها نصب، كما يكون موضع المجرور، في قولك: يزيدٌ مررتُ. وإيما وجب^(١) تصديرها، لأن التقليل كالنفي، فلا يقدم عليه ما في حيزه.

السابعة: من خصائصها أيضاً أن عاملها يكثر حذفه، لأنها جواب لمن قال لك: ما لقيتُ رجلاً عالماً. أو قدرت أنه يقول^(٢).

(٢) ب: يقوله.

(١) في الأصل: نصب.

فتقول في جوابه : ربّ رجل عالم ، أمي : قد لقيت . قال ابن يمش (١) :
ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل ، حتى إن بعضهم قال : لا يجوز
إظهاره ، إلاّ في ضرورة شعر (٢) .

الثامنة : من خصائص « ربّ » أنها قد تحذف ، ويبقى عملها .
ولا يكون ذلك في غيرها ، إلاّ نادراً . قال ابن مالك (٣) : يُجرّد « ربّ »
محذوفة (٤) بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد « بل » أقل (٥) ،
ومع التجرّد أقلّ .

قلت : تقدم (٦) ذكر الجرّ بها بعد الواو ، والفاء ، و « بل » ،
والخلاف في ذلك . ومثال الجرّ بها ، مع التجرّد من هذه الأحرف ،
قول الراجز (٧) :

(١) شرح الفصل ٨ : ٢٨ - ٢٩ .

(٢) في شرح الفصل : ضرورة الشعر . (٣) التسهيل ١٤٨ .

(٤) سقطت من الأصل . (٥) في التسهيل : قليلاً .

(٦) سقطت من الأصل .

(٧) كذا ، وهو ليس من الرجز . بل صدر بيت جميل بثينة ، عجزه :

كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ ، مِنْ جَلْكِلِهِ

ديوانه ١٨٨ والمقي ١٢٩ و ١٤٥ و شرح شواهد ٣٦٥ و ٤٠٣ والأمثالي

١ : ٢٤٣ والأغاني ٨ : ٩٤ و ١٩ : ١١٢ والعيني ٣ : ٣٣٩ والسقط ٥٥٧

والخزانة ٤ : ١٩٩ .

* رِسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ *

أراد: ربّ رسم دارٍ^(١). فحذف « ربّ »، وأبقى عملها . وفول ابن مالك « إن الجرّ بها محذوفة ، بمد الفاء ، كثيرٌ فيه نظرٌ ، لأنه لم يرد إلاّ في بيتين ، كما قال بضمهم . ولعله أراد بالنسبة إلى « بل » .
التاسعة : قد تُزاد « ما » بمد « ربّ » ك Kafّة ، وغير Kafّة .
فمثالها ، Kafّة ، قول الشاعر^(٢) :

رُبِّمَا الْجَامِلُ ، الْمُؤَبَّلُ ، فِيهِمْ

وَالْمَنَاجِيجُ . بِيَضْنِ الْمِهَارِ

والبيت لأبي دؤاد الإيادي . والجميل : القطيع من الإبل مع رعاتها^(٣) والمؤبّل : المُعدّ للقنينة . يقال : إبلٌ مؤبّلةٌ ، إذا كانت للقنينة والعناجيجُ : جِبادُ الخيل . والمِهَارُ : جمع مُهر . ومثالها ، غير Kafّة ، قولُ الشاعر^(٤) :

(١) سقطت من الأصل .

(٢) انظره في ص ٤٤٨ .

(٣) سقط « مع رعاتها » من الأصل .

(٤) عدي بن الرعلاء . المغني ١٤٦ وشرح شواهد ٤٠٤ والأزهية ٨٠ و ٩٤

والأصميات ١٧٠ وحماسة ابن الشجري ١٩٤ ومعجم الشعراء ٨٦ وأمالي

ابن الشجري ٢ : ٢٤٤ والميني ٣ : ٣٤٣ والمهمم ٢ : ٣٨ والدرر ٢ : ٤١

والخزانة ٤ : ١٨٧ . والرواية : دون بصرى . وبصرى : اسم موضع .

رُبَّمَا ضَرْبِيَّةٌ ، بِسَيْفٍ ، صَقِيلٍ
بَيْنَ بُصْرَى ، وَطَعْنَةٍ ، نَجْلَاءِ
وزيادتها كافةً أكثرُ .

واعلم أن مذهب^(١) المبرد ، ومن وافقه ، أن « ربّ » إذا
كُفِّت بـ « ما » جاز أن يليها الجملتان : الاسمية ، والفعلية . فالاسمية
كالبيت السابق . والفعلية كقوله تعالى ﴿ رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ
كَفَرُوا ﴾^(٢) . وإلى هذا ذهب الزمخشري . وذهب سيبويه ، فيما نقل
بعضهم عنه ، إلى أن « ربّ » إذا كُفِّت بـ « ما » لا يليها إلاّ الجملة
الفعلية . قيل : وهو مذهب الجمهور . وتأولوا البيت المتقدم على أن
« ما » نكرة موصوفة ، والاسم المرفوع بعدها خبرٌ مبتدأٌ محذوف ،
والجملة صفةٌ « ما » . على هذا تأوله الفارسي ، وابن عصفور . قال ابن
مالك : والصحيح أن « ما » في البيت زائدة كقافة ، هيأت « ربّ »
للدخول على الجملة الاسمية ، كما هيأتها للدخول على الفعلية .

العائرة : إذا وقع الفعل المضارع بعد « ربُّمَا » صرفت معناه
إلى الماضي^(٣) ، نحو : ربُّمَا يقومُ زيدٌ ، أي : ربُّمَا قام زيدٌ . وإنما صرفت

(٢) الحجر : ٢ .

(١) في الأصل : من مذهب .

(٣) في الأصل : الماضي .

معنى المضارع إلى الماضي ، لأنها قبل اقترانها بـ «ما» مستعملة في الماضي ، فاستصحب لها ذلك بعد الاقتران . و « ما » للتوكيد ، وليست بناقلة من معنى إلى معنى . قال أبو علي : لما كانت « رب » لما مضى وجب أن تكون « ربّما » أيضاً كذلك .

قال بعضهم : وقد أولمت العامة ، بإدخالها على المستقبل ، نحو : ربما يقوم زيد . وأما قوله تعالى ﴿ رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ فظاهره الاستقبال ، وتأولوه^(١) على تقدير « ربما ود » ، جمل فيه المستقبل بمعنى الماضي ، لصدق الموعود به ، ولقصد التقريب لوقوعه . فجُمل ، وإن كان غير واقع ، كأنه واقع مجازاً .

وقال بعضهم : قد جاء الفعل بعدها مفتتحاً^(٢) بحرف التنفيس ، نحو^(٣) :

* فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فِتْيٍ سَيْبِكِي *

فعلی هذا ، یجیء الاستقبال بعدها قليلاً . وتحمل الآية على ذلك ، لأن

(١) في الأصل : وتأوله .

(٢) ب : مفتحة . وسقطت من الأصل و ج .

(٣) انظره في ص ٤٥٢ .

في التخريج المذكور تكلفاً، إذ مآله إلى أنه عبّرَ بالمستقبل عن
ماضٍ، وذلك الماضي مجاز عن المستقبل. والله أعلم.

سوف

حرف تنفيس، يختصّ بالفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال،
كالسين. وفيه لغات، حكاه الكوفيون، وهي: سَفَ، وَسَوٌ،
وسَيٌ. وأنشدوا^(١):

فإِنْ أَهْلِكَ فَسَوٌ تَجِدُونَ فَقَدِي
وَإِنْ أَسْلَمَ يَطِيبُ لَكُمْ، الْمَعَاشُ

وقال بضمهم: هذا البيت شاذ، وحذف الفاء منه للضرورة. قلت:
نقل الكسائي، عن أهل الحجاز «سَوٌ أفمل»، بحذف الفاء في غير
ضرورة^(٢). فدل على أنها لغة. وقد^(٣) تقدم الخلاف في أن السين،

(١) حاشية الدماميني ١: ٢٨٢ والممع ٢: ٧٢ والدرر ٢: ٨٩ وحاشية

الدسوقي ١: ١٥١. وفي الأصل وج: «تجدون بمدي».

وكذلك كانت في ب إلا أنها صُوِّبَتْ كما أثبتنا.

(٢) في الأصل: الضرورة. (٣) سقطت من الأصل.

في نحو « ستفعل » ، أصل برأسه ، أو فرع مقتطع من « سوف » .
 وهل « سوف » أبلغُ في التنفيس من السين ، أو هاسيَّانِ؟
 في ذلك خلاف . ومذهب البصريين أن « سوف » أبلغ . واختار ابن
 مالك استواءهما في ذلك . وتقدمت الإشارة إلى هذا ^(١) .

مسألة

ذكر بعض النحويين لـ « سوف » موضعاً ، لا تدخل فيه
 السين ، وهو أن لام الابتداء والتوكيد تدخل على « سوف » ، نحو
 ﴿ وَكَسُوفٍ يُعْظِيكَ رَبُّكَ ، فَتَرْضَى ﴾ ^(٢) ، ولا يكون ذلك
 في السين . قال ^(٣) : لثلاثاً يجتمع حرفان ، على حرف واحد ، مفتوحان
 زائدان ، على الكلمة . ولشدة اتصال بعضها ببعض ، واتصالهما بالكلمة ،
 ربما أدّى ذلك ، في بعض الكلمات ، إلى اجتماع أربع متحركات
 وأكثر ^(٤) ، نحو : لَسَيَجِدُ ^(٥) ، وَلَسَيَتَعَلَّمُ ^(٦) ، فتثقل الكلمة .

(١) في الأصل : ذلك .

(٢) الضحى : ٥ .

(٣) نقل الدماميني هذا القول في حاشيته على المغني ١ : ٢٨٢ .

(٤) سقطت من الأصل ومن حاشية الدماميني .

(٥) في الأصل وسائر النسخ : لسيجدوا . وسقطت من حاشية الدماميني .

(٦) في حاشية الدماميني : لسيتركلم .

ولذلك سكن آخر الفعل ، مع الفاعل ، أو ما في حكمه . نحو : ضربتهُ .
وكثيراً ما يهربون من هذا الثقل . فطرحوا دخول اللام على السين ،
لذلك .

قلت^(١) : وقد سُمع وقوع السين في موضع ، لم تُسمع فيه
« سوف » ، وهو خبر « عَسَى » . فإنه قد ورد فيه وقوع السين موقع
« أن » ، لأنها نظيرتها في الاستقبال ، في قول الشاعر^(٢) :

عَسَى طَيِّبِيٌ مِنْ طَيِّبِيٍّ ، بَعْدَ هَذِهِ
سَتُطْفِئِي غُلَاتِ الْكُلَيْ ، وَالْجَوَانِحِ

وهذا شاذٌ ، لا يقاس عليه ، والله أعلم .

(١) نقله الدماميني في حاشيته على المغني ١ : ٢٨٢ .

(٢) قسام بن رواحة . المغني ١٦٤ وشرح شواهد ٤٤٥ والمفصل ١٤٩ وشرحه
٧ : ١١٨ و ٨ : ١٤٨ والمؤتلف والمختلف ١٢٧ والهمع ١ : ١٣٠ وشرح
الحماسة للمرزوقي ٩٦٠ والتبريزي ٣ : ١٢ والعرر ١ : ١٠٧ وحاشية
الدماميني ١ : ٢٨٢ والخزانة ٤ : ٨٧ . والغلة : شدة العطش . استعارها
لما في نفسه من الألم والغيظ .

عَدَا

لفظ مشترك، يكون حرفاً، وفِعلاً^(١). وهو، في الحالين، من أدوات الاستثناء. فإذا كان حرفاً جَرَّ المستثنى، وإذا كان فعلاً نصبه. فتقول: قام القوم عدا زيدا، بالنصب والجر، على ما ذكر في «خلا». وتعيّن فعليته بعد «ما» المصدرية، كما تقدّم. والتزم سيبويه فعلية «عدا»، ولم يذكر أنها تكون حرفاً، لأن حرفيته قليلة. وقد حكى حرفيته غير^(٢) سيبويه، من الأئمة، فوجب قبولها. والكلام على ما يتعلق به إذا كان حرفاً، وعلى محلّ جملته إذا كان فعلاً، كما تقدّم في «خلا». فلا معنى لإعادته، والله أعلم.

عَبَى

ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف. ونقله بعضهم عن ابن السراج. وحكاه أبو عمر الزاهد، عن ثعلب. وذهب الجمهور إلى أنه فعل، وهو الصحيح. والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة

(١) ب وج: واسماً

(٢) في الأصل: عن.

به، نحو: عَسَيْتُ، وَعَسَيْتُمْ، ولحاقُ تاءِ التَّائِيثِ له، نحو: عَسَتْ
هند أن تقوم.

وهو فعل لا يتصرف، يرد للرجاء والإشفاق. وقد اجتمع في
قوله تعالى ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ، وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ،
وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا ، وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ (١). وعملها، في
الأصل، عمل « كان ». إلا أن خبرها التزم كونه فعلاً مضارعاً،
والأكثر اقترانه بـ « أن ». وقد تحذف، كقول الشاعر (٢):

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ
يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ ، قَرِيبٌ

وجهور البصريين على أن حذف « أن » من خبر « عسى » ضرورة.

(١) البقرة: ٢١٦.

(٢) هدبة بن خشرم. المغني ١٦٤ وشرح شواهد ٢٧٧ و٤٤٣ والأمازي ٧١: ١
والآغاوي ٢١: ١٦٩ وحامسة ابن الشجري ٢٢٨ ومعجم الشعراء ٤٨٣
والمقد الفريد ٣: ١٨٢ وحامسة البحري ٢٢٤ والحامسة البصرية ١: ٤٤
والكتاب ١: ٤٧٨ وشرح ابن عقيل ١: ٢٩١ والمفصل ١٢٢ وشرحه
٧: ١١٧ وأوضح المسالك ١: ٢٢٤ وشرح الأشموني ١: ٤٣٧ والعيبي
٢: ١٤٨ والخزانه ٤: ٨١ ورجبة الآمل ٢: ٢٤٣ والمقتضب ٣: ٧٠
والهمع ١: ١٣٠ والدرر ١: ١٠٦.

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر .

وقد نذر وقوع خبرها مفرداً ، في قول الزّباء^(١) « عَسَى
الغَوِيرُ أَبُوساً » ، وقول الشاعر^(٢) :

أَكثَرَتْ فِي الْعَذْلِ ، مُلِحّاً ، دَائِماً
لَا تُكْثِرُنْ ، إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً

واعلم أن « عسى » لها أحوال :

الأول : أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مجرداً من « أن » . وهو
قليل ، كما سبق . ولا إشكال في أن الفعل خبرها ، وهي عاملة عمل
« كان » .

الثاني : أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بـ « أن » . وهذا هو
الكثير . واختلف ، في إعرابه ، على ثلاثة مذاهب :

(١) مثل يضرب للرجل ، يقال له : لعل الشر جاء من قبلك . الكتاب ٩ : ٤٧٨
والمقتضب ٣ : ٧٠ وجمع الأمثال ٢ : ١٧ . والغوير : تصغير الغار .
والأبوس : جمع بؤس . وهو الشر . تريد : لعل الشر يأتيكم من الغار .

(٢) رؤبة . ديوانه ١٨٥ والمغني ١٦٤ وشرح شواهد ٤٤٤ وشرح ابن عقيل
١ : ٢٨٨ والخزانة ٤ : ٧٧ والمهمع ١ : ١٣٠ والدرر ١ : ١٠٧ .

أحدها: أن « عسى » عاملة عمل « كان » أيضاً، و « أن »
والفعل^(١) في موضع خبرها. قال ابن عصفور: وهو الصحيح، لأن
العرب لمَّا نطقوا به، على الأصل، نطقوا به اسم فاعل، كما تقدم في
المثَل، والبيت.

وثانيها: أن « عسى »، في ذلك، ليست عاملة عمل « كان » .
بل المرفوع بها فاعل، و « أن » والفعل في موضع نصب على المفعولية،
والفعل^(٢) مضمَّن معنى: قاربَ . فإِذا قلتَ : عسى زيد^(٣) أن
يقوم، فالتقدير: قاربَ زيدُ القيام. أو يكون « أن » والفعل منصوباً،
على إسقاط الخافض. وهذا مذهب سيبويه، والمبرد. ووجه أن
« أن » والفعل مقدر^(٤) بالمصدر، والمصدر لا يكون خبراً عن الجُثَّة.
وأجيب عنه بأن المصدر قد يخبر به، على سبيل المبالغة.

• وثالثها: أن « أن » والفعل بدل اشتمال من فاعل « عسى » .
وهو مذهب الكوفيين. قال صاحب « البسيط »: وأظن قولهم مبنياً
على أن هذه الأفعال ليست ناقصة. فيكون المعنى عندهم: قاربَ
قيامُ زيدٍ. ثم قدمت الاسم، وأخرت المصدر، فقلت: قاربَ

(٢) أي: عسى .

(١) في الأصل: وأن - الفعل .

(٤) ب وجود: تقدر .

(٣) سقطت من الأصل .

زيدُ قيامه . ثم جملة بـ « أن » والفعل . ويحتج ، على هذا ، بقولهم :
عسى أن يقوم زيدٌ ، وأنّ هذا هو الأصل ، وهي تامّة . ثم إن تقدّم
الاسم فهو على البدل ، حملاً لها على طريقة واحدة .

ورُدّ ما ذهب إليه الكوفيون ، بوجهين : أحدهما أنه إبدال
قبل تمام الكلام . والآخر أنه لازمٌ ، والبدلُ لا يكون لازماً .

واختار ابن مالك في « شرح التسهيل » أن « عسى » في ذلك (١)
ناقصة ، والمرفوع اسمها ، و « أن » والفعل بدل اشتمال سدّ مسدّ جزأي
الإسناد . ونظّره بقراءة حمزة ﴿ وَلَا نَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا
نُمَلِّي لَهُمْ ﴾ (٢) بالخطاب ، على أن يكون « أنّما » بدلاً من « الذين » ،
وسدّ مسدّ المفعولين .

الثالث : أن يُسند إلى « أن » والفعل ، فلا يُحتاج حينئذ إلى
خبر . ومقتضى كلام بعض النحويين أنها تكون ، إذ ذاك ، تامّة كما
تكون « كان » تامّة . وقال ابن مالك : الوجه عندي أن تُجعل « عسى »
ناقصة أبداً . فإذا أُسندت إلى « أن » والفعل وُجّهت بما وُجّه به
وقوع « حَسِبَ » عليهما ، في نحو ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ

(١) سقط « في ذلك » من الأصل . (٢) آل عمران : ١٧٨ .

يُتْرَكُوا*^(١). فكما لم تخرج «حَسِبَ» بهذا عن أصلها، لا تخرج «عسى» عن أصلها، بمثل * وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا^(٢) *. بل يقال في الموضوعين: سَدَّتْ «أَنْ» والفعل مسدًّا الجزين .

الرابع: أن يتصل بـ «عسى» الضمير الموضوع^(٣) للنصب، نحو: عَسَانِي، وَعَسَاكَ، وَعَسَاهُ. ومنه قول الشاعر^(٤):

وَلِي نَفْسٌ أُقُولُ لَهَا، إِذَا مَا

تُنَازِعُنِي : لَعَلِّي، أَوْ عَسَانِي

وقول الآخر^(٥):

* يَا أَبْتَا، عَلَّكَ، أَوْ عَسَاكَ *

(١) العنكبوت: ٢ . (٢) البقرة: ٢١٦ . وزاد في الأصل هنا شيئاً .

(٣) ب وج: المرفوع .

(٤) عمران بن حطان . الكتاب ١ : ٣٨٨ والمقتضب ٣ : ٧٢ والخصائص ٣ : ٢٥

والفصل ٥٥ وشرحه ٣ : ١٠ و ٧ : ١٢٣ والمقرب ١ : ١٠١ وأوضح

المسالك ١ : ٤٣٩ وشعر الخوارج ٢٠ والمعني ٢ : ٢٢٩ والخزانة ٢ : ٤٣٠ .

(٥) رؤبة . ديوانه ١٨١ والكتاب ١ : ٣٨٨ والخصائص ٢ : ٩٦ والمقتضب

٣ : ٧١ والمعني ١٦٢ وشرح شواهد ٤٤٣ وآمالى ابن الشجري ٢ : ١٠٤

وشروح سقط الزند ٧١٤ وشرح المفصل ٣ : ١٢٠ و ٧ : ١٢٣ والمعني

٤ : ٢٥٢ والخزانة ٢ : ٤٤١ والجمع ١ : ١٣٢ والدرر ١ : ١٠٩ .

وهذا من المواضع المشككة ، لأن حق الضمير المتصل بـ « عسى » أن يكون بصيغة المرفوع ، كما ورد في القرآن ، نحو ﴿ فَبَلَّ عَسَيْتُمْ ﴾^(١) ، لأنها ترفع الاسم . فإذ ورد بصيغة المنصوب احتاج إلى توجيه . وفي ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها مذهب سيويه . وهو أن « عسى » ، في ذلك ، محمولة على « لعل » في العمل . فالياء وأخواتها في موضع نصب اسمها لها ، و« أن » والفعل في موضع رفع^(٢) خبراً لها .

وثانيها مذهب المبرد : أن « عسى » باقية على أصلها ، ولكن انعكس الإسناد ، فيجعل الخبر عنه خبراً . فالياء في موضع نصب خبراً لـ « عسى » تقدم ، و« أن » والفعل في موضع رفع اسمها لها .

وثالثها مذهب الأخفش : أن « عسى » باقية على رفعها الاسم ، وأصبها الخبر ، ولكن ضمير النصب ، الذي هو الياء وأخواتها ، وضع موضع المرفوع . فهو نائب عنه^(٣) ، و« أن » والفعل في موضع نصب خبراً لها ، كما كان .

(١) محمد : ٢٢ .

(٢) في الأصل : نصب .

(٣) سقطت من الأصل .

ورابعها مذهب السيرافي : أن « عسى » في قولهم : عَسَاكَ ،
وعَسَانِي ، حرف عامل عَمَلٌ « لعل » . وضعف بأن فيه اشتراك الفعل
وحرف في لفظ واحد .

واختار ابن مالك ، رحمه الله ، مذهب الأخفش ، لسلامته من
عدم النظر . إذ ليس ^(١) فيه إلا نيابة ضمير ، غير موضوع للرفع ،
عن موضوع له . وذلك موجود ، كقول الراجز ^(٢) :

يا بنَ الزُّبَيْرِ ، طالما عَصَيْكَ
وطالما عَنَيْتَنَا إِيكَ

ولأن نيابة المرفوع موجودة ، في نحو : ما أنا كَأنتَ . ولأن العرب
قد تقتصر على «عَسَاكَ» ونحوه . فلو كان في موضع نصب لزم الاستغناء
بفعل ومنصوبه ، ولا نظير لذلك . ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل

(١) في الأصل : وليس .

(٢) رجل من حمير . المغني ١٦٤ وشرح شواهد ٤٤٦ والنوادر ١٠٥ وسر
الصناعة ١ : ٢٨١ والإبدال ١ : ١٤١ وأمالي الزجاجي ٢٣٦ وشرح
الشافعية ٣ : ٢٠٢ وشرح شواهد ٢٥٥ والمتع ١٤ وشرح الأشموني ١ : ٤٦١
وحاشية الصبان ٤ : ٢٨٣ والخزانة ٢ : ٢٥٧ واللسان والتاج (قفا) .

على حرف ، في العمل ، ولا نظير لذلك . انتهى ما ذكره ابن مالك مختصراً .

وقال غيره : مذهب سيبويه هو الصحيح . ويُبطلُ مذهب الأَخفش تصریحُهُم بالاسم .^(١) موضع « أن » والفعل ، في مثل هذا التركيب مرفوعاً ، كقوله^(٢) :

فَقُلْتُ : عَسَاها نارُ كَأْسٍ ، وَعَلَّها
تَشَكَّى ، فَأَتِي نَحْوَها ، فَأَعُوذُها

وأما ما ذكره ابن مالك ، من نيابة الكاف عن التاء في « عصيكا » ، فليس كذلك . بل الكاف فيه بدل من التاء ، كما نص عليه أبو علي وغيره . وهو شاذ . ولو كان ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل ، لأجله ، كما لم يسكن في « عساكا »^(٣) . وأما النيابة في نحو « ما أنا كَأنت » فذلك لعلّة أن الكاف لا تدخل على الضمير المجرور ، فاحتيج للنيابة . وأما علّة الاقتصار على المنصوب فالحمل^(٤) على « لعلّ » .

(١) زاد في الأصل هنا : في .

(٢) صخر بن جمد . المغني ١٦٥ وشرح شواهد ٤٤٦ والهمع ١ : ١٣٢ والدرر ١ : ١١٠ والأغاني ٢٣ : ٤٢ . وكأس : اسم امرأة . وتشكى : تشكى .

(٣) ب و ج : عساك . (٤) في الأصل : فبالحمل .

قلت^(١) : ذكر الفارسي في « التذكرة » أن قوله :

* يا أبتنا ، علّك ، أو عساكا *

على حدّ « إتي عسيّتُ صائما » ، في أن الفاعل مضمّر في الفعل ،
والكاف هو الخبر ، كما أن « صائما » هو الخبر ، وإن خالفه في أنه
معرفة و « صائما » نكرة^(٢) . وهذا تخريج غريب . والكلام على هذه
المسألة يستدعي بسطا ، لا يليق بهذا الكتاب . فليقتصر على هذا
القدر . فإن فيه كفاية . والله سبحانه أعلم .

على

التي تجرّ ما يمدّها فيها خلاف . فمشهور مذهب البصريين
أنها حرف جر ، إلاّ إذا دخل عليها حرف الجر . كقول الشاعر^(٣) :

غَدَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ ، بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا
تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ ، بَرِيْرَاءٍ ، مَجْهَلٍ

(١) انظر حاشية الدماميني ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) في الأصل : وأن صائما نكرة .

(٣) مزاحم العقيلي . المغني ١٥٦ وشرح شواهد ٤٢٥ وشرح ابن عقيل ٢ : ٢٤٠ =

فـ « على » في هذا اسم بمعنى : فوق .

وزاد بعضهم أنها تكون اسماً في موضع آخر^(١) ، وهو قول
الشاعر^(٢) :

هَوِّنْ عَلَيَّكَ ، فَإِنَّ الْأُمُورَ
بِكَيْفِ الْإِلَهِ سَقَادِيرُهَا

وما أشبهه ، لأنها لو جُمِلت حرفاً في ذلك لأدَّى إلى تعدِّي فعلِ
المُخَاطَبِ إلى ضميره المتصل . وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب ،

= والمختص ١٤ : ٥٧ والاقْتَضَابُ ٤٣٨ وشرح أدب الكتاب ٣٤٩ والمجموع ٣٦ : ٢
والدرر ٢ : ٣٦ والكتاب ٢ : ٣١٠ وشرح الفصل ٨ : ٣٩ والكمال ٢٤٤
والعيني ٣ : ٣٠١ ومعجم القاييس ٤ : ١١٦ والمقتضب ٣ : ٥٣ والخزانة
٤ : ٣٥٣ . يصف قطاة . والضمير في « عليه » لغزها . والظلم : مدة
صبرها عن الماء . وتصل : تصوت أحشاؤها من اليس . القبيض : قشرة
البيض العنبا . والرياء : ما غلظ من الأرض وارتفع . والمجمل : التي
لا يهتدى فيها .

(١) في الأصل : بموضع .

(٢) الأعرور الشني . الكتاب ١ : ٣١ والمقتضب ٤ : ١٩٦ والفتي ١٥٦ وشرح
شواهد ٤٢٧ والمجموع ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٣ و ٣٧ والحامسة
البصريه ٢ : ٢ .

وما حُمِلَ عليها. ونقل بعضهم أن هذا مذهب الأخفش . فإنه قال
باسميتها في نحو : سَوَّيتُ عليَّ ثيابي .

قال الشيخ أبو حيان : ولا يلزم في نحو « هَوَّنتُ عليك » ولا
في ^(١) « سَوَّيتُ عليَّ » أن تكون اسماً . فإنه قد ورد مثل هذا التركيب
في « إلى » ، نحو قوله تعالى ﴿ وَهَزَيْتُ إِلَيْكَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَاضْمُمُ
إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ ^(٣) . ولا نعلم خلافاً في حرفية « إلى » ، فيُخْرَجُ
« هَوَّنتُ عليك » ونحوه على ما خُرِجَ عليه « وهزيتُ إليك » .

قلتُ : تقدم مثل هذا في « عن » . وذكرتُ ثمَّ ما يُخْرَجُ
عليه « وهزيتُ إليك » ^(٤) . ولقائل أن يقول : إن « عن » و « على »
قد ثبتت اسميتُهُما بدخول « من » ، فلم يُحتجَ فيهما إلى تأويل ، يخالف
الظاهر ، بخلاف « إلى » . وتقدم ^(٥) ذكر مذهب الفراء ، في أن
« عن » و « على » حرفان ، إذا دخلتُ « من » عليهما .

-
- (١) سقطت من الأصل .
(٢) مر يم : ٢٥ .
(٣) القصص : ٣٢ .
(٤) سقط « وذكرت ... إليك » من ب و ج و د . وانظر ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .
(٥) انظر ص ٢٤٣ .

وذهب ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، والزبيدي^(١)،
وابن معزوز، والشلوبين في أحد قوليهِ، إلى أنها اسم، ولا تكون
حرفاً. وزعموا أن ذلك مذهب سيويه.

[قلتُ : صرح سيويه^(٢) بهذا في « باب عدّة ما يكون عليه
الكلام^(٣) ». قيل : ويحتمل التأويل على أن يريد : ولا تكون إلا
ظرفاً، إذا كانت اسماً. لأنه نص، في أول الكتاب^(٤)، على أن « على »
حرف، لأنه ذكر فيما يتمدى إلى مفعولين^(٥)، أحدهما بحرف الجر،
قول الملتس^(٦) :

* آيَتَ حَبِّ الْعِرَاقِ، الدَّهْرَ، أَطْعَمَهُ *

أي : على حبِّ العراق [^(٧)] .

وقد تحصل في « على » الجارة، مما ذكرته، أقوال أحدها : أنها

(١) في الأصل : والزبيدي .

(٢) سقط « قلت صرح سيويه » من د . وفي الكتاب ٢ : ٣١٠ يقول سيويه
في على : « وهو اسم ، ولا يكون إلا ظرفاً » .

(٣) في الكتاب : الكلم . انظر ٢ : ٣٠٤ .

(٤) الكتاب ١ : ١٦ - ١٧ . (٥) د : المفعولين .

(٦) عجزه :

والحبُّ يأكلُهُ ، في القرية ، السُّوسُ

ديوان الملتس ٩٥ والكتاب ١ : ١٧ والمخصص ٧ : ١٥١ واليعني ١ : ٥٥٠ .

(٧) سقط من الأصل وج .

حرف، في كل موضع . وهو قول الفراء . والثاني : أنها اسم ، في كل موضع . وهو قول ابن طاهر ، ومن وافقه . والثالث : أنها حرف ، إلا في موضع واحد . والرابع : أنها حرف إلا في موضعين . وبه جزم ابن عصفور ، وهو قول الأخفش .

وقد استدل على حرفيتها بحذفها في الشعر ، ونصب ما بعدها ، كقول الشاعر ^(١) :

تَحِينُ ، فَتُبْدِي مَا بِهَا ، مِنْ سَبَابَةٍ

وَأَخْبِي السُّدِي ، لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي

أي : لقضى علي . وقد أجاز الأخفش ذلك ، في قوله تعالى ﴿لَأَقْمِدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ^(٢) ، أي : على صراطك ، واستدل أيضاً ، على حرفيتها ، بجواز حذفها مع الضمير في الصلة ، كقول الشاعر ^(٣) :
وإنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ ، يُشْتَقَى بِهَا
وَهُوَ ، عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ ، عَلَقَمُ

(١) عروة بن حزام . المغني ١٥٢ وشرح شواهده ٤١٤ وذييل الأملالي ١٥٨

والمعجم ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٢ . والأسى : جمع أسوة ، وهي القدوة .

(٢) الأعراف : ١٥ . وسقطت المستقيم ، من الأصل .

(٣) الهمداني . المغني ٤٨٥ وشرح شواهده ٨٤٣ والخزانة ٢ : ٤٠٠ .

أي : صبه الله عليه . ولو كانت اسماً لم يجز فيها ذلك .

فإن قلت : إذا قلنا باسميتها فهل ^(١) هي معربة أو مبنية ؟ قلت :
ذكر بعضهم أنها معربة ، عند من قال : إنها لا تكون إلا اسماً . وأما
من جوز فيها ، إذا كانت حرفاً ، أن تنتقل إلى الاسمية ، بدخول
« من » ، أو على مذهب الأخفش ، في نحو : سَوَّيتُ عليّ ثيابي ،
فقال بعضهم : هي إذ ذاك معربة . وقال أبو [محمد] القاسم بن القاسم :
هي مبنية ، والألف فيها كألف « هذا » .

واعلم أن « على » قد تكون فعلاً ، من العلو ، ترفع الفاعل .
كقوله تعالى ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) ، وأمر هذا
يبين . وليست من الحرفية في شيء ، إلا في الصورة .

وأما « على » الاسمية فقال ابن يعيش ^(٣) : مختلف فيها ؛ فذهب
أبي العباس ^(٤) ، وجماعة ، أنها على الاشتراك اللفظي فقط ، لأن الحرف
لا يُشتق ولا يُشتق منه . فكل واحد من هذه الثلاثة ^(٥) مَبْنِيان

(١) في الأصل : هل . (٢) القصص : ٤ .

(٣) شرح المفصل ٨ : ٣٩ .

(٤) في شرح المفصل : فأما التي هي اسم فمختلف فيها . فذهب أبو العباس .

(٥) أي : الحرفية والاسمية والفعلية .

لصاحبه إلاّ من جهة اللفظ . وقال قوم : الأصل ^(١) أن تكون حرفاً .
 وإنما كثر استعمالها ، فشُبِّهَتْ في بعض الأحوال بالاسم ، فأجريت
 مجراه ، وأُدخل عليها حرف الجر ، كما يُشَبَّه ^(٢) الاسم بالحرف ،
 ويجري مجراه ، نحو « مَنْ » و « كَمْ » ^(٣) . انتهى .

والغرض هنا إنما هو « على » الحرفية ، وذكرُ معانيها . وذكر
 ابنُ مالك لها ثمانية ^(٤) معان :

الأول : الاستعلاء حسّاً ، كقوله تعالى ﴿ كَلِّمْ مَنْ عَلَيْهَا
 فَإِنَّ ﴾ ^(٥) ، أو معنى كقوله ^(٦) ﴿ فَضَلَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ .
 ولم يُثبت لها ، أ كثر البصريين غير هذا المعنى ، وتأوّلوا ما أوهم
 خلافه .

الثاني : المصاحبة ، كقوله تعالى ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ^(٧) ،
 ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ ، عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ ^(٨) .

(١) في شرح المفصل : قال قوم إن الأصل .

(٢) في الأصل : تشبه .

(٣) في شرح المفصل : من نحو كم وكيف .

(٤) في الأصل : ثمان . (٥) الرحمن : ٢٦ .

(٦) البقرة : ٢٥٣ . وزاد في ب هنا « تعالى » .

(٧) البقرة : ١٧٦ . (٨) الرعد : ٦ .

الثالث : المجاوزة ، كقول الشاعر ^(١) :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ
لَعَمْرُؤِ أَيِّكَ ، أَعْجَبَنِي رِضَاهَا
أي : عني . قال ابن مالك : وكذلك الواقعة بعد : خَفِي ، وتَعَدَّرَ ،
واستَحَالَ ، وَغَضِبَ ، وَأَشْبَاهَهَا .

الرابع : التعليل ، كقوله تعالى ﴿ وَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى
مَا هَدَاكُمْ ﴾ ^(٢) .

الخامس : الظرفية ، كقوله تعالى ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا
الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُذْكَرٍ سُلَيْمَانَ ﴾ ^(٣) . وتوَوَّلَت الآية على تضمين
« تلو » معنى : تتقول .

(١) الفحيف العقيلي . المغني ١٥٣ وشرح شواهد ٤١٦ وأوضح المسالك
١٣٨ : ٢ وشرح ابن عقيل ٢ : ٢١ والأزهية ٢٨٧ وأدب الكاتب ٣٩٥
وشرح المفصل ١ : ١٢٠ والكامل ٥٣٨ و ٨٢٤ والإنصاف ٦٣٠
والنواذر ١٧٦ وأمالي ابن السجري ٢ : ٢٦٩ والخصص ١٤ : ٦٥
والهمع ٢ : ٢٨ والدرر ٢ : ٢٢ والمقتضب ٢ : ٣٢٠ والخصائص ٢ : ٣١١
والخرانة ٤ : ٢٤٧ . (٢) البقرة : ١٨٥ .
(٣) البقرة : ١١٢ .

السادس : موافقة « مِنْ » ، كقوله تعالى ﴿ إِذَا (١) اِكْتَالُوا عَلَيَّ النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ . قاله بعض النحويين . والبصريون يذهبون في هذا إلى التضمين ، أي : إِذَا (٢) حَكَمُوا عَلَيَّ النَّاسِ فِي الْكَيْلِ .

السابع : موافقة الباء ، كقوله تعالى ﴿ حَقِيقٌ عَلَى الْأَلَاءِ أَقُولُ ﴾ (٣) ، أي : بِالْأَلَاءِ أَقُولُ . وقرأ أبي « بَأْنُ » ، فكانت قراءته تفسيراً لقراءة الجماعة . وقالت العرب : اركب على اسم الله ، أي : باسم الله .

الثامن : أن تكون زائدة للتعويض ، كقول الراجز (٤) :

إِنَّ الْكَرِيمَ ، وَأَيْسَكَ ، يَمْتَمِلُ
 إِنَّ لَمْ يَجِدْ ، يَوْمًا ، عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ
 قال ابن جني : أراد « من يتكل عليه » ، فحذف « عليه » ، وزاد « على » قبل « مَنْ » عوضاً (٥) . انتهى . ويحتمل أن يكون الكلام تمَّ عند

(١) المطففين : ٢٠٢ . وفي الأصل و ج : وإذا .

(٢) في الأصل و ب و ج : وإذا . (٣) الأعراف : ١٠٥ .

(٤) المغني ١٥٤ وشرح شواهده ٤١٩ والممع ٢ : ٢٢ والدرر ٢ : ١٥ .

والكتاب ١ : ٤٤٣ وأمالي ابن الشجري ٢ : ١٦٨ والخزانة ٤ : ٢٥٢ .

واللسان والتاج (عمل) والتام ٢٤٦ .

(٥) وهو قول الخليل أيضاً . انظر الكتاب ١ : ٤٤٣ .

قوله « إن لم يجد يوماً »، ثم قال : على من يتكل ، وتكون « من »
استفهامية .

قال ابن مالك : وقد تُزاد دون تمويض . واستدل ، على ذلك ،
بقول حميد بن ثور^(١) :

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَّحَ مَالِكٍ

عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْمِضَاهِ ، تَرُوقُ

زاد « على » لأن « راق » متعدية ، مثل أعجب . تقول : راقني حسنُ
الجارية . وفي الحديث^(٢) : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ » والأصل :
حلف يميناً . قيل : ولا حجة في ذلك ، لأنه يحتمل تضمين « تروق »

(١) ديوان حميد بن ثور ٤١ والأغاني ٤ : ٣٥٦ والمعدة ١ : ٢١٤ والمفني ١٥٥
وشرح شواهد ٤٢٠ وأدب الكاتب ٤١٨ والهمع ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٣
والأساس واللسان والتاج (روق) . والسرحة : شجرة الخنظل ، كنى بها
عن امرأة . والأفنان : الأنواع . مفردا فن . والمضاه : شجر عظام .
وتروق : تزيد . وبذلك تكون « على » غير زائدة .

(٢) صحيح مسلم ١٠٤ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ وسنن الترمذي
رقم ١٢٦٩ و ١٥٣٠ و ١٥٣١ و ١٥٣٢ و ٢٩٩٩ وسنن ابن ماجة الرقم
٢١٠٨ و ٢١١١ و ٢٣٢٣ . وروي « من حلف يمين » . الموطأ
الرقم ١٠٢٧ .

معنى : تُشرف ، وتضمين « حَلَفَ » معنى : جَسَرَ . وقد نص
سيبويه على أن « على » لا تزداد .

وزاد بعضهم في معاني « على » موافقة اللام ، كقوله تعالى
﴿ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١) .

وأكثر هذه المعاني إنما قال به الكوفيون ، ومن وافقهم ،
كالقتيبي . والبصريون يؤولون ذلك . والله أعلم .

كا

اعلم أن « كما » ، عند التحقيق ، كلمتان . وهما : كاف التشبيه أو
التعليل ، و « ما » . ثم إن « ما » المتصلة بالكاف قد تكون اسماً ، وقد
تكون حرفاً .

فإذا كانت اسماً فلها قسمان : الأول : أن تكون موصولة .
والثاني : أن تكون نكرة موصوفة . كقولك : الذي عندي كما عندك ،
أي . كالذي عندك ، أو كشيء عندك . فهذا المثال يحتمل الوجهين .

(١) المائة : ٥٤ .

وإذا كانت حرفاً فلها ثلاثة أقسام : مصدرية ، وكافّة ، وزائدة
ملفأة .

فالمصدرية نحو : قَتُّ كَمَا قَتَّ ، أَي : كَقِيَامِكَ . فالكاف في
ذلك جارة للمصدر المنسب ، من « ما » وصلتها .

والكافّة كقول زياد الأعجم ^(١) :

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي ، وَأَبَا حُمَيْدٍ
كَمَا النَّشْوَانُ ، وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ

أُرِيدُ هِجَاءَهُ ، وَأَخَافُ رَبِّي

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ عَبْدٌ ، لَنَسِيمٍ

وجعل بعضهم « ما » كافّة في قوله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ
رَسُولًا مِنْكُمْ ﴾ ^(٢) ، وفي قوله ﴿ وَإِذْ كُرِّهُوا كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ ^(٣) .

وممن جواز ذلك الزمخشري ^(٤) ، وابن عطية . وضمفه بعضهم ، وقال :
الأولى ، في الآيتين ونحوها ^(٥) ، أن تكون « ما » مصدرية ، لأن فيه

(١) المغني ١٩٤ وشرح شواهد ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٢) البقرة : ١٥١ .

(٣) البقرة : ١٩٨ .

(٤) الكشاف ١ : ٣٤٩ .

(٥) سقطت من الأصل .

إقرار الكاف على ما استقرّ لها، من عمل الجر .

وقد منع أبو سعيد عليّ بن مسعود الفرّخان صاحب «المستوفى» أن تكون الكاف مكفوفة بـ «ما»^(١). وردّ عليه بقوله «كما النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ». قيل: وهذا تفرّيعٌ على أن «ما» المصدرية لا تُوصل بالجملة الاسمية. أما إذا قلنا إنها توصل بها فلا تكون «ما» كافتة، بل مصدرية والكاف جارة للمصدر المنسب من «ما» وصلتها. والزائدة الملقاة كقول الشاعر^(٢):

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسِ، مَجْرُومٌ عَلَيْهِ، وَجَارِمٌ

بِجَرِّ «النَّاسِ»، أَي: كَالنَّاسِ. وَ«مَا» زَائِدَةٌ.

فهذه أقسام «كما». وليس فيها شيء يمدّ حرفاً واحداً. بل هي مركّبة، في هذه الأقسام كلها. وذكر^(٣) صاحب «رصف

(١) سقط «بما» من الأصل .

(٢) عمرو بن براقة الهمداني . المغني ٦٨ و ١٩٣ و شرح شواهد ٢٠٢ و ٥٠٠

والأمالي ٢ : ١٢٣ و شرح ابن عقيل ٢ : ٣٠ و السمط ٧٤٩ وأوضح

المسالك ٢ : ١٥٦ و الهمع ٢ : ٣٨ و الدرر ٢ : ٤٢ و ١٧٠ .

(٣) رصف الباني ٩٩ - ١٠٠ .

المباني « أن » كما « تكون تارة مركبة من كاف التشبيه، و « ما »
الموصولة أو المصدرية . فالكلام عليها هو الكلام^(١) على الكاف المفردة
في بابها . قال : وتكون « كما »^(٢) بسيطة ، وهي مقصدنا ، ولها ثلاثة
مواضع :

الاول^(٣) : أن تكون بمعنى « كي » ، فتنب ما بعدها كما
تنصب « كي » . كقولك : أكرمك كما تكرمني ، أي : كي
تكرمني . قال الشاعر^(٤) :

وطرفك إمّا جيتنا فاحبسنا

كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

أي : كي يحسبوا .

الثاني^(٥) : أن تكون بمعنى « كأن » . تقول : شتني كما أنا

(١) في الأصل : فالكلام عليها كالكلام .

(٢) في ج و رصف المباني : ما . (٣) في رصف المباني : الموضع الاول .

(٤) عمر بن أبي ربيعة ، أو جميل بثينة . ديوان عمر ١٠١ وديوان جميل ٩٠

والفتي ١٩٢ وشرح شواهد ٤٩٨ والكامل ٦١٧ ومجالس ثعاب ١٢٧

والهمع ٢ : ٦ والدرر ٢ : ٥ والخزانة ٣ : ٥٥٣ . ورواية رصف المباني

« فاصرفته » . وروى : « لكي يحسبوا » .

(٥) في رصف المباني : الموضع الثاني .

أُبغضه ، أي : كَأْتِي أُبغضه ، ومنه قول الشاعر ^(١) :

تُهَدِّدُنِي بِجُنْدِكَ ، مِنْ بَعِيدٍ

كَمَا أَنَا مِنْ خُرَاعَةٍ ، أَوْ ثَقِيفٍ

الثالث ^(٢) : أن تكون بمعنى « لعل » . تقول : لا تضرب زيداً

كما لا يضربك . ومنه قول الراجز ^(٣) :

* لَا تُشْتَمُ النَّاسَ ، كَمَا لَا تُشْتَمُ *

أي : لعلك لا تُشتم .

وهي ، في هذين الموضعين الأخيرين ، غير عاملة لفظاً ، وإن

كانت في موضع عامل ، من جهة المعنى . انتهى ما ذكره .

ولم أرَ أحداً ذكر أن « كما » تكون حرفاً بسيطاً ، غير هذا

الرجل . وليس الأمر كما ذكر . و « كما » ، في هذه المواضع الثلاثة ،

(١) رصف الباني ١٠٠ . ويروى لأحد بني نهشل :

فَدَعَيْتِي ، وَيَبَ عَيْرِي ، وَاللَّهَ مِثِّي فَمَا أَنَا مِنْ خُرَاعَةٍ ، أَوْ ثَقِيفٍ

النوادر ١١٦ . ويروى : كَأْتِي مِنْ خُرَاعَةٍ . والويب : الويل .

(٢) في رصف الباني : الموضع الثالث .

(٣) في رصف الباني « وَتَشْتَمُ النَّاسَ » . والبيت لرؤبة . ديوانه ١٨٣ والكتاب

١ : ٤٥٩ والمهمع ٢ : ٣٨ والدرر ٢ : ٤٣ والخزانة ٤ : ٢٨٢ .

مركبة من كاف التشبيه ، أو كاف^(١) التعليل ، و « ما » .
واختلف النحويون ، في وجه النصب بـ « كما » ، في قوله « كما
يحسبوا » . فقال أبو علي الفارسي : الأصل « كيما » فحذفت الياء .
ونقل عن الكوفيين . قال^(٢) ابن مالك : وهذا تكلف ، لا دليل عليه ،
ولا حاجة إليه . وذهب إلى أنها الكاف المكفوفة بـ « ما » ، دخلها
معنى التعليل ، فنصبت لشبهها بـ « كي » ، لا لأن الأصل^(٣) « كيما » .
والله أعلم .

لات

حرف نفي ، أصله « لا » ، ثم زيدت^(٤) عليها التاء كما زيدت في
« نمت » و « ربت » . هذا مذهب الجمهور . وقيل : هي مركبة من
« لا » والتاء . فلو سميت بها^(٥) حكيت .

وقال ابن أبي الربيع : « لات » أصلها « ليس » . فقلبت ياءؤها
ألفاً ، وأبدلت سيمها تاء ، كراهة أن تلبس بحرف التمني . ويقويه

(١) سقطت من الأصل .

(٢) في الأصل : وقال .

(٣) في الأصل : بكى والأصل .

(٤) في الأصل : بهذا .

(٥) في الأصل : زيد .

قول سيويوه^(١) « إن اسمها مضمرفيها » ، ولا يضم إلاً في الأفعال .
 وذهب ابن الطراوة إلى أن التاء متصلة بالحين الذي بعدها ، لا
 بها . وهو مذهب أبي عبيد . قال : ولم نجد^(٢) في كلام العرب
 « لات » . وذكر أن التاء في « الإمام »^(٤) متصلة بـ « حين » ، كتبت
 ﴿ ولاتحين مناص ﴾^(٥) . قال الزمخشري : وأما قول أبي عبيد .
 « إن التاء داخلة على حين » فلا وجه له . واستشهاده بأن التاء ملتزقة
 بـ « حين » في الإمام لا متشبث به . فكم وقعت في المصحف أشياء
 خارجة^(٧) عن قياس الخط .

قلت : وقد ورد دخول التاء على الأحيان في قول ابن عمر
 « اذهب بها تلاتن إلى أصحابك » . وقول الشاعر^(٨) :

(١) في الكتاب ١ : ٢٨ : تضمرفيها مرفوعاً .

(٢) في الأصل : ولم يوجد .

(٤) الإمام : مصحف عثمان رضي الله عنه . انظر المغني ٢٨١ والمنصف ٢ : ٥٣ .

وحاشية السوقي ١ : ٢٦٣ وحاشية الأمير ٢ : ٢٠٤ .

(٥) ص : ٣ .

(٧) في الأصل : خرجت .

(٨) جميل بثينة . ديوانه ٢٢٩ وديوان عمرو بن أمهر ٩٥٤ وسر =

نَوَيْتِي ، قَبْلَ يَوْمِ بَيْنِ ، جُمَانَا
 وَصَلِينَا ، كَمَا زَعَمْتَ ، تَلَانَا
 وقول الآخر (١) :

الْمَاطِفُونَ ، تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ
 وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمِ ؟
 وزعم بعض النحويين أن التاء في «تلان» بدل من ألف الوصل . وهو
 زعم لا يصح . وأوّلَ بعضهم «تحين» على أنه أراد : لاتَ حِينَ ،
 فحذف «لا» وأبقى التاء دالة (٢) عليها . وقيل : أراد «الماطفون»
 بهاء السكت ، ثم أثبتها (٣) وصلّأ ، وحرّكها مبدلة تاءً ، تشبيهاً
 بهاء التأنيث . وهذا بعيد جداً . وقول أبي عبيد : ولم «نجد في كلام

= الصناعة ١ : ١٨٥ والإنصاف ١١٠ والمزهر ١ : ٢٣٧ وتأويل مشكل
 القرآن ٤٠٤ واللسان (حين) و (تلن) والتاج (تلن) والمتع ٢٧٣
 والخزانة ٢ : ١٤٩ و ٤ : ١٧٦ . ونولي : أنيلي .

(١) البيت لأبي وجزة السعدي . الإنصاف ١٠٨ والمخصص ١٦ : ١١٩ ومجالس
 ثعلب ٣٧٤ وسر الصناعة ١ : ١٨٠ والأزهية ٢٧٣ والمتع ٢٧٣
 والصحاح واللسان والتاج (حين) والخزانة ٢ : ١٤٧ و ٤ : ١٠٤ .
 (٢) في الأصل : داخلة . (٣) في الأصل : أبدلها .

العرب : لات « مُعَارَضٌ يُنْقَلُ الخليل ، وسيبويه ، وغيرها من الأئمة .
واختلف النحويون في « لات » ، فقيل : لا عمل لها . ونُقل
عن الأخفش ، وما ينتصب بعدها عنده منصوب بفعل مضمر ، تقديره :
ولا أرى حينَ مناصٍ . ونقل صاحب « البسيط » عن السيرافي أنه قال
في ﴿ ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾ : هو على الفعل ، أي : ولات أراه حينَ
مناصٍ . وقيل : تعمل عمل « إن » . وهو مذهب الأخفش . وهي
عنده « لا » النافية للجنس ، زيدت عليها التاء ، و « حينَ مناصٍ »
اسمها ، والخبر محذوف ، أي : لهم ، ونحوه . وقال سيبويه ، ومن وافقه :
تعمل عمل « ليس » . وهي على هذا « لا » المشبهة بـ « ليس » ، زيدت
عليها التاء .

ولم يُسمع الجمع بين اسمها وخبرها . بل الأكثر أن يحذف
اسمها ، ويبقى خبرها . كقوله تعالى ﴿ ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾ ،
والتقدير : ليس الحينُ حينَ مناصٍ . وقد يحذف خبرها ، ويبقى
الاسم ، كقراءة بعضهم ﴿ ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾ بالرفع . والتقدير :
ولات حينَ مناصٍ حيناً لهم . وعلى قول الأخفش ، فالرفوع بعدها
مبتدأ وخبره محذوف .

وإذا وقعت «لات» قبل «هنا»، كقول الشاعر^(١) :

حَنَّتْ نَوَارُ، وَلَاتَ هَنَا حَنَّتْ

وَبَدَا السَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتْ

ففيها خلاف : ذهب الفارسي إلى أنها مهيمة ، لا اسم لها ولا خبر .
و «هنا» في موضع نصب على الظرفية ، لأنه إشارة إلى مكان .
و «حنت» مع «أن» مقدّرة قبله في موضع رفع بالابتداء ،
والتقدير : ولا هنالك حنين . وقيل : «هنا» اسم «لات» ،
و «حنت» خبرها ، على تقدير مضاف ، أي : ليس ذلك الوقت حين
حنين . وهو اختيار ابن عصفور ، وشيخه أبي على الشلوين . ورده
ابن مالك بأن «هنا» من الظروف التي لا تتصرف ، فلا تخرج عن
الظرفية ، إلا بأن تُجرّ بـ «من» أو «إلى» .

فائدة

قُرئ : ﴿ولات حين مناص﴾ بفتح التاء، وضمها، وكسرهما .

(١) شيب بن جميل التنبلي ، أو حجل بن نضلة . المقي ٦٥٥ وشرح شواهد

٩١٩ والمؤتلف والمختلف ٨٠٤ والفصل ٤٢ والهمع ١ : ١٢٦ والدرر

١ : ٥٢ و ٩٩ وشرح الحماسة للتبريزي ٣ : ٣٥ والخزاة ٢ : ١٥٦ و ٤٨٠ .

والفتح هو المشهور . والوقف عليها بالتاء عند سيويوه ، والفراء ، وابن
كيسان ، والزجاج . وبه وقف أكثر القراء . وبالهاء عند الكسائي ،
والمبرد . وبه قرأ الكسائي . وقرئ « حين مناص » بالنصب والرفع
والجر ، فالنصب والرفع تقدم توجيههما ^(١) . وأما الجر فوجهه ما حكاه
الفراء ، أن من العرب من يخفض بـ « لات » . وأنشد ^(٢) :

طَلَبُوا صَلْحَنَا ، وَلَاتَ أَوَانٍ

فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وقال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتَ : مَا وَجْه ^(٣) الكسري «أوانٍ»؟ قلتُ :

مَشْبَهَةٌ بِـ « إِذٍ » فِي قَوْلِهِ ^(٤) :

* وَأَنْتَ ، إِذٍ ، صَحِيحٌ *

(١) في الأصل : تقديماً بوجهيهما .

(٢) لأبي زيد الطائي . ديوانه ٣٠ والمغني ٢٨٢ وشرح شواهد ٦٤٠ و ٦٩٠

وشرح شذور الذهب ٢٠١ والخصائص ٢ : ٣٧٧ والمخصص ١٦ : ١١٩

وتأويل مشكل القرآن ٤٠٣ وجمع الأمثال ١ : ٤٣٣ والهمع ١ : ١٢٦

والدرر ١ : ٩٩ والإنصاف ١٠٩ وشرح المنصل ٩ : ٣٢ والمعني ٢ : ١٥٧

والخزانة ٢ : ١٥٣ .

(٣) في الأصل : فما وجه . وانظر الكشاف ٤ : ٧١ - ٧٢ .

(٤) قسم بيت لأبي ذؤيب . انظر ص ١٨٧ .

في أنه زمان قُطِعَ منه المضاف إليه ، وعُوِّضَ ^(١) التثوين ، لأنَّ
الأصل : ولات أو ان صلح . فإن قلت : فأتقول في « حين مناص » ،
والمضافُ إليه قائم ؟ قلتُ : نُزِلَ قَطْعُ المضافِ اليه من « مناص » ،
لأنَّ أصله : حين مناصِهِمْ ، منزلةً قطعته من « حين » ، لاتحاد المضاف
والمضاف اليه . وجُعِلَ تَوِينُهُ عَوْضًا من الضمير المحذوف . ثم بُني
الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن . انتهى .

وما ذكره في « لات أو ان » هو تخريج الزجاجة ، وغيره .
وفيه بُعد . وما ذكره في « لات حين مناص » أبعد . وخرَجَ الشيخ
أبو حيان هذه القراءة ، والبيت أيضاً ، على إضمار « من » ، أي : لات
من حين ، ولات من أو ان . وخرَجَ الأخفش « ولات أو ان » على
إضمار « حين » ، أي : ولات حين أو ان . فحذف « حين » ، وأبقى
« أو ان » على جره . والله سبحانه أعلم .

بب

حرف تمنّ ، تكون في الممكن والمستحيل . ولا تكون في

(١) زاد في الأصل هنا : منه .

الواجب . فلا يقال : ليت غداً يجي . وذكر بعضهم أنه يقال فيها
« لَتَّ » بالإدغام . وذكر صاحب « رصف المباني » أنه يقال
« لَوْتُ » بالواو ^(١) قليلاً ^(٢) . وهي تنصب الاسم وترفع الخبر .

وأجاز ^(٣) الفراء نصب الجزءين بها ، دون أخواتها ، وأجازه
بعض أصحابه في الأحرف الستة . وتقل بعضهم عنه أنه أجاز ذلك في
« لعلَّ » و « كأنَّ » أيضاً ، نقله عنه ابن أصبغ . وتقدم ما استدل به
من أجاز ذلك في « أنَّ » وبيان تأويله ، وأنه لا حجة فيه . ومما ورد
في ليت قول الشاعر ^(٤) :

* يا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِمَا *

وقول ^(٥) الآخر ^(٦) :

-
- (١) في الأصل : وبالواو .
(٢) رصف المباني ١٣٩ .
(٣) في الأصل : واختار .
(٤) المعراج . ديوانه ٢ : ٣٠٦ وطبقات فحول الشعراء ٦٥ والكتاب ١ : ٢٨٤
والمغني ٣١٦ والموشح ٢١٧ والممع ١ : ١٣٤ والتمام ١٦٨ والدرر ١ : ١١٢
والبجر ٤ : ٤٤٤ والخزانة ٤ : ٢٩٠ .
(٥) في الأصل : وبقول .
(٦) الرجيع : العائد المرود .

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيمَ عَلَى الْفَتَى
وَالشَّبَابَ كَانَ هُوَ الْبَدِيءُ الْأَوَّلُ

وتأول ذلك المانعون على الوجهين المتقدم ذكرهما في « أن » .

ول « لیت » أحكام أخر، مشهورة، لا حاجة إلى التطويل بها .

والله أعلم .

ليس

فعل لا يتصرف . هذا مذهب الجمهور . ودليل فعليتها اتصال
الضائر المرفوعة البارزة^(١) بها ، واتصال تاء التانيث . ووزنها « فَعَلَّ »
بكسر العين ، فخففت ، ولزم التخفيف . ولا يجوز أن تكون « فَعَلَّ »
بالفتح ، لأنه لا يخفف ، فكان يقال : لاس . ولا « فَعَمَّل » بالضم ،
إذ لو كان كذلك لزم ضم لامها ، مع ضمير المتكلم والمخاطب . وكان
قياسها كسر اللام في نحو : لَسْتُ . وقد حكاها الفراء عن بعضهم .
والأكثرُ الفتح . وسبب ذلك عدم تصرفها .

وقد سُمع فيها « لَسْتُ » بضم اللام ، وهو يدل على بنائها على

(١) في الأصل : الضائر البارزة المرفوعة .

« فَعْمَل » بضم العين كـ « هَيُّوْ زَيْدٌ » ، بمعنى : حَسُنْتَ هَيْئَتَهُ ،
فيكون في أصلها الغتان : فَعْمِلَ ، وَفَعْمَلَ .

وذهب ابن السراج ، والفارسي في أحد قوليه ، وجماعة من
أصحابه ، وابن شقير ^(١) ، إلى أنها حرف . ولهذا ذكرتها في هذا
الموضع . وقال صاحب « رصف المباني » : « ليس » ليست محضة في
الفعليّة ، ولا محضة في الحرفيّة ، ولذلك وقع فيها الخلاف ^(٢) بين
سيبويه والفارسي . فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبو علي أنها حرف ،
ثم قال : والذي ^(٣) ينبغي أن يقال فيها ، إذا وجدت بغير خاصيّة من
خواص الأفعال ، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية ، أنها حرف
لا غير ، كـ « ما » النافية . كقول الشاعر ^(٤) :

تَهْدِي كِتَابَ خُضْرًا ، لَيْسَ يَعْصِمُهَا
إِلَّا ابْتِدَارٌ ، إِلَى مَوْتٍ ، بِأَسْيَافٍ

انتهى .

(١) أحمد بن الحسن ، أبوبكر ، البغدادي ، توفي سنة ٣١٧ . بنية الوعده : ١ : ٣٠٢ .

(٢) في رصف المباني ١٤١ : في الحرفية ولا محضة في الفعلية ولذلك وقع
الخلاف فيها .

(٣) في رصف المباني ١٤١ : فالذي . (٤) رصف المباني ١٤١ .

واعلم أن « ليس » لها أربعة أقسام :

الأول : أن تكون من أخوات « كان » . فترفع الاسم ، وتنصب الخبر . وأمرها واضح .

الثاني : أن تكون من أدوات الاستثناء . ويجب نصب المستثنى بها ، [نحو : قام القوم ليس زيداً . وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم ، الناصبة للخبر . ولذلك وجب نصب المستثنى بها] ^(١) ، لأنه خبرها . واسمها ضمير ، عائد على البعض ، المفهوم من الكلام السابق ^(٢) ، عند البصريين . وقال الكوفيون : اسمها ضمير عائد على الفعل ^(٣) المفهوم من الكلام السابق . والتقدير : ليس هو ، أي : ليس فعلهم فعل زيد . فحذف المضاف . ورُدَّ بوجهين : أحدهما أن فيه دعوى ^(٤) حذف مضاف ، لم يلفظ به قط . والآخر أنه لا يصح تقديره في كل موضع ، نحو : القوم أخوتك ليس زيداً .

الثالث : أن تكون مهملة ، لا عمل لها . وذلك في نحو « ليس الطيبُ إلا المسكُ » ، عند بني تميم . فإنَّ « إلا » عندم تُبطل عمل

(٢) سقطت من الأصل .

(١) سقط من الأصل .

« ليس » ، كما تبطل عمل « ما » الحجازية . حكى ذلك عنهم أبو عمرو ابن العلاء . وله في ذلك ، مع عيسى بن عمر ، حكاية مشهورة ^(١) . وقال بعضهم : ولا يكون ذلك إلاّ على اعتقاد حرفيتها ، ولا ضمير في ليس . وتأول أبو علي قولهم « ليس الطيب إلاّ المسك » ، وزعم أنه يحتمل وجوهاً : أحدها أن يكون في « ليس » ضمير الشأن ، و « الطيب » مبتدأ ، و « المسك » خبره . ووردّ بأنه لو كان كذلك لدخلت إلاّ على الجملة . فكان يقال : ليس إلاّ ^(٢) الطيب المسك . كما قال الشاعر ^(٣) :

ألا ليس إلاّ ما قضى الله كأنّ

ولا يستطيع المرء نفماً ، ولا ضرّاً

وقد أجاب أبو علي ، عن هذا ، بأن « إلاّ » دخلت في غير موضعها ، ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّ نَظْرَ إِلاّ ظَنّاً ﴾ ^(٤) ، وقول

(١) انظر مجالس العلماء ١ والحيوان ٥ : ٣٠٩ و ٧ : ٢١٠ وطبقات النحويين

٣٨ والأماي ٣ : ٣٩ والأشباه والنظائر ٣ : ٢٣ و ١٦٥ وشرح نهج

البلاغة ٤ : ٤٢٤ .

(٢) سقطت من الأصل . (٣) الفني ٣٢٦ وشرح شواهد ٧٠٤ .

(٤) الجاثية : ٣٢ .

الشاعر^(١) :

* وما اغترَّهُ الشَّيبُ ، إلاَّ اغترَّارا *

وأجيب بأن الآية والبيت محمولان على حذف الصفة ، افهم المعنى .

قال أبو علي : والوجه الثاني أن يكون « الطيب » اسم « ليس » ،
والخبر محذوف ، و « إلاَّ المسك » بدل منه . كأنه قيل : ليس الطيب
في الوجود إلاَّ المسك . والوجه الثالث أن يكون « الطيب » اسم
« ليس » ، و « إلاَّ المسك » نعت له ، والخبر محذوف . كأنه قال^(٢) :
ليس الطيب ، الذي هو غير المسك ، طيباً في الوجود .

ولأبي نزار ، الملقب ملك النحاة^(٣) ، تخريج غريب . وهو أن
« الطيب » اسم « ليس » ، و « المسك » مبتدأ ، وخبره محذوف ،
تقديره : إلاَّ المسكُ أفخرُهُ . والجملة في موضع خبر « ليس » .

(١) عجز بيت للأعشى . وصدره :

أَحَلَّ ، لهُ ، الشَّيبُ أنْقَالَهُ

ديوانه ٨٠ والغني ٣٢٦ وشرح شواهد ٧٠٤ والخزانة ٢ : ٣٠ .

(٢) كذا .

(٣) الحسن بن صافي . ولد ببغداد ، ومات في دمشق سنة ٤٨٩ . بنية الوعاة

. ٥٠٤ : ١

والذي يبطل هذه التاويلات نقل أبي (١) عمرو أن ذلك لغة
نبي تميم .

الرابع : أن تكون حرفاً عاطفاً ، على مذهب الكوفيين . ومن
حجتهم قول الشاعر (٢) :

أَنَّ الْمَفْرَةَ ، وَالْإِلَّهَ الطَّالِبُ

وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ ، لَيْسَ الْغَالِبُ

ولم يثبت كونها عاطفة ، عند البصريين . ويؤجّه هذا البيت ، على
مذهب البصريين ، بأن يُجعل « الغالب » اسم « ليس » ، ويجعل
خبرها ضميراً متصلاً عائداً على « الأشرم » ، ثم حُذف لاتصاله . كما
تقول : الصديقُ كأنه زيدٌ ، ثم تحذف الهاء تخفيفاً . وممن نقل أنها
تكون حرفاً عاطفاً ، عند الكوفيين ، ابن بابشاذ ، والنحاس ، وابن
مالك . وحكاه ابن عصفور ، عن البغداديين .

قيل : وفي الحقيقة ليست عندهم حرف عطف ، لأنهم أضمرُوا

(١) في الأصل : أبو .

(٢) نفيل بن حبيب . سيرة ابن هشام ١ : ٥٣ والمغني ٣٢٧ وشرح شواهد
٧٠٥ . والأشرم : أبرهة الحبشي ، صاحب الفيل .

الخبر في قولهم : قام زيد ليس عمرو . وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضمير المجهول ، وأضمروا الفعل بعدها . وذلك الفعل المضمر في موضع خبر « ليس » . وهذا تحرير مذهبهم ، وهو المفهوم من كلام هشام ، وابن كيسان . وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيين .

مسألة

مذهب أكثر النحويين أن « ليس » و « ما » الحجازية مخصوصان بنفي الحال . قال ابن مالك : والصحيح أنهما نفيان الحال ، والماضي ، والمستقبل . وقد حكى سيبويه ^(١) : ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ . ومن نفيها المستقبل قول حسان ^(٢) :

فما مِثْلُهُ فِيهِمْ ، ولا كانَ قَبْلَهُ

وليسَ يَكُونُ ، الدَّهْرَ ، ما دامَ يَذْبُلُ ^(٣)

وينبغي أن يُحمل كلام الأثرين على « ما » إذالم تقترن به قرينة تخصه بأحد الأزمنة ، فيحمل إذذاك على الحال ، كما يحمل عليه الإيجاب . وقد أشار إلى ذلك الشلوبين . والله أعلم .

(١) الكتاب ١ : ٣٥ . (٢) ديوان حسان ١٩٨ . ويذبل : اسم جيل .

(٣) سقطت من ب و ج و د .

منذُ

لفظ مشترك، يكون حرف جرّ، ويكون اسماً، كما تقدم في « مذ ». والمشهور أنها حرفان، إذا انجبر ما بعدها، واسمان إذا ارتفع ما بعدها. وقيل: هما اسمان مطلقاً. وعامة العرب على الجرّ بهما، إن كان ما بعدها حالاً، نحو: منذ^(١) الساعة. وإن كان ماضياً، والكلمة « مذ »، فالرفع وقل الجرّ، أو « منذ » فالجر وقل الرفع.

وفي « النهاية »: قالوا « منذ » و « مذ » حرفان. وفي هذا نظر، إذ قالوا: أصل « مذ » « منذ ». ويلزم على قولهم أنت^(٢) « أن » المحففة من « أن » و « أن » حرفان، وأن « رُب » باعتبار لغاتها عشرة أحرف. قلت: الذي يظهر أن مرادهم أن « مذ » كان أصلها « منذ » كأختها، فحذفت نونها، وتركت أختها على أصلها؛ ألا تراهم قالوا: إن الأغلب على « مذ » الاسمية، والأغلب على « منذ » الحرفية. فلو كانت « مذ » فرع « منذ » هذه لساوتها في الحكم^(٣). [وتحقيق هذا أن « منذ » تكون اسماً، وتكون حرفاً. فإذا كانت اسماً كثر

(٢) ب وجود: إن تكون .

(١) في الأصل: مذ .

(٣) ب وجود: في هذا الحكم .

فيها حذف النون، وإذا كانت حرفاً لم تحذف منها النون إلا قليلاً^(١).
واختلف في «منذ»، فقال البصريون: بسيطة. وقال الكوفيون:
مر كسبة. ثم اختلفوا، فقال الفراء: أصلها [«من ذو»: من الجارة،
وذو الطائية. وقال غيره منهم: أصلها]^(٢) [«من إذ»: من الجارة،
وإذ الظرفية. وقال محمد بن مسعود الغزني: أصلها «من ذا»: من
الجارّة، وذا اسم إشارة. ولهم في تقرير هذه الأقوال تكلفات واهية.
والصحيح مذهب البصريين. وفيها^(٣) لغتان: ضم الميم، وهي
الفصحى. وكسرها، وهي لغة سليم.

واعلم أن «مذ» و«منذ» لهما ثلاثة أحوال:

الأول: أن يليهما اسم مرفوع نحو: ما رأيت مذ^(٤) يوم الجمعة،
أو منذ يومان. [فيها إذ ذاك اسمان]^(٥). وفي إعرابها أربعة مذاهب:
الأول: أنها مبتدآن، والزمان المرفوع بعدهما خبرها. ويقدران في
المعرفة بأول الوقت، وفي النكرة بالأمد. فإذا قلت: ما رأيت مذ يوم
الجمعة، فالتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وإذا قلت: ما رأيت

(١) سقط من الأصل. (٢) سقط من الأصل.

(٣) في الأصل: فيها. وانظر المعجم ١: ٢١٦.

(٤) في الأصل: منذ. (٥) سقط من الأصل.

مذ يومان ، فالتقدير : أمدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان . وهذا قول المبرد ،
وابن السَّرَّاجِ والفارسي . ونقله ابن مالك عن البصريين . وليس هو
قول جميعهم ^(١) .

والثاني : أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية . وهما في موضع الخبر ،
والرفوع بعدهما مبتدأ . والتقدير : بيني وبين لقائه يومان . وهو
مذهب الأخص ، والزجاج ، وطائفة من البصريين .

والثالث : أن الرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر ، وتقديره : مذ
كان يومان . وهما ظرفان مضافان إلى جملةٍ حذف صدرها . وهذا
مذهب الكوفيين . واختاره السهيلي ، وابن مالك .

والرابع : أنه خبر مبتدأ محذوف . وهو قول لبعض الكوفيين .
وتقديره : ما رأيت من الزمان الذي هو يومان . ونقله ابن يعيش ^(٢) عن
الفراء . قال : لأن « منذ » مركبة من « من » « من » « ذو » التي
معنى الذي ^(٣) ، « والذي » توصل بالابتداء والخبر .

والحال الثاني : أن يليها اسم مجرور ، نحو : ما رأيت مذ يومين .

(٢) في الأصل : لابتدأ .

(٤) في الأصل : التي .

(١) في الأصل : جمهورم .

(٣) شرح الفصل ٤ : ٩٥ .

وقول الشاعر^(١) :

فِإِ نَبِّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ ، وَعِرْفَانٍ
وَرَسْمٍ ، عَفَّتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَرْمَانٍ
وفي ذلك مذهبان : أحدهما أن « منذ » و « مذ » حرفا جرّ . وهو
الصحيح . وإليه ذهب الجمهور . ولا يجزّان إلاّ الزمان . فإن كان معرفة
ماضياً فهما بمعنى [« من » لا ابتداء الغاية . نحو : ما رأيتَه - مذ يوم
الجمعة . وإن كان معرفة حالاً فهما بمعنى [« في »^(٢) ، نحو : ما رأيتَه
منذ الليلة . وإن كان نكرة فهما بمعنى « من وإلى » ، فيدخلان على
الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهائه . نحو : ما رأيتَه مذ أربعة
أيام . والمذهب الثاني أنها ظرفان مضافان ، وهما في موضع نصب بالفعل
الذي قبلهما . وعلى هذا فهما اسمان في كل موضع .

الحال الثالث : أن يليهما^(٣) جملة . والكثير أن تكون فعلية ،

كقول الفرزدق^(٤) :

(١) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٨٩ والمعنى ٣٧٢ وشرح شواهد ٧٥٠

وأوضح المسالك ٢ : ١٤٣ والهمع ١ : ٢١٧ والدرر ١ : ١٨٦ .

(٢) سقط من الأصل . (٣) في الأصل : أن يليها .

(٤) ديوانه ٣٧٨ والمعنى ٣٧٣ وشرح شواهد ٧٥٥ .

ما زال مُذٌ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ
فَسَمَا، فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وقد تكون اسمية، كقول الشاعر^(١) :

وما زِلْتُ مُجْمُولًا عَلَيَّ ضَغِينَةٌ
وَمُضْطَلَعُ الْأَضْغَانِ، مُذٌ أَنَا يَلْفَعُ

وفي ذلك مذهبان : أحدهما أن « منذ » و « مذ » ظرفان مضافان إلى الجملة، وصرح به سيوريه . والثاني أنها مبتدآن، ويقدر زمان مضاف إلى الجملة، يكون خبراً عنها ولا يدخلان عنده، إلا على زمان ملفوظ به، أو مقدر .

والخيار أن « مذ » و « منذ » إن وليها مرفوع، أو جملة، فهما ظرفان مضافان إلى الجملة . وإن وليها مجرور فهما حرفان . وهذا اختيار ابن مالك^(٢) في « التسهيل » . وقد بيَّنته في « شرحه » . وهذا القدر كافٍ هنا . والله أعلم .

(١) الكتاب ١ : ٢٣٩ والعيني ٣ : ٣٢٤ . والمضطلع : الذي يقوى على الحمل ، أو يحمل بين أضلعه .

(٢) التسهيل ٩٤ .

منى

المشهورُ فيها أنَّها اسم من الظروف ، تكونُ شرطاً واستفهاماً .
وإنما ذكرتها هنا لأنها تكون حرف جر بمعنى « من » ، في لغة
هذيل ، كقول الشاعر ^(١) :

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ، ثُمَّ نَرَقَّعْتُ

مَتَى لُجَجٍ ، خَضِرٍ ، لِهِنَّ نَتِيحُ

أي : من لجج ^(٢) . ومن كلامهم : أخرجها متى كُعمه ، أي : من
كته . والله سبحانه أعلم .

نعم

حرف ، من حروف الجواب . وفيها ثلاث لغات : نَعَمْ ، بفتح

-
- (١) البيت لأبي ذؤيب . ديوان الهذليين ١ : ٥٢ والغني ١١١ وشرح شواهد
٣١٨ والمخاض ٢ : ٨٥ وأوضح المسالك ٢ : ١١٧ والمجموع ٢ : ٣٤
والدرر ٢ : ٣٤ والأزهية ٢٠٩ و ٢٩٤ وأمالى ابن الشجري ٢ : ٢٧٠
وأدب الكاتب ٤٠٨ والمخصص ١٤ : ٦٧ وشرح ابن عقيل ٢ : ٧ . يصف
سجياً . والتثيغ : المر السريع .
(٢) في الأصل : من لجج خضر .

العين . وَنَعِمَ ، بكسرها ، وهي لغة كنانة ، وبها قرأ الكسائي . وَنَحَمَ ،
 بإبدال عينها حاءً . حكاهما النَّضْرُ بن شميل ، وبها قرأ ابنُ مسعودٍ .
 وهي لتصديق مُخْبِرٍ ، أو إعلَامٍ مُسْتَجْبِرٍ ، أو وعدِ طالبٍ .
 فالأول كقولك « نَعَم » لمن قال : قام زيد . والثاني كقولك « نَعَم »
 لمن قال : هل جاء زيد ؟ والثالث كقولك « نعم » لمن قال : اضربْ
 زيداً . أي : نعم أضربْهُ . والنفي^(١) كالموجب . والسؤالُ عن النفي
 كالنفي . ففي الموجب والسؤال عنه تصديق الثبوت . وفي النفي والسؤال
 عنه تصديق النفي ، وتقدم الفرق بينها وبين « بَلَى » .

وزعم بعض النحويين أنَّ « نعم » تكون حرف تذكير ، لما
 بعدها . وذلك إذا وقعت صدرَ الجملة بعدها ، نحو : نعم هذه أطلالهم .
 وهذا يحتمل التأويل .

وعبارة سيبويه فيها قوله^(٢) « نَعَمٌ عِدَةٌ وَتَصْدِيقٌ »^(٣) .
 قال بعض النحويين : يعني أنها إن كان قبلها طلب فهي عِدَةٌ ، لا غير .
 وإن كان قبلها خبر فهي تصديق ، لا غير . والله أعلم .

(١) ب : والنفي .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) في الكتاب ٢ : ٣١٢ : وأما نعم فمدة وتصديق .

نَحْنُ وَهَمَاهُنَّ

إذا وقعت فصلاً . فيها خلاف ، تقدم ذكره . والله أعلم .

هَيَا

حرف نداء ، ينادى بها البعيد مسافة أو حكماً . قال الشاعر ^(١) :

هَيَا أُمَّ عَمْرِي ، هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَكُمُ

بَغِيْبَةِ أَبْصَارِ الْوَشَاةِ ، سَبِيلُ ؟

واختلف النحويون في هأها ، فقيل : هي بدل من همزة « أيا » . وهو قول ابن السكيت ، وابن الخشاب ^(٢) . وقيل : هي أصل لا بدل . وتقدم مذهب ^(٣) من قال : إن « يا » وأخواتها أسماء أفعال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



(١) المعجم ١ : ١٧٢ والدرر ١ : ١٤٨ والتاج (هيا) .

(٢) عبد الله بن أحمد ، أبو محمد . توفي سنة ٥٦٧ . بنية الوعاة ٢ : ٢٩ .

(٣) في الأصل : قول .

الباب الرابع

في الرباعي

وهو ضربان : متفق عليه ، ومختلف فيه . وجملته تسعة عشر حرفاً : إذما ، وألا ، وإلا ، وأمّا ، وإمّا ، وأنتم ، وإيتا ، وأيمن ، وحتىّ ، وحاشا ، وكانّ ، وكلاّ ، ولملّ ، ولكنّ ، ولمّا ، ولولا ، ولوما ، ومها ، وهلاّ . وأنا أذكرها على هذا الترتيب . إن شاء الله تعالى .

إزما

حرف شرط ، عند سيبويه ، تجزم فعلين مثل « إن » الشرطية . وتقدم ذكرها في أقسام « إذ » . وإنما ذكرتها في الرباعي ، وفاقاً لمن عدّها فيه ، لكونها تركّبت مع « ما » ، فصارا كأنهما كلمة واحدة .

ألاّ بفتح الهمزة والفسحة

حرف تحضيض لا عمل لها. وهي مختصة بالأفعال، كسائر
أحرف التحضيض. فلا يليها إلاّ فعل، [نحو: ألاّ فعلتَ] ^(١). أو
معمول فعل ظاهر، نحو: ألاّ زيداً ضربت. أو مضمراً، نحو: ألاّ
زيداً ضربته.

وقال بعض النحويين: يجوز مجيء الجملة ^(٢) الاسمية، بعد أدوات
التحضيض، كقول الشاعر ^(٣):

* فهلاّ نفسٌ ليلى شفيعها *

ولا حجة في هذا البيت. ويأتي بيان ذلك في «هلاّ».

قال بعضهم: و«ألاّ» يحتمل أن يكون أصلها «هلاّ»،
فأبدلت الهاء همزة. وقال بعضهم: الهاء في «هلاّ» بدل من همزة
«ألاّ»، ولا يصح العكس، لأن إبدال الهاء من الهمزة أكثر من
إبدال الهمزة من الهاء. فالحمل على الأكثر أولى.

(١) سقط من الأصل. (٢) سقطت من الأصل.

(٣) قسيم بيت ينسب إلى مجنون ليلى، وابن الدمينه، والصمة القشيري. وقامه:
ونبيئت ليلى أرسلت، بشفاعتي إليّ، فهلاّ نفس ليلى شفيعها
ديوان المجنون ١٩٥ وديوان ابن الدمينه ٢٠٦ والنقي ٧٧ و ٢٩٧ و ٣٤٠
و ٦٤٥ وشرح شواهد ٢٢١ والخزانة ١: ٤٦٣.

واعلم أن «ألا» قد تكون مركبة من «أن» الناصبة للفعل، أو المخففة، و«لا» النافية، فتعد حرفين، لا حرفاً واحداً. كقوله تعالى ﴿أَلَا تَعْبُدُونَ﴾^(١). وقد أجازوا في «أن» هذه أن تكون مصدرية ناصبة للفعل، ومخففة من الثقيلة، ومفسرة. وذلك واضح. والله أعلم.

إلا بكسر الهمزة والفتحة

حرف استثناء. هذا معناها المشهور. وقد تكون بمعنى «غير»، وبمعنى الواو عند الأخفش، والفاء، وعاطفة تشرك في الإعراب، لا في الحكم، عند الكوفيين، وزائدة عند الأصمعي، وابن جني. فهذه خمسة أقسام.

الأول: أن تكون حرف استثناء، نحو: قام القوم إلا زيداً. ولـ «إلا» هذه، التي يُستثنى بها، أحكام كثيرة. ونذكر هنا ما تدعو الحاجة إلى ذكره، في سبع^(٢) مسائل:

(٢) سقطت من الأصل.

(١) النمل: ٣١.

الأولى : في حد الاستثناء : وهو إخراج بـ «إلا» ، أو إحدى أخواتها ، تحقيقاً أو تقديراً . فالإخراج جنس ، و «بإلا» أو إحدى أخواتها «مُخْرَجٌ» للتخصيص بال نعمت ، ونحوه . والمراد بالمُخْرَجُ تحقيقاً : المتصل ، وبالمُخْرَجُ تقديراً : المنقطع ، نحو ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ، إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ ﴾^(١) . فإن «الظن» ، وإن لم يدخل في العلم ، فهو في تقدير الداخل فيه . إذ هو مستحضر بذكره ، لقيامه مقامه في كثير من المواضع . ولذلك لم يحسن استثناء الأكل والشرب بعد العلم ، إذ لا يُشعِرُ بهما ، بخلاف الظن . قال ابن السراج : إذا كان الاستثناء منقطعاً فلا بد أن يكون الكلام الذي قبل «إلا» قد دلَّ على ما يُستثنى . فتأمَّله ، فإنَّه يُدِقُّ .

الثانية : في المستثنى منه : وهو المُخْرَجُ منه ، مذكوراً كان ، نحو : قام القوم إلا زيداً ، أو متروكاً ، نحو : ما قام إلا زيدٌ ، أي : ما قام أحدٌ . وشرطه ألا يكون مجهولاً ؛ فلا يصح استثناء معلوم من مجهول ، نحو : قام رجال إلا زيداً ، ولا استثناء مجهول من مجهول ، نحو : قام رجال إلا رجلاً . لأن فائدة الاستثناء إخراج الثاني من

(١) النساء : ١٥٧ .

الأول ، لكونه لو لم يُستثنى لكان ظاهره أنه داخل فيما دخل فيه
الأول . وإذا كان المستثنى منه مجبولا لم يكن كذلك .

الثالثة : في المستثنى ، وهو المُخْرَج : وهو ضربان : متصل ،
ومتقطع . لأنه إن كان بعض الأول فهو متصل ، وإن لم يكن بمضه
فهو متقطع . قال ابن مالك : وذكرُ البعضية أولى من ذكر الجنسية ،
لأن المستثنى قد يكون بعدما هو من جنسه ، وهو متقطع ، كقولك :
قام بنوك إلا ابن زيد .

الرابعة : في مقدار المستثنى : ذهب أكثر البصريين إلى أنه
مادون النصف . فلا يجوز عندهم استثناء النصف ، ولا استثناء
الأكثر . وذهب بعضهم^(١) إلى جواز استثناء النصف . فيجيزون :
عندي عشرة إلا خمسة . وذهب الكوفيون إلى جواز استثناء
الأكثر . ووافقهم ابن مالك . والخلاف إنما هو في الاستثناء المتصل .
واستدل من أجاز استثناء النصف ، بقوله تعالى ﴿ قُمْ لِلدَّيْلِ إِلَّا
قليلًا ، نصفه ﴾^(٢) ، لأن « نصفه » بدل من « قليلًا »^(٣) ، والضمير

(٢) الزمل : ٣ .

(١) ب : بعض البصريين .

(٣) في الأصل : قليل .

عائد على « الليل ». وأطلق على النصف « قليل »، والمعنى : قم نصف الليل أو أقل أو أكثر . قاله ابن خروف . واستدل من أجاز استثناء الأكثر بقوله تعالى (١) ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ، إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ ، مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ (٢) . ومعلوم أن الغاوين أكثر . وتأول المانعون هاتين الآيتين ونحوهما . وأجمع النحويون على أن المستثنى لا يكون مساوياً للمستثنى منه ، ولا أزيد .

الخامسة : في معنى الإخراج : قل (٣) الكسائي : الإخراج من الاسم وحده . فإذا قلت : قلم القوم إلا زيداً ، فكأنك قلت : قام القوم الذين بعض منهم زيد . ولم تعرض للإخبار عن زيد بقيام ولا غيره . فيحتمل أن يكون قد قام ، وأن يكون غير قلم . وذهب الفراء إلى أن الإخراج من الفعل . فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، لم تُخرج زيداً من القوم ، وإنما أخرجت « إلا » وصفه من القوم . وذهب سيبويه إلى أن « إلا » أخرجت الاسم من الاسم ، والفعل من الفعل . إذ لم يقيم دليل على حمل الاستثناء على أحدهما دون الآخر .

(١) في الأصل : واستدل من أجاز الأكثر بقوله .

(٢) في الأصل : فقال .

(٣) الحجر : ٤٢ .

فإِذَا قُلْتِ : قام القوم إِلاَّ زيداً ، كنتَ قد استثنيت زيداً من القوم ،
وقيامته من قيامهم . وهذا هو الصحيح : والخلاف في المتصل .

السارسة : في إعراب المستثنى بـ « إِلاَّ » : اعلم أن المستثنى
بـ « إِلاَّ » له حالان : أحدهما أن يُفْرَغَ له العامل ، والآخر أن يُشغَلَ
العاملُ بغيره . ويسمى الأول التفرغ ، والثاني التمام .

وحكمه ، في التفرغ ، كحكمه لو لم يوجد « إِلاَّ » ، كقولك :
ما قام إِلاَّ زيدٌ . فـ « زيد » فاعل « قام » ، كقولك : ما قام زيد .
ولا أثر لـ « إِلاَّ » في ذلك . ولا يكون التفرغ إِلاَّ بعد نفي ، أو شبهه .
ويكون في جميع المعمولات ، إِلاَّ المصدرَ المؤكِّدَ . وأما قوله ﴿ إِن
نَظُنُّهُ إِلاَّ ظَنًّا ﴾ ^(١) فتأوَّل على حذف الصفة ، أي : إِلاَّ ظَنًّا
ضعيفاً . وقد قيل فيه غير ذلك .

وأما في التمام فله أقسام :

قسم يجب نصبه ، وهو المستثنى بعد الإيجاب ، نحو : قام القوم
إِلاَّ زيداً .

(١) الجائفة : ٣٢ .

وقسم يجوز نصبه ، وإبداله من المستثنى منه ، والإبدال أرجح .
وهو المستثنى بعد النفي وشبهه ، إذا كان متصلاً ، نحو ﴿ مَا فَعَلُواهُ
إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾^(١) .

وقسم يجوز نصبه وإبداله ، والنصب أرجح . وهو المنقطع ، إذا
وقع بعد نفي أو شبهه ، بشرط أن يصح إغناؤه عن المستثنى منه . نحو
﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ، إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾^(٢) . فهذا فيه لغتان :
لغة الحجازيين أن نصبه واجب ، ولغة بني تميم جواز نصبه وإبداله ،
ويقرؤون ﴿ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ ﴾ بالرفع . قال بعضهم : والنصب
عندم أرجح . فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعيين نصبه عند
الجميع . وهو كل استثناء منقطع ، لا يجوز فيه تفرغ ما قبل « إِلَّا »
للإسم الواقع بعدها . نحو : ما زاد إِلَّا ما نقص ، وما نفع إِلَّا ما ضر .
هذا كله حكم المستثنى ، إذا كان مؤخرًا . فإن تقدم على المستثنى
منه وجب نصبه مطلقًا . وأما نحو : مالي إِلَّا أخوك ناصرٌ ، فزود
على التفرغ ، و « ناصر » بدل . وقد اختصرت هذا الفصل ، لشهرة
أحكامه .

(١) النساء : ٦٦ .

(٢) النساء : ١٥٧ .

السابعة: في ناصب المستثنى: اعلم أن في ناصب المستثنى أقوالاً كثيرة:

أحدها أن ناصبه «إلا» . واختاره ابن مالك . قال: وهو مذهب سيبويه، والمبرد، والجرجاني . وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه، على كثير من شراح كتابه .

وثانيها أن الناصب ما قبل «إلا» من فعل أو غيره، بتعمدية «إلا» . قال ابن عصفور: وهو مذهب سيبويه، والفارسي، وجماعة . وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين .

وثالثها أن الناصب ما قبل «إلا» مستقلاً . وهو مذهب ابن خروف . واستدل على ما ذهب إليه بما فهمه من كتاب سيبويه . ورابعها أن الناصب^(١) «أستثني» مضمراً بعد «إلا» . حكاه السيرافي عن المبرد، والزجاج .

وخامسها أن الناصب «أن» مقدره بعد «إلا» . والتقدير: إلا أن زيداً لم يقم . حكاه السيرافي عن الكسائي .

(١) في الأصل: الرفع .

وسادسها أن الناصب « إن » المكسورةُ المحفّفةُ، مركّباً
منها ومن « لا » : « إلّا » . حكاها السيرافي أيضاً عن الفراء .

وسابعها : أن الناصب له مخالفته للأول . ونقل عن الكسائي .

وهذه أقوال ، أكثرها ظاهر^(١) البعد . وأظهرها الأول والثاني .

وقد بسطت الكلام عليها ، في غير هذا الكتاب . وذكر بعض المتأخرين

قولاً ثامناً ، وهو أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام . فالعامل فيه ما

قبله من الكلام ، بدليل قولهم : القوم إخوتك إلّا زيداً . وليس ههنا

فعل ، ولا ما يعمل عمله . قال : وهو مذهب سيبويه ، وهو الصحيح .

فهذا ما يتعلق بالقسم الأول من أقسام « إلّا » على سبيل

الاختصار .

القسم الثاني : التي بمعنى « غير » : اعلم أن أصل « إلّا » أن تكون

استثناء ، وأصل « غير » أن تكون صفة . وقد تحمل « إلّا » على « غير » ،

فيوصف بها ، كما حملت « غير » على « إلّا » فاستثني بها . وللموصوف

بـ « إلّا » شرطان : أحدهما أن يكون جمعاً أو شبهه ، والآخر أن

(١) في الأصل : ظاهرها .

يكون نكرة أو مُعرِّفاً بـ «أل» الجنسية، كقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١)، فإن قلت: كيف يوصف بـ «إلا» وهي حرف؟ قلت: التحقيق أن الوصف إنما هو بها وبتاليها، لا بها وحدها. ولذلك ظهر الإعراب في تاليها. ومن قال: إن «إلا» يوصف بها، فقد تجوز في العبارة. وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها لأن مجموعها يؤدي^(٢) معنى الوصف، وهو المغايرة.

واعلم أن «إلا» التي يوصف بها تفارق غيراً من وجهين: أحدهما أن موصوفها لا يُحذف وتُقام^(٣) هي مقامه؛ فلا يقال: جاءني إلا زيدٌ، بخلاف «غير». والآخر أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء؛ فلا يجوز^(٤): عندي درهم إلا جيدٌ، بخلاف «غير».

القسم الثالث: التي معنى الواو. وهذا قسم نفاه الجمهور، وأثبتته الفراء، والأخفش، وأبو عبيدة معمر بن المثنى. وجعلوا من ذلك قوله ﴿لثلاثا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾، إلا السَّيِّئِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴿٥﴾،

(٢) في الأصل: يؤدي إلى .

(٤) في الأصل و ج: فلا يصح .

(١) الأنبياء: ٢٢ .

(٣) في الأصل: وتقوم .

(٥) البقرة: ١٥٠ .

أي : ولا الذين ظلموا ، وقول الشاعر^(١) :

ما بالمدينة دارٌ ، غيرٌ واحدةٍ

دارُ الخليفة ، إلا دارُ مروان

وقول الآخر^(٢) :

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخوهُ

لعمْرُ أبيك ، إلا الفرقدان

أي : ودارُ مروان ، والفرقدان . والمعنى أنهما يفترقان . ولا حجة فيما استدلتوا به . وتأويله ظاهر .

القسم الرابع : التي هي عاطفة لا بمعنى الواو ، بل تشرك في الإعراب

(١) الفرزدق . الكتاب ١ : ٣٧٣ والمتنضب ٤ : ٤٢٥ وتوجيه أبيات مشكلة الإعراب ٢٧١ .

(٢) عمرو بن معد يكرب . ديوانه ١٨١ . ونسب إلى حضرمي بن عامر ، وسوار ابن المضرب . الكتاب ١ : ٣٧١ والمفصل ٣٢ وشرحه ٢ : ٨٩ والمعني ٧٦ وشرح شواهد ٢٦٦ والإنصاف ٢٨٦ و ٢٧١ والأزهية ١٨٢ والكامل ١٢٤٠ . والمتنضب ٤ : ٤٠٩ وحماسة البخري ٣٣٣ والمؤتلف والمختلف ٨٥ . والجمع ١ : ٢٢٩ والخزانة ٢ : ٥٢ و ٤ : ٧٩ وبجاز القرآن ١ : ١٣١ وتفسير القرطبي ٩ : ١٠١ والتبيان ٦ : ٦٩ و ٧ : ٢٣٩ وشرح اختيارات المفضل ١٥٩٩ والمتع ٥١ . والفرقدان : نجان متلازمان قريبان من القطب .

لا في الحكم . هذا القسم لم يقل به إلا الكوفيون . فإنهم يجعلون «إلا» عاطفة ، في نحو : ما قام أحد إلا زيد ، مما وقع بعد النفي وشبهه . والبصريون يعربون ذلك بدلاً ، كما سبق . ورد ثعلب قول البصريين ، بأن الأول منفي عن القيام ، والثاني مثبت له ، والبدل يكون على وفق المبدل منه ، في المعنى .

وردّ مذهب الكوفيين بأن «إلا» لو كانت عاطفة لم تباشر العامل ، في نحو : ما قام [إلا زيد] ^(١) . وأجيب ، عما قاله ثعلب ، بأن هذا من بدل البعض ، وبدل البعض الثاني فيه مخالف للأول ، في المعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : رأيتُ القومَ بعضهم ، كان قولك أولاً «رأيتُ القومَ» مجازاً ، ثم بيّنتَ من رأيتَهُ منهم .

القسم الخامس : التي هي زائدة . هذا قسم غريب ، قال به الأصمعي ، وابن جني ، في قول الشاعر ^(٢) :

(١) سقط من الأصل .

(٢) البيت لثني الرمة . ديوانه ١٧٣ والكتاب ١ : ٤٣٨ والمغني ٧٦ وشرح شواهد ٣١٩ والمفصل ١٣٠ وشرحه ٧ : ١٠٦ والإنصاف ١٥٦ والمهم ١ : ١٢٠ والدرر ١ : ٨٨ وأعلي ابن الشجري ٢ : ١٢٤ والخزانة ٤ : ٢٩ . والحراجيع : جمع حرجوج ، وهي الناقة الطويلة . والخسف : عدم اللف .

حَرَاجِيحُ ، مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً

عَلَى الْخَسْفِ ، أَوْ نَرَمِي بِهَا بَلَدًا ، قَفَرَا

أي : ما تنفك مناخة ، و «إلا» زائدة ، لأن «ما زال» وأخواتها لا تدخل «إلا» على خبرها . لأن نفيها إيجاب ، فلا وجه لدخول «إلا» . وهذا قول ضعيف ، فإن «إلا» لم تثبت زيادتها . وقد خرّج البيت على وجهين : أحدهما أن «تنفك» تامة ، وهي مطاوع «فكته» إذا خلتصه أو فصله . و «مناخة» حال . والثاني أنها ناقصة والخبر قوله «على الخسف» ، و «مناخة» حال من الضمير المستكن في الجار . وهذا قول الفراء .

ومن أغرب [ما قيل] ^(١) في «إلا» أنها قد تكون بمعنى «بعمد» . وجعل هذا القائل من ذلك قوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ ^(٢) ، وقوله ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ^(٣) ، وقوله ﴿إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ ^(٤) .

وأما «إلا» في نحو قوله تعالى ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ

(٢) البقرة : ١٥٠ .

(٤) الدخان : ٥٦ .

(١) سقط من الأصل .

(٣) النساء : ٢٢ .

في الأرضِ ، وفسادٌ كبيرٌ ﴿^(١)﴾ ، و ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ﴾ ^(٢) ، فهي مركبة من « إن » الشرطية ، و « لا » النافية . وهي حرفان ، لا حرف واحد . وأمرها واضح . والله سبحانه وتعالى أعلم .

أما بفتح الهمزة

حرف بسيط ، فيه معنى الشرط ، مؤول بـ « مهبا يكن من شيء » ، لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل شرط . ولذلك يجاب بالفاء . وقال ابن مالك وغيره : « أمّا » حرف تفصيل . وقال بعض النحويين : إنها قد ترد حيث لا تفصيل فيه ، كقولك : أمّا زيدٌ فنطلق . ولذلك قال بعضهم : هي حرف إخبار مضمّن معنى الشرط . فأذا قلت : أمّا زيد فنطلق ، فالأصل « إن أردت معرفة حال زيدٍ فزيد منطلق » ، حذف أداة الشرط وفعل الشرط ، وأُنبت « أمّا » مناب ذلك .

والجمهور يقدرّون أمّا بـ « مهبا يكن من شيء » ، كما تقدم . فأذا قلت : أمّا زيد فنطلق ، فالتقدير : مهبا يكن من شيء فزيد منطلق . فحذف فعل الشرط وأداته ، وأُقيمت « أمّا » مقامها ، فصار التقديم :

(١) الأنفال : ٣٣ .

(٢) التوبة ٤١ .

أما فزيدٌ منطلقٌ^(١) . فأُخِرتِ الفاءُ إلى الجزء الثاني ، لضرب من
إصلاح اللفظ .

قال^(٢) صاحب « رصف المباني » : ولا يلزم تكريرها ، خلافاً
لبعضهم . فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه
وبين الأول . وهذا^(٣) غير لازم . اللهم ، إن كان في اللفظي فنعم . وأما
المعنوي فلا يلزم . انتهى .

وذهب ثعلبٌ إلى أن « أمّا » جزءان ، وهي « إن » الشرطية
و « ما » ، حذف فعل الشرط بعدها ، ففتحت همزتها مع حذف الفعل ،
وكسرت مع ذكره .

ور « أمّا » أحكام : فمنها أن الفاء بعدها لازمة لا تحذف ، إلا
مع قول أغنى عنه المحكيُّ به ، كقوله تعالى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ
اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾^(٤) . أي : فيقال لهم أ ك ف ر ت م .

(١) في الأصل : أما زيدٌ فنطلق . (٢) رصف المباني ٤٧ .

(٣) في ب و رصف المباني : « هذا » بإسقاط الواو .

(٤) آل عمران : ١٠٦ .

أو في ضرورة شعرية^(١)، كقول الشاعر^(٢) :

فَأَمَّا الْقِتَالَ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

ولكن سيراً ، في عراضِ المَوَاكِبِ

قيل : أو في ندور ، كما جاء في « صحيح البخاري » : « أمّا بعدُ ما بالُ
رِجالٍ »^(٣) . أي : فما بال رجال^(٤) .

ومنها أنه لا يجوز أن يفصل بين « أمّا » والفاء بجملة ، إلا إن
كانت دعاء ، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بينها وبين « أمّا » . نحو : أمّا
اليومَ ، رحمك الله ، فالأمر كذا .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) الحارث بن خالد الخزومي . ديوانه ٤٥ والمغني ٥٨ وشرح شواهده ١٧٧
والمقتضب ٢ : ٧١ والنصف ٣ : ١١٨ وسر الصناعة ١ : ٣٦٧ وأسرار
العريضة ١٠٦ وشرح ابن عقيل ٢ : ١٤١ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٨٥
وأوضح المسالك ٣ : ٢٠٧ وشرح المفصل ٧ : ١٣٤ والهمع ٢ : ٦٧
والدرر ٢ : ٨٤ وحاشية الصبان ٤ : ٤٥ والعيني ١ : ٥٧٧ و ٤ : ٤٧٤
والخزانة ١ : ٢١٧ وشواهد التوضيح ١٣٧ . والعراض : جمع عَرْض ،
وهو الناحية .

(٣) أخرجه البخاري في ٣٤ من كتاب البيوع ، و ٧٣ من باب إذا اشترط
شروطاً في البيع لا تحل . وانظره برواية أخرى في سنن الترمذي ٦ : ٢٩٩
وصحيح مسلم ١١٤٢ وسنن ابن ماجة ٨٤٤ .

(٤) سقطت من الأصل .

ولا يلي « أمّا » فعل ، لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط . فلو
 وليها فعل لتوهّم أنه فعل الشرط ^(١) . وإنما يليها مبتدأ ، نحو : أمّا
 زيد فقائم . أو خبر ، نحو : أمّا قائم فزيد . وفي « كتاب » الصّفّار أن
 الفصل بينهما بالخبر قليل . أو مفعول مقدم ، نحو ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا
 تَقْهَرْ ﴾ ^(٢) . أو مفعول بفعل مقدر ، يفسره المذكور ، نحو : أمّا
 زيداً فأكرّمته ^(٣) . أو ظرف ، نحو : أمّا اليوم فأقوم . أو مجرور ،
 نحو ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ ^(٤) . أو حال ، نحو : أمّا
 مُسرِعاً فزيدٌ ذاهبٌ . أو مفعول له ، نحو : أمّا العِلمَ فعالمٌ . أو
 مصدر ، نحو : أمّا ضرباً فاضرب . أو شرط ، نحو ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ
 مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ ﴾ ^(٥) .

ومذهب سيبويه أن الجواب في ذلك لـ « أمّا » ، لا للشرط ،
 وحذف جواب الشرط ، لدلالة جواب « أمّا » عليه . ولذلك لزم معنى
 جواب « أمّا » عليه . وذهب الفارسي ، في أحد قوليّه ، إلى أن الجواب

(٢) الضحى : ٩ .
 (٤) الضحى : ١١ .

(١) في الأصل : شرط .
 (٣) في الأصل : فأكرّمه .
 (٥) الواقعة : ٨٨ - ٨٩ .

للشروط، وجواب « أمّا » محذوف . وقوله الآخر كذهب سيبويه .
 وذهب الأخصش إلى أن الفاء وما بعدها جواب لـ « أمّا » وللشروط
 معاً . والأصل : مهبا يكن من شيء فإن كان من المقرّبين [فَرَوْحٌ .
 ثم تقدمت « إن » والفعل الذي بعدها ، فصار التقدير : فأما إن كان
 من المقرّبين [^(١) فَفَرَوْحٌ . فالتقت فاءان ، فأغنت إحداهما عن
 الأخرى ، فصار « فروح » .

ومنها أن الفاء ، الواقعة جواباً لها ، يجوز أن يعمل ما بعدها فيما
 قبلها . وهذا متفق عليه في الجملة . واختلفوا في شرط ذلك . فذهب
 سيبويه ، والمازني ، والزجاج ، وابن السراج ، إلى اعتبار ذلك بأن يقدر
 حذف « أمّا » وحذف الفاء . فجاز أن يعمل فيه ، بعد تقدير حذفها ،
 جاز أن يعمل فيه مع ^(٢) وجودها . وما لا فلا . فلذلك منعوا : أمّا زيداً
 فإني ضاربٌ . وذهب المبرد ، وابن درستويه ، إلى أن ما بعد « إن »
 يجوز أن يعمل فيما قبل الفاء . فأجازا ^(٣) : أمّا زيداً فإني ضاربٌ .
 وقيل : يجوز ذلك في الظرف والمجرور ، نحو : أمّا اليوم فإني ذاهبٌ ،

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل : بعد .

(٣) في الأصل : فأجازوا . ب و ج : فأجاز .

[وأما في الدار فإنّ زيداً جالسٌ]^(١) . وأجاز الفراء تقديم معمول ما بعد « إن » على الفاء ، وفاقاً للمبرد . وزاد أنه أجاز ذلك في « ليت » و « لعل » وكل ما يدخل على المبتدأ .

ومنها أنها قد تبدل ميمها الأولى ياء ، فيقال « أينما » . وأنشدوا^(٢) :

رَأَتْ رَجُلًا ، أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ

فِيضْحَى ، وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَخْضَرُ

ومنها أن « أمّا » قد تعمل في الظرف^(٣) ، والحال ، والمجرور .

قيل : والتحقيق أن العمل للفعل الذي نابت عنه . فإذا قلت : أمّا علماً فاعلم ، فـ « علماً » حال ، وعاملها فعل الشرط المحذوف ، وصاحبها هو المرفوع بفعل الشرط . وفي هذه المسألة طول ، لا يليق بهذا الموضع .

ويشبهه بلفظ « أمّا » التفصيلية لفظان^(٤) آخران : أحدهما

(١) تمة من الجمع ٢ : ٦٨ .

(٢) لعمر بن أبي ربيعة . ديوانه ٩٤ والمغني ٥٧ وشرح شواهد ١٧٤ والكامل

٦٦ و ٢٥٢ و ٦١٤ و ٩٦٦ والأزهية ١٥٧ والممتع ٣٧٥ والجمع ٢ : ٦٧

والدرر ٢ : ٨٤ والخزانة ٢ : ٤٢١ و ٤ : ٥٥٢ . وعارضت : ارتفعت في

الأفق . ويضحى : يظهر للشمس . ويخضر : يؤلمه البرد في أطرافه .

(٣) في الأصل : الظروف . (٤) سقطت من الأصل .

مر كَبَّ من « أم » المنقطعة « وما » الاستفهامية ، كقوله تعالى
﴿ أَمَا إِذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(١) . والآخِر مر كَبَّ من « أن »
المصدرية « وما » التي هي عوض من « كان » ، كقول الشاعر^(٢) .

أبا خُرَاشَةَ ، أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ
فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
والله أعلم .

إمّا بكسر الهمزة

حرف من حروف المطف ، عند أكثر النحويين . هكذا تقل ابن

(١) النمل : ٨٤ .

(٢) عباس بن مرداس . ديوانه ١٢٨ والكتاب ١ : ١٤٨ والشعر والشعراء
٢٥٨ وثمار القلوب ٣٢٠ والمسلسل ٣٦ والنصف ٣ : ١١٦ والحكم ١ : ٢٥٧
والجمهرة ١ : ٣١٢ والحيوان ٥ : ٢٤ و ٦ : ٤٤٦ والمغني ٣٤ و ٦١ وشرح
شواهده ١١٦ و ١٧٩ والأزهية ١٥٦ وأمالى ابن السجري ٢ : ٣٥٠
و ١ : ٣٤ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٥٦ وشرح المفصل ٢ : ٩٩ و ٨ : ١٣٢
والفصول والغايات ٣٤٦ والخصائص ٢ : ٣٨١ وشرح شذور الذهب ١٨٦
ومعجم الأدباء ١٩ : ١٤٦ والهمع ١ : ١٢٣ والمرر ١ : ١٩٢ واليسيني
٤ : ١٣٤ والخزانة ٢ : ٨٠ و ٤ : ٤٢١ . و يروى : أَمَا كُنْتَ ذَا نَفَرٍ .
الاشتقاق ٣١٣ . والضبع : السنة المجدبة .

مالك عنهم. وتقل عن يونس، وأبي علي، وابن كيسان، أنها ليست بماطفة. قال: وبه أقول، تخلصاً من دخول عاطف على عاطف، ولأن وقوعها^(١) بعد الواو، مسبوقاً بمثلها، شبيهٌ بوقوع «لا» بعد الواو مسبوقاً بمثلها، في مثل: لا زيد ولا عمرو فيها. و«لا» هذه غير عاطفة، بإجماع. فلتكن «إمّا» كذلك.

وتقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أن «إمّا» ليست بماطفة، وإنما أوردوها في حروف العطف، لمصاحبتها لها. قلت: عند سيويه «إمّا»^(٢) من حروف للعطف، فجعل^(٣) بعضهم كلامه على ظاهره، وقال: الواو رابطة بين «إمّا» الأولى و«إمّا» الثانية. واستدل الرماني، على أنها عاطفة، بأن الواو للجمع، وليست هنا كذلك، لأننا نجد الكلام لأحد الشيثين، فعلم أن العطف لـ «إمّا». وقال بعض المتأخرين: الواو عطفت «إمّا» الثانية على «إمّا» الأولى، و«إمّا» الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد الأولى. وتأويل^(٤) بعضهم كلام سيويه بأن «إمّا»^(٥) لما كانت صاحبة المعنى،

(٢) في الأصل: وإما.

(٤) في الأصل: وقال.

(١) في الأصل: دخولها.

(٣) في الأصل: فجعل.

(٥) في النسخ: الواو.

ومخرجة الواو عن الجمع، والتابعُ يليها، سماها عاطفة مجازاً .

وهذا الخلاف إنَّما هو في « إِمَّا » الثانية، في نحو: قام إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو . ولا خلاف في أن الأولى غير عاطفة، لأنها بين الفعل ومرفوعه . وذلك واضح .

ويتعلق بـ « إِمَّا » مسائل :

الأولى : في معناها، وهي خمسة : الشك نحو : قام إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو . والإيهام نحو ﴿ وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ ، إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) . والتخيير نحو ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ ^(٢) . والإباحة نحو : جالس إِمَّا الحسن وإِمَّا ابن سيرين . والتفصيل نحو ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ ^(٣) .

وتقدم الفرق بين الشك والإيهام، وبين التخيير والإباحة، في « أو » . و « إِمَّا » في ذلك مثل « أو » . وزاد بعضهم - « أو » و « إِمَّا » معنى سادساً . وهو أن تكونا لإيجاب أحد الشئتين، في وقت دون

(٢) الكهف : ٨٦ .

(١) التوبة : ١٠٦ .

(٣) الدهر : ٣ .

وقت . نحو قولك للشجاع: إنما أنت إما طعنٌ وإما ضربٌ .

الثانية: في الفرق بين «أو» و«إمّا». والفرق بينهما من ثلاثة أوجه. الأول: أن «أو» قد تكون بمعنى الواو ومعنى «بل»، عند بعضهم، كما تقدم. و«إمّا» لا تكون كذلك. والثاني: أن «إمّا» لا بد من تكرارها، في الغالب، بخلاف «أو»، فإنها لا تُكْرَر. والثالث: أن الكلام مع «إمّا» مبني من أوله على ما جيء بها لأجله، من شك وغيره، بخلاف «أو» فإن الكلام معها قد يفتح^(١) على الجزم، ثم يطرأ الشك أو غيره. ولهذا وجب تكرار «إمّا»^(٢) في غير ندور.

الثالثة: قد يستغنى عن الثانية بـ«أو». كقراءة من قرأ ﴿وإنا أو إيتاكم لإمّا على هُدًى، أو في ضلالٍ مبينٍ﴾^(٣). وهو في الشعر كثير، كقول الشاعر^(٤):

وقد شَفَنِي أَنْ لَا يَزَالُ يَرُوعُنِي

خَيَالُكَ، إِمَّا طَارِقًا، أَوْ مُغَادِيًا

(١) سقط «قد يفتح» من الأصل. (٢) في الأصل: تكرارها.

(٣) سبأ: ٢٤. (٤) الأخطل. الجمع ٢: ١٣٥ والدرر ٢: ١٨٦.

وقد يستغنى عنها أيضاً بـ « إن » الشرطية ، مع « لا » النافية ، كقول الشاعر^(١) :

فإِمْسًا أَنْ تُكُونَ أَخِي ، بِصِدْقِ
فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي ، مِنْ سَمِينِي
وإِلَّا فَاطِرِ حَنِي ، وَاتَّخِذْ نِي

عَدُوًّا ، أَنْتَقِيكَ ، وَتَتَّقِينِي

ونص النحاس^(٢) على أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرار .
وأجاز الفراء إلا تكرر ، وأن تجرى مجرى « أو » . وقال الفراء :
يقولون : عبد الله يقوم وإمّا يقعد .

وقال ابن مالك : وقد يُستغنى عن الأولى بالثانية ، كقول الشاعر^(٣) :

-
- (١) المنقب العسدي . ديوانه ٢١١ - ٢١٢ والمغني ٦٣ وشرح شواهد ١٩٠
وحاشية الصبان ٣ : ١١٠ والأزهية ١٥٠ والمقرب ١ : ٢٣٢ والوحشيات
١٢٥ وشرح اختيارات الفضل ١٢٦٦ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٣٤٤
والهمع ٢ : ١٣٥ والدرر ٢ : ١٨٥ والحامسة البصرية ١ : ٤٠ والخزانة
١٢٩ : ٣ و ٣٤٩ : ٤ و ٤٢٩ . وفي الأصل : « أخي بنصح » .
ج : « بحق » . (٢) في الأصل : ابن النحاس .
(٣) الفرزدق . ديوانه ٦١٨ والمغني ٦٣ . ونسب في شرح شواهد =

تُهَاضُ بُدَارِ، قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا
وَإِمَّا بِأَمْوَاتِ أَلَمَّ خِيَالُهَا
أي «إما بدار»، فحذف. وربما استُغْنِي عن واو^(١) «وإمّا»، كقول
الشاعر^(٢):

يَا لَيْتَمَا أُمَّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا
إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ، إِمَّا إِلَى نَارٍ
وهو نادر.

الرابعة: اختلف في «إمّا» هذه. فقيل: بسيطة^(٣). واختاره

= المغني ١٩٣ إلى ذي الرمة. انظر ديوانه ٦٧٢ والمقرب ١: ٢٣٢ ومعاني
القرآن ١: ٣٩٠ وشرح المفصل ٨: ١٠٢ وحاشية الصبان ٣: ١١٠
وأما ابن الشجري ٢: ٣٤٥ والهمع ٢: ١٣٥ والدرر ٢: ١٨٣ والخزانة
٤: ٤٢٨. وتهاض: تكسر بعد جبر.

(١) في الأصل: الواو.

(٢) سعد بن قرط. المغني ٦٢ وشرح شواهد ٦٧ والهمع ٢: ١٣٥ والدرر
٢: ١٨٢ وشرح الحماسة للتبريزي ٤: ٣٥٤ وعيون الأخبار ٣: ٢٢٩
واللسان والتاج (أما). ونسب إلى الأحوص. ديوانه ٢٢١ والصحاح
(أما) والميني ٤: ١٥٣ والبحر ٥: ١٣ والخزانة ٤: ٤٣١ وحاشية
الصبان ٣: ١٠٩. وشالت نعامتها: ارتفعت جنازتها.

(٣) في الأصل: هي بسيطة.

الشيخ أبو حيان، لأن الأصل البساطة. وقيل: هي مركبة من «إن» و «ما». وهو مذهب سيويه. والدليل عليه اقتصارهم على «إن» في الضرورة، كقول الشاعر^(١):

وقد كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ، فَكَذَبَتْهَا

فَإِنْ جَزَعًا، وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ

أي: فإمّا جزعًا، وإمّا إجمال صبر [٢]. فحذفت^(٣) «ما» اكتفي بـ «إن». وأجيب بأنه يحتمل أن تكون «إن» في البيت رطية حذفت جوابها. والتقدير: فإن كنت ذا جزع فاجزع^(٤)، إن كنت مجمل صبر فاصبر.

وعلى القول بالتركيب قالوا: قد تُحذف «إمّا» الأولى،

تحذف «ما» من الثانية، كقول الشاعر^(٥):

سَقَّتْهُ الرُّوَاعِدُ، مِنْ صَيْفٍ

وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَمْدَمَا

-
- (١) دريد بن الصمة. انظر ص ٢١٢. (٢) سقط من الأصل.
(٣) في الأصل: فحذف.
(٤) في الأصل: فلا تجزع.
(٥) النمر بن توبل. انظر ص ٢١٢.

أي : إمّا من صَيَّفٍ ، وإمّا من خريفٍ . على ذلك أنشده سيبويه^(١) .
 وذهب الأصمعي ، والمبرد ، إلى أنّ « إن » في البيت شرطية ، والفاء فاء
 الجواب ، والتقدير : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرّيّ ، وذهب
 أبو عبيدة إلى أنّ « إن » زائدة ، والتقدير : من صَيَّفٍ ومن خريف .
 الخامسة : في « إمّا » أربع لغات : كسر الهمزة ، وفتحها ،
 وإبدال ميمها الأولى ياء مع الكسر ، والفتح . وفتح همزتها لغة قيس
 وتميم وأسَد . وبالإبدال أنشدوا^(٢) :

لا تُفْسِدُوا آبَا لَكُمْ

إِنَّمَا لَنَا ، إِنَّمَا لَكُمْ

السادسة : ذهب الكسائي إلى أنّ « إمّا » قد تكون جحدًا .
 تقول : إمّا زيدٌ قائمٌ . تريد : إن زيد قائم . و « ما » صلة .

وتشتبه بلفظ « إمّا » المقدمة « إمّا » المركّبة من « إن »
 الشرطية و « ما » الزائدة . نحو ﴿ وإمّا تخافن من قوم خيانة ﴾

(١) الكتاب ١ : ١٣٥ .

(٢) الممع ٢ : ١٣٥ والدرر ٢ : ١٨٢ والخزانة ٤ : ٤٣٢ . والآبال : جمع إبل .

فانسد إليهم ﴿١﴾ . وهي ظاهرة . والله سبحانه أعلم .

أنتم

إذا وقع فصلاً . فيه خلاف تقدم ذكره في نظائره .

إيتا في إيتاك وأقواته

للنحويين فيها مذاهب :

الأول : أن «إيتا» اسم مضمّر ، ولواحقه - أعني الياء ، والكاف ،
والهاء - حروف تبيّن أحوال الضمير ، من تكلم ، وخطاب ، وغيبة .
وهو مذهب سيويه ، واختاره الفارسي ، وابن جني . ونسبه صاحب
«البديع» إلى الأخفش (٢) .

الثاني : أن «إيتا» اسم مضمّر ، ولواحقه ضمائر . وهو مضاف
إليها . ولا يُعلم ضمير أضيف ، غيره . وهذا مذهب الخليل ، والملازني .
واختاره ابن مالك ، ونسبه إليهما ، وإلى الأخفش .

الثالث : أن «إيتا» اسم ظاهر مبهم ، ولواحقه ضمائر مجرورة

(١) الأفعال : ٥٨ .

(٢) في النسخ : سيويه . وانظر المعجم ١ : ١٦ وشرح الفصل ٣ : ٩٨-١٠٠ .

بإضافته إليها . وهو مذهب الزجاج .

الرابع : أن « إِيَاك » بكماله اسم واحد مضمّر . ونسب للكوفيين .

الخامس : أن « إِيَاك » بكماله اسم واحد ، ظاهر مبهم . حكاه

بعضهم . وهو غريب .

السادس : أن « إِيَا » دعامة ، تعتمد عليها اللواحق ، لتُفصل عن

المتصل . وهو مذهب الفراء . ولم يصرّحوا بأن هذه الدعامة ، عند

الفراء ، اسم أو حرف . ولكنهم ردّوا عليه بما يدلّ على أنها اسم . فإنهم

قالوا : إنّ جملَ « إِيَا » دعامة فاسد ، لأن الاسم لا يسوغ أن يكون

دعامة . وصرح صاحب « رصف المباني » بأن « إِيَا » حرف . قال (١) :

لأنه لا معنى له في نفسه . وإنما معناه في غيره ، كسائر الحروف (٢) .

ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمّر المتصل .

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة ، في غير هذا الكتاب .

وإنما ذكرت « إِيَا » هنا ، لأجل القول بحرفيّتها .

وعلى هذه الأقوال كلها فليست مشتقة . وذهب أبو عبيدة إلى

(٢) في الأصل : كسائر حروف .

(١) رصف المباني ٦٥ .

أنه مشتق . وهو ضعيف . قالوا : ولم يكن أبو عبيدة يُحسن النحو^(١) ،
وإن كان إماماً في اللغة وأيام العرب . وعلى القول بالاشتقاق فإن أي
شيء اشتق ؟ فيه أقوال^(٢) ، لا نطول بذكرها . والله أعلم .

أَيُّ الْمَفْعَلِ فِي الْقِسْمِ

ذهب الزجاج ، والرماني ، إلى أنه حرف جر . وشذأ في ذلك .
وذهب الجمهور إلى أنه اسم ، ثم اختلفوا .

فقال سيبويه ، والبصريون : إنه اسم مفرد ، همزته همزة وصل
مفتوحة ، كهزمة لام التعريف . وهو مشتق من الأيمن . وقد حكى
كسر همزته .

وقال الكوفيون : هو جمع « أيمن » . واعتذروا عن وصل همزته ،
بكثرة الاستعمال . على أن أبا الحسن قد حكى قطعها . وقوله في ذلك
ضعيف ، لثلاثة أوجه : الأول : أن هذا همزته همزة وصل و « أيمن »

(١) ب و د : العربية .

(٢) انظر المجموع ١ : ٦١ ورسالة الملائكة ٧٠ - ١٠٢ .

الذي هو جمع «يمين» همزته همزة قطع، كقول زهير^(١):

فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ، مِئْسًا، وَمِنْكُمْ
بِمُقْسَمَةٍ، تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ

والظاهر أنه غيره، ولا عدول عن الظاهر بلا دليل. الثاني: من العرب من يكسر همزته، في الابتداء. وهمزة الجمع لا تكسر. الثالث: أن من العرب من يفتح ميمه، فيكون على وزن «افعل». ولا يوجد ذلك في الجوع. وذكر بعضهم وجهًا رابعًا. وهو أنه لو كان جمع «يمين» لجاز فيه من الإعراب ما جاز في مفرده، من النصب، والرفع. واعترض بأنهم قد يخصّون بعض الألفاظ بأحكام. واحتج الكوفيون بأن همزته مفتوحة^(٢)، وهمزة الوصل في الأسماء لا تكون مفتوحة. وبأن «أفعل» بناء جمع، ولا يوجد في الآحاد.

وقال الشلوبين: «أيمن» مُغَيَّرٌ كـ «أمرى» و «أبن» .
فلا يُطالَبُ بوزنه، كما لا يطالب بوزن «أمرى». إذ ليس في الكلام

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ١٣٧ والأزهية ٤ وشرح المفصل ٨ : ٣٦ .
والمقسمة : موضع القسم . وأراد به مكة حيث تنحر البدن وتسيل الدماء .
(٢) سقطت من الأصل .

مثله . قال ابن طاهر : وهو مغيّر عند سيبويه من « يمين » . وقال غيره : هو مغيّر من « فَعَلَّ » اسمٍ مشتقٍ من اليمين ، كـ « امرئ » مغيّر من « مرء » . وقال الأخفش : إن سميت بـ « ايمن » ، ثم صغرت ، قلت : يُمَيِّنُ . قال ابن خروف : وهو قول (١) صحيح .
ويتعلق بـ « ايمن » مسألتان :

الأولى في حكمه . وهو اسم ، يلزمه الرفع بالابتداء (٢) . وأجاز ابن درستويه جرته بواو القسم ، نحو : وايمن الله . وقد تدخل عليه لام الابتداء . ويلزم الإضافة إلى اسم الله تعالى . وقد أضيف إلى الكعبة ، في قولهم : ايمن الكعبة . وإلى الكاف ، في قول عروة بن الزبير (٣) : « لَيْمُنُكَ لئن ابتليت (٤) لقد عافيت » . وإلى « الذي » ، كقول النبي ﷺ « ويم (٥) السدي نفس محمد بيده » . وقد أضيف إلى

(١) سقطت من الأصل .

(٢) في الأصل : في الابتداء .

(٣) حاشية الدماميني ١ : ٢١٢ والمجمع ٢ : ٤٠ واللسان والتاج (يمن) والفائق

٤ : ١٢٩ . وقد قال ذلك حين أصيب بداء في رجلة ، وقطعت رجله فلم

يتحرك . (٤) الرواية : لئن كنت ابتليت .

(٥) في حاشية الدماميني ١ : ٢١٢ : لَيْمُنُ . وفي المجمع ٢ : ٤٠ : وأيم .

غير ذلك في الشعر؛ أنشد الكسائي^(١) :

* لَيْمُنْ أَيْهِمْ لَبْسَ الْعِذْرَةِ اعْتَدَرُوا *

الثانية في لغاتها. وهي عشرون لغة : اِيْمُنُ ، بفتح الهمزة وضم الميم . وهي المشهورة . واِيْمُنُ ، بكسر الهمزة وضم الميم . واِيْمَنُ ، بفتح الهمزة وفتح الميم . واِيْمُ ، بفتح الهمزة وحذف النون . واِيْمُ ، بكسر الهمزة وحذف النون . والميم مضومة فيها . وضم الميم في هاتين اللغتين علامة رفع . وامُ^(٢) ، بكسر الهمزة وضم الميم . وحكى بعضهم « ام الله » بضم^(٣) الميم ، وفتحها ، وكسرها ، ثلاث لغات . و« ام الله » بفتح الهمزة وضم الميم ، أو كسرها ، أو فتحها . ثلاث لغات . ومُنُ ، بضم الميم والنون ، أو فتحها ، أو كسرها . و« م الله » بضم مضومة ، أو مفتوحة ، أو مكسورة . و« هَمِيمُ الله » بإبدال همزة « ايم » هاء . و« ايم الله » بهمزة مكسورة وميم مكسورة أيضاً . وكسرة الميم عند الأخفش بحرف

(١) في الأصل : وقد أضيف إلى ذلك في شعر . وانظر الدرر ٢ : ٤٤ .

والمصراع في حاشية اللامبيني ١ : ٢١٢ والهمع ٢ : ٤٠ والدرر ٢ : ٤٤ .

(٢) في الأصل : علامة الرفع . وايم .

(٣) ب و ج : وحكى بعضهم في ام الله ضم .

قسم مقدر. وقيل: هو مبني. وهذه كلمة كثرت لغاتها، لكثرة استعمال العرب لها. والله أعلم.

حتى

حرف، له عند البصريين ثلاثة أقسام: يكون حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء. وزاد الكوفيون قسمًا رابعًا، وهو أن يكون حرف نصب، ينصب الفعل المضارع. وزاد بعض النحويين قسمًا خامسًا، وهو أن يكون بمعنى الفاء. ولا بد من بيان هذه الأقسام واحدًا واحدًا.

الأول: «حتى» الجارة. ومعناها انتهاء الغاية. ومذهب البصريين أنها جارة بنفسها. وقال الفراء: تخفص، لنيابتها عن «إلى». وربما أظهروا «إلى» بعدها. قالوا: جاء الخبرُ حتىَّ إلينا. جمعوا بينهما على تقدير إغناء أحدهما. وجرورُها إمَّا^(١) اسم صريح، نحو ﴿حتىَّ حينٍ﴾^(٢)، أو مصدر مؤول من «أن» والفعل المضارع، نحو

(١) سقطت من الأصل.

(٢) يوسف: ٣٥، والمؤمنون: ٢٥ و٥٤، والصفات: ١٧٤ و١٧٨، والذاريات: ٤٣.

﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾^(١) ، لأن التقدير : حتى أن يقول .

هذا مذهب البصريين . وزاد ابن مالك ، في أقسام مجرورها ،
أن يكون مصدراً مؤولاً من « أن » وفعل ماض ، نحو ﴿ حَتَّى عَفَوْا
وقالوا ﴾^(٢) . قال الشيخ أبو حيان : ووهيمَ في هذا ، لأن « حَتَّى »
هنا^(٣) ابتدائية ، و « أن » غير مضمرة بعدها .

ولمجورها شرطان :

الأول : أن يكون ظاهراً ، فلا تجرّ الضمير . هذا مذهب سيبويه ،
وجمهور البصريين . وأجازوه الكوفيون ، والمبرد ، كقول الشاعر^(٤) :

(١) البقرة : ٢١٤ . (٢) الأعراف : ٩٥ .

(٣) في الأصل : ووهيم في ذلك لأن حتى هنا .

(٤) شرح ابن عقيل ٢ : ١١ وشرح الكافية ٢ : ٣٢٦ والممع ٢ : ٢٣ والدرر

٢ : ١٦ والعيني ٣ : ٢٦٥ والخزانة ٤ : ١٤٠ - ١٤١ . ويروى : لا يلقاه

فأس . ويروى أيضاً : لا يلقى أناس... يابن أبي زياد . وقد استشكله أبو حيان

في شرح التسهيل . وقال : « وانهاء النامية في حثاك لا أفهمه . ولا أدري

ما عنى بحتاك . فلعل هذا البيت مصنوع » . قلت : إن صح البيت ف « حتى »

فيه استثنائية . وفي حاشية الأصل : « ومنه قوله :

أَتَتْ ، حَتَّكَ ، تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ

تُرَجِّي ، مِنْكَ ، أَذْهَابُ تَخِيبٍ . =

فلا ، والله ، لا يُلفِي أناسٌ
فتى ، حتاك ، يان أبي يزيد

وهذا عند البصريين ضرورة .

والثاني: أن يكون آخر جزء ، أو ملاقي آخر جزء . فمثال
كونه آخر جزء : أكلت السمكة حتى رأسها . ومثال كونه ملاقي
آخر جزء : سرت النهار حتى الليل . ولو قلت « أكلت السمكة
حتى نصفها ، أو ثلثها » لم يجز . قال الزمخشري : لأن الفعل المتعدي بها
الغرض فيه أن يتقضي شيئاً فشيئاً ، حتى يأتي عليه .

وقال ابن مالك : هذا لا يلزم . واستدل بقول الشاعر (١) :

عَيَّنَتْ لَيْلَةً ، فَمَا زِلْتُ حَتَّى

نِصْفِهَا رَاجِعاً ، فَعُدْتُ يَوْسَا

قال الشيخ أبو حيان : ولا حجة في هذا البيت ، لأنه لم يبين أن « حتى »

= والبيت في المغني ١٣١ وشرح شواهد ٣٧٠ والممع ٢ : ٢٣ والدرر ٢ : ١٦

والخزانة ٤ : ١٤١ .

(١) المغني ١٣٢ وشرح شواهد ٣٧٠ وحاشية الدماميني ١ : ٢٥٤ والممع

٢ : ٢٣ والدرر ٣ : ١٥ والمغني ٣ : ٢٦٧ .

ما يكون ما^(١) بعدها جزءاً منه^(٢)، ولا ملائياً لآخر جزء منه. فلو صرح، في الجملة، بذكر الليلة، فقال «فما زلت راجياً وصلها تلك الليلة حتى نصفها» كان حجة.

واختلف في المجرور بـ «حتى»: هل يدخل فيما قبلها أو لا؟ فذهب المبرد، وابن السراج، وأبو علي، وأكثر المتأخرين، إلى أنه داخل. وقال ابن مالك: «حتى» لانتها العمل بمجرورها، أو عنده^(٣). يعني أنه^(٤) يحتمل أن يكون داخلياً فيما قبلها، أو غير داخل، فإذا قلت: ضربت القوم حتى زيد، فـ «زيد» يجوز أن يكون مضروباً، انتهى الضرب به. ويجوز أن يكون غير مضروب، انتهى الضرب عنده. وذكر أن سيبويه والفرّاء أشارا إلى ذلك. وحكى عن ثعاب أن «حتى» للغاية، والغاية تدخل وتخرج. يقال: ضربت القوم حتى زيد. فيكون مرة مضروباً، ومرة غير مضروب. وحكى^(٥) في «الإفصاح» عن الفرّاء، والرمثاني، أنهما قالوا: يدخل^(٦) ما لم يكن

(١) سقطت من الأصل و د .

(٢) في الأصل و ج : له . وانظر الهمع ٢ : ٢٣ .

(٣) التسهيل ١٤٦ . (٤) سقطت من الأصل و ج .

(٥) أي : ابن هشام الخضراوي . (٦) ب : قال لا يدخل .

غير جزء، نحو: إنه لينام الليلَ حتّى الصباح. قال: وصرّح سيبويه بأن ما بعدها داخل فيما قبلها، ولا بدّ. لكنّه مثل بما هو بعض.

فإن قلت: «حتّى» و«إلى» كلاهما لانهاء الغاية، فهل بينهما فرق؟ قلتُ: بينهما فروق: الأول: أن مجرور «إلى» يكون ظاهراً وضميراً، بخلاف «حتّى» فإن مجرورها لا يكون ضميراً. الثاني: أن مجرور «إلى» لا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء. تقول: أكلت السمكة إلى نصفها. بخلاف «حتّى». الثالث: أن أكثر المحققين على أن «إلى» لا يدخل ما بعدها فيما قبلها، بخلاف «حتّى».

القسم الثاني: «حتّى» العاطفة، نحو: قدم^(١) الحُجّاج حتّى المشاة، ورأيت الحُجّاج حتّى المشاة، ومررت بالحُجّاج حتّى المشاة. فهذه حرف عطف، تُشرك في الإعراب والحكم. وقد روى سيبويه، وغيره من أئمة البصريين، العطف بها. وخالف الكوفيون، فقالوا: «حتّى» ليست بعاطفة. ويعربون ما بعدها، على إضمار عامل.

(١) في الأصل: قد قدم.

والمعطوف بـ « حتى » شرطان :

الأول : أن يكون بعض ما قبلها ، أو كبعضه . فمثال كونه بعضاً : قدم الحُجَّاج حتى المشاةُ . ومثال كونه كبعض : قدم الصيَّادون حتى كلابهم . وقد يكون مبايناً ، فتقدر بعضيته بالتأويل ، كقول الشاعر (١) :

ألقى الصَّحيفةَ ، كي يُخفِّفَ رَحْلَهُ

والزَّادَ ، حتى نَعْلَهُ ألقاها

لأن المعنى : ألقى ما يُثقله حتى نعله . ولا يكون إلاّ واحداً من جمع ، نحو : مات الناسُ حتى خيارهم . أو جزءاً من أجزاءه ، نحو : أكلتُ السمكةَ حتى رأسها . فلو قلتُ « ضربتُ الرجلينِ حتى أفضلهما » لم يجز ، لأنه ليس جزءاً (٢) من أجزاء المعطوف ، ولا واحداً من جمع .

(١) مروان بن سعيد النحوي . الكتاب ١ : ٥٠ والموجز ٥٧ والمغني ١٣٢ وشرح شواهد ٣٧٠ وشرح المفصل ٨ : ١٩ والهمع ٢ : ٢٤ والدرر ٢ : ١٦ - ١٧ ومعجم الأدباء ١٩ : ١٤٦ والمغني ٤ : ١٣٤ والخزانة ١ : ٤٤٥ و ٤ : ١٤٠ . والبيت في قصة التمس وفراره من عمرو بن هند .
(٢) سقطت من الأصل .

قلت : هذا الشرط ذكره النحويون ، في باب العطف ، ولم أرم ذكره في باب الجر ، إلا ابن مالك فإنه قال : ومجرورها ، يعني « حتى » ، إما بمعنى لما قبلها ، من مفهم جمع إفعالاً ماضياً ، أو غير صريح ، وإما بمعنى (١) . قال : عنيت (٢) بالصريح كونه بلفظ موضوع للجمعية ، فيدخل في ذلك الجمع الاصطلاحي واللغوي ، كرجال وقوم . وعنيت بغير الصريح ما دل على الجمعية ، بلفظ غير موضوع لها ، كقوله تعالى ﴿ لَيْسَ جُنَّةٌ حَتَّى حِينَ ﴾ (٣) . فإن مجرور « حتى » فيه منتهى (٤) لأحيان (٥) ، مفهومة ، غير مصرح بذكرها . انتهى ما ذكره . وعندني فيه نظر . فإن (٦) المجرور بـ « حتى » قد يكون ملاقياً لآخر جزءه . نحو : سرت النهار حتى الليل . الثاني : أن يكون غاية لما قبلها ، في زيادة ، أو نقص . والزيادة تشمل القوة والتعظيم . والنقص يشمل الضعف والتحقير . وقد اجتمعت الزيادة والنقص ، في قول الشاعر (٧) :

- (١) التسهيل ١٤٦ .
(٢) ب : وعنيت .
(٣) يوسف : ٣٥ .
(٤) في الأصل : منته .
(٥) ب و د : لأبي حيان .
(٦) في الأصل : لأن .
(٧) المغني ١٣٦ وشرح شواهد ٣٧٣ والممع ٢ : ١٣٦ والدرر ٢ : ١٨٨ =

قَهَرْنَاكُمْ ، حَتَّى الكُفَاةَ ، فَأُوْنَكُمْ
لَتَخْشَوْنَنَا ، حَتَّى بَدِينَا ، الْأَصَاغِرَا

فإن قلتَ : ما الفرق بين « حَتَّى » الجارّة و « حَتَّى » العاطفة؟
قلتُ : الفرق بينهما من أوجه :

الأول : أن^(١) العاطفة يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها . وأما
الجارّة فقد يدخل وقد لا يدخل ، كما سبق . فالذي بعد العاطفة يكون
الانتهاء به . والذي بعد الجارّة قد يكون الانتهاء به ، وقد يكون
الانتهاء عنده .

الثاني : أن العاطفة يلزم أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها ، في
زيادة ، أو نقص . وأما الجارّة ففيها تفصيل ؛ وهو أن مجرورها إن كان
بعض ما قبله من مصرّح به ، وكان منتهى به ، فهو كالمعطوف ، في
اعتبار الزيادة والنقص . وإن كان بضمّاً لشيء^(٢) لم يصرّح به ، نحو
﴿ لَيْسَ جُنَّةٌ حَتَّى حِينَ ﴾ ، أو كان منتهى عنده ، لم يُعتبر فيه ذلك .

= وحاشية الصبان ٣: ٩٧ . والكفاة : جمع كمي أو كام ، وهو الفارس الشجاع .
(١) سقطت من الأصل و ج . (٢) سقطت من الأصل و ج .

الثالث : أن ما بعد الجارّة قد يكون ملاقياً لآخر جزءه ، بخلاف العاطفة ، وقد تقدم .

تنبيه

قد ظهر ، بما ذكرته ، أن الجارّة أعمّ ، لأن كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجر ، ولا عكس ، لأن الجر يكون في مواضع لا يجوز فيها العطف . منها أن يقترن بالكلام ما يدل على أن ما بعدها غير شريك لما قبلها . نحو : صُمت الأيتام حتى يومِ الفطر . فهذا يجب فيه الجر . ومنها ألاّ يكون قبلها ما يُعطف عليه ، نحو ﴿ حتى مطلع الفجر ﴾^(١) ، و ﴿ حتى حين ﴾ . فيجب الجر أيضاً . قال ابن هشام في « الإفصاح »^(٢) : اتفقوا على أنها لا يُعطف بها ، إلاّ حيث تجرّ ، ولا يلزم العكس .

وتتعلق بـ « حتى » العاطفة مسائل ، نذكرها مختصرة :

الأولى : أن « حتى » بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافاً لمن زعم أنها للترتيب ، كالزحشري .

(١) القدر : ٥٠ .

(٢) ب : الايضاح .

الثانية : لا تكون « حتى » عاطفة للجمل . وإنما تعطف مفرداً على مفرد . وذلك مفهوم من اشتراط كون معطوفها بعض المعطوف عليه .

الثالثة : حيث جاز العطف والجر فالجر أحسن ، إلا في نحو : ضربت القوم حتى زيداً ضربته . فالنصب أحسن ، وله وجهان : أحدهما أن تكون عاطفة ، و « ضربته » تأكيداً^(١) . والآخر أن تكون ابتدائية ، و « ضربته » مفسراً لناصب « زيد »^(٢) من باب الاشتغال .

الرابعة : إذا عطف بـ « حتى » على مجرور . قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ، ليقع الفرق بين العاطفة والجارّة . وقال ابن الخبّاز : لزم إعادة الجار ، فرقا بينها وبين الجارّة^(٣) . وقال ابن مالك في « التسهيل » : لزم إعادة الجار ما لم يتعيّن العطف^(٤) . ومثل بـ « عجبتُ من القوم حتى بنهم » . وفيه نظر .

القسم الثالث : « حتى » الابتدائية . وليس المعنى أنها يجب أن

(١) في الأصل و د : تأكيد .

(٢) سقط « لناصب زيد » من الأصل و ج .

(٣) ب : العاطفة .

(٤) التسهيل ١٧٥ - ١٧٦ .

يليهما المبتدأ والخبر . بل المعنى أنها صالحة لذلك . وهي حرف ابتداء ،
يُستأنف بعدها الكلام ، فيقع بعدها المبتدأ والخبر ، كقول جرير^(١) :

فما زالتِ القتلىَ تمُجُّ دِمَاءَهَا

بِدِجَلَةٍ ، حَتَّى مَاءُ دِجَلَةٍ أَشْكَلُ

ويليهما الجملة الفعلية ، مصدرية بمضارع مرفوع ، نحو ﴿ وَزُلْزِلُوا ﴾
حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴿^(٢)﴾ ، على قراءة الرفع ، أو بـماض ، نحو قوله
نعمالي ﴿ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا ﴾^(٣) .

والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ، خلافاً للزجاج . فإنه
ذهب إلى أن « حتى » هذه جارة ، والجملة في موضع جر بـ « حتى » .
وهو ضعيف . قال ابن الخطّاب : لأنه يُفْضَى إلى تعليق حرف الجرّ عن
العمل ، وذلك غير معروف .

و « حتى » هذه - أعني الابتدائية - تدخل على جملة مضمونها

(١) ديوان جرير ١٤٣ والمغني ١٣٧ وشرح شواهد ٣٧٧ والخزانة ٤ : ١٤٢ .
والأشكلي : الذي تخالطه حمرة .

(٣) الأعراف : ٩٥ .

(٢) البقرة : ٢١٤ .

غاية^(١) لشيء قبلها ، فتشارك الجارّة والماطفة ، في معنى الغاية .

وقد اجتمعت الثلاثة ، في قول الشاعر^(٢) :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ ، كِي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ
وَالزَّادَ ، حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

يُروى بجر « النعل » على أن « حتى » جارة ، وينصبها على وجهين :
أحدهما أنها عاطفة ، والآخر^(٣) أنها ابتدائية ، والنصب بفعل مقدر ،
يفسره الظاهر ، من باب الاشتغال . والرفع على أنها ابتدائية ، و« نعله »
مبتدأ ، و« ألقاها » خبره . ويروى بالثلاثة أيضاً قول الآخر^(٤) :

عَمَّتْهُمُ بالنَّدَى ، حَتَّى غَوَاتِهِمْ
فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيِّ ، وَذِي رَشَدٍ

قال بعضهم : ومذهب البصريين أنه لا يجوز الرفع بالابتداء ،
إلا إذا كان بعده ما يصلح أن يكون خبراً . فإن صح الرفع في
« غواتهم » كان حجة على الجواز .

(٢) انظر ص ٥٤٧ .

(٤) المغني ١٣٩ .

(١) سقطت من الأصل و ج .

(٣) في الأصل : والأخرى . ب : والآخر على .

القسم الرابع : «حتى» الناصبة للفعل . هذا القسم أثبتته الكوفيون .
فإنّ « حتى » عندهم تنصب الفعل المضارع بنفسها . وأجازوا إظهار
« أن » بعدها توكيذاً . ومذهب البصريين أنها هي الجارّة ، والناصب
« أن » مضمرة بعدها .

ويتعلّق بها مسألتان :

الأولى : في معناها . والمشهور أنّ لها معنيين : أحدهما الغاية ، نحو
﴿ قَالُوا: لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا
مُوسَى ﴾^(١) . والثاني التعليل ، نحو : لأسيرن حتى أدخل المدينة .
وعلاّمة كونها للغاية أنّ يحسن في موضعها « إلى أن » ، وعلاّمة كونها
للتعليل أنّ يحسن في موضعها « كي » .

وزاد ابن مالك^(٢) في « التسهيل » معنى ثالثاً ، وهو أنّ تكون
بمعنى « إلاّ أن » ، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع . كقول الشاعر^(٣) :

(١) طه : ٩١ . (٢) التسهيل ٢٣٠ .

(٣) المقنع الكندي . شرح الحماسة للرزوقي ١٧٣٤ - ١٧٣٥ وشرح التبريزي

٤ : ٢٥٤ والغني ١٣٤ وشرح شواهد ٣٧٢ والمجمع ٢ : ٩ والدرر ٢ : ٦ .

والفضول : جمع فضل ، وهو الزيادة . والساحة : الكرم .

ليس العطاء من انفضول ساحة
حتى تجود، وما لَدَيْكَ قَلِيلُ
وهو معنى غريب، ذكره ابن هشام، وحكاه في «البيسط» عن
بعضهم. وقول سيبويه في قولهم «والله لا أفعل كذا إلا أن تفعل»: [والمعنى: حتى أن تفعل] ^(١)، ليس نصاً على أن «حتى» إذا انتصب
ما بعدها تكون بمعنى «إلا أن»، لأن ذلك تفسير معنى. ولا حجة
في البيت، لإمكان جعلها فيه بمعنى «إلى».

الثانية: شرط الفعل المنصوب بـ «حتى» أن يكون مستقبلاً،
أو مؤولاً بالمستقبل. ومنه قراءة غير نافع ﴿حَتَّى يَقُولَ
الرَّسُولُ﴾ ^(٢). فهذا مؤول بالمستقبل. ومعنى ذلك أنه فعل قد وقع،
ولكن المُخْبِرِ يَقْدَرُ اتصافه بالعزم عليه، حال الإخبار، فيصير
مستقبلاً بالنسبة إلى تلك الحال، فينصب ^(٣). وإذا كان الفعل حالاً،
أو مؤولاً بالحال، رُفِعَ. فالحال نحو: سألتُ عنكَ حَتَّى لا أحتاجُ
إلى سؤال. والمؤول بالحال قراءة نافع ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ﴾.

(١) سقط من الأصل. وانظر المعنى ١٣٤. (٢) البقرة: ٢١٤.

(٣) في الأصل: إلى تلك الحالة فينصب.

والمراد بالموثول بالحال^(١) أن يكون الفعل قد وقع ، فيقدر اتصافه بالدخول فيه ، فيرفع لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال .

وهنا تنبيهات :

الأول : إذا كان الفعل حالاً ، أو موصولاً به ، فـ « حتى » ابتدائية .

الثاني : علامة كونه حالاً ، أو موصولاً به ، صلاحية جعل الفاء في موضع « حتى » . ويجب حينئذٍ كون ما بعدها فضلةً ، متسبباً عما قبلها .

الثالث : قد فهم من هذا أن الرفع يمتنع ، في نحو : كان سيرى حتى أدخلها ، إذا جعلت ناقصةً ، لأنه [لو رُفِعَ لكانت]^(٢) ابتدائية ، فتبقى « كان » بلا خبر . وفي نحو : سرت حتى تطلع الشمس ، لانتفاء السببية ، خلافاً للكوفيين . وفي نحو : ما سرت ، أو ، أسرت حتى تدخل المدينة ؟ مما يدل على حدث غير واجب ، لأنه لو رُفِعَ لزم أن يكون مستأنفاً ، مقطوعاً بوقوعه ، وما قبلها سبب له .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) تنمة من سائر النسخ ، وقد خرمت من الأصل .

وذلك لا يصح ، لأن ما قبلها منفي في نحو « ما سرت » ، ومشكوك في وقوعه في نحو « أسرت » . فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب ، أو الشك فيه .

وأجاز الأخفش الرفع في نحو : ما سرت حتى أدخل المدينة . فقيل : هي مسألة خلاف بينه وبين سيبويه . وقيل : إنما أجازها ^(١) على أن يكون أصل الكلام واجباً ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام ، بأسره . فنفيت أن يكون عنك سيرٌ كان عنه ^(٢) دخول . قال ابن عصفور : وهذا الذي قاله جيد ، وينبغي ألا يُعدَّ خلافاً ^(٣) .

القسم الخامس : « حتى » التي بمعنى الفاء . اعلم أنه قد تقدم ، آنفاً ، أن « حتى » إذا رُفع المضارع بعدها لكونه حالاً ، أو مؤولاً به ، فهي كالفاء في إفادة معنى السببية . وتصلح الفاء في موضعها ، ولكنها مع ذلك حرف ابتداء ، لا حرف عطف ، لأن « حتى » العاطفة لا تعطف الجمل عند الجمهور .

وذهب أبو الحسن إلى أنها إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة ،

(١) في الأصل : أجازها .

(٢) في الأصل : مني .

(٣) في الأصل : ولا ينبغي أن يعدَّ خلافاً .

وتمطف الفعل على الفعل . وذلك إذا دخلت على الماضي ، أو المستقبل ،
على جهة السبب . نحو : ضربت زيداً حتى بكى . ولأضربته حتى
يبكي . وثمره الخلاف أن الأخص يجيز الرفع في « يبكي » ، على
المطف ، والجمهور لا يجيزون فيه إلاَّ النصب .

ويتعلق بـ « حتى » فروع كثيرة . وفيما ذكرته كفاية .

فائدة

في « حتى » ثلاث لغات : المشهورة ، وإبدال حائها عيناً ، وهي
لغة هذيلية ، وبها قرأ ابن مسعود ﴿ لَيْسَ جُنَّةٌ عَنِّي حِينَ ﴾ (١) ،
وإمالة ألفها ، وهي لغة يمنية . والله سبحانه وتعالى أعلم .

حاشا

لها ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون فعلاً ماضياً ، بمعنى استثنى ، ومضارعها
« أحاشي » . كقول النابغة (٢) :

(١) يوسف : ٣٥ .

(٢) عجز بيت صلوه :

=

* ولا أَحَاشِي، مِنْ الْأَقْوَامِ، مِنْ أَحَدٍ *

وحكى ابن سيده أن «حاشيتُ» بمعنى : استثنيت ، و «أحاشي» بمعنى : أستثي . ولا إشكال في فعلية هذه .

الثاني : أن تكون للتنزيه . كقولهم : حاشى لزيد . و «حاشى» هذه ليس معناها الاستثناء ، بل معناها التنزيه عما لا يليق ^(١) بالمذكور . وقد يراد به تنزيه اسم ، فيبتدرون تنزيه اسم الله تعالى ، على جهة التعجب ، والإنكار على من ذكر السوء فيمن لم يروه ^(٢) منه . و «حاشى» هذه - أعني للتنزيه - ليست حرفاً ، بلا خلاف . كذا قال ابن مالك . وفيها قولان :

أحدهما أنها فعل . وهو قول المبرد ، والكوفيين . وبه قال ابن جني ، وغيره ، في قوله تعالى ﴿ وَقُلْنَا : حَاشَى اللَّهِ ﴾ ^(٣) . واستدلوا على فعليتها ، بدخولها على الحرف ، وبالتصرف فيها

ولا أَرَى فاعلاً ، في الناس ، يُشَبِّهُهُ

ديوان النابغة ١٣ والغني ١٣٠ وشرح شواهد ٣٦٨ والهمع ١ : ٢٣٣
والدرر ١ : ١٩٨ والخزانة ٢ : ٤٤ .

(١) في الأصل : لا يليق به . (٢) ب : لم يرد .

(٣) يوسف : ٣١ .

بالحذف . قلت : وهذان الوجهان يدلان على انتفاء حرفيّتها - أما الأول فظاهر . وأما الثاني فلأن الحذف من الحروف قليل ^(١) - ولكنهما لا يدلان على الفعليّة ، لأن الاسم يشارك الفعل ، في هذين الأمرين . ثم اختلف القائلون بفعليّتها . فقال أكثرهم : فيها ضمير الفاعل . قدّره بعضهم : حاشى يوسف نفسه من الفاحشة لله . وقيل : حاشى يوسف الفعلة لأجل الله . وهو بمعناه . وقال ابن عطية : حاشى يوسف لطاعته لله ، أو لمكاته عند ^(٢) الله ، أو لترفع الله له أن يُرمى بما رمته به ، أو يدعى إلى مثله . لأن تلك أفعال البشر ، وهو ليس منهم ، إنما هو ملك .

وقال الفراء : « حاشى » فعل ، ولا فاعل له . فإذا قلت : حاشى لله ، فاللام موصولة بمعنى ^(٣) الفعل ، والخفض بها . وإذا قلت : حاشى الله ، بحذف اللام ، فاللام مرادة ، والخفض بها . وهذا قول ظاهر الضمف .

وثانيهما أنها اسم . وهو ظاهر قول الزجاج . وصححه ابن مالك .

(٢) في الأصل : من .

(١) سقطت من الأصل .

(٣) ب و ج : لمعنى .

قال : الصحيح أنها اسم مُتَّصِبٌ انتصاب المصدر ، الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ^(١) . فن قال : حاشى لله ، فكأنه قال : تنزيهاً لله . ويؤيد هذا قراءة أبي السمال ﴿ حاشى لله ﴾ بالتنوين . فهذا مثل قولهم : رعيًا لزيد . وقراءة ابن مسعود ﴿ حاشى الله ﴾ بالإضافة . فهذا مثل : سبحان الله ، ومعاذ الله . وقال الزمخشري ^(٢) في « المفصل » : وقولهم ^(٣) « حاشى لله » بمعنى « براءة لله من السوء » .

قلت : وخرج ابن عطية قراءة ابن مسعود على أنها « حاشا » الجارة . فأون قلت : إذا قلنا باسمية « حاشى » فما وجه ترك التنوين ، في قراءة الجماعة ، وهي غير مضافة ؟ قلت : قال ابن مالك : الوجه فيها أن يكون « حاشى » مبنياً ، لشبهه بـ « حاشا » الذي هو حرف . فإنه شابهه لفظاً ومعنى ، فجرى مجراه في البناء .

الثالث : أن تكون من أدوات الاستثناء . نحو : قام القوم حاشا زيد . وفيها مذاهب :

أحدها : مذهب سيبويه ، وأكثر البصريين ، أنها حرف

(١) في الأصل : لا بفعل .

(٢) الفصل ١٣٤

(٣) في المفصل وشرحه ٨ : ٤٧ : وقوله تعالى .

خافض، دالّ على الاستثناء كـ «إلاّ». ولا يجيز سيبويه النصب
بها، لأنّه (١) لم يبلغه.

والثاني: أنها تكون حرفاً، فتجرّ، كما ذكر سيبويه. وتكون (٢)
فعلاً، فتنصب (٣) بمنزلة «خلا» و«عدا». وهذا مذهب الجرمي،
والمازني، والمبرد، والزجاج. وهو للصحيح، لأنه قد ثبت عن العرب
الوجهان. وممن حكى النصب بها، عن العرب، أبو زيد، والفراء،
والأخفش، والشيباني، وابن خروف. حكى الشيباني، عن بعض
العرب (٤) «اللهم، اغفر لي، ولمن سمع حاشى الشيطان وأبا
الإصبع» بالنصب ويروى «ابن الأصبع»، وهو بالصاد المهملة والغين
المعجمة. ويروى بالوجهين قول الجميع (٥):

حاشا أبي ثوبان، إن به

ضيناً، عن الملحاة، والشتم

-
- (١) في الأصل: لأنها.
(٢) ب و د: وقد تكون.
(٣) سقطت من الأصل و ب و ج.
(٤) المنصل ١٣٤ وشرحه ٨: ٤٧ والهمع ١: ٢٣٢ وحدائق الدقائق ٣٨٨
والغني ١٣١ وحاشية الصبان ٢: ١٦٥ وشرح التصريح ١: ٣٦٥.
(٥) المنفي ١٣١ وشرح شواهد ٣٦٨ والهمع ١: ٢٣٢ والدرر ١: ١٩٦ =

هكذا أنشده المبرد، والسيرافي، وكثير من النحويين. وفيه تخطيط من جهة الرواية. وذلك أنهم ركبوا صدره على عجز غيره. والصواب ما أنشده المفضل^(١) :

حاشا أبي ثوبانَ ، إنَّ أبا
ثوبانَ لَيْسَ بِكَمَّةٍ ، فَدَمِ

عَمْرَوِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، إنَّ بِهِ
ضِنْتًا ، عَنِ الْمَلْحَةِ ، وَالشَّتْمِ

واستدلَّ المبرد على فعلية «حاشي» بتصرفها. فتقول :
حاشيتُ أُحاشِي . قال النابغة^(٢) :

* ولا أُحاشِي ، مِنَ الْأَقْوَامِ ، مِنْ أَحَدٍ *

وأجيب بأن «أحاشي» يجوز أن يكون تصريف فعل ، من لفظ

= والكشاف ٢ : ٣٦٧ وشرح الفصل ٢ : ٨٤ . والملحة : المنازعة .
(١) شرح اختيارات المفضل ١٥٠٧ - ١٥٠٨ وشرح شواهد المغني ٣٦٩
والدرر ١ : ١٩٦ - ١٩٧ وحاشية الصبان ٢ : ١٦٥ والعيني ٣ : ١٢٩
والخزانة ٢ : ١٥٠ وشرح الفصل ٨ : ٤٧ - ٤٨ . والبكة : الأبكم .
والقدم : العبي عن الكلام .
(٢) انظر ص ٨٥٨ - ٨٥٩ .

« حاشا » الذي هو حرف يُستثنى به . قال بعضهم : ولا ينكر سيبويه أن يُنطق بها فعلاً ، في غير الاستثناء . فتكون في الاستثناء حرفاً ، وفي غيره فعلاً . تقول : حاشى لك أن تفعل كذا . ومعناه^(١) : جانب لك السوء . ويتمدى بنفسه ، وباللام .

والثالث : أن « حاشى » فعل لا فاعل له . وإذا خفض الاسم بعده فخفضه باللام المقدرة . وهو مذهب الفراء ، وتقدم ذكره ، في القسم الثاني . وقال بعضهم : ذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل ، استعملت استعمال الحروف ، فحذف فاعلها . قلت : والظاهر أن هذا مذهب الفراء .

ويتعلق بـ « حاشا » التي يستثنى بها مسائل :

الأولى : إذا جر بـ « حاشا » فالكلام على ما يتعلق به كالكلام على ما يتعلق به « خلا » و « عدا » ، وقد تقدم . وإذا نصب في محل الجملة الخلاف المتقدم في « خلا » و « عدا » أيضاً .

الثانية : « حاشا » تفارق « خلا » و « عدا » من وجهين : أحدهما

(١) في الأصل : أي .

أن الجر بـ «حاشا» أكثر. والآخر^(١) أن «حاشا» لا تصحب «ما». قال سيبويه^(٢) «لو قلت: أتوني ما حاشى زيدا، لم يكن كلاما». وأجازه بعضهم على قلّة. وقال ابن مالك: وربما قيل «ما حاشى» وهو مسموع من كلامهم. قال الشاعر^(٣):

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَى قُرَيْشًا

وَأَنَا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَمَالًا

وذكر ابن مالك أن في «مسند» أبي أمية الطرّسوسى^(٤)، عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ «أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ، مَا حَاشَى فَاطِمَةَ»^(٥).

(١) في الأصل: والأكثر. (٢) الكتاب ١: ٣٧٧.

(٣) الأخطل. ديوانه (مطبوعة بيروت) ١٦٤ وشرح ابن عقيل ١: ٢٢٠ وشرح التصريح ١: ٣٦٥ وشرح الأشموني ١: ٣٩ وشواهيد ابن عقيل ٢٠٩ وحاشية الصبان ٢: ١٦٥ والمغني ١٢٩ وشرح شواهد ٣٦٨ والمجمع ١: ٢٣٣ والدرر ١: ١٩٧ والعيني ٣: ١٣٦ والخزانة ٢: ٣٦. ويروى: فأما الناس... فإننا نحن...

(٤) في الأصل: الطرطوشي. وانظر حاشية الدماميني ١: ٢٥٠.

(٥) المغني ١٢٩ وحاشية الدماميني ١: ٢٥٠ والنصف ١: ٢٥٠ وحاشية الصبان ٢: ١٦٥ والمجمع ١: ٢٣٣. وقيل: إن «ما حاشى فاطمة» عبارة مدرجة من كلام الراوي. شرح التصريح ١: ٣٦٥.

الثالثة: إذا استُثني بـ « حاشى » ضمير المتكلم، وقُصد الجرح
قيل « حاشايَ »، كما قال الشاعر^(١):

في فِيتيةٍ، جَمَعُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ
حاشايَ، إني مُسَلِّمٌ، مَعذُورٌ

وإذا قُصد النصب قيل « حاشاني »، بنون الوقاية. قال الفراء: من
نصب بـ « حاشى » قال « حاشاني »، كما يقال « عداني ». قال الشاعر^(٢):

تُمَلِّثُ النَّدَامَى، مَا عَدَانِي، فَأِنِّي
بِكُلِّ الذِّي، يَهْوَى نَدِيمِي، مُوَلِّعٌ

الرابعة: إذا نُصب بـ « حاشى » فهي فعل غير متصرف، لأنها
واقعة موقع « إلا »، ومؤدية معناها. فلا تتصرف كما لا تتصرف
« عدا » و« خلا » و« ليس » و« لا يكون ». بل هي أحق بالمنع،
لأن فيها، مع مساواتها للأربع، شبهها بـ « حاشا » الحرفية انظروا معنى .

(١) الأقيشر، وهو المغيرة بن عبد الله. أوضح المسالك ١ : ٨٥ والهمع ١ : ٢٣٢
واللرر ١ : ١٩٧ والتاج (حشا). والمعذور: المختون.

(٢) أوضح المسالك ١ : ٧٧ وشرح الأشموني ١ : ٢٣٨ والهمع ١ : ٢٣٣
واللرر ١ : ١٩٧ وشرح التصريح ١ : ٣٦٤ والعيني ٣ : ١٣٤ .

وزعم المبرد أن «أحاشي» مضارعُ «حاشى» التي يُستنى بها. وقد تقدم أنه استدل بذلك على فعليتها. قال ابن مالك: وهذا غلط، وأما «أحاشي» فإنه مضارع «حاشيتُ» بمعنى: امتثنت. وهو فعل متصرف، مشتق من لفظ «حاشى» المستنى بها، كما اشتق «سَوَّفتُ» من لفظ «سوف»، و«لَوَّيتُ» من لفظ «لولا»، و«لأيتُ» من لفظ «لا»، و«أَيْهتُ» من لفظ «إيها». وأمثال ذلك كثيرة.

الخامسة: في «حاشى» التي يستنى بها لغتان: «حاشى» بإثبات الالفين، و«حَشَى» بحذف الألف الأولى، كقول الشاعر^(١):

حَشَى رَهْطَ النَّبِيِّ، فَإِنَّ مِنْهُمْ
بُحُورًا، لَا تُكَدِّرُهَا الدِّلَالُ

وأما التي للتنزيه ففيها ثلاث لغات: هاتان المذكورتان، و«حاشَ» بحذف الألف الثانية. وزاد في «التسهيل»: «حاشُ» بإسكان الشين^(٢). وقد قرئ بالأربع ﴿حاشا لله﴾: قرأ أبو عمرو

(١) المقرب ١: ١٧٢ واللسان والتاج (حشى).

(٢) التسهيل ١٠٦.

« حاشا لله » بالألف . وقرأ باقي السبعة « حاش لله » بحذفها . وقرأ بعضهم « حشسى لله » بحذف الألف الأولى . وقرأ الحسن « حاش لله » بالإسكان . وفيه جمع بين ساكنين ، على غير حدّه . وظاهر كلام ابن مالك ^(١) في « الألفية » أن اللغات الثلاث في « حاشا » التي يستثنى بها . وقال غيره : إن « حاش » لم يستثن بها . والله أعلم .

كأن

حرف ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ، من أخوات « إن » . ومذهب الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، وجمهور البصريين ، والفرّاء ، أنها مركّبة من كاف التشبيه و « إن » . فأصل الكلام عندهم : إنّ زيداً كالأسد . ثم قدّمت الكاف ، اهتماماً بالتشبيه ، ففتحت « ان » ، لأنّ المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر . قال الزمخشري : والفصل بينه وبين الأصل أنك ههنا بانّ كلامك على التشبيه ، من أول الأمر . وثمّ بعد مضي صدره على الإثبات ^(٢) .

وهل تعلق الكاف ، على هذا ، بشيء ؟ قال أبو الفتح ^(٣) :

(١) ألفية ابن مالك ٣٢ .

(٢) الفصل ١٣٩ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ . وفي العبارة تصرف .

لا تتعلق بشيءٍ ، وليست بزائدة ، لأن معنى التشبيه فيها موجود .
وقد بقي النظر في « أن » التي دخلت عليها ؛ هل هي مجرورة بها أو غير
مجرورة ؟ فأقوى الأمرين عندي أن تكون مجرورة بالكاف . انتهى .
وقال الزجاج : الكاف في موضع رفع . فإذا قلت « كأني أخوك » ففي
الكلام عنده حذف ، وتقديره : كأخوتي إيتاك موجود . لأن « أن »
وما عملت فيه بتقدير مصدر . قال ابن عصفور : وما ذهب إليه
أبو الفتح أظهر ، من جهة أن العرب لم تظهر ما ادّعى أبو إسحاق
إضماره .

قلت : الصحيح أن الكاف لا تتعلق بشيء ، وأن ما بعدها ليس
في موضع جرّ بها ، لأن التركيب صيّر « أن » والكاف حرفاً واحداً .
وفي هذا الموضع بحث ، لا يليق بهذا المختصر .

وذهب بعضهم إلى أن « كأن » بسيطة غير مركّبة .
واختاره ^(١) صاحب « رصف المباني » ، ونسبه إلى أكثرهم ، واستدل له
بأوجه : منها أن الأصل البساطة ، والتركيب طارىء . ومنها أنه لو كان
مركّباً لكانت الكاف حرف جرّ ، فيلزمها ما يتعلق به ، إذ ليست

(١) رصف المباني ٩٧ - ٩٨ .

بزائدة . ومنها أن الكاف إذا كانت داخلة على « أن » لزم أن تكون
وما عملت فيه في موضع مصدر ، مخفوض بالكاف ، فترجع الجملة التامة
جزء جملة ، فيكون ^(١) التقدير في « كأن زيداً قائم » : كقيام زيد .
فيحتاج إلى ما يُتم ^(٢) الجملة ، و « كأن زيداً قائم » كلام قائم بنفسه ،
لا محاله . ومنها أنه ^(٣) لا يتقدر بالتقديم والتأخير ، في بعض المواضع .
فتقول : كأن زيداً قام ، وكأن زيداً في الدار ، وكأن زيداً عندك ،
و كأن زيداً أبوه قائم .

قلتُ : وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر . فإن
الظاهر أن الأكثر يقولون بالتركيب . ولعدم اشتهار القول بالبساطة ،
قال ابن هشام : لا خلاف في أن « كأن » مركبة ، من « أن »
وكاف التشبيه .

وجملة معاني « كأن » أربعة معان :

الأول : التشبيه . ولم يُثبت لها أكثر البصريين غيره . وقال
ابن مالك : هي للتشبيه المؤكّد ؛ فإن الأصل « إن زيداً كالأسد » ،

(٢) في الأصل : ما تم به .

(١) في الأصل : فيرجع .

(٣) في الأصل : أن .

فقدت الكاف، وفتحت « أن »، وصار الحرفان حرفاً واحداً،
مدلولاً به على التشبيه، والتوكيد.

الثاني: التحقيق. ذهب الكوفيون، والزجاجي، إلى أنها قد
تكون للتحقيق، دون تشبيه. وجملوا منه قول عمر بن أبي ربيعة^(١):

كَأَنِّي، حِينَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي

ذُو بَغْيَةٍ، يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا

ورُدَّ بأن التشبيه فيه بينَ بَدَنِي تَأْمَلِ . واستدلوا أيضاً، بقول
الشاعر^(٢):

فَأَصْبَحَ بَطْنَ مَكَّةَ مُقَشَّعِرًا

كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

وأجيب بأن المعنى: أن بطن مكة كان حقه ألا يقشعر، لأن

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٣١٢ والمغني ٤٠٩ وشرح شواهد ٧٨٨. ونسب
إلى يزيد بن الحكم.

(٢) الحارث بن خالد. ديوانه ٩٢ - ٩٣ والمغني ٢١٠ والمنصف ٢: ٢٠ والمجمع
١: ١٣٣ والدرر ١: ١١١ وشرح شواهد المغني ٥١٥ والكامل ٤٨٧
والاشتقاق ١٠١ و ١٤٧ وحاشية الأمير ١٦٣ وشرح التصريح ١: ٢١٢
وهشام هو ابن المغيرة الخزومي.

هشاماً في أرضه، وهو قائم مقام الغيث، فلما اقشعرّت صارت أرضه كأنها ليس بها هشام، [فهي للتشبيه] ^(١). وقال ابن مالك: يتخرّج على أن هشاماً ^(٢) وإن مات فهو باق ببقاء من خلفه، سائراً بسيرته ^(٣). قال: وأجود من هذا أن تُجعل الكاف من «كأن» للتعميل، في هذا الموضع، وهي المرادفة للآم، كأنه قيل: لأن الأرض ليس بها هشام.

الثالث: أن تكون للشكّ، بمنزلة «ظننتُ». ذهب إلى ذلك الكوفيون ^(٤)، والزجاجي. قالوا: إن كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه. وإن كان مشتقاً كانت للشكّ، بمنزلة «ظننتُ». وإلى هذا ذهب ابن الطراوة، وابن السّيد. قال ابن السّيد ^(٥): إذا كان خبرها فعلاً، أو جملة، أو صفة، فهي للظنّ والحسبان، نحو: [كأنّ زيداً قام، و] ^(٦) كأنّ زيداً أبوه قائم، وكأنّ زيداً قائم.

والصحيح أنها للتشبيه؛ فإذا قلت «كأنّ زيداً قائم» كنت

(١) سقط من الأصل و ج . (٢) في الأصل: أن هشاماً لم يمت .

(٣) في الأصل: كسيرته .

(٤) في الأصل: ذهب الكوفيون إلى ذلك .

(٥) انظر الجمع ١ : ١٣٣ . (٦) سقط من الأصل و ج .

قد شبهت زيداً، وهو غير قائم، به قائماً. والشيء يُشبهه، في حالة (١) ما، به في حالة أخرى. قاله ابن ولاد. وقيل: في الكلام حذف، والمعنى: كأن هيئة زيد هيئة قائم. فحذف. قاله أبو علي. قال بعضهم: والتوجيه الأول أظهر.

الرابع: التقريب. هذا مذهب الكوفيين؛ ذهبوا إلى أن «كأن» تكون للتقريب. وذلك في نحو: كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آت، وقول الحسن البصري (٢): كأنك بالدنيا لم تكن، وكأنك بالآخرة لم تنزل. والمعنى على تقريب إقبال الشتاء، وإتيان الفرج، وزوال الدنيا، ووجود الآخرة.

والصحيح أن «كأن» في هذا كله للتشبيه. وخرج الفارسي هذه المسئلة، على أن الكاف في «كأنك» للخطاب، والباء زائدة، والشتاء والفرج والدنيا والآخرة اسم «كأن». والتقدير: كأن الشتاء مقبل. وكذا في البواقي. وخرجه بعضهم على حذف مضاف،

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر الأشباه والنظائر ٣: ١٢٨ - ١٢٩ وشرح التصريح ١: ٢١٢ والمغني

٢١٠ و٢١١.

والتقدير: كأنّ زمانك بالشتاء مقبلٌ، وكأنّ زمانك بالفرج آتٍ .
ويُتأوّل قول الحسن البصري، على أن الكاف اسم « كأنّ »،
و « لم تكن » خبرها، و « بالدنيا » متعلق بالخبر . والتقدير: كأنّك لم
تكن بالدنيا . والضمير في « تكن » ^(١) للمخاطب، و « تكن » تامة .
ويحتمل أن تكون ناقصة، والتشبيه في الحقيقة للحالين .

وقال ابن عصفور: الكاف للخطاب، و « كأنّ » ملغاة،
و « الشتاء » مبتدأ، والباء زائدة كما زيدت في « بحسبك »، و « مقبلٌ »
هو الخبر .

وخرج بعضهم قول الحسن، على أن الكاف اسم « كأنّ »،
والجور هو الخبر، والجملة بعمده حال، وإن لم يستغن الكلام عنها، لأن
من الفضلات ما لا يتم الكلام إلاّ به ^(٢)، كقوله تعالى ﴿ فَا لَهُمْ عَنِ
التَّذْكِرةِ مُعْرِضِينَ ﴾ ^(٣) .

ومن أحكام « كأنّ » أنها قد تُخفّف . وإذا خفّفت لم يبطل
عملها . وقال الزنجشيري في « الفصل »: وتخفّف، فيبطل عملها . قال

(٢) في الأصل: بدونه .

(١) ب و د: لم تكن .

(٣) الدر: ٤٩ .

الشاعر^(١) :

وَنَحْرٍ، مُشْرِقِ اللِّسُونِ كَأَنَّ نَدِيَاهُ حُقَّانِ
ومنهم من يعملها^(٢) . وحمَلَ ابن يعيش^(٣) قوله « يَبْطُلُ عملها »
على معنى : يبطل ظاهراً، وتعمل في ضمير الشأن .

وقد أطلق بعضهم عليها أنها ملغاة . وقد فسّر أبو موسى الإلغاء
المذكور، فقال : ومعنى الإلغاء فيها معناه في « أن » المفتوحة . يعني أنها
تكون عاملة في اسم مضمر، فسمّيت ملغاة، إذ لم يظهر عملها، لأن
اسمها في الغالب منوي، كاسم « أن » . وقد ورد ملفوظاً به، في قول
الشاعر^(٤) :

(١) الكتاب ١ : ٢٨١ والفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٨٢ والنصف ٣ : ١٢٨
وأما ابن الشجري ١ : ٢٣٧ - ٢ : ٣ و٢٤٣ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٤٦
وشرح الأشموني ١ : ٥٢٣ والهمع ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٠ وشرح
التصريح ١ : ٢٣٤ والميني ٢ : ٣٠٥ والخزانة ٤ : ٣٥٨ . والحق : وعاء
من العاج .

(٢) الفصل ١٣٩ . (٣) شرح الفصل ٨ : ٨٢ .

(٤) رؤبة . ديوانه ١٦٩ والكتاب ١ : ٤٨٠ والفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٨٤ -
٨٣ والإنصاف ١٩٨ والمقرب ١ : ١١٠ وأوضح المسالك ١ : ٢٦٨ والميني
٢ : ٢٩٩ والخزانة ٤ : ٣٥٦ . والرشاء : الجبل . والخلب : الليف .

* كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاؤُهُ خُلْبٌ *

وقول الآخر « كَأَنَّ نَدْيَيْنَهُ حُقَّانٍ »، على إحدى الروايتين،
وقول الآخر (١) :

وَيَوْمًا ، تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ
كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْمَطُو ، إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

على رواية من نصب « ظبية » . وكلام ابن مالك في « التسهيل » يقتضي
أن يكون ظهور اسمها مخصوصاً بالشعر . فإنه قال : وقد يبرز اسمها في
الشعر (٢) . وأما (٣) على رواية « كَأَنَّ ظَبِيَّةً » بالرفع فـ « ظبية » خبر
« كَأَنَّ » ، واسمها محذوف . والتقدير : كأنها ظبية . ويروى أيضاً
بجر « ظبية » بكاف التشبيه ، و « أَنَّ » زائدة .

وله « كَأَنَّ » أحكام آخر (٤) ، المذكورة في ، واضعها من
كتب النحو ، لا حاجة إلى ذكرها ، في هذا الموضوع . والله عز وجل
أعلم .

(١) انظره في ص ٢٢٢ .

(٣) في الأصل : ولنا .

(٢) التسهيل ٦٦ .

(٤) مقطت من الأصل و ج .

حرف ردع وزجر . هذا مذهب الخليل ، وسيبويه ، وعامة
 البصريين . وذهب الكسائي ، وتلميذه نصير بن يوسف ، ومحمد بن
 [أحمد بن] ^(١) وأصل ، إلى أنها تكون بمعنى « حقاً » . ومذهب
 النضر بن شميل أنها ^(٢) بمعنى « نَعَم » . وركب ابن مالك هذه
 المذاهب الثلاثة ، فجعلها مذهباً واحداً . قال ^(٣) في « التسهيل » :
 « كَلَاً » حرف ردع وزجر ، وقد تُؤوَّل بـ « حقاً » ، وتساوي
 « إي » معنى واستعمالاً ^(٤) . وذهب أبو حاتم إلى أنها تكون ردّاً
 للكلام الأول ، وتكون للاستفتاح بمعنى « ألا » ، وواقفه الزجاج .
 وذهب عبد الله بن محمد الباهلي إلى أنها تكون على وجهين : أحدهما أن
 تكون ردّاً للكلام قبلها ، فيجوز الوقف عليها ، وما بعدها استئناف .
 والآخر أن تكون صلة للكلام ، فتكون بمعنى « إي » . وقيل : إن
 « كَلَاً » بمعنى « سوف » .

(٢) في الأصل : إلى أنها .

(١) سقط من الأصل .

(٤) التسهيل ٢٤٥ .

(٣) في الأصل : مذهاً فقال .

وعدة ما جاء في القرآن من لفظ « كلاً » ثلاثة وثلاثون موضعاً، تتضمنها خمس عشرة^(١) سورة. وليس في النصف الأول منها شيء. قيل: وحكمة ذلك أن النصف الأخير نزل أكثره بحكمة، وأكثرها جبارة، فتكررت هذه الكلمة، على وجه التهديد، والتعنيف لهم، والإنكار عليهم. بخلاف النصف الأول، وما نزل منه في اليهود، لم يحتاج إلى إيرادها فيه، لذاتهم وصغارهم.

وأما الوقف عليها فالراجح أن حالها فيه مختلف. فمنها ما يوقف عليه ولا يتبدأ به. ومنها ما يتبدأ به ولا يوقف عليه. ومنها ما يجوز فيه الأمران. ومنها ما لا يوقف عليه ولا يتبدأ به. فهذه أربعة أقسام. وقد ذكرت ذلك في كراسة أفردها لـ « كلاً » وبلى.

واختلف في « كلاً »^(٢): هل هي بسيطة أو مركبة؟ ومذهب الجمهور أنها بسيطة. وذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و« لا » التي للرد، وزيد بعد الكاف لام، فشدت، لتخرج عن معناها التشبيهي. وقال صاحب « رصف المباني »: هي بسيطة عند النحويين، إلا^(٣) ابن العريف جعلها مركبة من

(١) في الأصل وب: خمسة عشر. ج: خمس عشر.

(٢) زاد في الأصل هنا: هذه. (٣) زاد في الأصل هنا: أن.

« كَمَلٌ » و « لا » . وهذا كلام خَلْفٌ^(١) . لأن « كَمَلٌ » لم يأت لها معنى في الحروف ، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل « لا »^(٢) . والله سبحانه أعلم .

لعلّ

حرف ، له قسمان :

الأول : أن يكون من أخوات « إنّ » ، فينصب الاسم ، ويرفع الخبر . ومذهب أكثر النحويين أنه حرف بسيط ، وأن لامه الأولى أصلية . وقيل : هو حرف مركّب ، ولامه الأولى لام الابتداء . وقيل : بل هي زائدة ، لمجرد التوكيد . بدليل قولهم « علّّ » في « لعلّ » . وهذا مذهب المبرد وجماعة من^(٣) البصريين .

و « لعلّ » لها ثمانية معان :

الأول : الترجيبي . وهو الأشهر والأكثر . نحو : لعلّ الله يرحمنا .

(١) الخلف : الفاسد الساقط .

(٢) رصف المباني ٩٩ .

(٣) في الأصل : وأكثر .

الثاني : الإشفاق : نحو : لعلّ العدوَّ يقدّم . والفرق بينهما أن الترجي في المحبوب ، والإشفاق في المكروه .

الثالث : التعليل . هذا معنى أئبته الكسائي ، والأخفش ، وحملوا على ذلك ما في القرآن ، من نحو ﴿ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ ^(٢) ، أي : لتشكروا ، ولتهدوا . قال الأخفش في « المعاني » : ﴿ لَعَلَّهُ يُتَذَكَّرُ ﴾ ^(٣) نحو قول الرجل لصاحبه : افرغْ لعلنا نتغدى . والمعنى : لتغدى . ومذهب سيبويه ، والمحققين ، أنها في ذلك كله ^(٤) للترجي ، وهو ترج للعباد . وقوله تعالى ﴿ فقولا له قولا لينا ، لعلنا نتذكّر أو يخشى ﴾ معناه : اذهبا على رجاكما ذلك ، من فرعون .

الرابع : الاستفهام . وهو معنى ، قال به الكوفيون . وتبعهم ابن مالك ، وجعل منه ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ ^(٥) ، وقول النبي ﷺ ، لبعض الأنصار ، وقد خرج إليه مستعجلاً : « لعلنا أعجلناك » ^(٦) . وهذا عند البصريين خطأ . والآية عندهم ترج ،

-
- | | |
|----------------------|---------------------|
| (١) آل عمران : ١٢٣ . | (٢) البقرة : ٥٣ . |
| (٣) طه : ٤٤ . | (٤) سقطت من الأصل . |
| (٥) عبس : ٣ . | (٦) الهمع ١ : ١٣٤ . |

والحديث إشفاق .

[وذكر الشيخ أبو حيان أنه ظهر له أن « لعلّ » من المعانيات لأفعال القلوب . ومنه ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾^(١) ، ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّ كَسَى ﴾ . قال : ثم وقعت ، لأبي علي الفارسي ، على شيء من هذا]^(٢) .

الخامس : نقل النحاس عن الفراء^(٣) ، والطّوال ، أن « لعلّ » شكّ . وهذا عند البصريين خطأ أيضاً .

وقال الزنخشري : « لعلّ » هي لتوقع مرجوّة ، أو مخوف . قال : وقد لمعَ فيها معنى التمنيّ من قرأ ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾^(٤) بالنصب . وهي في حرف عاصم^(٥) . وقال الجزولي : وقد أشربها معنى « ليت » من قرأ ﴿ فَأَطَّلِعَ » نصباً . وإنما احتيج إلى هذا التأويل ، لأن الترجيّي ليس له جواب منصوب ، عند البصريين . وقد تقدم ، في الفاء ، ذكر الخلاف في ذلك . قال ابن يعيش^(٦) : والفرق بين الترجيّي

(٢) سقط من الأصل .

(١) الأحزاب : ٦٣ .

(٤) غافر : ٣٦ .

(٣) في الأصل : نقله الفراء .

(٦) شرح المفصل ٨ : ٨٦ .

(٥) المفصل ١٤٠ .

والتعني^(١) أن الترجيبي توقع أمر مشكوك فيه ، أو مضمون . والتعني طلب أمر موهوم الحصول ، وربما كان مستحيل الحصول ، نحو ﴿ يَأْتِيهَا كَأَنَّ الْقَاضِيَةَ ﴾^(٢) .

وفي « لعل » اثنا عشرة^(٣) لغة . وهي : لعلّ ، وعلّ ، ولعنّ ، وعنّ ، ولأنّ ، وأنّ ، ورعلّ ، ورعنّ ، ولغنّ ، ورغنّ ، وغنّ ، وهذه الثلاثة بالعين المعجمة ، ولعلّت ، بتاء التأنيث . واختلف في العين المعجمة ، في تلك اللغات الثلاث^(٤) . فقيل : هي بدل من المهملة . وقيل : ليست بدلاً منها . قال صاحب « رصف المباني » : وهو أظهر ، لقلّة وجود العين بدلاً من العين^(٥) . ولذلك جعل « غنّ » بالمعجمة حرفاً مفرداً باب .

وما سوى ما ذكرته ، من أحكام « لعلّ » ، لا حاجة إليه هنا .

القسم الثاني : أن تكون حرف جرّ ، في لغة عقيل . يقولون :

لعلّ زيد قائمٌ . والجرّ بـ « لعلّ » مراجعة أصل مرفوض ، لأن

(١) في شرح المفصل : والفرق بينها .

(٢) الحاقة : ٢٧ . (٣) في الأصل و ب : اثنا عشر .

(٤) في الأصل و ب و ج : الثلاثة . (٥) رصف المباني ١٧٨ .

أصل كل حرف اختص بالاسم ، ولم يكن كالجزء منه ، أن يعمل الجرّ ، كما تقدم في صدر الكتاب . وإنما خرجت « إن » وأخواتها ، عن هذا الأصل ، فعملت النصب والرفع ، لشبهها بالفعل . ولذلك قال الجزولي : وقد جرُّوا بـ « لعل » منسبَةً على الأصل . وروى الجرّ بها ، عن العرب ، أبو زيد ، والفراء ، والأخفش ، وغيرهم من الأئمة . ومن ذلك قول الشاعر (١) :

لَعَلَّ اللهُ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا
جِبْهَارًا ، مِنْ زُهَيْرٍ ، أَوْ أَسِيدٍ

وأنشد الفراء (٢) :

(١) خالد بن جعفر . الأغانى ١٠ : ١٢ وأمالى المرتضى ١ : ٢١٢ ونسب الخليل ٦٧ وشرح الكافية ٢ : ٣٦١ والخزانة ٤ : ٣٧٠ و ٣٧٥ - ٣٧٨ . وزهير وأسيد هما ابنا جذيمة بن رواحة من عبس . وقوله « عليها » يريد : على فرسه .

(٢) اللامات ١٤٦ والإنصاف ٢٢٠ والمغني ١٦٧ وشرح شواهد ٤٥٤ والخصائص ١ : ٣١٦ واللسان والتاج (علل) و (لم) . والدولة : التنوير والانتقال من حال إلى أخرى . وبديل : ينصر . واللمة : الشدة . وهي منصوبة بنزع الخافض . والتقدير : على اللمة .

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ ، أَوْ دُولَانِيهَا
يُذِلُّنَا اللَّيْمَةَ ، مِنْ لَمَاتِيهَا
* فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ ، مِنْ زَفَرَاتِيهَا *

وَأُنشِدْ غَيْرَهُ (١) :

لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ ، عَلَيْنَا
بَشِيءٍ ، أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيئًا
وَقَوْلِ الْآخِرِ (٢) :

فَقُلْتُ : ادْعُ أُخْرَى ، وَارْفَعْ الصَّوْتِ جَهْرَةً
لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ ، مِنْكَ ، قَرِيبٌ

(١) شرح ابن عقيل ٢ : ٦ وشرح الأشموني ٣ : ١٨٨ والمقرب ١ : ١٩٣ .
وأوضح المسالك ٢ : ١١٨ وشرح الكافية ٢ : ٣٦١ والخزانة ٤ : ٣٦٨ .
وذكر البندادي أن ابن الأنباري أنشده في مسألة اللام الأولى من « لعل » .
ولكنه ساقط من مطبوعات الإنصاف . والشريم : التي صار مسلكها
واحدًا .

(٢) كعب بن سعد . المغني ٣١٧ وشرح شواهد ٦٩١ وشرح الأشموني ٣ : ١٩٠ .
وشرح ابن عقيل ٢ : ٤ واللامات ١٤٨ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٣٧
والنوادير ٣٧ وجمهرة أشعار العرب ٢٥٠ والممع ٢ : ٣٣ والدرر ٢ : ٣٣
و ١٤٢ والخزانة ٤ : ٣٧٠ . وأبو المغوار هو أخو الشاعر .

هذه الأبيات كلها بالجرّ، على هذه اللغة .

وأنكر بعضهم هذه اللغة، وتآوّل^(١) قول الشاعر « لعلّ^(٢) »
أبي المغوار منك قريبُ : [فقيّل : « لعلّ » في البيت مخففة ،
واسمها ضمير انشأن ، واللام المفتوحة لام الجرّ^(٣) ، ولأبي المغوار منك
قريب]^(٤) جملة في موضع خبرها . وهذا ضعيف ، من أوجه : أحدها
أن تخفيف « لعلّ » لم يسمع في هذا البيت . والثاني أنها لا تعمل في
ضمير الشأن . والثالث أن فتح لام الجر مع الظاهر شاذ . وتقل بعضهم
هذا التخريج عن الفارسي ، على رواية من كسر لام « لعلّ أبي
المغوار »^(٥) فلا يلزمه الاعتراض الثالث .

وقيل^(٦) : يجوز أن يكون « لعلّ » في البيت هي التي تقال
للعائر ، واللام للجرّ ، والكلام جملة قأمة بنفسها . والموصوف محذوف ،
تقديره^(٧) : فرَجّ ، أو شبهه . وهذا بعيد أيضاً . وقيل : أراد الحكاية .

(١) في الأصل و ج : وأنّ .

(٢) سقطت من الأصل و ج .

(٣) أي : لعلّ لأبي المغوار منك قريبُ . (٤) سقط من الأصل .

(٥) سقطت من الأصل و ج .

(٦) وهذا على أن الرواية : لعلّ لأبي المغوار منك قريب .

(٧) سقطت من الأصل .

وإذا صحّت الرواية ^(١) بنقل الأئمة فلا معنى لتأويل بعض ^(٢)
شواهدا بما هو بعيد.

وفي « لعلّ » الجارة أربع ^(٣) لغات: لعلّ، وعلّ، بفتح اللام
فيهما. ولعلّ، وعلّ، بكسر اللام فيهما. قال ابن مالك: والجرّ
بـ « لعلّ » نابتة الأول أو محذوفته، مفتوحة الآخر أو
مكسورته، لغة عِقبليّة ^(٤). والله سبحانه أعلم.

لكن

بتفخيف النون

حرف، له قسمان:

الأول: أن تكون مخففة من « لكنّ » الثقيلة. ولا عمل لها،
إذا خُفِّفت، خلافاً ليونس، والأخفش. فإنهما أجازا ذلك. وردّ بأنه
غير مسموع. وقد حكى عن يونس أنه حكاه عن العرب. وعلى
مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً، نحو ﴿واكنّ الشياطينُ

(٢) سقطت من الأصل.

(٤) التسهيل ٦٦.

(١) في الأصل: وإذا فتحت.

(٣) سقطت من الأصل.

كَفَرُوا ﴿١﴾ . واختار الكسائي ، والفراء ، وأبو حاتم ، التشديد .
إذا كان قبلها الواو ، لأنها حينئذ تكون عاملة عمل « إن » ، وليست
عاطفة ، والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو ، لأنها حينئذ عاطفة ، فلا
تحتاج ^(٢) إلى واو كـ « بل » . وهذا القسم - أعنى « لكن » المخففة -
ليس حرفاً أصلياً . وإنما هو فرع « لكن » المشددة . ويأتي الكلام
عليها في باب الحماسي .

الثاني : أن تكون حرف عطف . هذا مذهب جمهور النحويين .
ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال :

أحدها أنها لا تكون عاطفة ، إلا إذا لم تدخل عليها الواو .
وهو مذهب الفارسي . قيل : وأكثر النحويين .

والثاني أنها عاطفة ، ولا تستعمل إلا بالواو ، والواو مع ذلك
زائدة . وصححه ابن عصفور . قال : وعليه ينبغي أن يحمل كلام
سيبويه ، والأخفش ^(٣) . لأنها قالا : إنها عاطفة . ولما مثلاً العطف بها
مثلاً مع الواو .

(٢) في ب و د : قال فلا تحتاج .

(١) البقرة : ١٠٢ .

(٣) سقطت من الأصل .

والثالث أن العطف بها، وأنت تختار في الإتيان بالواو. وهو

مذهب ابن كيسان.

وزهب يونس إلى أن « لكن » ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لما بعدها، عطف مفرد على مفرد. وواقفه ابن مالك^(١)، في « التسهيل »، على أنها غير عاطفة، لكنه ذكر في شرحه أن الواو قبلها عاطفة جملة على جملة، وتضمير^(٢) لما بعدها عاملاً. فإذا قلت « ما قام^(٣) سعدٌ ولكن سعيدٌ » فالتقدير: ولكن قام سعيد. وإنما جعله من عطف الجمل، لما يلزم، على مذهب يونس، من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها، وحقه أن يوافقه.

واستدل من قال، بأن « لكن » غير عاطفة، بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد. قال ابن مالك: وما يوجد في كتب النحويين، من نحو « ما قام سعدٌ لكن سعيدٌ »، فن كلامهم لا من كلام العرب. ولذلك لم يمثل سيبويه، في أمثلة العطف، إلا بـ « ولكن ». وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته، لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقه

(٢) في الأصل و ج: ويضم.

(١) التسهيل ١٧٧.

(٣) في الأصل و ج: قام.

بواو، وتترك التمثيل به لئلا يُعتقد أنه مما استعملته العرب .

قلتُ : وفي قوله « إن سيويوه يجيز العطف بها غير مسبوقة
بواو » نظرٌ . وتقدم ما قاله ابن عصفور .

وإذا ولي « لكن » جملة لم يلزم اقترانها بالواو ، بل تجيء بالواو
ودونها . قال زهير^(١) :

ان ابن وراقاً لا تُخشى بواوِهُ

لكن وقائمه ، في الحرب ، تُنتظرُ

وقرّر ابن يعيش ، في « شرح المفصل » مذهب يونس ، على خلاف
ما تقدم . قال^(٢) : وكان يونس ، رحمه الله^(٣) ، يذهب إلى أنها إذا
خففت لا يبطل عملها ، ولا تكون حرف عطف ، بل تكون عنده
مثل « إن » و « أن » . فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجوا عما كانا عليه^(٤) ،
قبل التخفيف ، فكذلك « لكن » . فإذا قلت : ما جاءني زيد لكن

(١) ديوان زهير ٩١ والمنني ٣٢٤ وشرح شواهد ٧٠٣ . وابن وراق هو الحارث

ابن وراق الأسدي . والبواو : جمع بادرة ، وهي ما يبد من حدة الغضب .

(٢) شرح المفصل ٨ : ٨١ . (٣) سقط « رحمه الله » من شرح المفصل .

(٤) سقطت من الأصل .

عمرو، فد «عمرو» مرتفع بـ «لكن»، والاسم مضمّر محذوف، كما في قوله (١):

* ولكن زَنْجِيٌّ، عَظِيمُ الْمَشَافِرِ *

وإذا قلت: ما ضربتُ زيداً لكنّ عمرأ، ففيها ضمير القصة، و«عمرأ» منصوب بفعل مضمّر. وإذا قال (٢): ما مررتُ بزيدٍ لكنّ عمرو، فد «عمرو» مخفوض بباء محذوفة، وفي «لكنّ» ضمير القصة أيضاً، والجار والمجرور يتعلق (٣) بفعل محذوف، دلّ عليه الظاهر، كأنه قال: لكنّهُ مررتُ بعمرٍو. انتهى (٤)، وفيه نظر.

واعلم أن «لكنّ» لا يعطف بها، إلاّ بعد نفي، نحو: ما قام زيدٌ لكنّ عمرو، أو نهي، نحو: لا تضربُ زيداً لكنّ عمرأ. والمعطوف بها محكوم له بالثبوت، بعد النفي والنهي. ولا تقع في

(١) عجز بيت لفرزدق. وصدّره:

فلو كنتُ ضَبِيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي

ديوان الفرزدق ٤٨١ والمغني ٣٢٣ وشرح شواهد ٧٠١ وشرح المفصل ٨: ٨١ والخزانة ٤: ٣٧٨. والمشافر: الشفاه.

(٢) في الأصل: قلت.

(٣) في شرح المفصل: متعلق.

(٤) في الأصل: وانتهى.

لإيجاب عند البصريين . وأجاز الكوفيون أن يُعطف بها ، في الإيجاب ،
نحو : أتاني زيدٌ لكن عمرو .

تنبیه

إنما يشترط النفي والنهي ، في الواقعة قبل المفرد . وتقدّم الخلاف
في كونها عاطفة . وأما إذا وليها جملة فيجوز أن تقع بعد إيجاب ، أو
نفي ، أو نهي ، أو أمر . ولا تقع بعد استفهام . فلا يجوز : هل زيد قائم
لكن عمرو لم يقم .

فإن قلت : إذا وقعت قبل الجملة فهل هي عاطفة أو غير عاطفة ؟
قلت : الذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنها ، حينئذ ، حرف ابتداء ،
[لا حرف عطف . وقيل : إنها تكون حرف عطف ، تعطف جملة على
جملة ، إذا وردت بغير واو . قال ابن أبي الربيع ^(١) : وهو ظاهر كلام
سيبويه .

ومعنى « لكن » ، في جميع مواضعها ، الاستدراك . قال ^(٢)
صاحب « رصف المباني » : ويكون معناها الإضراب ، إذا كانت حرف

(٢) رصف المباني ١٢٩ .

(١) سقط من الأصل .

ابتداءً ، كقوله تعالى ﴿ لَكِنَّ اللّٰهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ ﴾ (١) .
وقد حذفوا نونها ، في الشعر ، ضرورة ، كما قال (٢) :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ ، وَلَا أُسْتَطِيعُهُ
وَلَاكِ اسْقِنِي ، إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

لَا

حرف له ثلاثة أقسام :

الأول : « لا » التي تجزم الفعل المضارع . [وهي حرف نفي ،
تدخل على المضارع] (٣) فتجزمه ، وتصرف معناه إلى الماضي ، خلافاً لمن
زعم أنها تصرف لفظ الماضي إلى المبهم . وتقدم ذكر الخلاف في « لم » ،

(١) النساء : ١٦٦ .

(٢) النجاشي . الكتاب ١ : ٩ وديوان امرئ القيس ٣٦٤ والأزهية ٣٠٦
والإنصاف ٦٨٤ والمعاني الكبير ٢٠٧ والخصائص ١ : ٣١٠ والنصف
٢ : ٢٢٥ وأمالي ابن الشجري ١ : ٣٨٥ والحامسة الشجرية ٧١٨ وأمالي
المرنسي ٢ : ٢١١ والمغني ٣٢٣ وشرح شواهد ٧٠١ والخزانة ٢ : ٤٠٠
وأوضح المسالك ١ : ١٩٣ والممع ٢ : ١٥٦ والدرر ٢ : ٢١٠ .

(٣) منقطع من الأصل .

فلا حاجة لإعادته . فإنّ الكلام عليهما واحد . وتقدم ذكر الفروق التي بين « لم » و « لمّا » . واختلف في « لمّا » ، ف قيل : مر كسبة من « لم » و « ما » . وهو مذهب الجمهور . وقيل : بسيطة .

الثاني : « لمّا » التي بمعنى « إلاّ » . ولها موضعان : أحدهما بعد القسم ، نحو : نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ لَمَّا فَعَلْتَ ، و « عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطًا » ^(١) . قال الراجز ^(٢) :

قَالَتْ لَهُ : بِاللَّهِ ، يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ

لَمَّا غَنَدْتِ نَفْسًا ، أَوْ اثْنَيْنِ

وثانيهما بعد النفي ، ومنه قراءة عاصم وحمة ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ ، لَدَيْنَا ، مُخَضَّرُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٤) ، أي : ما كل إلاّ جميعٌ ، وما كل ذلك ^(٥) إلاّ متاعٌ

(١) قاله عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري ، وقد لحن كاتب له . شرح الفصل ٢ : ٩٤ - ٩٥ وشرح الكافية ١ : ٢٥١ .

(٢) المغني ٣١٢ وشرح شواهد ٦٨٣ وحاشية الأمير ١ : ٢٢٠ . والهمع ٤ : ٥٥ والدرر ٢ : ٥٥ . وغنث : شرب ثم تنفس . وهو كناية عن الجماع .

(٣) يس : ٣٢ .

(٤) الزخرف : ٣٥ .

(٥) سقطت من سائر النسخ .

الحياة الدنيا .

و «لَمَّا» التي بمعنى «إِلَّا» حكاها الخليل ، وسيبويه ،
والكسائي . وهي قليلة الدُّور في كلام العرب . فينبغي أن يُقتصر
فيها ، على التركيب الذي ^(١) وقعت فيه . وزعم أبو القاسم الزجاجي
أنه يجوز أن تقول : لم يأتي من القوم لَمَّا أخوك ، ولم أر من القوم لَمَّا
زيداً . يريد : إِلَّا أخوك ، وإِلَّا زيداً . قيل : وينبغي أن يُتوقَّف في
إجازة ذلك ، حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بصحته .

الثالث : «لَمَّا» التعليلية . وهي حرف وجوب لوجوب .
وبعضهم يقول : حرف وجود لوجود ، بالدال . والمعنى قريب . وفيها
مذهبان : أحدهما : أنها حرف . وهو مذهب سيبويه . والثاني : ظرف
بمعنى «حين» . وهو مذهب أبي علي الفارسي . وجمع ابن مالك في
«التسهيل» بين المذهبين ، فقال : إذا ولي «لَمَّا» فعل ماض لفظاً
ومعنى فهي ظرف بمعنى «إذ» ، فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي ،
فيما مضى ، وجوباً لوجوب ^(٢) .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، لأوجه : أحدها أنها ليس فيها

(١) في الأصل : التي .

(٢) التسهيل ٢٤١ .

شيء، من علامات الأسماء. والثاني أنها تقابل «لو». وتحقيق تقابلها
 أنك تقول: لو قام زيد قام عمرو، ولكنّه لمّا لم يقم^(١) لم يقم.
 والثالث أنها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها، كما قال أبو علي.
 ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعاً فيها، لأن العامل في الظرف
 يلزم أن يكون واقعاً فيه. وأنت تقول: لمّا قتّ أمسٍ أحسنتُ
 إليك اليوم. وقال تعالى ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾^(٢).
 والمراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم، لأن
 ظلمهم متقدّم على إنذارهم، وإنذارهم متقدّم على إهلاكهم. والرابع أنها
 تُشعر بالتعليل، كما في الآية المذكورة، والظروف لا تشعر بالتعليل.
 وبهذا استدل ابن عصفور على حرفيتها. والخامس أن جوابها قد يقترن
 بـ «إذا» الفجائية، [كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَيِّنَاتِنَا إِذَا هُمْ
 مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾^(٣)] ^(٤)، وما بعد «إذا» الفجائية لا يعمل
 فيما قبلها.

واعلم أن «لمّا» هذه لا يليها إلاّ فعل ماضٍ مثبت، [أو منفي

(٢) الكهف: ٥٩.
 (٤) سقط من الأصل.

(١) في الأصل: لمّا لم يقم زيد.
 (٣) الزخرف: ٤٧.

بـ «لم». وقد تُزاد «أن» بعدها، كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ
 الْبَشِيرُ﴾^(١). وجوابها فعل ماضٍ مثبت [٢]، نحو: لَمَّا قَامَ زَيْدٌ
 قَامَ عَمْرُو. أو [منفيّ بـ «ما»، نحو: لَمَّا قَامَ زَيْدٌ مَا قَامَ عَمْرُو. أو
 مضارع منفيّ بـ «لم» نحو: لَمَّا قَامَ زَيْدٌ لَمْ يَقَمْ عَمْرُو. أو] جملة اسمية
 مقرونة بـ «إذا» الفجائية، كما تقدّم.

وزاد ابن مالك في «التسهيل» أن جوابها قد يكون جملة اسمية
 مقرونة بالفاء، وماضياً مقروناً بالفاء، وقد يكون مضارعاً^(٤). قال
 الشيخ أبو حيان: ولم يَقم دليل واضح على ما ادّعاه. وقد ذكرتُ ذلك
 في «شرح التسهيل».

ويجوز حذف جواب «لَمَّا» للدلالة عليه، كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا
 ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا﴾^(٥) الآية، أي: فَعَدَلُوا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ
 ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ﴾. والكوفيون يجعلون «أوحينا» جواب «لَمَّا»،
 والواو زائدة.

(٢) سقط من الأصل.

(٤) التسهيل ٢٤١.

(١) يوسف: ٩٦.

(٣) سقط من الأصل.

(٥) يوسف: ١٥.

تنبيه

الفرق بين أقسام «لما» الثلاثة، من جهة^(١) اللفظ، أن الجازمة لا يليها إلا مضارع، ماضي المعنى. والتي بمعنى «إلا» لا يليها إلا ماضي اللفظ، مستقبل المعنى. والتي هي حرف وجوب لوجوب لا يليها إلا ماضي اللفظ والمعنى، أو مضارع مني بـ «لم». والله أعلم.

لولا

حرف له قسمان :

الأول : أن يكون حرف امتناع لوجوب . وبعضهم يقول : لوجود ، بالبدال . قيل : ويلزم ، على عبارة سيبويه^(٢) في «لو»^(٣) ، أن يقال : «لولا» حرف لما كان سيقع لانتفاء ما قبله .

وقال صاحب «رصف المباني» : الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها . فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك : لولا زيد لأحسنتُ إليك . فالإحسان

(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

(١) في الأصل : جملة .

(٣) في الأصل : لولا .

امتنع ، لوجود زيد . وإن كانتا منفيّتين فهي حرف وجوب لامتناع^(١) ،
نحو : لولا عدمُ قيام زيد لم أحسن إليك . وإن كانتا موجبة ومنفيّة
فهي حرف وجوب لوجوب ، نحو : لولا زيد لم أحسن إليك . وإن
كانتا منفيّة وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع ، نحو : لولا عدمُ
[قيامِ] ^(٢) زيد لأحسنت إليك ^(٣) . انتهى ما ذكره .

وجواب «لولا» ماض مثبت ، مقرون باللام ، نحو ﴿لَوْلا أَنْتُمْ
لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ^(٤) ، أو منفيّ بـ «ما» ، نحو ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ ، وَرَحْمَتُهُ ، مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ ^(٥) . وقد
يخلو المثلث من اللام ، كقول الشاعر ^(٦) :

لَوْلا الْحَيَاءُ ، وَبَاقِي الدِّينِ ، عِبْتُكُمْ

بِعَمَضٍ مَا فِيكُمْ ، إِذْ عِبْتُمَا عَوْرِي

وقال ابن عصفور : حذف اللام من جواب «لولا» ضرورة . وقال

(١) سقطت من رصف المباني . (٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) رصف المباني ١٣٧ . (٤) سبأ : ٣١ .

(٥) النور : ٢١ .

(٦) تميم بن أبي بن مقبل . ديوانه ٧٦ والمقرب ١ : ٩٠ والبحر ١ : ٢٤٤

والجمع ٢ : ٦٧ والدرر ٢ : ٨٣ واللسان والتاج (بعض) .

أيضاً : يجوز في قليل من الكلام . وسَوَّى بعضهم بين حذف اللام وإثباتها في « لو » و « لولا » . وقد يقترن باللام المنفي بـ « ما » ، كقول الشاعر (١) :

لولا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَّا
أَبَقْتَ نَوَاهِمُ لَنَا رُوحًا، وَلَا جَسَدًا
وإذا دلّ دليل على جواب « لولا » جاز حذفه ، كقوله تعالى ﴿ وَلَوْ لَا
فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢) .

ثم اعلم أن « لولا » الامتناعية مختصة بالأسماء . ولها حالان :
أحدهما أن تكون حرف ابتداء (٣) . وذلك إذا وليها اسم ظاهر ،
أو ضمير رفع منفصل ، نحو : لولا زيد لأكرمته ، ولولا أنت
لأكرمته . فـ « لولا » ، في هذا ونحوه ، حرف ابتداء ، والاسم بعدها
مرفوع بالابتداء عند أكثر النحويين . ثم اختلفوا في خبره .

فقال الجمهور : هو محذوف ، واجب الحذف مطلقاً . ولا يكون
عندهم إلا كوناً مطلقاً . فإذا أريد الكون المقيّد جعل مبتدأ ، نحو :

(١) حاشية الصبان ٤ : ٥٥ . والنوى : الوجهة التي ينون .
(٢) النور : ١٠ .
(٣) في الأصل : امتناع .

لولا قيامُ زيدٍ لأتيتك . ولا يجوز لولا زيدٌ قائمٌ . ولذلك أجمَعُوا
المعري ، في قوله ^(١) :

يُذِيبُ الرُّغْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فلولا الغمْدُ يُمَسِكُهُ لَسَالَا

قلت : وتأوله بعضهم ، على أن « يمسكه » حال . وردَ بأن الأخص
حكى عن العرب أنهم لا يأتون ، بعد الاسم الواقع بعد « لولا »
الامتناعية ، بالحال ، كما لا يأتون بالخبر . وتأوله بعضهم على تقدير
« أن » ، والتقدير : فلولا الغمد أن يمسكه . وأعربه بدلاً ، أي : لولا
إمساكه .

وذهب الرماني ، و [ابن] الشجري ، والشلوبين ، إلى أن
الخبر ، بعد « لولا » ، ليس بواجب الحذف على الإطلاق . بل فيه
تفصيل . وهو أنه ^(٢) إن كان كوناً مطلقاً ، غير مقيّد ، وجب حذفه ،
نحو : لولا زيدٌ لأكرمته ، لأن تقديره « موجودٌ » أو نحوه . وإن

(١) شروح سقط الزند ١٠٤ والمغني ٣٠٢ والمقرب ١ : ٨٤ وشواهد التوضيح

٦٧ وأوضح المسالك ١ : ١٥٦ وشرح ابن عقيل ١ : ١٤٩ والجمع ١ : ١٠٤

والدرر ١ : ٧٧ . والعصب : السيف القاطع .

(٢) سقطت من الأصل .

كان مقيّداً، ولا دليل يدل^(١) عليه، وجب إثباته، كقوله عليه الصلاة والسلام، لعائشة رضي الله عنها «لولا قومك حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرِ لَبَنَيْتُ الكعبةَ على قواعِدِ إبراهيمَ»^(٢). وإن كان مقيّداً، وله دليل يدلّ عليه، جاز إثباته وحذفه، كقولك: لولا أنصار زيد هلك، أي: نصره. فهذا يجوز إثباته، لكونه مقيّداً، وحذفه للدليل الدالّ عليه. واختار ابن مالك هذا المذهب، وجعل قول المعري «فلولا النعمد يمسه» مما يجوز فيه الإثبات والحذف.

وقال ابن أبي الربيع: أجاز قوم «لولا زيدٌ قائمٌ لأكرمتك»، وهذا لم يثبت بالسمع. والمنقول: لولا قيامُ زيدٍ.
وقال ابن الطراوة: جواب «لولا» هو خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا». وهو ضعيف.

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد «لولا» ليس بمبتدأ، ثم اختلفوا. فقال الكسائي: مرفوع بفعل مقدر، تقديره:

(١) سقطت من الأصل.
(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم: ٤٨. وانظر شواهد التوضيح ٦٥ والمغني

لولا وُجِدَ زيدٌ . وقال بعضهم : هو مرفوع بـ « لولا » ، لئلا يتبها
مناب « لولم يوجد » . حكاه الفراء عن بعضهم ، وردّه بأنك تقول
« لولا زيدٌ لا عمرٌ ولايتك » ، ولا يعطف بـ « لا » بعد النفي . وقال
الفراء : هو مرفوع بـ « لولا » نفسها ، لا لئلا يتبها مناب « لولم يوجد » .

وقال صاحب « رصف المباني » : ويرفع ، عند الكوفيين ، على
تقدير فعلٍ ، نابت « لا » منابه . فإذا قلت : لولا زيدٌ لا كرمتهك ،
و ﴿ لولا أنتم لكننا مؤمنين ﴾^(١) ، فالعنى : لو انعدم زيدٌ ، ولو
انعدمتم . قال : وهذا هو الصحيح ، لأنه إذا زالت « لا » ولي « لو »
الفعلُ ظاهراً ، أو مقدراً . وإذا دخلت « لا » كان بعدها الاسم . فهذا
يدلّ على أن « لا » نأبة مناب الفعل . وقد اتفق الطائفتان على أن
« لولا » مركّبة من « لو » التي هي حرف امتناع لامتناع ، و^(٢)
« لا » النافية . وكل واحد منهما باقية على بابها ، من المعنى الموضوع له
قبل التركيب^(٣) . انتهى ما ذكره .

والثاني من حالي « لولا » الامتناعية أن تكون حرف جرّ .

(٢) في الأصل وب : ومن .

(١) سبأ : ٣١ .

(٣) رصف المباني ١٣٨ .

وذلك إذا وليها الضمير المتصل ، الموضع للنصب والجر ، كالياء والكاف والهاء . قال الشاعر ^(١) :

وكم مَوطنٍ ، لَوَلايَ طَاحَتَ ، كما هَوَى
بأجرامِهِ ، مِن قُلَّةِ النِّيقِ ، مُنْهَوَى

فـ « لولا » ، في ذلك ، حرف جر عند سيمويه ، والضمير مجرور بها ، لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في ^(٢) موضع نصب أو جر ، والنصب في « لولاي » ممتنع ، لأن الياء لا تنصب بغير اسم ، إلا ومعها نون الوقاية وجوباً ، أو جوازاً . فيتميّس كونها في موضع جر .
وإذا قلنا بأن ^(٣) « لولا » حرف جر فهل تتعلق بشيء أو لا ؟

(١) يزيد بن الحكم . الكتاب ١ : ٣٨٨ والكامل ٢ : ٢٠٩ والأمل ١ : ٦٨ - ٦٩ ولباب الآداب ٣٩٦ - ٣٩٩ والأغاني ١١ : ٩٦ - ١٠١ وعيون الأخبار ٣ : ٨٢ - ٨٣ والإنصاف ٦٩١ والخصائص ٢ : ٢٥٩ وأمل ابن الشجري ١ : ١٧٦ - ١٨٩ وديوان المعاني ٢ : ١٩٩ والعيوني ٣ : ٨٧ والخزانة ١ : ٤٩٥ - ٤٩٩ و ٢ : ٤٣٠ . وطاح : هلك . والأجرام : جمع جرم ، وهو البدن . والقلة : ما استندق من رأس الجبل . والنيق : أرفع الجبل .

(٢) سقطت من الأصل . (٣) في الأصل : إن .

فقال بعضهم: لا تعلق بشيء، كالزوائد. وهو الظاهر. وقيل: تعلق بفعل واجب الإضمار. فإذا قلت «لولا لكان كذا» فالتقدير «لولا حيضرتُ». فألصقت ما بعدها بالفعل، على معناها من امتناع الشيء. ولا يجوز أن يعمل فيها الجواب، لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها. قيل: وما ذهب إليه فاسد. لأن في تقديره تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المجرور، وهو كالمندوب.

وذهب الأخفش، والكوفيون، إلى أن «لولا» في ذلك حرف ابتداء، والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء، نيابة عن ضمير الرفع المنفصل^(١)، كما عكسوا في قولهم: ما أنا كَأنتَ، ولا أنتَ كَأنا.

والخلاف في ذلك شهير. واختار صاحب «رصف المباني» مذهب الأخفش، وقال: الأولى^(٢) أن يُحكَمَ عليها بالبقاء على أنها^(٣) حرف ابتداء، عند من يرى ذلك، أو على أن يُحذف الوجود قبل الضمير، ويبقى على خفضه، كما بقي في قوله^(٤):

(١) في الأصل: المتصل. (٢) في رصف المباني: فالأولى.

(٣) سقطت من ب و ج. وفي رصف المباني: كونها.

(٤) عبید الله بن قيس الرقيات. ديوانه ٢٠. ورصف المباني ١٣٩ =

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا ، دَفَنُوهَا

بِسِجِسْتَانِ ، طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ
وَأَنْكَرَ الْمَبْرَدَ ^(١) اسْتَمْعَالَ « لَوْلَايَ » وَأَخْوَاتِهِ ^(٢) ، وَزَعَمَ أَنَّهُ
لَا يَوْجَدُ فِي كَلَامٍ مِنْ يُحْتَجُّ بِكَلَامِهِ . قَالَ الشُّلُوبِينُ : اتَّفَقَ أَعْمَةُ الْبَصْرِيِّينَ
وَالْكَوْفِيِّينَ ، كَالْخَلِيلِ ، وَسَيَبُويَه ، وَالْكَسَائِيَّ ، وَالْفَرَّاءَ ، عَلَى رِوَايَةِ
« لَوْلَاكَ » عَنِ الْعَرَبِ ، فَأَيْ نَكَارَ الْمَبْرَدِ لَهُ هَذَا يَأْنُ .

فَرَعٌ

إِذَا عَطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِـ « لَوْلَا » ظَاهِرٌ لَمْ يَجُزْ ، عَلَى
مَذْهَبِ سَيَبُويَه ، لِأَنَّ « لَوْلَا » تَجْرُ الْمَضْمُرَ ، وَلَا تَجْرُ الظَّاهِرَ . فَلَوْ
رُفِعَ الْمُعْطُوفُ ، عَلَى تَوْهْمِ أَنَّكَ أَتَيْتَ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُنْفَصِلِ ، فَفِي
جَوَازِ ذَلِكَ نَظَرٌ . كَذَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ .

القسم الثاني من قسمي « لولا » : أن تكون حرف تضييض ،

= والإِنْصَافَ ٤١ وَالْبَحْرَ ١ : ١٩٠ وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ ١ : ٤٧ وَالْمَجْمَعُ ٢ : ١٢٧
وَالدَّررَ ٢ : ١٦٢ وَالْخِزَانَةَ ٣ : ٣٩٢ وَشَرَحَ الْقِصَائِدَ الْعِشْرَةَ ٤٦ . وَالْبَيْتَ
مِنْ مَرثِيَةِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخِرَاعِيِّ .

(١) الْكَامِلُ ٣٤ وَ ٥٢ وَ ١٠٩٧ وَالْمَقْتَضِبُ ٣ : ٧٣ .

(٢) ب : وَأَخْوَاتِهَا .

فتختص بالأفعال، ويليهما المضارعُ. نحو ﴿ فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴾ (١).
 والماضي، نحو ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ، طَائِفَةٌ ﴾ (٢).
 وقد يليها اسم معمول لفعل مقدر، نحو: لولا زيدا ضربته، أو
 معمول لفعل مؤخر، نحو: لولا زيدا ضربت، كما تقدم في «الأ».
 وإذا وليها الماضي كان فيها معنى التوبيخ. وكذلك (٣) غيرها من
 حروف التحضيض. ومن تقدير الفعل بعدها قول الشاعر (٤):

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
 بَنِي ضَوَطْرَى، أَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْنَعَا

أي: لولا تعدون الكمي، أو لولا تبارزون الكمي، ونحو ذلك.
 واعلم أنه قد بقي لـ «لولا» قسم آخر، تكون فيه بمعنى «لولم».

- (١) الواقعة: ٧٠. (٢) التوبة: ١٢٢.
 (٣) في الأصل: وكذا.
 (٤) جرير. ديوانه ٩٠٧ والسكامل ٢٣٩ والمغني ٣٠٤ وشرح شواهد ٦٦٩
 والمفصل ١٤٨ وشرحه ٢: ٣٨ والأزهية ١٧٧ - ١٧٩ والخصائص
 ٢: ٤٥ والمختص ٣: ١٩٩ وأمالي ابن السجري ١: ٢٧٩ و ٣٣٤
 و ٢: ٢١٠ والنقائض ٨٣٣ والخزانة ١: ٤٦١. والنيب: جمع ناب،
 وهي الناقة المسنة. وضو طرى: حي من مجاشع.

وهذه غير مركّبة . بل كل من الكلمتين على ما كانت عليه ، قبل التركيب . كقول الشاعر ^(١) :

أَلَا زَعَمْتُ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أُحِبُّهَا
فَقُلْتُ : بَلَى ، لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي

فهذه قد وليها الفعل ، وليست للتحضيض ، والامتناعية لا يليها الفعل . فقال أبو البركات ابن الأنباري : « لولا » في البيت غير مركّبة ، بل « لا » باقية على حالها ، و « لو » باقية ^(٢) على حالها . إلا أنهم أولوا « لا » الفعل الماضي ^(٣) كما وليها في قوله تعالى ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ

(١) البيت لأبي ذؤيب . شرح أشعار الهدليين ٨٨ والمنفي ٣٠٦ وشرح شواهده ٦٧١ والممع ١ : ١٠٥ والدرر ١ : ٧٧ والخزانة ٤ : ٤٩٨ واللسان والتاج (لولا) .

(٢) سقطت من ج . وسقط « ولو باقية على حالها » من ب . وانظر الخزانة ٤ : ٤٩٩ .

(٣) كذا ، والفعل في بيت أبي ذؤيب مضارع لا ماض . ولعله يشير إلى قول الجموح :

لَا دَرَّةَ دَرَّةٍ ، إِنِّي قَسَمْتُ رَمِيَّتَهُمْ
لَوْلَا حُدِّدْتُ ، وَلَا عُدْرَتِي لِمَحْدُودِ

انظر الإنصاف ٧٤ - ٧٦ والخزانة ١ : ٢٢١ - ٢٢٢ .

المَقْبَةِ ﴿^(١)﴾ ، أي : لم يقتحم .

وتأول غيره هذا البيت ونحوه ، على إضمار « أن » ، والفعل صلة لها ، وارتفع الفعل بسقوط « أن » . وتكون « لولا » هي التي تختص بالأسماء ، ومحل « أن » وصلتها رفعٌ بالابتداء .

وقد أشار ابن مالك إلى هذين الوجهين ، فقال في « التسهيل » :
وقد يلي الفعلُ « لولا » ، غيرَ مفهومة ^(٢) تحضيضاً ، فتؤوّل
بـ « لولم » ، أو تُجمل ^(٣) المختصة بالأسماء ، والفعل صلة لـ « أن »
مقدّرة ^(٤) . والله أعلم .

وزعم علي بن عيسى ، والنحاس ، أن « لولا » تأتي بمعنى « ما »
النافية . وهما على ذلك قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾ ^(٥) ،
أي : ما كانت قريةٌ . والله عز وجل أعلم .

لوما

حرف ، له قسمان :

-
- (١) البلد : ١١ .
(٢) منقطت من الأصل .
(٣) في مطبوعة التسهيل : وتُجمل . والصواب ما أثبتنا .
(٤) التسهيل ٣٤٤ .
(٥) يونس : ٩٨ .

أحدهما : أن يكون حرف امتناع لوجوب ، فيختص بالأسماء ،
ويرتفع ^(١) الاسم بعده بالابتداء ، نحو : لومازيد لأكرمك .
والثاني : أن يكون حرف تحضيض ، فلا يليه إلاّ فعل ، أو
معمول فعل .

وحكمه ، في الحالين ، حكم « لولا » . وقد تقدم ، فلا نعيده .
وقال صاحب « رصف المباني » : اعلم أن « لوما » لم تجيء في كلام
العرب ، إلاّ للمعنى التحضيض ^(٢) . ولم يذكر المعنى الأول ، وقد ذكره
غيره . والله سبحانه أعلم .

مرها

المشهور أنها اسم من أسماء الشرط ، مجرد عن الظرفية ، مثل
« من » . وذكر ابن مالك أنها قد ترد ظرفاً . ذكر ذلك في
« التسهيل » ^(٣) ، وفي « الكافية » . وقال في « شرحها » : إن جميع
النحويين يجعلون « ما » و « مهيا » مثل « من » ، في لزوم التجرد عن

(٢) رصف المباني ١٣٩ .

(١) في الأصل : ويرتفع .

(٣) التسهيل ٢٣٦ .

الظرفية ، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت ، في أشرطة الفصحاء من العرب .
وأشدها آياتاً ، منها قول حاتم ^(١) :

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بِطَنِكَ سُوْلَهُ

وَفَرَجَكَ ، نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ ، أَجْمَعَا

وقال ابنه بدر الدين : لا أرى في هذه الأبيات حجة ، لأنه يصح
تقديرها بالمصدر . وقد ذكرت ذلك في « شرح التسهيل » .

وقال الزمخشري ^(٢) في « الكشاف » : وهذه الكلمة في عداد

الكلمات ، التي يجرّفها من لا يدلّه في علم العربية ، فيضعها في ^(٣) غير
موضعها ، ويحسب « مهما » بمعنى « متى ما » . ويقول : مهما جثتي
أعطيتك . وهذا من وضعه ^(٤) ، وليس من كلام واضع العربية في

(١) ديوان حاتم ١٠٠ والمغني ٣٦٨ وشرح شواهد ٧٤٤ والأمل ٢ : ٣١٨

وشرح الحماسة للمرروي ١٧١٣ والتبريزي ٤ : ٤٤٠ والبيان والتبيين

٣ : ٣٠٨ وعيون الأخبار ١ : ٣٤٣ والمجمع ٢ : ٥٧ والدرر ٢ : ٧٣

وحاشية الصبان ٤ : ١٢ والتاج (مهما) . وروى : وإِنَّكَ إِذَا أُعْطِيتَ .

(٢) الكشاف ٢ : ١٠٧ .

(٣) سقطت من الأصل ومطبوعة الكشاف . وانظر المغني ٣٦٨ .

(٤) في مطبوعة الكشاف : موضعه . والصواب ما أثبتنا .

شيء . ثم يذهب فيفسّر ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ ، مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(١) بمعنى الوقت ، فيلحد في آيات الله ، وهو لا يشعر . وهذا وأمثاله مما يُوجب الجثوب بين يدي الناظر في « كتاب سيبويه » . انتهى كلامه ^(٢) .

وذكر ابن مالك في « التسهيل » أن « مهما » قد يُستفهم بها ^(٣) . والمشهور أنها لا تخرج عن الشرطية . وأما قوله ^(٤) :

مَهْمَا لِي ، اللَّيْلَةَ ، مَهْمَا لِيَهْ

أودى بنعلي ، وسرباليه

فلا حجة فيه ، لاحتمال أن تكون « مه » بمعنى : اكف ^(٥) ، و« ما » هي الاستفامية .

وزعم السهيلي أن « مهما » قد تخرج عن الاسمية ، وتكون حرفاً ،

(١) الأعراف : ١٣١ .

(٢) سقط « انتهى كلامه » من الأصل . (٣) التسهيل ٢٣٦ .

(٤) عمرو بن ملقط . المغني ١١٤ و ٣٦٩ وشرح شواهده ٣٣٠ و ٧٤٤

والكشاف ٢ : ١٠٩ والجمع ٢ : ٥٨ والدرر ٢ : ٧٤ والخزانة ٣ : ٦٣١

وشرح المفصل ٧ : ٤٤ والناج (مها) والنوادر ٦٢ والصاحي ١٧٤ .

(٥) في الأصل : انكف .

إذا لم يعد عليها من الجملة ضمير ، كقول زهير (١) :

ومهما تكُنْ عندِ امرئٍ ، من خَلِيقَةٍ

وإنْ خالَهَا تخفَى على الناسِ ، تُعلم

وهو قول غريب . وقد حكى خطاب الماردي ، عن بعضهم ، أنها تكون حرفاً ، بمعنى « إن » . ولذلك ذكرتها في هذا الموضع . ويتعاقب بها أحكام مذكورة في موضعها .

واختلف النحويون فيها ، فقيل : إنها بسيطة ، ووزنها « فَعَلْتِي » ،

وألغها إما للتأنيث ، وإما للإلحاق وزال التتوين للبناء . فهي ، على هذا ،

من باب « سَلَس » . وقال ابن إياز : لو قيل إنها « مَفْعَل » ، تحامياً

لذلك ، لم أرَ به بأساً . وقال الخليل (٢) : هي مركبة من « ما ما » ، و« ما »

الأولى التي للجزء ، والثانية التي تراد بعد الجزء . واستقبحوا التكرير ،

فأبدلوا من ألف (٣) الأولى هاء ، وجعلوها كالشيء الواحد . وقال

الأخفش ، والزجاج ، والبغداديون : هي مركبة من « مه » بمعنى :

(١) ديوان زهير ٢٤ والكامل ٦٩٨ وشرح القصائد السبع ٤٥ والنفي ٣٥٨

و ٣٦٧ وشرح شواهد ٧٣٨ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٢٤٧ والكشاف

٢ : ١٠٧ والجمع ٥٨ : ٢ والبرر ٧٤ : ٢ . ب و ج : ولو خالها .

(٢) الكتاب ١ : ٤٣٣ . (٣) في الأصل : الألف .

اسكت ، و « ما » الشرطية . قالوا : وقد تُستعمل « مه » مع « من » التي هي شرط ، فيقال : مَهْمَن . وقال قطرب : لم يُحمل الجزم بها عن فصيح . يعني « مهمن » . وقد أجاز سيبويه أن تكون « مه » أضيف إليها « ما » ^(١) . والله أعلم .

هـ

حرف تحضيض ، لا يليه إلا فعل ، أو معوله ، كما تقدم في أخواته . وذهب بعض النحويين إلى جواز مجيء الجملة الابتدائية ، كقول الشاعر ^(٢) :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ ، بِشَفَاعَةٍ

إِلَيَّ ، فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وتأوله ابن طاهر ، وغيره ، على إضمار ^(٣) « كان » الشائبة . وتأوله بعضهم على أن « نفس » فاعل فعل مضمَر ، أي : فهلا شفعت نفس ليلي . و « شفيعها » خبر مبتدأ مخذوف ، أي : هي شفيعها . والأول

(٢) مضي في ص : ٥٠٩

(١) الكتاب ١ : ٤٣٣ .

(٣) في الأصل : تقدير .

أقرب. وأما قول الشاعر^(١) :

* هَلَا التَّقْدُمُ، وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ *

فعلى إضمار « كان » التامة .

و « هلا » أكثر استعمالاً ، في التحضيض ، من « ألا » .
وتقدم ما قاله بمض النجوين ، من^(٢) أن هاء « هلا » بدل من همزة
« ألا » . والله أعلم .

(١) عجز بيت ، صدره :

الآن ، بَعْدَ لَجَاجِي ، تَلْحُونَنِي

شرح ابن عقيل ٣١٢ والميني ٤ : ٤٧٤ . وانظر مجمع الأمثال ٢ : ٤٠٩ .

(٢) في الأصل : في .

الباب الخامس

في التماسي

وهو ثلاثة أحرف : واحد متفق على حرفيته ، وهو « لكن » ،
واثنان فيهما خلاف ، وهما ^(١) : « أنما ، وأنتن » ، إذا وقعا فصلاً . فأما

لكن

فهو ^(٢) حرف استدراك . ومعنى الاستدراك أن تنسب حُكماً
لاسمها ، يخالف المحكوم عليه قبلها . كأنك لما أخبرت عن الأول ،
بخبز ، خفت أن يُتوهم من الثاني مثل ذلك ، فتداركت بخبزه ، إن
سلباً ، وإن إيجاباً . ولذلك لا يكون إلا بعد كلام ، ملفوظ به ، أو
مقدر . وقال بضمهم : « لكن » للاستدراك ، والتوكيد .

(٢) في الأصل : فهي .

(١) في الأصل : وهو .

ولا تقع « لكن » إلا بين متنافيين ، بوجه ما . فإن كان ما قبلها نقيضاً لما بعدها ^(١) ، نحو : قام زيد لكنّ عمرًا لم يقم ، أو ضدًا نحو : ما [هذا] ^(٢) أحمر لكنّه أصفر ، جاز بلا خلاف . وإن كان خلافًا ، نحو : ما أكل لكنّه شرب ، ففيه خلاف ، والظاهر الجواز . وإن كان وفاقًا لم يجز ، بإجماع .

وقال الزمخشري : « لكن » للاستدراك ، تُوسّطُها ^(٣) بين كلامين متغايرين ، نفيًا وإيجابًا . فتستدرك بها النفي بالإيجاب ، والإيجاب بالنفي . وذلك قولك ^(٤) : ما جاءني زيدٌ لكنّ عمرًا جاءني ، وجاءني زيدٌ لكنّ عمرًا لم يجيء . ^(٥) والتغايرُ في المعنى بمنزلة في اللفظ . كقولك : فارقني زيدٌ لكنّ عمرًا حاضر ، وجاءني ^(٦) زيدٌ لكنّ عمرًا غائب ، وقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَرَأَىٰ كَثِيرًا لَفَاشَلْتُمْ ، وَتَنَازَعْتُمْ

(١) في الأصل : فإن كان ما بعدها نقيضاً لما قبلها . وانظر الهمع ١ : ١٣٢ -

١٣٣ والمغني ٣٢٢ .

(٢) تامة من الهمع والمغني . (٣) د : استدراك بتوسطها .

(٤) في الأصل : كقولك .

(٥) زاد هنا في مطبوعة الفصل : فصل .

(٦) في الأصل : جاء .

في الأمرِ . ولكنَّ اللهَ سلَّمَ ﴿^(١)﴾ ، على معنى النفي ، وتضمَّن
« ما أراكم كثيرًا » ^(٢) .

ومذهب البصريين أن « لكنَّ » بسيطةٌ . وهو حرف نادر
للبناء ، لا مثال له في الأسماء ، ولا في الأفعال . قال ابن يemiş : وألفه
أصل ، لأننا لا نعلم أحداً ، يؤخذ بقوله ، ذهب إلى أن الألفات في
الحروف زائدة . فلو سمَّيتَ به لصار اسماً ، وكانت ألفه زائدة ،
ويكون وزنه « فاعلاً » ، لأن الألف لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة ،
من الأسماء والأفعال ^(٣) .

وقال الفراء : « لكنَّ » مركبة ؛ أصلها « لكنْ أن » ،
فطرحت الهمزة ونونُ « لكنْ » . ونقل صاحب ^(٤) « اللباب » ، عن
الكوفيين ، أنها مركبة من « لا » و « إن » ، والكاف زائدة ،
والهمزة محذوفة . ونقله عنهم ابن يemiş أيضاً ، قال : وذهب الكوفيون

(١) الأنفال : ٤٣ . (٢) الفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٧٩ - ٨٠ .

(٣) شرح المفصل ٨ : ٧٩ . وفيه : من الأفعال والأسماء .

(٤) لعله تاج الدين محمد بن محمد ، الفاضل الأمفراييني ، المتوفى سنة ٦٨٤ .

واسم كتابه : اللباب في النحو ، أو لباب الإعراب في النحو . كشف

الظنون ١٥٤٣ وهدية المارفين ٢ : ١٣٤ .

إلى أنها من كُتِبَ، وأصلها «إِنَّ» زيدت عليها «لا» والكاف . وهو قول حسن ، لندرة ^(١) البناء ، وعدم النظير . ويؤيده دخول اللام في خبره ، كما تدخل في خبر «إِنَّ» ، على مذهبهم . ومنه ^(٢) :

* وَلَكِنِّي ، مِنْ حُبِّهَا ، لَعَمِيْدُ *

والمذهب الأول ، لضعف تركيب ثلاثة أشياء ، وجعلها حرفاً واحداً ^(٣) . انتهى .

وقيل : إنها من كُتِبَ من «لا» و«كأن» ، والكاف للتشبيه ، و«أَنَّ» على أصلها . ولذلك وقعت بين كلامين ، من نفي لشيء ، وإثبات لغيره . وهو رأي السهيلي .

و«لكن» لها أحكام ، مذكورة في باب «إِنَّ» ، نشير هنا إلى بعضها :

فإنها تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، لشبهها بالفعل ، كأخواتها . وتقدم مذهب من أجاز نصب الجزئين بها ، وبأخواتها .

(١) في الأصل : لندرة .

(٢) انظره في ص ١٣٢ .

(٣) شرح المفصل ٨ : ٧٩ - ٨٠ .

ومنها أنها تُكفّف بـ « ما » ، فتدخل على الجملتين . فالاسمية
كقول الشاعر (١) :

ولكنّنا أهلي بوادٍ ، أنيسُهُ
سبّاعٌ تبغى الناسَ ، منّني ، وموحدٌ

والفعلية كقول امرئ القيس (٢) :

ولكنّنا أسعَى ، لمجدٍ ، مؤثّلٍ
وقد يدركُ المجدَ المؤثّلَ ، أمثالي

وتقدم قول من أجاز الأعمال ، وجعل « ما » زائدة ملغاة .

ومنها أن اللام لا تدخل في خبرها ، خلافاً للكوفيين . وأما

قول الشاعر :

* ولكنّني ، من حبّتها ، لعميدٍ *

(١) مساعدة بن جؤية . ديوان الهذليين ١ : ٢٣٧ والمغني ٧٢٩ وشرح شواهد

٩٤٢ وأدب الكاتب ٤٥٨ . وتبغى : تبغى أي : تطلب .

(٢) ديوان امرئ القيس ٣٩ والمغني ٢٨٤ وشرح شواهد ٨٨٠ والإنصاف

٨٤ وشرح المفصل ١ : ٧٩ والهمع ٢ : ١١٠ والعيني ٣ : ٤٥ والخزانة

١ : ١٥٨ . والمؤثّل : الموطد .

فلا حجة فيه، لأنه بيت مجهول، لا يعرف له تمام، ولا شاعر، ولا
راوٍ عدل^(١) يقول: سمعته ممن يوثق بعربيته. هكذا قال ابن مالك.
وأيضاً فإنه متأول^(٢) على تقدير: ولكن إنني. فنقلت حركة
الهمزة، ثم حذفت النون، وأدغم.

ومنها أنها قد تُخفّف، فيبطل عملها، خلافاً ليونس،
والأخفش، في إجازتهما إعمالها. وقد سبق بيان مذهبهما.
وما سوى هذا، من أحكام « لكن »، فلا حاجة لذكره هنا.
والله أعلم.

وأما

أنتما وأنتن

إذا وقعا فصلاً، ففيهما خلاف مشهور. وقد تقدّم في أخواتهما.
فهذا آخر الكلام على الخماسي*. وبتمامه تمّ الكلام على جميع
حروف المعاني.

* * *

وقد ذكر بعضهم أنّ « كان » الزائدة حرف. وكذلك

(٢) في الأصل: يتأول.

(١) في الأصل: اعدلا.

« أصبح » و « أمسى » في قول العرب : ما أصبح أبردها ، وما أمسى
أدفاها . قال : لأن الأفعال لا تزاد .

وقال بعضهم : إن « التذي » تكون حرفاً ، على مذهب يونس ،
والفراء ، لأنها تكون عندهما مصدرية ، لا تحتاج إلى عائد .

وفد كان حق هذه الألفاظ أن أذكرها في باب الثلاثي ،
والرباعي . وإنما أهملت ذكرها هناك ، لشهرتها ، وغرابة القول
بحرفيتها . وللكلام عليها موضع ، هو أليق به من هذا الكتاب .

والله ^(١) الموفق للصواب ، وإليه المرجع والمآب . والله ،

(١) سقطت هذه الفقرة من ب و ج . وفي ب :

« الحمد لله رب العالمين . وصلواته على سيّد المرسلين ، محمد ، وآله
وصحبه أجمعين .

كامل كتاب الجني الداني في حروف المعاني ، من نسخة ، فيها أنها
كُتبت من نسخة مؤلفها ، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ، المرادي
نسباً ، المالكي مذهباً . عفا الله عنه . وكان الفراغ ، من هذه النسخة
المباركة ، في يوم الثلاثاء ، التاسع والعشرين من ذي الحجة الحرام ، آخر
شهور سنة أربع وخمسين وثمانمائة ، على يد فقير رحمة ربه ، عبد القادر بن
علي بن أحمد ، الطوشي بلداً ، الشافعي مذهباً . غفر الله ، تعالى ، ذنوبه .
وستر عليه ، في الدارين ، عيوبه . آمين .

سبحانه وتعالى ، المسؤول أن يحملنا ممن دُعي فأجاب ، وأن يرشدنا
للتسديد في السؤال والجواب ، وممن فهم الحكمة وفصل الخطاب ،
[وأن يصلّي على] سيّدنا محمد ، ﷺ ، وعلى الآل والأصحاب ،
وتابعيهم إلى يوم المآب ، آمين .

★ ★ ★

فهرس الآيات

الصفحة		الآية
	١ - الفاتحة	
٣٠١	غير المغضوب عليهم ولا الضالين	٧
	٢ - البقرة	
٢٩٠	لا ريب فيه	٢
٢٠٥، ٣٥، ٣٢	سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذروهم	٦
٣٨، ٣٧	ذهب الله بنورهم	١٧
٣١٠	يجعلون أصابهم في آذانهم من الصواعق	١٩
٣٧	لذهب بمهمهم	٢٠
٣٩	فأخرج به من الثمرات	٢٢
١٩٢	وإذ قال ربك للملائكة	٣٠
٢٠٨	وإن كانت لكبيرة	٤٣
٣١	أفلا تتقلون	٤٤

٢٤٥	واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً	٤٨ و ١٢٣
٥٨٠	لملكم تهتدون	٥٣
٣٩	إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل	٥٤
١٤٤	اهبطوا مصراً	٦١
٢٢٩	فهي كالججارة أو أشد قسوة	٧٤
٣١٠	لما يهبط من خشية الله	٧٤
٢٨٧	يود أحدهم لو يعمر	٩٦
٢٢٩	أو كلما عاهدوا عهداً	١٠٠
٥٨٧	ولكن الشياطين كفروا	١٠٢
٢٨٤	ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة	١٠٣
٣٣٦	ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها	١٠٦
٤٧٧	واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان	١١٢
٢٢٨	وقالوا كونوا هوداً أو نصارى	١٣٥
١٣٣	وإن كانت لكبيرة	١٤٣
٢٥٨	قد نرى قلب وجهاك في السماء	١٤٤
١٠٦	ولكن وجهه هو مولها	١٤٨
٥١٨	لئلا يكون للناس عليكم حجة ظلموا منهم	١٥٠
٥٢١	إلا الذين ظلموا منهم	١٥٠
٨٤	كما أرسلنا فيكم رسولاً	١٥١
٤٨١	كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم	١٥١
٩٧	والذين آمنوا أشد حبا لله	١٦٥
٤٧٦	وآتى المال على حبه	١٧٦

٢٥٠	ولكم في القصاص حياة	١٧٩
٢٢٠	وأن تصوموا خير لكم	١٨٤
٤٧٧	ولتكبروا الله على ما هداكم	١٨٥
١١١	فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي	١٨٦
٥٢٠٥١	ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	١٩٥
٤٨١٤٨٤	واذكروه كما هداكم	١٩٨
٢٥٠	واذكروا الله في أيام معدودات	٢٠٢
٥٥٥٠٥٤٣	حتى يقول الرسول	٢١٤
٥٥٢	وزلزلوا حتى يقول الرسول	٢١٤
٤٦٦	وعسى أن تكرهوا	٢١٦
٤٦٢	وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن	٢١٦
	تجوهوا شيئاً وهو شر لكم	
٣١٨	ويكفر عنكم من سيئاتكم	٢١٧
٣١٣	والله يعلم المفسد من المصلح	٢٢٠
٢٢٠	لمن أراد أن يتم الرضاعة	٢٣٣
٢٤٠	من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً (١)	٢٤٥
٢٢٢	وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله	٢٤٦
٣٣٠	أن آتاه الله الملك	٢٥١
٣٠٩	منهم من كلم الله	٢٥٣
٢١٢	وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين	٢٧٨

(١) وفي الحديد: ١١ .

٢٢٣	أن تضل إحداهما فتذكر	٢٨٢
٣٠٠	لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا	٢٨٦
٣ - آل عمران		
١٨٦	بعد إذ هديتنا	٨
٦٨	قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني	٣١
٣٨٥	من أنصاري إلى الله (١)	٥٢
٣٥٥	ربنا آمنا	٥٣
١٣٢	إن هذا لهو القصص الحق	٦٢
٣٤٨	ها أنتم هؤلاء	٦٦
٢٢٤	قل إن الهدى هدى الله أن يوتي أحد	٧٣
٤٢	ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار	٧٥
١٣٧	لما آتيتكم من كتاب وحكمة	٨١
٥٢٣	فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم	١٠٦
٤٠	ولقد نصركم الله بيدر	١٢٣
٥٨٠	لعلكم تشكرون	١٢٣
٣٢٤	وما محمد إلا رسول	١٤٤
٣٧١	وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا في الأرض	١٥٦
٣٣٢	فبارحمة	١٥٩
٤٦٥، ٤٩٤	ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم	١٧٨

(١) وفي الصف : ١٤ .

٣١٤	حتى يميز الخبيث من الطيب	١٧٩
١٠٥	ما كان الله ليذر المؤمنين	١٧٩
٢٥١	فما الحياة الدنيا في الآخرة إلا متاع	١٨٥

٤ - النساء

٢٨٦،٢٨٤	وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم	٨
٥٢١	إلا ما قد سلف	٢٢
١٢١	يريد الله ليبين لكم	٢٦
٥١٥	ما فعلوه إلا قليل منهم	٦٦
٣٥٦	يا ليتني كنت معهم	٧٣
٣٣٠	إلا أن يصدقوا	٩١
٢٩٠	ولو على أنفسكم	١٣٥
٥١٥،٥١١	ما لهم به من علم إلا اتباع الظن	١٥٧
٣٩	فبظلم من الذين هادوا حرمنا	١٦٠
٥٩٢	لكن الله يشهد بما أنزل إليك	١٦٦
٤٩٤،٤٧	كفى بالله شهيدا	١٦٦
٤٠	قد جاءكم الرسول بالحق	١٧٠
٣٣٣	إنما الله إله واحد	١٧١
٢٢٥	يبين الله لكم أن تضلوا	١٧٦

٥ - المائدة

٤٤	وامسحوا برؤوسكم	٦
----	-----------------	---

٤٠٥	قال الله : إني معكم	١٢
٣١٠	من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل	٣٢
٦٨	من يرتد منكم عن دينه فسوف	٥٤
٤٨٠	أذلة على المؤمنين	٥٤
١٢٥	لبئس ما كانوا يعملون	٦٢
١٧١	ثم عموا وصموا كثير منهم	٧١
٢٢٠	وحسبوا أن لا تكون فتنة	٧١
١٣٦	وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسنا	٧٣
٢٢٣	وما لنا لا نؤمن بالله	٨٤
٣٤٦	فهل أتم منتهون	٩١
٦٦	ومن عاد فينتقم الله منه	٩٥
٢١٨	ونعلم أن قد صدقتنا	١١٣
٣٢	أأنت قلت للناس اتخذوني	١١٥
٣٥٠	وكنتم أنت الرقيب	١١٧

٦ - الأنعام

١٦٣	ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده	٢
٣٨٨	ليجمعنكم إلى يوم القيامة	١٢
٢٥٩	قد نعلم إنه ليحجزك الذي يقولون	٣٣
٣١٨	ولقد جاءك من نبي المرسلين	٣٤
٤١٢	كتب ربكم على نفسه الرحمة فإنه غفور رحيم	٥٤

٤٣١	قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب ثم أتمت شركون	٦٤
١٢٣،١٢١	وأمرنا لنسلم	٧١
٤٠٩	ولا تخافون أنكم أشركتم بالله	٨١
٤١٨	وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون	١٠٩
٢٥٦	وقد فصل لكم	١١٩
٧٧	فهم فيه شركاء	١٣٩

٧ - الأعراف

٦٢	وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا	٤
٣٠٣	مامنعك إلا تسجد	١٢
٤٧٢	لأقدمن لهم صراطك المستقيم	١٥
١٣٦	وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن	٢٣
٢٥٠	ادخلوا في أمم	٣٨
٩٩	سقناه لبلد ميت	٥٧
٣١٧	ما لكم من إله غيره	٥٩
٥٥٢،٥٤٣	حتى عفوا وقالوا	٩٥
٤٧٨	حقيق على ألا أقول	١٠٥
٦١١	مها تأتينا به من آية	١٣١
١٧٢	قال فرعون : وآمنتم	١٣٣
٤٢٢	ألست بربكم قالوا : بلى	١٧٢
٢٠٩	إن الذين تدعون من دون الله عبادة أمثالكم	١٩٤

٨ - الأنفال

٤٠٦	وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون	٥
١٨٨	واذكروا إذ أنتم قليل	٢٦
٣٥٠	إن كان هذا هو الحق	٣٢
١٨٣	وما كان الله ليعذبهم	٣٣
٥٢٢	إلا * تفلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير	٣٣
٦١٧	ولو أراكم كثيراً لفشلتم ولتنازعتكم في الأمر	٤٣
	ولكن الله سلم	
٣٣٣،١٤٢	وإما تخافن	٥٨
٢٥٠	لمسكم فيما أخذتم	٦٨

٩ - التوبة

١٦٧	التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون	١٢
	الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر	
٣٣١	وضاقت عليكم الأرض بما رحبت	٢٥
٢٥١	فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل	٣٨
٣١٠	أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة	٣٨
٥٢٢	إلا تنصروه فقد نصره الله	٤١
١٩٤	إذها في النار	٤١
٣٧١	ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت : لا أجد	٩٢
٥٣٠	وآخرون مرجون لأمر الله ... وإما يتوب عليهم	١٠٦

٣٠٨	من أول يوم	١٠٩
٢٤٧	وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة	١١٤
٦٠٦	فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة	١٢٢
٣٣٣	وإذا ما أنزلت سورة	١٢٤

١٠ - يونس

٢١٨	وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين	١٠
٣٢٩	قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي	١٥
٣٨٧	ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم	٢٥
٥٥	جزاء سيئة بمثلها	٢٧
٣١	أثم إذا ما وقع	٥١
٢٣٥	قل إي وربي	٥٣
١١١	فبذلك فلتفرحوا	٥٨
٣٨١	ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم	٦٢
٤٠٥	ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون	٦٢
١٢٣	ربنا ليضلوا عن سبيلك	٨٨
٦٠٨	فلولا كانت قرية آمنت	٩٨

١١ - هود

٣٨١	ألا يوم يأتهم ليس مصروفاً عنهم	٨
٦٤	ونادى نوح ربه فقال : رب	٣٥
٢٥٢	اركبوا فيها	٤١
٤٠	يا نوح اهبط بسلام	٤٨

٢٤٧	وما نحن بتاركي آلھتنا عن قولك	٥٣
٣٢٠	ما لكم من إله غيره	٦١
٣٣	قالوا يا شعيب أصلاتك	٨٧
١١٨٠١٠٦	فعمال لما يريد	١٠٨
٣٣٠	خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض	١٠٨
٢٦٨	وإن كلاً لما	١١١
٢٠٨	وإن كلاً لما ليوفينهم	١١١

١٢ - يوسف

٥٩٦	فلما ذهبوا به وأجمعوا	١٥
٢٨٤	وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين	١٧
٩٧	هيت لك	٢٣
٥٥٩	وقلن حاشى لله	٣١
٢٥٠	قالت فذلكن الذي لمتني فيه	٣٢
١٤١	ليسجنن وليكونن	٣٢
٣٨٧	رب السجن أحب إلي	٣٣
٥٤٢	حتى حين (١)	٣٥
٥٤٨	ليسجننه حتى حين	٣٥
٥٥٨	ليسجننه عشى حين	٣٥
٣٥٥	يوسف أعرض عن هذا	٣٩
١٠٦	إن كنتم للرؤيا تعبرون	٤٣

(١) والمؤمنون : ٢٥ و ٥٤ والصفافات : ١٧٤ و ١٧٨ والطاريات : ٤٣ .

٤٢	هل آمنكم عليه	٦٤
٦٧	إن كان قميصه قد من قبل فصدقت	٧٧
٦٨	قالوا إن يسرق فقد سرق أخ	٧٧
٥٧	تالله تفتأ تذكر يوسف	٨٥
٣٤٣	قالوا إنا لك لآنت يوسف	٩٠
١٣٥	تالله لقد آترك الله	٩١
٥٩٦،٢٢١	فلما أن جاء البشير	٩٦
٤٥	وقد أحسن بي	١٠٠

١٣ - الرعد

٤٧٦	وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم	٦
٢٠٦	أم هل تستوي الظلمات والنور	١٦
٣٤٢	قل : هل يستوي الأعمى والبصير أم هل	١٦
	تستوي الظلمات والنور أم جعلوا	
٢٠٦	أم اتخذوا من دونه أولياء	١٧
٣١	أفمن هو قائم على كل نفس	٣٣

١٤ - ابراهيم

٣٢٠	وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه	٤
٢٥٢	فردوا أيديهم في أفواههم	٩
١١٣	قل لمبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة	٣١
٣٨٩	فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم	٣٧

١٨٤٠١١٧	وإن كان مكرم لتزول منه الجبال	٤٦
	١٥ - الحجر	
٤٥٦٠٣٣٥	ربما يود الذين كفروا	٢
٤٤٤	ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين	٢
٥١٣	إن عبادي ليس لك عليهم سلطان من الغاوين	٤٢
	١٦ - التحل	
٣٣٦	ولله يسجد ما في السماوات وما في الأرض	٤٩
٤١٣	لا جرم أن لهم النار	٦٢
٩٧	والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً	٧٢
١٢٧٠١٢٤	وإن ربك ليحكم بينهم	١٢٤
	١٧ - الاسراء	
٣٠٨	من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى	١
٩٣	أرأيتك هذا الذي كرمت علي	٦٢
٣٦٥	وإذن لأذقنك	٧٥
٣٦٢	وإذن لا يلبثون	٧٦
١٠١	أقم الصلاة للولك الشمس	٧٨
٢١٥	إن كان وعد ربنا لمفعولاً	١٠٨
٢٧٩	قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي	١٠٠
١٠٠	ويخرون للأذقان	١٠٩
	١٨ - الكهف	
٣١٠	ويلبسون ثياباً خضراً من سندس	٣١

٣١٨	يحلون فيها من أساور	٣١
٤٠٢	لكننا هو الله ربي	٣٨
٦٨	إن ترني أنا أقل منك مالا	٤٠، ٣٩
٥٩٥	وتلك القرى أهلكتناهم لما ظلموا	٥٩
٥٣٠	إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا	٨٦
١٦٧	وثامنهم كلهم	١١٢

١٩ - صريم

٩٨	فهب لي من لدنك ولياً	٤
٢٦٨	ولم أكن بدعاؤك رب شقياً	٤
٤٧٢	وهزى إليك	٢٥
٢٤٤٠١	وهزى إليك بجذع النخلة	٢٥
١٤٢	فما ترين	٢٦
٢٠٧	فما ترين من البشر أحداً	٢٦
١٦٣	هل تعلم له سمياً ، ويقول الانسان	٦٦، ٦٥

٢٠ - طه

٥٨٠	لعله يتذكر	٤٤
٣٩٨	إن هذان اساحران	٦٣
٣٧٩	فاذا جبالهم وعصمهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسمى	٦٦
٢٥١	ولأصلبناكم في جذوع النخل	٧١
٥٥٤	قالوا : لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى	٩١

٣٣٦	وما تلك بيمينك يا موسى	١٧٠
٢١ - الأنبياء		
١٧١	وأسروا النجوى	٣
٣٢٠	ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث	٢٠
٥١٨	لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا	٢٢
٣٠٦	هذا ذكر من معي	٢٤
١٩٤	وجعلنا من الماء كل شيء حي	٣٠
٣٦٨	أفأين مت فهم الخالدون	٣٤
٩٩	ونضع الموازين القسط ليوم القيامة	٤٧
١٣٥	وتالله لأكيدن أصنامكم	٥٧
٣١٣	ونصرناه من القوم	٧٧
٣٠٣	وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون	٩٥
٣٩٦، ٧٦	أما إلهكم إله واحد ...	١٠٨

٢٢ - الحج

١٦٣	لنبين لكم وتقر في الأرحام ما نشاء	٥
٢٤	ومن الناس من يعبد الله على حرف	١١
١١٢	ثم ليقطع	١٥
٥١	فليمدد بسبب	١٥
٤٠٦	إن الذين آمنوا والذين هادوا ... يفصل بينهم	١٧
٥١	ومن يرد فيه بالحاد	٢٥

٣١٦،٣١٠	فاجتنبوا الرجس من الأوثان	٣٠
٦٢	لم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة	٦٣
٣٣	لم تر أن الله أنزل من السماء ماء	٦٣

٢٣ - المؤمنون

٢٥٩	قد أفلح المؤمنون	١
٤٣٢	فتبارك الله أحسن الخالقين ، ثم إنكم بعد ذلك لميتون ، ثم إنكم ...	١٦-١٤
٢٢١	فأوحينا إليه أن اصنع الفلك	٢٧
٣٣٢	عما قليل	٤٠
٢٤٧	عما قليل ليصبحن نادمين	٤٠
٢٣٥	ولدينا كتاب ينطق بالحق ، وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة	٦٣
٢٣٥	أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق	٧٠

٢٤ - النور

٢١٩	والخامسة أن غضب الله عليها	٩
٥٩٩	ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأنا الله تواب حكيم	١٠
٥٩٨	ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكيت منكم من أحد أبداً	٢١
٢٩٩	زيتونة لا شرقية ولا غربية	٣٥

٢٢٤	لم يكذبها	٤٠
٢٣١	أو بيوت آبائكم	٦١
٢٥٧، ٢٥٥	قد يعلم ما أتم عليه	٦٤

٢٥ - الفرقان

٣٢٠	ما كان لنا أن نتخذ من دونك من أولياء	١٨
٤٠٦	إلا أنهم ليا كاون الطعام	٢٠
٤٢	ويوم تشقق السماء بالغمام	٢٥
٤١	فأسأل به خبيراً	٥٦

٢٦ - الشعراء

٣٢	لم نربك فينا وليداً	١٨
٣٤	وتلك نعمة تمنها علي أن عبدت بني إسرائيل	٢٢
٢٢٠	والذي أطعم أن يغفر لي	٨٢
٢٨٨	فلو أن لنا كرة فنكون	١٠٢

٢٧ - النحل

٣٥٥	ألا يا سجدوا	٢٥
٣٨	بسم الله الرحمن الرحيم	٣٠
٥١٠	ألا تملوا	٣١
٣٨٧	والأمر إليك	٣٣
١٠٧	ردف لكم	٧٢

٥٢٨٠٢٠٦	أمّا إذا كنتم تعملون	٨٤
٦٧	فمن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار	٩٠

٢٨ - القصص

٤٧٥	إن فرعون علا في الأرض	٤
٣٠٠	لا تخافي ولا تحزني	٧
١٢٣٦١٢١	فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً	٨
٦٤	فوكزه موسى فقضى عليه	١٥
٤٧٢٠٢٤٤	واضمم إليك جناحك	٣٢
٣٥٠	وكننا نحن الوارثين	٥٨
٤٠٥	وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء	٧٦
٨٤	وي كأنه لا يفلح الكافرون	٨٢

٢٩ - العنكبوت

٤٦٦	أحسب الناس أن يتركوا	٢
٣٩	فكلاًّ أخذنا بذنبه	٤٠
٤٠٨	أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب	٤٧
١١٠	ليكفروا بما آتيناهم وليتمموا فسوف يعلمون	٦٦
١١١	ولنحمل خطاياكم	١٢٠

٣٠ - الروم

٣٠٩	لله الأمر من قبل ومن بعد	٤
-----	--------------------------	---

٣١	أو لم يسيرا	٩
٣٧٩	ثم إذا أتم بشر تنتشرون	٢٠
٧٦	فأتم فيه سواء	٢٨
٣٧٦	وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	٣٦
٣٧٧	فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون	٤٨

٣١ - لقمان

٢٨٢٤٢٨١٤٢٧٣	ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمدده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله	٢٧
٤٠٩	ذلك بأن الله هو الحق	٣٠

٣٢ - السجدة

٢٠٧	أم يقولون اقتراه	٣
-----	------------------	---

٣٣ - الأحزاب

٤٩	وكفى الله المؤمنين القتال	٢٥
٥٨١	وما يدريك لفلان الساعة تكون قريباً	٦٣

٣٤ - صبا

٢١٨	نينت الجن أن لو كانوا	١٤
٣٤٢	وهل تجازي إلا الكفور	١٧
٣٢٧	ومزقناهم كل ممزق	١٩

٢٢	وإنا أو أياكم لعلى هدى	٢٤
٥٣١	وإنا أو إياكم لاما على هدى أو في ضلال مبين	٢٤
٦٠٢٦٥٩٨	لولا أنتم لكننا مؤمنين	٣١
١٦١	وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقرّبكم عندنا زاهي	٣٧

٣٥ - فاطر

٣١٧	هل من خالق غير الله	٣
٣٣٥	إنما يخشى الله من عباده العلماء	٢٨
٣١٤	ماذا خلقوا من الأرض	٤٠

٣٦ - يس

١٣١	واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون	١٣
٥٩٣	وإن كلّ لما جميع لدينا محضرون	٣٢

٣٧ - الصافات

٢٩٩	لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون	٤٧
١٦٦٦١٠١	فلما أسلما وتله للجبين وناديناه	١٠٣
٢١٨	أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا	١٠٥-١٠٤
٤٢٤٤٠٠٣٧	وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل	١٣٨-١٣٧
٤١٠	فلولا أنه كان من المسبحين	١٤٣
٢٢٩	وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون	١٤٧
٣٣	أصطفى البنات على البنين	١٥٣

٣٨ - ص

١٠١	بل كذبوا بالحق لما جاءهم	٥
١٩٩٠١٦٩	جنات عدن مفتحة لهم الأبواب	٥٠
٧٢	هذا فليذوقوه	٥٧

٣٩ - الزمر

٤٢٧	خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها	٦
٣٦	أمن هو قانت	٩
٣١١	فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله	٢٢
٣٤١٦٥٤	أليس الله بكاف عبده	٣٦-٣١
٣٧٢	وسيق الذين كفروا إلى جهنم	٧١
٣٧٢، ٣٧١، ١٦٧، ١٦٦	حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها	٧٣-٧١

٤٠ - غافر

٣٣١	أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله	٢٨
٧٤	لعلي أبلغ الأسباب أسباب ...	٣٦
١٨٨	فسوف يهلكون إذ الأغلال في أعناقهم	٧٠-٦٩

٤١ - فصلت أو حم أو السجدة

٤١٦	قل : إنا نوحى إلي أنتم اللهكم إله واحد	٦
-----	--	---

٥٨١	فأطَّلَع	٣٦
٥٤	وما ربك بظلام للعبيد	٤٧

٤٢ - الشورى

٢٥١	يذروكم فيه	١١
٩٠،٨٨،٨٦،٨٠،٧٩	ليس كمثل شيء	١١
٣٥٣	ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء	١٢
٣١٤	ينظرون من طرف خفي	٤٥

٤٣ - الزخرف

٥٩٣	وإن كل ذلك لمتاع الحياة الدنيا	٣٥
١٨٩	ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم	٣٩
٥٩٥،٣٧٩،٣٧٧	فلمما جاءهم آياتنا إذا هم منها يضحكون	٤٧
٣١٠	لجعلنا منكم ملائكة	٦٠
١١٠	ليقبض علينا ربك	٧٧
٣٦٨	قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين	٨١

٤٤ - الدخان

٥٢١	إلا الموتة الأولى	٥٦
-----	-------------------	----

٤٥ - الجاثية

٣٦٩	وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حججهم	٢٥
٥١٤،٤٩٦	إن نظن إلا ظناً	٣٢

	٤٦ - الأحقاف	
١٨٩	وإذ لم يهتدوا به فسيقولون	١١
٣٢	أذهبتم طيناتكم في حياتكم الدنيا	٢٠
٣١٨	يففر لكم من ذنوبكم	٣١
	٤٧ - محمد	
٤٦٧	فهل عسيتم	٢٢
	٤٨ - الفتح	
٢١٣	لتدخان المسجد الحرام إن شاء الله	٢٧
	٤٩ - الحجرات	
٤١٠٠٢٧٩	ولو أنهم صبروا	٥
	٥٠ - ق	
٢٢٥	بل عجبوا أن جاءهم	٢
	٥١ - الذاريات	
٤٠٩	إنه لحقّ مثل ما أنكم تنطقون	٢٣
	٥٣ - النجم	
٣٧٠	والنجم إذا هوى	١
٢١٩	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٣٩
	٥٥ - الرحمن	
٤٧٦	كل من عليها فان	٢٦

٥٦ - الواقعة

٣٧٢	إذا وقعت الواقعة	١
٣٧٣	خافضة رافعة	٣
٣٧٢	إذا رجعت	٤
٢٨٣	لو نشاء جعلناه أجايا	٧
٨٧	وحور عين ...	٢٣-٢٢
٦٢	إنا أنشأناهن إنشاء فجعلناهن أبكارا	٣٦-٣٥
٦٥	لآكلون من شجر ...	٥٢
٦٠٦	فلولا تشكرون	٧٠
٥٢٥	فأما إن كان من المقربين فروح	٨٩-٨٨

٥٧ - الحديد

٢٢٢	وما لكم ألا تنفقوا	١٠
٣٣	ألم يأن للذين آمنوا	١٦
١١٦	لئلا يعلم أهل الكتاب	٢٩

٥٨ - المجادلة

٣٣	ألم تر إلى الذين تولوا قوماً غضب الله عليهم	١٤
٣٠٣	لئلا يعلم أهل الكتاب	٢٩

٥٩ - الحشر

١٣٦	لئن أخرجوا لا يخرجون معهم	١٢
-----	---------------------------	----

١٢٥	لأتم أشد	١٣
	٦٠ - المتحنة	
٢٢٥	أن تؤمنوا بالله ربكم	١
	٦١ - الصف	
١٢٣	يريدون ليطفئوا	٨
	٦٢ - الجمعة	
٣٧١	وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضوا إليها	١١
	٦٣ - المناقون	
٤٠٦	والله يعلم إنك لرسوله	١
	٦٥ - الطلاق	
١١٠	لينفق ذو سعة من سعته	٧
	٦٦ - التحريم	
١٦٧	ثيات وأبكارا	٥
٤٢	بين أيديهم وبأيمانهم	٨
	٦٧ - الملك	
١٧٢	وإليه النشور وأمنتم	١٥ - ١٦
٢١٠	إن الكافرون إلا في غرور	٢٠
	٦٩ - الحاقة	
٥٨٢	يآيتها كانت القاضية	٢٧

٧٠ - المعارج		
٤٦٤٤١	سأل مسائل بمذاب واقع	١
٧١ - نوح		
٣٣٣	عما خطاياهم	٢٥
٧٢ - الجن		
٤٠٨	قل : أوحى إليّ أنه استمع	١
٦٧	ومن يؤمن بربه فلا يخاف	١٣
٧٣ - المزمّل		
٥١٢	قم الليل إلا قليلاً نصفه	٣
٢١٨	علم أن سيكون	٢٠
٧٤ - المدثر		
٥٧٤	فما لكم عن التذكرة معرضين	٤٩
٧٥ - القيامة		
١٢٧،١٢٦	لأقسم بيوم القيامة	١
٢٦٣	وجوه يومئذ ناظرة إلى ربها ناظرة	٢٢
٢٩٧	فلا صدق ولا صلى	٣١
٧٦ - الانسان أو الدهر		
٣٤٥،٣٤٤،٢٦٨	هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن	١
	شيئاً مذكوراً	

٥٣٠	إما شاكراً وإما كفوراً	٣
٤٣	يشرب بها عباد الله	٦
٢٣٠	ولا تطلع منهم آثماً أو كفوراً	٢٤
	٧٧ - المرسلات	
٣٣	ألم نهلك الأولين	١٣
	٧٨ - التبا	
٥٩	كلا سيعلمون	٤
	٧٩ - النازعات	
٣٨٨	قل هل لك إلى أن تزكى	١٨
١٩٩	فإن الجنة هي المأوى	٤١
	٨٠ - عبس	
٥٨٠	وما يدريك لعله يزكى	٣
	٨٢ - الانفطار	
٦٤	الذي خلقك فسواك فمدلك	٧
	٨٣ - المطففين	
٤٧٨	إذا اکتالوا على الناس يستوفون	٢
٤٢	وإذا مروا بهم	٣٠
	٨٤ - الانشقاق	
٣٦٨	إذا السماء انشقت	١
٢٤٧	لتركن طبقاً عن طبق	١٩

٨٦ - الطارق		
١٣٣	إنه على رجعه لقادر	٨
٨٧ - الأعلى		
٢١٤	فذكر إن نفعت الذكرى	٩
٨٩ - الفجر		
٣٤٥	هل في ذلك قسم لذي حجر	٥
٩٩	ياليتي قدمت لحياتي	٢١
٣٨	وجاء ربك	٢٢
٩٠ - البلاد		
١٩٥	لا أقسم بهذا البلاد	١
٦٠٨٠٢٩٨٠٢٩٧	فلا اقتحم العقبة	١١
٢٩٩	ثم كان من الذين آمنوا	١٧
٩٢ - الليل		
٣٧٠	والليل إذا يغشى	١
٩٣ - الضحى		
٤٥٩٠١٢٦	ولسوف يعطيك ربك فترضى	٥
٣٢	ألم يجدك يتيماً فآوى	٦
٥٢٥	فأما اليتيم فلا تقهر	٩
٥٢٥	وأما بنعمة ربك فحدث	١١

	٩٤ - الانشراح	
٣٤٢٠٢٦٧	ألم نشرح لك صدرك	١
	٩٦ - العلق	
١٧٧٠١٤٤	لنسفماً	١٨-١٥
	٩٧ - القدر	
٥٥٠	حتى مطلع الفجر	٥
	٩٩ - الزلزلة	
٩٩	بأن ربك أوحى لها	٥
	١٠٣ - العصر	
٤٠٥٠١٩٤	والعصر إن الانسان لفي خسر	١
	١٠٦ - قريش	
٣١١	أطعمهم من جوع	٤
	١٠٨ - الكوثر	
٤٠٤	إنا أعطيناك الكوثر	١
	١١٠ - النصر	
٣٧٠٠٣٦٨	إذا جاء نصر الله والفتح	١
	١١٢ - الاخلاص	
٢٦٦	لم يلد ولم يولد	٣

فهرس الأُحادِيث

٣٥	وإن زنى وإن سرق
٤١	ما يسرني بها حمر النعم
٦٩	فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها
١٠١	صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته
١٤٠	ليس من امبر امصيام في السفر
١٤٣	فأما أدركنّ واحد منكم الدجال
١٧٠	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار
٢٠٧	أن تعبد الله كأنك تراه فإنك إن لا تراه فإنه يراك
٢١٣	وإنا إن شاء الله بكم لاحقون
٣٧٣	لني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليّ غضبي
٤٢٣	« ألستم ترون ذلك » قالوا : نعم
٤٧٩	من حلف على يمين
٥٢٤	أما بعد ما بال رجال
٥٤٠	ويم الذي نفس محمد بيده
٥٦٥	أسامة أحب الناس إليّ ما حاش فاطمة
٥٨٠	لعلنا أعجلناك

فهرس القواي

١٢٨	رؤبة	شربة			
٢١١		بنضوبا			
٣٢٥		معدنبا	٤٠١		وفاء
٣٣١		ذهايا	٣٤٥٦٨٠	مسلم بن معبد	دواء
١١٩		يُصاب	٥٣٩	زهير	الدِّماء
٤١	علقمة	طيب	٥٦٧		الدِّلاء
٤٢	راشد بن عبد الله	الثعالب	٣٢٠	ابن قاسم	واتهاء
١١٤		نصيب	٣٢١	د	وباء
١٦٥	الأسود بن يعفر	شبو	٤٥٦	عدي بن الرعلاء	نجلاء
١٦٥	د	الخب			
١٥٠	الفرزدق	أقاربه			ب
١٧٠		كتائبها			
٢١٠	جار	الخطوب	٤٢٧	أبو دؤاد الايادي	اضطرب
٢٥٨	امرؤ القيس	سرحوب	٨٢		حبنا
			١٠٣	المتني	ما أصبى

٥٨٤	دُولَاتِهَا	٢٧٩	الغَطْمَشُ الصَّيِّ	مَعْتَبٌ
٥٨٤	لِثَانِهَا	٣٥٢		الْأَشْنَبُ
٥٨٤	زَقْرَاتِهَا	٣٥٢		الزَّرَنْبُ
٦٠٥	الطَّلْحَاتِ عِيْدَاللَّهِ بِنِ قَيْسِ الرِّقِيَاتِ	٣٨٧	النَّابِغَةُ	أَجْرَبُ
		٣٣٠		عَابُهَا
	ج	٤٦٢	هَدْبَةُ بِنِ خَشْرَمِ	قَرِيبٌ
٥٢	الْفَلَجُ	٤٩٨	نَقِيلُ بِنِ حَيْبِ	الطَّالِبُ
٥٢	بِالْفَرَجِ	٤٩٨	د	الغَالِبُ
٥٠٥، ٤٣	أَبُو ذُوَيْبِ	٥٤	سَوَادُ بِنِ قَارِبِ	قَارِبٌ
٤٤	عَمْرُ بِنِ أَبِي رَيْبِعَةَ	٦٥	سَلْمَةُ بِنِ ذَهْلِ	فَالَايِبِ
	الْحَمْرَجِ	٩٨	عَلِيُّ بِنِ أَبِي طَالِبِ	ذَهَابٌ
	ح	٢٢٧	أَمْرُو الْقَيْسِ	نَحْطِبٌ
١٤٣	جَانْحَا	٣٠٧	جَنْدَلُ بِنِ عَمْرُو	تَقْضَبٌ
٦١٤	صَحَّاحٌ	٣٦٧	النَّمْرُ بِنِ تَوْلِبِ	فَارْغَبٌ
١٠٧	فَاسْتَرَا حُوًّا سَعْدُ بِنِ مَالِكِ	٤٣٥	الْكَمِيْتُ	تَشْبٌ
١٨٧	أَبُو ذُوَيْبِ	٥٢٤	الْحَارِثُ الْخَزْرُومِيُّ	الْمَوَاكِبِ
٢٨٦	تَوْبَةُ بِنِ الْحَمِيرِ	٥٧٥	رُؤْبَةُ	خَلْبٌ
٢٨٦	د		ت	
٤٩٠، ١٨٧	أَبُو ذُوَيْبِ	٣٨٢	عَمْرُو بِنِ قَعَّاسِ	تَبَيْتٌ
٣٢	جَرِيرٌ	٣٨٤		الْفُفْلَاتِ
٢٨٢	لَيْبِدٌ	٤٨٩	شَيْبُ التَّغْلِيِّ	أَجْنَتْ
٢٨٢	د			

٦١٩ ومَوْحِدُ سَاعِدَةِ بِنِ جَوْيَةِ
 ٥٠ زيَادِ قَيْسِ بِنِ زَهْرٍ
 ٨٩ مِنْ أَحَدِ
 ١٠٧ وَمُعَاهِدِ ابْنِ مِيَادَةَ
 ١١٧ لِيْفَرْدِ
 ٢٠١ مَعْدِ
 ٢٠٨ الْمُتَعَمِّدِ عَاتِكَةَ
 ٢٥٣ قَدِي حَمِيدِ الْأَرْقَطِ
 ٢٥٩ بِفِرْصَادِ شَمَّاسِ الْهَذَلِيِّ
 ٢٦٠، ١٤٦ وَكَأَنَّ قَدِ النَّابِغَةِ
 ٢٩٢ إِلَى هِنْدِ
 ٣١٤ فِي غَدِ
 ٣٤٧ الْمُدَّدِ طَرْفَةَ
 ٣٤٩ النَّبِغَةِ
 ٤٣٤ مَوْعِدِ الطَّائِي
 ٥٤٤ يَزِيدِ
 ٥٦٣، ٥٥٩ مِنْ أَحَدِ النَّابِغَةِ
 ٥٨٣ أَوْ أَسِيدِ خَالِدِ بِنِ جَعْفَرِ
 ر
 ٨٨ أَوْسِ بِنِ حَجْرٍ مُنْهَمِرٍ
 ٢٦٧ الْحَارِثِ بِنِ مَنْدَرٍ أَفِيرٍ
 ٢٦٧ قُدْرٍ

٤٦٠ والجوانح قسام بن رواحة

د
 ٩٨ تَرَمَدَا الْأَعْشَى
 ١٣٨ غَدَا عَمْرُ بِنِ أَبِي رَبِيعَةَ
 ١٤١ الشُّهُودَا رُوْبَةَ
 ٢٢٠ أَحَدَا
 ٤٠١ الْجَوَادِ جَرِيرِ
 ٢٨٣ وَمَسْجُودَا كَثِيرِ عَزَّةِ
 ٣٥٦ مَا تَوَسَّدَا
 ٣٩٤ أَسَدَا
 ٥٧١ مَوْجُودَا عَمْرُ بِنِ أَبِي رَبِيعَةَ
 ٥٩٩ وَلَا جَسَدَا
 ٦١٨، ١٣٢ لَعْمِيدِ
 ٢١١ يَزِيدِ الْمَلُوطِ الْقَرِيبِيِّ
 ٢٦٤ كَانُوا الطَّرْمَاحِ
 ٣٤٠، ٣٣٤ مِنْ بَسُودِ أَنْسِ بِنِ مَدْرَكَةَ
 ٣٤٨ مَجَالِدِ
 ٤٢٨ جَدَّةِ أَبُو نَوَاسِ
 ٤٦٩ فَأَعُودَهَا صَخْرِ بِنِ جَمْدِ

٤٥٥٠٤٤٨	أبو دؤاد	المِهارُ	٣١٨	عمر بن أبي ربيعة	يَغْرِ
٤٧١	مقاديرُها	الأعور الشثي	٥٠	امرؤ القيس	بَيَقْرَا
٤٨٣	عمر بن أبي ربيعة	تَنْظُرُ	٢٣١	»	فَنَعْدُرَا
٥٢٧	»	فِيحْصَرُ	٣٠٣	أبو النجم	تَسْخَرَا
٥٤١	اعتدروا	اعتدروا	٣٠٣	»	المُنُورَا
٥٦٦	الأقنصر	مَعْدُورُ	٣٤٠		ذَكَرَا
٥٨٩	زهير	تُنْتَظَرُ	٣٦٢		شَطِيرَا
٩٥	ابن قاسم	جَرَّ	٣٦٢		أَوْ أَطِيرَا
٩٥	»	حَجَّرِ	٣٨٨	عمر بن أحمز	أَحْمَرَا
٩٥	»	يَنْكُرِ	٤٩٦		وَلَا ضَرَّ
١٩٨	أبو النجم	أَسِيرِهَا	٤٩٧	الأعشى	اغْتَرَارَا
١٩٨	راشد بن شهاب	عن عمرو	٥٢١	ذو الرمة	قَفْرَا
٥٣٤٠٢١٢	دريد بن الصمة	صَبَّرِ	٥٤٩		الأصَاغِرَا
٢١٧	الراعي	بِالسُّورِ	٧١	عدي بن زيد	تَصِيرُ
٢٣٠	جرير	على قَدَرِ	٨٣		الصَّرَّارُ
٢٦٦		بالجارِ	١١٤	منصور بن مرثد	دَارُهَا
٢٨٠	عدي بن زيد	اعتصاري	١١٤	»	وَجَارُهَا
٢٨٥	الأخطل	بأطهارِ	١٧٣		فَأَنْظُورُ
٢٨٩	مهلهل	زِيرِ	٤٤٦٠٣٢٤٠١٨٩	الفرزدق	بَشْرُ
٢٨٩	»	القبورِ	٢٣٤	»	مَوَاطِرُهُ
٢٩٩		والمكْرِ	٢٤٠		نَذِيرُ
٣٣٢		والغَدْرِ	٣٦٠	مضرس بن ربمي	دَعَاثِرُهُ
٣٥٢	زيد بن عمرو	ضُرِّ	٤٣٩	ثابت قطنه	عَارُ

	ع	٣٥٦	من جارٍ
		٣٨٤	التنايرِ
٨١	جمعا	٤٢١	عاميرِ
٨١	معا	٤٢١	الخواطرِ
١٠٢	ليلة معا	٤٣٤	المجير
٢٠٣	متمم بن نويرة	٤٣٤	جيسرِ
٢٠٣	على المعه	٥٠٤	الأشبارِ
	سعه	٥٣٣	إلى نارِ
٢٦٢	وتخذعا	٥٩٠	المشافيرِ
٤٩٢	رواجما	٥٩٨	عوري
٦٠٦	المقنعا		
٦١٠	أجمعا		
٥٥	عبيدة بن ربيعة		س
٦٣	النايفة	٥٤٤	يؤوسا
١٧٦	أبو ذؤيب	٩٨	والآس
٢٣٠	مالك بن عمرو	١٦٣	أنيس
٢٣٠	فاندفموا	٤٧٣	السوس
٢٤٣	قطيع	١٥٠	ليسي
٢٤٨	زيد بن رزين		
٢٦٢	عبد الأعلى		
٣٠٢	لا يتقطع		ش
٣٦٨	الفرزدق	٤٥٨	المعاش
٤٠٧	وضاح اليمن		
٥٠٤	يافيع	٧٥	الرياط المتنخل
			ط

١٧٧		الرَّيْقَةُ	٦١٣،٥٠٩	مجنون ليلي	شفيها
٣١١	أبو نجيحة	المُرْقَقَا	٥٢٨	عباس بن مرداس	الضَّبْعُ
٣١١	»	الفُسْتُقَا	٥٦٦		مَوْلَعُ
٧٦	جميل	سَمَلِقُ	٧٢	النمر بن توبل	فاجزعي
٢١٨		صديقُ	٨٢		لُفْتَعُ
٢٨٨	قتيلة بنت النضر	المُحَنَّقُ	١٠٣	قيس بن ذريح	المطاع
٣٩١	الفضل النكري	فريقُ	١٧٦		راعي
٤٧٩	حميد بن ثور	تروقُ	٢٦٥		بَلَقَعُ
٢٢٢		العتيقُ			
٢٦٠	أخويزيد البجلي	بسارقِ			ف
٤٢٥	كعب بن مالك	نُخَلِقِ	١٤٢	رؤبة	السيوفا
			٢٢٧	ابن قاسم	وَمُخَفِّفَةٌ
	ك		٢٢٧	»	بمركة
			٣٢٨		الخرزفُ
١٦٤	عبدالله بن همام	مالكا	٣٧٦	حرقة بنت النعمان	تَنْصَفُ
٤٧٠،٤٦٦	رؤبة	عساكا	١٣٨		يخزوف
٤٦٨		عصিকা	١٥٧	ميسون بنت بحدل	الشفوف
٤٦٨		إليكا	٣٧٦		مُوَافِي
٣٥٠	زهير	تنسلكُ	٣٨٤		أوثقيف
			٤٩٤		بأسياف
	ل				ق
٨٩		في الفضائل	١٧٧		الفليقة

٤٤١	زهير	فواضله	٩٠	رؤبة	ما كولو
٤٤٢	»	يطاوله	٢٨٧	علقمة الفحل	دو خوصل
٤٩٣		الأول	٤٢٠	طرفة	بجّل
٤٩٩	حسان	يذبل	٤٧٨		يعتمّل
٥٠٧		سبيل	٤٧٨		يشكل
٥٣٣	الفرزدق	خيالها	١١٣	أبو طالب	تبالا
٥٥٢	جرير	أشكل	١٣٧		جميلا
٥٥٥	المقعن الكندي	قليل	٢١٠		فيخذلا
٣٥	امرؤ القيس	فأجملي	٢٩٨، ٢٩٧	شهاب بن العيص	فعلته
٥٦	ابن قاسم	عليل	٣٠٢		قالله
٥٦	»	أبدل	٣٢٥	مغلس	ذكالا
٥٦		وكل	٥٦٥	الأخطل	فعالا
٦٤، ٦٣	امرؤ القيس	فحوّمل	٦٠٠	المعري	لسالا
٧٥	»	مُعَيْل	٥٤	الشمفري	أعجل
٧٧	ابن قاسم	باتصال	٦٠		زول
٧٧	»	لانفصال	٨٢	الأعشى	والفئيل
٧٧	»	المقال	١٠٢	جرير	أفضل
٧٨	»	حال	٢٣٩	ليد	وباطل
٧٨	»	المثال	٢٤٢	القطامي	قبل
٨٣	جميل	رسائلي	٣٧٤	ابن قاسم	تُجمّل
١٢١	كثير	سبيل	٣٧٤	»	يُستقبل
١٣٥	امرؤ القيس	صالي	٣٧٤	»	أول
١٦٥	ابن مقبل	بخيال	٤٣٤	طفيل الغنوي	أساوله

٤٥٥،٤٥٤	جميا بئينة	جلكله	١٦٦	أبو كبير	لم يفعل
٤٧٠	مزاحم العقيلي	مجهل	١٧٨		الكلكال
٥٩٢	النجانبي	فضل	٢٠٢	الفرزدق	والجدل
٦٠٧	أبو ذؤيب	شعبي	٢٠٤	ابن قاسم	والكلال
			٢٠٤	»	حال
			٣٠٤	»	الجلال
			٣٠٤	»	احتفال
			٢٠٤	»	المثال
٥٢٢،٢٢٢		السلام	٢١٩		سؤل
٥٣٥		لكم	٢٣٣		أقبي
٤٩	عباس بن مرداس	المقدم	٢٤٤	امرؤ القيس	الرواحل
١٢٣	طرفة	ليعضها	٢٤٩	»	مطفل
١٤٠	عبدالله بن عنمة	وامسليمة	٢٥٢	»	أحوال
٥٣٤،٢١٢	النمر بن تولب	يهدما	٢٦٩	ذو الرمة	تؤهل
٢٨١	جرير	وأزفا	٢٩٥	امرؤ القيس	القواعل
٢٨٥		عديما	٣٠٢	الأحوص	غافل
٢٩٨	أمية بن أبي الصلت	ألما	٤٤٣،٣٣٤	امرؤ القيس	جئجل
٣٠٦	جرير	ليها	٣٥٦	الشباخ	وآجال
٣٢٨		معتصيا	٣٦٠		خليل
٤٦٣	رؤبة	دائما	٣٦٠		صليل
٤٦٣	»	صائما	٣٨٤	قيس بن الملوخ	أمقالي
١٠٠	أبو الأودالدؤلي	لدميم	٣٨٩	أبو كبير الهذلي	السلسل
١٢٩	محمد بن مسلمة	كريم	٣٩٧	الفرزدق	مثلي
١٤٩	الأحوص	السلام			

٨٣	الثابتة	كالأدم	٤٨٢،١٦٦	عمر بن براقه	وجارم
١٠٠	جابر بن حني	ولفم	١٥٧	الأخطل	عظيم
١٠٨	ابن قاسم	مُنْتَظِم	١٧٤	جرير	الخيامو
١٠٨	»	فاعلم	١٧٤	ابن قاسم	والقَسَم
١٠٨	»	وأقسِم	١٧٤	»	مُنْتَظِم
١٠٨	»	فافهم	١٧٤	»	يُخْتَم
١٠٨	»	نمي	١٧٥	عبيد الله الرقيات	وحميم
١٠٩	»	اذمّم	٢١٥	ابن قاسم	لامها
١٠٩	»	تمّم	٢١٥	»	تمامها
١٠٩	»	المقسّم	٢٣٧	رؤبة	قتمه
١٧٨	ذوالرمة	سلم	٢٥٠	ذوالرمة	مسحوم
٢٢٢	علياء بن أرقم	السلم	٢٦٥		تضطرم
٢٢٤	الفرزدق	خازم	٢٨٣	مجنون ليلى	الحاتم
٤١١،٣٧٨		واللهازم	٤٧٤	الهمداني	عَلَقَم
٢٦٨	إبراهيم بن هرمة	وإن لم	٤٨١	زياد الأعجم	الحليم
٣١٥	أبو حية النميري	العم	٤٨١	»	لثيم
٣٤٤	زيد الخيل	الأكم	٤٨٤	رؤبة	لا تُسْتَم
٣٥٣	عنترة	أقدم	٤٨٧	أبو جزة السعدي	المطعم
٤٠٨		وغرام	٥٧١	الحارث بن خالد	هشام
٤١٩	ذو الرمة	سلم	٥٨٤		شريم
٥٦٣،٥٦٢	الجميع	قدّم	٥١	حسان	بسام
٥٦٣،٥٦٢	»	والششم	٥٥	الفرزدق	بدائم
٦١٢	زهيد	تعلّم	٧٩	العجاج	المشهم

٢٣٢	ابن قاسم	لا يبين
٤٢٩	ابن الرومي	شيبان
٤٢٩	»	عدنان
٣٥	عمر بن أبي ربيعة	بثماني
٥٣	المتني	لم ترني
٦٩	عبد الرحمن بن حسان	مرثلان
٤٤٥، ٦٩	امرؤ القيس	بيكران
١٣٤	الطارم	المعادن
١٥١		متي
١٧٧		وهوان
٢٠٩		المجانين
٢٤١	المتعب العبدي	تدبيني
٢٤٥	الفرزدق	عتي
٢٤٦	ذوالاصبع	قتخزوني
٣٩٣		قحطان
٤٤٥، ٤٤٠	عمرو الجني	أبوان
٤٤٠	»	لزمان
٤٤٠	»	وثماني
٤٢٢	جهد بن مالك	تداني
٤٢٢	»	علافي
٤٤٢		ولا داني
٤٥٧، ٤٥٢	جهدر	البتان
٤٥٢		أمين

ن		
٩٠، ٨١، ٨٠	خطام المجاشعي	يؤدقين
١٤٦	العجاج	أنهجن
١٤٦	»	الذرقن
٥٩٣		أوائنين
٥١٩	الفرزدق	مروانا
٤٠	قريب بن أنيف	ور كبان
٥٢	كعب	إبانا
٩٤		تحنينا
١٥٣	جميل	وجفانا
٢٠٠	ذي جند الحميري	الأميننا
٢٤٠	جرير	تحنانا
٢٧٠	أبو طالب	دقينا
٢٨٧	لقيط بن رزاة	شيبانا
٢٩٣		حصينا
٣٢٧	فروة بن مسيك	آخرينا
٣٥٧	جرير	كانا
٣٩٩	عبيد الله الرقيات	إته
٤١٤		اعتدينا
٤٣٥	ذي الرمة	إته
٤٨٧	جميل بثينة	تلانا
٢٣٢	ابن قاسم	تكون

	ي		٤٦٦	عمران بن حطان	عَسَانِي
			٤٧٤	عروة بن حزام	لِقَضَائِي
٦١١، ٥١	سير بالية	عمر بن ملقط	٥٠٣	امرؤ القيس	أَزْمَانِ
٧١	كاهيا		٥١٩	عمر بن معديكرب	الْفَرْقَدَانِ
٢٩٢	واقيا		٥٣٢	المقرب العبدى	سَمِينِي
٢٩٤	المتني	باقيا	٥٣٢	»	وَتَتَّقِينِي
٢٩٣	النابعة الجمدي	متراخيا	٥٧٥		حَقْمَانِ
٢٢٧	جميل	كاهيا			
٢٤٧	الأعشى	وانيا		هـ	
٤٥١	هند بنت عتبة	معاوية	٥٥	القحيف العقيلي	مُنْتَهَاهَا
٥٣١	الأخطل	أو مُمَادِيَا	٥٩		أَنَاهَا
٤١٣	رؤبة	الصبي	٤٧٧	القحيف العقيلي	رِضَاهَا
			٥٥٣، ٥٤٧	مروان النحوي	أَلْقَاهَا

و

٦٠٣ يزيد بن الحكم مشهوي

ا

٢٥١ زيد الخيل الكليلي

★ ★ ★

فهرس الأعلام

٣٣٢ ، ٣١٨ ، ٣١٤ ، ٣١٣ ، ٣٠٧	آدم ٤٤١
٣٧٥ ، ٣٦٨ ، ٣٦١ ، ٣٥٣ ، ٣٣٧	إبراهيم بن بشير ٢٥٨
٤٢٤ ، ٤٠٨ ، ٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٥	إبراهيم بن هرمة ٢٦٨
٤٦٧ ، ٤٥٠ ، ٤٣٩ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦	أبي ١١١ ، ٥٦١
٤٧٥ ، ٤٧٤ ، ٤٧٢ ، ٤٦٩ ، ٤٦٨	أبي بن كعب ٥٦١ ، ٦٩
٥١٨ ، ٥١٠ ، ٥٠٢ ، ٤٩١ ، ٤٨٨	ابن أحر ٣٨٨
٥٤١ ، ٥٤٠ ، ٥٣٨ ، ٥٣٦ ، ٥٢٦	الأحوص ٣٠٢ ، ١٤٩
٥٨٠ ، ٥٦٨ ، ٥٦٢ ، ٥٥٨ ، ٥٥٧	ابن الأضر ٢٢٦
٦٠٤ ، ٦٠٠ ، ٥٨٧ ، ٥٨٦ ، ٥٨٣	الأخطل ٤٢١ ، ٢٨٤ ، ١٥٦
٦٢٠ ، ٦١٢	الأخفش الأصغر ٣١٥ ، ٢٢٦
الأخفش الأكبر ٣٤٨	الأخفش ، ٥٥٠ ، ٤٢ ، ٣٧ ، ٣٤
اسد ٥٣٥	٨٦ ، ٨٣ ، ٧٩ ، ٧١ ، ٦٩ ، ٥٧
أزد شنوءة ١٧١	١٥٦ ، ١٤٧ ، ١٤٥ ، ١٣٠ ، ١٢١
الأسود بن يعفر ١٦٥	١٨٦ ، ١٨٣ ، ١٨١ ، ١٦٥ ، ١٦٤
أبو الأسود الدؤلي ١٥٦ ، ١٠٠	٢٣٠ ، ٢٢٢ ، ٢٠٨ ، ٢٠٢ ، ١٨٧
	٢٩٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩١ ، ٢٦٤ ، ٢٣٢

إيلس بن الأرت ٢١٠
 ابن بابشاذ ٣٢٦ ، ٣٦٢ ، ٤٩٨ ،
 البخاري ٥٢٤
 ابن برهان ٧٢ ، ٨٤ ، ٢٢٩ ،
 البزار ١٧١
 البزي ١١٢
 بشامة المري ١٧٦
 بشير بن عبد الرحمن ٥٢
 أبو البقاء العكبري ١١٩ ، ١٤٠ ،
 ٢٨٨ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٨٠ ،
 بكر ٦٠ ، ٦١
 أبو بكر الأنباري ٢٤٤ ، ٦٠٧ ،
 أبو بكر بن مبرمان ٧٣
 بلعنبر ١٨٣
 التبريزي ٢٨٨
 بنو تميم ٥٤ ، ٦١ ، ١٤٦ ، ٢٤٩ ،
 ٣٢٩ ، ٤٩٨ ، ٥١٥ ، ٥٣٥
 بنو تهامة ٣٢٢
 قوبة بن الحخير ٢٨٦

أبو إسحاق ٥٦٩
 الأشر ١٠٠
 الأشعث ١٠٠
 الأصمعي ٢٥ ، ٤٣ ، ٣٧٦ ، ٤٤٩ ،
 ٥١٠ ، ٥٢٠ ، ٥٣٥
 ابن أصبغ ٣٢٨ ، ٣٩٤ ، ٤٩٢ ،
 الأعشى ٨٢ ، ٩٨ ، ١١٣ ، ٢٤٧ ،
 إمام الحرمين ١٦٠
 الأعم ٧٢
 امرؤ القيس ٣٥ ، ٦٣ ، ٦٤ ،
 ٦٩ ، ٧٥ ، ١٣٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ،
 ٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٩٥ ،
 ٣٣٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٦١٩ ،
 أبو أمية الطرسوسي ٥٦٥
 أمية بن أبي عائذ ٩٧
 أمية بن أبي الصلت ٢٩٨
 ابن الأنباري ١١٨ ، ٦٠٧ ،
 أنس ١١١
 أنس بن مدركة ٣٣٤ ، ٣٤٠ ،
 أوس بن حجر ٨٨
 ابن إياز ٢٥٧ ، ٦١٢

ابن جني ٣٦ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٧٣
٨٧ ، ٩٢ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ،
١٠٨ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٧٩
١٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧
٢٠٩ ، ٢٢٩ ، ٢٩٣ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤
٤٧٨ ، ٥١٠ ، ٥٢٠ ، ٥٣٦ ، ٥٥٩
٥٦٨ ، ٥٦٩
الجوهري ١٩٩ ، ٣١١

أبو حاتم ٥٧٧ ، ٥٨٧
حاتم ٢٧٩ ، ٥٨٧
ابن الحاج ٢٨٥
ابن الحاجب ١٤٤ ، ١٥٣ ، ٢٨٢ ،
٣٨٣
الحارث بن منذر ٢٦٧
الحجازيون ٣٢٢ ، ٥١٥
الحسن البصري ٥٧٣ ، ٥٧٤
أبو الحسن عبد الوارث ٢٣٦ ، ٥٦٨
حسان ٥١ ، ٥٢ ، ١٠٣ ، ١١٣ ،
١٥٦ ، ٣٨٤ ، ٤٩٩
حسن بن محمد الأستراباذي ٤٣٩
حصن بن حذيفة الفزاري ٤٤٢

ثعلب ١١٥ ، ١٣١ ، ١٥٩ ، ٣٠٨
٤٦١ ، ٥٢٠ ، ٥٢٣ ، ٥٤٥ ، ٥٧٨

جابر بن رألان ٢١٠
جابر بن حني ١٠٠
الجحاف بن حكيم ٤٢١
الجزولي ٨١ ، ١٩٦ ، ٢٦٧ ، ٥٨١
٥٨٣

جهم بن مالك ٤٢٣ ، ٤٤٢ ، ٤٥٢
الجرجاني ١٥٥ ، ٥١٦
جران العود ١٦٣
الجرمي ٦٣ ، ٢٣٠ ، ٣٢٣ ، ٤٣٦
٤٣٧ ، ٥٦٢

جرير ٣٢ ، ١٠٢ ، ١٧٣ ، ٢٢٩ ،
٢٤٠ ، ٢٨١ ، ٣٠٦ ، ٣٥٦ ، ٥٥٢

أبو جعفر بن الزبير ٤٩
أبو جعفر الدينوري ١٥٩
أبو جعفر ٣٢٠

جميل ٤٣ ، ٧٦ ، ٨٣ ، ١٥٢ ،
٢٢٧ ، ٢٦٢

جندل بن عمرو ٣٠٧

ابن خروف ٢٨٠ ، ٣٧٤ ، ٣٩١ ،
٤١٣ ، ٤٣٨ ، ٤٤٥ ، ٤٥٠ ، ٤٧٣ ،
٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥٤٠ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ،
خزاعة ١٨٣
الخليل ١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٩٣ ،
١٩٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧١ ،
٣٠٧ ، ٣٥٣ ، ٣٦٣ ، ٣٨٢ ، ٤١٧ ،
٤٨٨ ، ٥٣٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٧ ، ٥٩٤ ،
٦١٢ ، ٦٠٥

أبو اللرداء ١١٧ ، ٣٢٠ ، ٤٥٥ ،
دريد بن الصمة ٢١٢
ابن درستويه ٣٠٩ ، ٣٣٧ ، ٤٤٠ ،
٤٤٧ ، ٥٢٦ ، ٥٤٠

أبو ذؤيب ٤٣ ، ٩٧ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ،
ذو الاصبع ٢٤٦
ذو جدن الحميري ٢٠٠
ذو الرمة ١٧٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦٩ ،
راشد بن شهاب ١٩٨
الراعي النميري ٢١٧
ابن أبي الربيع ٣٠٩ ، ٣١٩ ، ٤٨٥ ،
٥٩٠ ، ٦٠١

الحرميان ٣٦
الحريري ١٦٧ ، ٢٠٧ ، ٢٤٧ ،
حرقه بنت النعمان ٣٧٦
حفص ٧٤
حمزة ٩٤ ، ٥٩٣
حميد بن ثور ٤٧٩
حميد الأرقط ٢٥٣
حمير ٢٠٧
الحوفي ٣٧٠

أبو حيان ٢٤٤ ، ٢٥٥ ، ٢٨١ ،
٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٣٩٥ ،
٤١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٩١ ، ٥٣٤ ،
٥٤١ ، ٥٤٤ ، ٥٨١ ، ٥٨٣ ، ٥٩٦ ،
٦٠٥

أبو حية النميري ٣١٥
ابن خالويه ١٦٧ ، ١٦٨ ،
ابن الخباز ١٥٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ،
٣٨٣ - ٥٥١ ، ٥٥٢ ،
خداس بن زهير ٣٨٤
ابن الخشاب ٥٠٧
خطام المجاشعي ٧٩
خطاب الماردي ١٢٥ ، ٦١٢

٥٦٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٠ ، ٥٥٢ ، ٥٣٨
٦١٢ ، ٥٩٤ ، ٥٧٧
الزنجشيري ٤٨ ، ٤٤ ، ٣٧ ، ٣١ ،
٩٠ ، ٨٨ ، ٨٠ ، ٦٥ ، ٥٤ ، ٥٣
١٣٤ ، ١٢٦ ، ١٢٤ ، ٩٦ ، ٩٤
٢١٣ ، ١٩٩ ، ١٨٨ ، ١٦٨ ، ١٣٩
٢٧٠ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٤ ، ٢٥٠
٢٩٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٠
٣٧٠ ، ٣٣٠ ، ٣١٦ ، ٢٩٨ ، ٢٩٧
٤١٤ ، ٤١٠ ، ٣٨١ ، ٣٧٨ ، ٣٧٢
٤٨١ ، ٤٥٦ ، ٤٥٠ ، ٤٣٠ ، ٤١٧
٥٦١ ، ٥٥٠ ، ٥٤٤ ، ٤٩٠ ، ٤٨٦
٦١٦ ، ٦١٠ ، ٥٨١ ، ٥٧٤ ، ٥٦٨
زهير ٦١٢ ، ٥٣٩ ، ٤٤٩ ، ٣٤٩
زياد بن أبيه ٢٤٥
زياد الأعجم ٤٨١
زيد بن رزين ٢٤٨
زيد بن ثابت ٣٢٠
زيد بن عمرو بن نفيل ٣٥٢
أبو زيد ٥٨٣ ، ٥٦٢ ، ٢٠٦ ، ١٨٣
زيد الخليل ٣٤٤ ، ٢٥١

الربيعي ٤٣٦ ، ٣٩٧ ، ١٥٩ ، ١٤٥
ربيعة ٣٠٥
رضي الدين القازاني ٥٨
الرماني ٥٢٩ ، ٤٥٣ ، ٤٤٧ ، ٥٠
٦٠٠ ، ٥٤٥ ، ٥٣٨
الرواسي ٢٢٦
رؤبة وقومه ٣٩٤
رؤبة ١٤١ ، ١٢٨ ، ١٠٠ ، ٩٠ ،
٣٩٤ ، ٢٣٧ ، ١٥٠ ، ١٤٧
ابن الرومي ٤٢٩
الريثي ٣٧٤
الزباء ٤٦٣
ابن الزبير ٥٤٠ ، ٣٩٨
الزبيدي ٤٧٣
الزجاجي ٥٧٢ ، ٥٧١ ، ١٤٥ ، ١١١
الزجاج ١٤٢ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٤٧ ،
٢٨٤ ، ٢٧٩ ، ١٨٧ ، ١٥٥ ، ١٤٧
٣٦٤ ، ٣٠٣ ، ٢٩٨ ، ٢٩٣ ، ٢٩٠
٤٩٠ ، ٤٥٠ ، ٤٣٣ ، ٤١٠ ، ٣٧٤
٥٣٧ ، ٥٢٦ ، ٥١٦ ، ٥٠٢ ، ٤٩١

١٤٤ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٤ ، ١٣٢
١٨٩ ، ١٦٠ ، ١٥٨ ، ١٤٨ ، ١٤٥
٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١
٢١٦ ، ٢١١ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠١
٢٤٨ ، ٢٣٢ ، ١٢٩ ، ٢١٩ ، ٢١٨
٢٦٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٢
٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧١ ، ٢٧٠
٢٩٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩
٣١٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٥ ، ٢٩٧
٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣١٩ ، ٣١٧ ، ٣١٣
٣٤٥ ، ٣٤١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٢
٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧
٣٧٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٣
٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٠
٤١١ ، ٤١٠ ، ٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٣
٤٤٥ ، ٤٤٠ ، ٤١٨ ، ٤١٧ ، ٤١٣
٤٦١ ، ٤٥٦ ، ٤٥٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٦
٤٦٨ ، ٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٤٦٤ ، ٤٦٣
٤٨٨ ، ٤٨٦ ، ٤٨٠ ، ٤٧٣ ، ٤٦٩
٥٠٦ ، ٥٠٤ ، ٤٩٩ ، ٤٩٤ ، ٤٩٠
٥٢٥ ، ٥١٧ ، ٥١٦ ، ٥١٣ ، ٥٠٨
٥٣٦ ، ٥٣٥ ، ٥٣٤ ، ٥٢٩ ، ٥٢٦

سابق البربري ١٥٦
السجاوندي ٢١٤
ابن السراج ، ٢٠٩ ، ١٩١ ، ٤٩
٤٠٣ ، ٣٣٨ ، ٣٣٢ ، ٣١٥ ، ٣١٢
٥٠٢ ، ٤٩٤ ، ٤٦١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٠
٥٤٥ ، ٥٢٦ ، ٥١١
سعد بن مالك ١٠٧
ابن سعدان ٢٩٤
أبو سعد علي بن مسعود الفرخان ٤٨٢
سعید بن جبير ١٨٤ ، ٢٠٩
ابن السكاكي ٢٣٤
ابن السكيت ٣٢٧ ، ٤١٠ ، ٥٠٧
ابن سلام ٣٩٤
سلمة بن زهل ٦٥
بنو سليم ١١١ ، ٥٠١
أبو السمال ٢٢٩
السهيلي ٣٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٧٠
٣٣٨ ، ٣٣١ ، ٣١٥ ، ٣٠٠ ، ٣٦٨
٦١٨ ، ٦١١ ، ٥٠٢
سواد بن قارب ٥٤
سيمويه ٣٤ ، ٣٦ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨
١٠٧ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٨٤ ، ٧٨ ، ٧١

الشاخ ٣٥٥	٥٤٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٣ ، ٥٤٠ ، ٥٣٨
شماس الهذلي ٢٥٩	٥٦٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦١ ، ٥٥٧ ، ٥٥٥
الشنفرى ٥٤	٥٨٧ ، ٥٨٠ ، ٥٧٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٥
شهاب بن العيف ٢٩٧	٦٠٥ ، ٦٠٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩١ ، ٥٨٨
الشياني ٥٦٢	٦١٣ ، ٦١١
ابن صابر ٢٣٤	ابن السيد ٣٣٦ ، ٣٣٤ ، ٢٢٤
الصفار ٥٢٥ ، ٣٢٩	٥٧٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٣
صفية زوجة الزبير ٢٠٨	ابن سيده ٥٥٩
صهيب ٢٧٣	السيرافي ١٤٧ ، ١١٥ ، ٦١ ، ٢٣
ابن الضائع ٢٨٩	٢٩١ ، ٢٨١ ، ٢٣١ ، ١٥٩ ، ١٤٨
أبو طالب ١١٣ ، ٢٧٠	٤٦٨ ، ٤٣٨ ، ٤٣٧ ، ٤٢٧ ، ٣١٥
ابن طاهر ٢١٧ ، ٣٧٤ ، ٤٥٠	٥٦٣ ، ٥١٧ ، ٥١٦ ، ٤٨٨
٤٥٣ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٥٤٠ ، ٦١٣	ابن سيرين ٥٣٠
ابن الطراوة ٣٩٤ ، ٤٣٩ ، ٤٧٣	الشافعي ١٥٩
٤٨٦ ، ٥٧٢ ، ٦٠١ ، ٦٧٢	ابن الشجري ١٠١ ، ١٠٢ ، ٢٨٦
الطرماع ١٣٤ ، ١٥٦ ، ٢٦٤	٦٠٠ ، ٢٩٣
طرفة ١٢٣ ، ٣٤٦ ، ٤٢٠	تريخ بن أوفى ١٠٠
طفيل الغنوي ٤٣٤	ابن شتير ٤٩٤
ابن طلحة ٢٩٦	الثلويين ٤٢٢ ، ١٣٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٧٦
طلحة ٢٠٧	٣٧٤ ، ٣٦٤ ، ٣٢٥ ، ٣٠٥ ، ٢٩١
طبي ١٤٩ ، ١٧١ ، ٢٠٧ ، ٢٤٢	٤٩٩ ، ٤٨٩ ، ٤٧٣ ، ٤٤٦ ، ٤٣٥
٣٩٠	٦٠٥ ، ٦٠٠ ، ٥٣٩ ، ٥١٦

عثمان ١١١
العجاج ٧٨، ٨٦، ١٤٦، ١٤٧،
عدي بن زيد ٧١، ٢٨٠
ابن العريف ٥٧٨
ابن عصمور ٣٤، ٧٦، ٨٦، ١٠٣
١٠٤، ١٣٥، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣٢
٢٣٧، ٢٤٤، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٨٥
٣١٢، ٣٢٤، ٣٥١، ٣٦٢، ٣٨٦
٣٨٨، ٣٩٤، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٨
٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٦٤
٤٧٤، ٤٨٩، ٤٩٨، ٥١٦، ٥٢٩
٥٥١، ٥٥٧، ٥٦٩، ٥٧٤، ٥٨٧
٥٩٨، ٥٩٥
ابن عطية ٨٨، ١٢٢، ١٢٣، ١٨٨
٢١٣، ٢١٤، ٢٩٩، ٣٩٦، ٤٨١
٥٦٠، ٥٦١
بنو عقيل ٢٨
عكبر بن حدير ١٠٠
عكل ١٨٣
علياء بن أرقم ٢٢٢
علقمة ٤١، ٢٨٦
علي بن أبي طالب ٤٩، ٩٨، ٢٦٧
علي بن عيسى الربيعي ٣٩٧، ٦٠٨

عامر بن مالك ٢٨٢
عباس بن مرداس ٤٩
عاتكة بنت زيد ٢٠٨
ابن أبي العافية ٥٣، ٢٢٦
عائشة ٣٧٣
أبو العباس ٤٧٥
ابن عباس رضي الله عنه ٤٢٢، ٤٢٣
عبد الأعلى بن عبد الله ٢٦٢
عبد الرحمن بن حسان ٦٩
عبد الله بن مكعب ١٠٠
عبد الله بن رواحة ٥٢
عبد الله بن همام ١٦٤
عبد الله بن عنمة ١٤٠
عبد الله بن محمد الباهلي ٥٧٧
عبد مناة الهذلي ٩٧
أبو عبيد ١٨٠
عبيد الله بن قيس الرقيات ١٧٥، ٢٩٩
عبيد بن الأبرص ٢٥٩
عبيدة بن ربيعة ٥٥
أبو عبيدة ١٨٣، ١٩١، ٢٠٥، ٢٢٦
٣٦٣، ٣٨٠، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٨٦
٤٨٧، ٥١٨، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٣٨

٢٧١ ، ٢٤١ ، ٢٢٩ ، ٢٢٥ ، ٢٠٩
٣٧٢ ، ٣٦٤ ، ٣٣٨ ، ٢٨٨ ، ٢٨١
٤٢٥ ، ٤٢٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٢ ، ٣٧٤
٤٥٦ ، ٤٥٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٠ ، ٤٣٦
٤٨٩ ، ٤٨٥ ، ٤٧٠ ، ٤٦٩ ، ٤٥٧
٥١٦ ، ٥٠٢ ، ٤٩٧ ، ٤٩٦ ، ٤٩٤
٥٧٣ ، ٥٤٥ ، ٥٣٦ ، ٥٢٩ ، ٥٢٥
٥٩٥ ، ٥٩٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٥
فخر الدين ٣٩٧
الفراء ٢٧ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٦٢ ،
١٢٢ ، ١١١ ، ٩٣ ، ٨٧ ، ٨٤ ، ٧٢
٢٢٩ ، ٢٢٤ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٢٣
٢٦١ ، ٢٥٦ ، ٢٤٦ ، ٢٤٣ ، ٢٣٢
٣٣٧ ، ٣٢٤ ، ٣١٩ ، ٢٨٨ ، ٢٧٢
٣٦٥ ، ٣٥١ ، ٣٤٨ ، ٣٤٤ ، ٣٣٨
٤٠٣ ، ٣٩٤ ، ٣٨٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٠
٤٥٠ ، ٤٢٨ ، ٤٢٧ ، ٤١٥ ، ٤٠٩
٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٤٩٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٢
٥١٧ ، ٥١٣ ، ٥١٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠١
٥٣٧ ، ٥٣٢ ، ٥٢٧ ، ٥٢١ ، ٥١٨
٥٦٢ ، ٥٦٠ ، ٥٥٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٢
٥٨٣ ، ٥٨١ ، ٥٦٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٤

عمر بن أبي ربيعة ١٣٨ ، ٤٣ ، ٣٥ ،
٥٧١ ، ٣٩٤ ، ٣١٨ ، ١٥٢
ابن عمر ٥٦٥ ، ٤٨٦ ،
عمر بن الخطاب ٢٧٨ ، ٢٣٧ ،
أبو عمر الزاهد ٤٦١ ، ١٥٩ ،
عمران بن إبراهيم ٢٥٨ ،
عمرو بن ملقط ٥١ ،
عمرو بن بركة ١٦٦ ،
عمرو بن قعاس ٣٨٢ ،
أبو عمرو بن العلاء ٣٠٣ ، ١٨٣ ،
٥٦٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٦
عنترة بن عروس ١٢٨ ،
عنترة ٣٥٣ ،
عيسى بن مريم ٤٤١ ،
عيسى ٣٦٣ ،
عيسى بن عمر ٤٩٦ ،
الغزني ٢٠٥ ،
القطمش الضبي ٢٧٩ ،
غنم ٣٠٥ ،
الفارسي (أبو علي) ٧٣ ، ٥٤ ، ٥٠ ، ٤٣ ، ٢٢ ،
١٣٤ ، ١٠٦ ، ٩٤ ، ٨٦ ، ٧٩ ،
٢٠٦ ، ١٩١ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٥٩

قيس بن زهير ٥٠
 قيس بن ذريح ١٠٣
 أبو كبير الهذلي ٨٣ ، ١٦٥ ، ٣٨٩
 كثير عزة ١٢١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٣
 ابن كثير ١٢٦
 الكسائي ٩٣ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٣٠
 ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٣٢
 ٢٣٣ ، ٢٦١ ، ٢٧١ ، ٣١٨ ، ٣٤٤
 ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٦٣ ، ٣٩٥
 ٤٠٧ ، ٤٣٦ ، ٤٥٨ ، ٤٧٠ ، ٥٠٦
 ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥٣٥ ، ٥٤١
 ٥٧٧ ، ٥٨٠ ، ٥٨٧ ، ٥٩٤ ، ٦٠١
 كعب بن مالك ٥٢
 كنانه ٥٠٦
 الكندي ١٣١
 ابن كيسان ٤٧ ، ٥٨ ، ١١٥ ، ١٦٠
 ٢٠٥ ، ٢٣١ ، ٣٢٨ ، ٤٩٩ ، ٥١٠
 ٥٢٩ ، ٥٨٨
 لييد ٢٣٩ ، ٢٨٢
 اللحياني ١٨٢ ، ٢٢٦ ، ٢٦٦
 لقيط بن زرارة ٢٨٧

٦١٨ ، ٦١٧ ، ٦٠٥ ، ٥٨٧
 الفرزدق ٥٤ ، ١٤٩ ، ١٨٩ ، ٢٠٢
 ٢٢٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٥ ، ٣٢٣ ، ٣٦٨
 ٣٩٦ ، ٤٤٦ ، ٥٠٣
 فروة بن مسيك ٣٢٧
 فضالة بن شريك ٣٩٨
 القاسم بن القاسم ٤٧٥
 قالون ١١٢
 القتيبي ٤٣ ، ١٩٢ ، ٢٤٩ ، ٣٨٧
 ٣٨٩ ، ٤٨٠
 القتال الكلابي ٢١٧
 قتيلة بيت النضر ٢٨٨
 القحيف المقيلي ٥٥
 القرافي ٩١ ، ٣٩٨
 قريط بن أنيف ٤٠
 القطامي ٢٤٢
 قطرب ١٥٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧
 فنبيل ١٧٢
 قيس ١٤٦ ، ٥٣٥
 قيس بن الخطيم ٢٦٢
 قيس بن الملوح ٣٨٤

٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢١٢ ، ٢٠٨
٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٠ ، ٢٢٩
٢٥٧ ، ٢٥٢ ، ٢٤٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٣
٢٧٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٠
٢٨٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٥
٢٩٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩٢ ، ٢٨٩ ، ٢٨٨
٣١٨ ، ٣١٢ ، ٣١١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧
٣٢٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢٠
٣٣٨ ، ٣٣٥ ، ٣٣٢ ، ٣٢٩ ، ٣٢٨
٣٦٨ ، ٣٦١ ، ٣٥٧ ، ٣٤٧ ، ٣٤٤
٣٨١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٣ ، ٣٧٢ ، ٣٧١
٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٨٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٣
٤٥١ ، ٤٢٢ ، ٤١٨ ، ٤١٥ ، ٣٩٥
٤٦٥ ، ٤٥٩ ، ٤٥٦ ، ٤٥٤ ، ٤٥٢
٤٨٥ ، ٤٧٧ ، ٤٧٦ ، ٤٦٩ ، ٤٦٨
٥٠٤ ، ٥٠٢ ، ٤٩٩ ، ٤٩٨ ، ٤٨٩
٥٢٩ ، ٥٢٨ ، ٥٢٢ ، ٥١٦ ، ٥١٢
٥٤٥ ، ٥٤٤ ، ٥٤٣ ، ٥٣٦ ، ٥٣٢
٥٦٠ ، ٥٥٩ ، ٥٥٤ ، ٥٥١ ، ٥٤٨
٥٧٠ ، ٥٦٨ ، ٥٦٧ ، ٥٦٥ ، ٥٦١
٥٨٦ ، ٥٨٠ ، ٥٧٧ ، ٥٧٦ ، ٥٧٢
٦٠١ ، ٥٩٧ ، ٥٩٦ ، ٥٩٤ ، ٥٩١

الملازني ٧٣ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ٢٠٠ ،
٢٠٢ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٥٢٦ ، ٥٣٦ ،
٥٦٢
المالقي (صاحب رصف الباني) ٤٦
١٠٢ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ،
٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٣٠٥ ، ٣٢١ ،
٣٢٢ ، ٣٥٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٦ ،
٣٨٣ ، ٣٩٢ ، ٤١٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ،
٤٨٢ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤ ، ٥٢٣ ، ٥٣٧ ،
٥٦٩ ، ٥٧٨ ، ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٥٩٧ ،
٦٠٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٩
مالك بن خالد ٩٧
مالك بن عمرو القضاعي ٢٣٠
ابن مالك ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ،
٤٣ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٥ ،
٦٠ ، ٦٢ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٩٧ ،
٩٨ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ،
١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ،
١٣٩ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ،
١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ،
١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ،
١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦

محمد بن مسلمة ١٢٩
 أبو محمد عبد المنعم بن القرس ٤٢٧
 ابن محيصن ٣٥
 ابن مسعود ٥٠٦ ، ٥٥٨ ، ٥٦١
 مسلم بن مبد ٨٠ ، ٣٤٤
 ابن مضاء ٧٩
 مضر بن ربيعي ٣٦٠
 أم معاوية هند بن عتبة ٤٥١
 المري ٦٠١
 ابن معروز ١٤٨ ، ٤٧٣
 الملوط القريني ٢١١
 منلس ٣٢٥
 المفضل النكري ٣٩١ ، ٥٦٣
 ابن مقبل ١٦٥
 ابن مكيس ١٠٠
 ابن ملكون ٣٠٥
 المهدي ٢٠٠ ، ٢٠١
 مهلهل ٢٨٩
 منصور بن مرثد ١١٤
 أبو موسى ٥٧٥ ، ٥٧٧
 ابن ميادة ١٠٧
 ميسون بنت بحدل ١٥٧

٦٢٥ ، ٦١١ ، ٦٠٩ ، ٦٠٨
 ابن ابن مالك ٢٧٥ ، ٢٣٦ ، ١٢٠
 ٦١٠ ، ٢٨٥
 المبرد ٣٨ ، ٥٢ ، ١١٣ ، ١٤٢
 ١٩١ ، ١٨٤ ، ١٦٩ ، ١٥٤ ، ١٤٥
 ٢٣٦ ، ٢٢٥ ، ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢٠٠
 ٢٩٣ ، ٢٧٩ ، ٢٧١ ، ٢٦٧ ، ٢٥٦
 ٣٣٨ ، ٣١٥ ، ٣١٢ ، ٣٠٩ ، ٢٩٦
 ٤٠٣ ، ٣٩٨ ، ٣٧٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥
 ٤٦٤ ، ٤٥٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٠ ، ٤١٠
 ٥٢٦ ، ٥١٦ ، ٥٠٢ ، ٤٩٠ ، ٤٦٧
 ٥٥٩ ، ٥٤٥ ، ٥٤٣ ، ٥٣٥ ، ٥٢٧
 ٦٠٥ ، ٥٧٩ ، ٥٦٧ ، ٥٦٣ ، ٥٦٢
 المتلس ٤٧٣
 متمع بن نوري ١٠١
 المتني ٥٣ ، ١٠٣ ، ٢٩٤
 المتنخل الهذلي ٧٥
 المتوكل اليثي ١٥٦
 المثقب البدي ٢٤١
 مجنون ليلي ٢٨٣ ، ٥٠٩ ، ٦١٣
 محمد بن أحمد بن واصل ٥٧٧
 محمد بن مسعود الغزنوي ٥٠١

يزيد بن ضبة ١٢٨
 أخو يزيد بن عبد الله البجلي ٢٦٠
 ابن أبي يزيد ٥٤٤
 ابن يمش ٥٣ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ، ٣٠٩
 ٣١٩ ، ٤٥٤ ، ٤٧٥ ، ٥٠٢ ، ٥٧٥
 ٥٨١ ، ٦١٧
 الياني ٣٨
 اليمثيون ٥٥٨
 يونس بن حبيب ١٠٠ ، ١٤٣ ، ١٨٣
 ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣١٤ ، ٣٢٥ ، ٣٨٢
 ٥٢٩ ، ٥٨٦ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٦٢٠
 ٦٢١

★ ★ ★

النابغة الجعدي ٢٦٢ ، ٢٩٣ ، ٣٨٧
 النابغة الذبياني ٦٣ ، ٨٣ ، ١٤٦ ،
 ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٣٤٩ ، ٣٨٧ ، ٥٥٨
 ٥٦٣
 نافع ٥٥٥
 النجديون ٣٢٢
 أبو النجم ١٩٨ ، ٣٠٢
 النحاس ٢٠٥ ، ٣٠٦ ، ٤٩٨ ، ٥٣٢
 ٥٨١ ، ٦٠٨
 أبو نخيلة ٣١٩
 أبو زرار (الحسن بن الصافي) ٤٩٧
 نصيب ١٧٦
 نصير بن يوسف ٥٧٧
 النضر بن شميل ٥٠٦ ، ٥٧٧
 النمر بن قولب ٧٢ ، ١٤٠ ، ٢١٢ ، ٣٦٧
 المروري ٢٢٤
 هشام ٣١٨ ، ٣٦٣ ، ٤٠٩ ، ٤٩٩
 هشام بن معاوية ١٥٩
 ابن هشام الخضراوي ٢٨٠ ، ٢٨٩ ،
 ٣٨٦ ، ٤٥١ ، ٥٥٠ ، ٥٧٠
 هند بنت النعمان ٣٧٦
 ابن ولاد ٢٩٣ ، ٥٧٣

فهرس الكتب التي ورد ذكرها في المتن

٣٩٣	لابن السيد	إصلاح الخلل
٤٠٣	لابن السراج	الأصول
٢٠١	لابن قاسم	إعراب البسمة
٥٤٥،٤٤٠	لابن هشام الخضراوي	الافصح
٥٦٨	لابن مالك	الألفية
٢٧٠	للزنجشري	الأنموذج
٤١٦	لأبي حيان الأندلسي	البحر المحيط
٥٣٦،٢٠٥	لمحمد بن مسعود الغزني	البديع
١٤٨	لابن مالك	البرهان
٤٤٦،٤٤٠،٤٣٩		البيسط
٥٥٥،٤٨٨		
٣٧٠	لأبي البقاء المكبري	التبيان في إعراب القرآن
١٤٨	لابن مالك	التحفة
٤٧٠،٣٧٢،٤٣	للفارسي	التذكرة

١٢٠٠١١٣٠٣٨
٢٢٢٨٠١٨٩٠١٦٠
٣٣٢٢٠٢٧٥٠٢٥٧
٤٤١٥٠٣٧١٠٣٥٧
٥٥٥٤٠٥٥٩٠٥٠٤
٥٥٧٧٠٥٧٦٠٥٦٧
٥٥٩٦٠٥٩٤٠٥٨٨
٦١١٠٦٠٩٠٦٠٨

٣٢٥

٤٤٠

٢٤٧٠٢٠٧

١٢٠٠١٠٢٠٤٦
١٧٢٠١٣٦٠١٢٥
٢٢٤٩٠٢٤٢٠٢٣٦
٣٢٢٢٠٣٢١٠٣٠٥
٣٦٠٠٣٥٤٠٣٥٠
٣٩٢٠٣٨٣٠٣٦٦
٤٤٣٣٠٤٣١٠٤١٩
٤٤٩٤٠٤٩٢٠٤٨٢
٥٥٦٩٠٥٣٧٠٥٢٣
٥٥٩١٠٥٨٢٠٥٧٨
٦٠٤٠٦٠٢٠٤٩٧
٦٠٩

لابن مالك

للسلوين

للفارسي

للحريري

للمالقي

التسجيل

التنكيث على المفصل

الحروف

درة النواص

رصف المباني

١٣٧	لابن جني	سر الصناعة
٤٣٣	للزجاج	الشجرة .
٢٤٤	لابن عصفور	شرح آيات الايضاح
٢٧٦ ، ٢٣٦ ، ١٢٠	لبدر الدين بن ابن مالك	شرح الألفية
٢٨٥		
٣٠٩	لابن أبي الربيع	شرح الإيضاح
١٩٣٨ ، ١٤٩ ، ٣٩	لابن مالك	شرح التسهيل
٣٢٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦		
٤٦٥		
٥٠٤ ، ٣٥٨ ، ٣٥١	لابن قاسم	شرح التسهيل
٦١٠ ، ٥٩٦		
٥٢٥ ، ٣٢٩	للصفار	شرح كتاب سيويه
٢٦٦ ، ٢٣٥ ، ١١٣	لابن مالك	شرح الكافية
٢٨٠ ، ٢٧٥ ، ٢٦٩		
٦٠٩		
٣٩٨ ، ٩١	للقرافي	شرح المحصول
٥٨٩ ، ١٤٠	لابن يمين	شرح المفصل
٤٣٦	للفارسي	الشعراء
٣٩٨	للفارسي	الشيرازيات
١٩٩	للاجوهري	الصحاح
٥٢٤ ، ٢٦٣ ، ٦٨	للبخاري	صحيح البخاري
٣٩٤	لابن سلام	طبقات الشعراء

٤٤٠	للخليل	العين
٤٣٧	للجزمي	الفرخ
٦٠٩	لابن مالك	الكافية
٥١٦، ٢٤١، ١٩٣	لسيويه	الكتاب
٦١١		
٣٧٨، ١٢٦، ٦٥	للزنجشري	الكشاف
٦١٠		
٥٧٨	لابن قاسم	كلا وبلى
٦١٧	للأسفراييني	الباب
٢٠٧	لابن جني	المحتسب
٤٢٧	لميد المنعم بن الفرس	مسائل الخلاف
٤٨٢	للفرشان	المستوفى
٥٦٥	لأبي أمية الطرسوسي	المسند
٥٨٠	للأخفش	المعاني
٢٥٤، ١٢٧، ٤٨	للزنجشري	المفصل
٥٦١، ٣١٦، ٢٨٢		
٥٧٤		
٤٠٣	لمبرد	المقتضب
٢٧٨	لابن قاسم	معنى لو
٥٠٠، ٤٩	لابن الحُبَّاز	النهاية

المحتوى

٧٨	الكاف	٢	تمهيد
٩٥	اللام	٢٠	المقدمة :
١٣٩	الميم		
١٤١	النون	٢٠	الفصل الأول : في حد الحرف
١٥٢	الهاء	٢٣	الفصل الثاني : في تسميته حرفاً
١٥٣	الواو		الفصل الثالث : في جملة معانيه
١٧٥	الآلف	٢٥	وأقسامه
١٨٠	الياء	٢٧	الفصل الرابع : في بيان عمله
		٢٨	الفصل الخامس : في عدة الحروف

الباب الثاني في التائي ١٨٥-٣٥٨

١٨٥	إذ		الباب الأول في الواو ٣٠-١٨٤
١٩٢	آل	٣٠	الهمزة
٢٠٤	أم	٣٦	الباء
٢٠٧	إن	٥٦	التاء
٢١٥	أن	٥٩	السين
٢٢٧	أو	٦١	الشين
٢٣٢	آ	٦١	الفاء

٣٥٤		٢٣٣	أي
		٢٣٤	إي
		٢٣٥	بل
		٢٣٨	ذا
		٢٤٢	عن
		٢٥٠	في
		٢٥٣	قد
		٢٦١	كم
		٢٦١	كي
		٢٦٦	لم
		٢٧٠	لن
		٢٧٢	لو
		٢٩٠	لا
		٣٠٤	مذ
		٣٠٥	مع
		٣٠٨	من
		٣٢١	من
		٣٢٢	ما
		٣٤١	هل
		٣٤٦	ها
		٣٥٠	هو هي وم
		٣٥١	وا
		٣٥٢	وي
٣٥٩	أجل		
٣٦١	إذن		
٣٦٧	إذا		
٣٨١	ألا		
٣٨٥	إلى ✓		
٣٩٠	أما		
٣٩٣	إن		
٤٠٢	أن		
٤١٨	أنا وأنت وأنت		
٤١٨	أي		
٤١٩	أيًا		
٤١٩	بجل		
٤٢٠	بلى		
٤٢٤	بله		
٤٢٦	بم		
٤٣٢	جلل		
٤٣٣	جير		
٤٣٦	خلا		
٤٣٨	رُبَّ		
٤٥٨	سوف		

٥٥٨	حاشا	٤٦١	عدا
٥٦٨	كان	٤٦١	عسى
٥٧٧	كلاً	٤٧٠	على
٥٧٩	لعل	٤٨٠	كما
٥٨٦	لكن	٤٨٥	لات
٥٩٢	لما	٤٩١	ليت
٥٩٧	لولا	٤٩٣	ليس
٦٠٨	لوما	٥٠٠	منذ ✓
٦٠٩	مها	٥٠٥	منى
٦١٣	هلا	٥٠٥	نعم
		٥٠٧	نحن وما ومن
		٥٠٧	هيا

الباب الخامس في الخماسي ٦١٥-٦٢٢

٦١٥	لكن
٦٢٠	أنا وأنت
٦٤٣	فهرس الآيات
٦٥١	فهرس الأحاديث
٦٥٢	فهرس القوافي
٦٦٣	فهرس الأعلام
٦٧٦	فهرس الكتب
٦٨٠	المحتوى

الباب الرابع في الرباعي ٥٠٨-٦١٤

٥٠٨	إنما
٥٠٩	إلا
٥١٠	إلا
٥٢٢	أنا
٥٢٨	إنا
٥٣٦	أتم
٥٣٦	إنا
٥٣٨	أين
٥٤٢	حتى

**AL - JANĀ AL - DĀNĪ
FI HURŪF AL - MA^cĀNĪ**

by
AL - MURĀDĪ

Edited by
**DR . F. A. QABĀWAH
M . N . FĀDEL**

DAR AL-KUTUB AL-ILMIYAH
Beyrouth - LIBAN

**AL - JANĀ AL - DĀNĪ
FI HURŪF AL - MAĀNĪ**